وزارة التعليم العـــالي والبـــحث العلـــمي
جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الأمن العالمي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب:
عيدون الحامدي

إشراف الاستاذ الدكتور:
راقدي عبد الله

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ زغدار عبد الحق	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــة باتنـــة1	رئيسا
أ.د/ ر اقدي عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــة باتنـــة1	مشرفا ومقررا
د/ بخوش سامي	أستاذ محاضر أ	جامعـــــة باتنـــة1	ممتحنا
أ.د/ حروري سهام	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــة بسكرة	ممتحنا
أ.د/ عرجون شوقي	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــة مسيلة	ممتحنا
د / رقولي كريـــم	أستاذ محاضر أ	جامعـــــة سطيف 2	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2022م – 2023م

وزارة التعليم العـالي والبـحث العلـمي
جامعة باتنة 1 الحاج لحضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الأمن العالمي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

إعـداد الطالب:
عيدون الحامدي

إشـراف الاستاذ الدكتور:
راقدي عبد الله

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ زغدار عبد الحق	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــــة باتنـــــة1	رئيسا
أ.د/ راقدي عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــــة باتنـــــة1	مشرفا ومقررا
د/ بخوش سامي	أستاذ محاضرأ	جامعـــــــة باتنـــــة1	ممتحنا
أ.د/ حروري سهام	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــــة بسكرة	ممتحنا
أ.د/ عرجون شوقي	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــــة مسيلة	ممتحنا
د / رقولي كريم	أستاذ محاضرأ	جامعـــــــة سطيف 2	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2022 – 2023

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أولا وآخرا .

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر البروفيسور المشرف: " **مراقدي عبد الله** "

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة؛

كما أتوجه بشكري للأساتذة المناقشين الأفاضل كل باسمه ومقامه،

وإلى كافة زملائي في جامعة سطيف 2 و باتنة 1 كل باسمه ومقامه،

وإلى كل من أقاربي وأصدقائي: على دعمهم وحسن صبرهم معي

وإلى كل من كان لي سندا وعونا ولو بكلمة طيبة

الحامـــــدي

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما ولا للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى **أمي** الحبيبة وأبي **العزيز** أدامهما الله لي

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كل الأقارب والأصدقاء والأحباب دون استثناء

أهدي هذا العمل

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: مدخل إبستمولوجي لمعرفة وفهم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

المبحث الأول: تطور مفهوم الشركات العسكرية الأمنية الخاصة عبر موجات أدبياته أربعة

المطلب الأول: أدبيات الموجة الأولى: ظاهرة المرتزقة كمرادف لصيق للشركات العسكرية الخاصة

المطلب الثاني: أدبيات الموجة الثانية: النقاش حول استخدام الشركات العسكرية الخاصة.

المطلب الثالث: أدبيات الموجة الثالثة: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إطار حوكمة الأمن.

المطلب الرابع: أدبيات الموجة الرابعة: الصناعة المعاصرة للأمن الخاص وقطاعاتها المصاحبة له.

المبحث الثاني: الفهم السيمانطيقي لتعدّد أسماء ومسميات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

المطلب الأول: التفكيك الدلالي لماهية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة PMSCs

المطلب الثاني: تعدّد الأسماء والمسمّيات وإشكاليات الالتباس الدِّلاليّ والارتياب المفاهيمي.

المطلب الثالث: أثر تعدد الألفاظ والكلمات على مشكلة غموض معاني الأسماء والمسميات

المطلب الرابع: الاستدلال السيكولوجي في تفسير مسألة كراهية المرتزقة والجيوش الخاصة.

المبحث الثالث: التسميات المتباينة في ميزان الحزم المدمجة: من تفكيك المعاني إلى تركيب الدلالات

المطلب الأول: في معرفة طبيعة وطبائع مسمى المرتزقة.

المطلب الثاني: في مدلول الجيوش الخاصة والميليشيات وأمراء الحرب.

المطلب الثالث: الشركة العسكرية الخاصة (PMF / PMC): شركات عسكرية أم مؤسسات تجارية.

المطلب الرابعة: الاستدلال بالربط في فهم شركات الأمن الخاصة. (PSFs/ PSCs).

المبحث الرابع: دمج التسميات والفواعل وتكوين المصطلح الشامل (PMSCs)

المطلب الأول: الاستدلال بالوثائق الإقليمية والصكوك الدولية.

المطلب الثاني: الاستدلال بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

المطلب الثالث: الاستدلال بالاستخدام الأممي "UN" في عمليات السلام

المطلب الرابع: الاستدلال بترابط الفواعل والكيانات المتداخلة.

الفصل الثاني: الحيز الانطولوجي لدراسة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: تصنيفات الفواعل والكيانات المتداخلة

المبحث الأول: في التمييز بين فواعل الأمن الخاص والاطراف الفاعلة في العلاقات الدولية والعالمية.

المطلب الاول: التفرقة بين الاطراف الفاعلة من غير الدول والفواعل المتخطية للحدود الوطنية

المطلب الثاني: مشاركة الجهات الفاعلة الامنية الخاصة في العلاقات الدولية والسياسة العالمية.

المطلب الثالث: الاختلافات في توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة باختلاف الدول.

المطلب الرابع: علاقة المشتغلين المستقلين بالشركات العسكرية والامنية والقوة الخاصة.

المبحث الثاني: تصنف دافيد شيرار «Shearer" للشركات على أساس الخدمات المقدمة

المطلب الأول: شركات دعم العمليات والاستشارات العسكرية.

المطلب الثاني: شركات تقديم خدمات الدعم اللوجستي والتقني.

المطلب الثالث: إدارة المرافق والقواعد العسكرية.

المطلب الرابع: الخدمات الأمنية المتعددة: الامن المسلح وغير مسلح والاستخبارات.

المبحث الثالث: تصنيف روبرت ماندل "Mandel" لفهم فوضى الشركات الأمن الخاص.

المطلب الأول: في طبيعة الوكلاء الخاصون " Agents".

المطلب الثاني: نطاق نشاط الوكلاء والاختصاص الفضائي: هل هو وطني؟ أم دولي؟

المطلب الثالث: تصنيف المدراء والمسيرون "Principals".

المطلب الرابع: التصنيف على أساس المهام المتعاقد عليها والغرض منها.

المبحث الرابع: تصنيف سنجر " Singer" وأفانت "Avant" حسب :نوع الشركات والعقود المبرة.

المطلب الأول: تصنيف بيتر سنجر Singer لشركات وفق نموذج الرمح «Tip of the-Spear ».

المطلب الثاني: تصنيف أفانت ديبورا Deborah D. Avant للشركات وفق العقود المبرمة.

المطلب الثالث: مقارنة بين التصنيفات الثلاث حسب وحدات ومتغيرات التحليل.

المطلب الرابع: تصنيفات أخرى مقارنة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

الفصل الثالث: أوضاع وأدوار شركات الامن الخاص في حوكمة الامن العالمي

المبحث الأول: حوكمة الامن الخاص العالمي: التصورات المفاهيمية والسياقات البحثية

المطلب الأول: سياقات انبثاق الدراسات الأمنية المعاصرة والتحولات المصاحبة.

المطلب الثاني: الدراسات الأمنية الخاصة: تطور وتبلور المفهوم.

المطلب الثالث: في ضبط مفهوم ودلالات حوكمة الامن العالمي.

المبحث الثاني: خوصصة الأمن والحرب في السياسة العالمية: نحو بنية أمنية جديدة

المطلب الأول: معرفة خوصصة الأمن والتفرقة بين الأمن الخاص والعام

المطلب الثاني: دور الإدارة العامة الجديدة في التحول الي خوصصة الأمن

المطلب الثالث: خوصصة الحروب والدور المتنامي في السياسات الأمنية العالمية

المبحث الثالث: في استكشاف الأوضاع الجيوسياسية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

المطلب الأول: التطور الجيوتاريخي لشركات الأمن الخاص: من فترة الستينيات الي غاية التسعينيات

المطلب الثاني: الادراج المتنامي لدور الشركات العسكرية والأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر.

المطلب الثالث: التموضع الجيوسياسي لشركات العسكرية والامنية الخاصة في عالم محوكم.

المبحث الرابع: أداور شركات العسكرية والامنية الخاصة في حوكمة الامن من منظور جيواستراتجي

المطلب الأول: دور القوة البرية في تموضع الشركات العسكرية والامنية الخاصة.

المطلب الثاني: دور الشركات البحرية الأمنية الخاصة في حوكمة الامن.

المطلب الثالث: دور القوة الجوية في انتشار الشركات العسكرية والامنية الخاصة.

المطلب الرابع: مقارنة جي وبولتيك لخدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:البرية والبحرية والجوية

الفصل الرابع: تقييم دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الامن العالمي.

المبحث الأول: حل الارتباك المفاهيمي بالتجريد وتكوين المفهمة الإجرائية لتسمية (PMSCs).

المطلب الأول: التجريد النظري للتسمية الشاملة (PMSCs).

المطلب الثاني: التجريد العملي للتّسمية الشّاملة (PMSCs).

المطلب الثالث: تكوين التعريف الاجرائي وتصور النماذج المفاهيمية لتسمية الشاملة.

المطلب الرابع: مستويات تجريد المفهمة الإجرائية(PMSCs) وضبط سعة الألفاظ ودلالتها

المبحث الثاني: نقد غموض التسمية الشاملةPMSCsمن المنظور الإستيطيقي"Aesthetics".

المطلب الأول: جاذبية الأسماء البرّاقة والمسمّيات الملطّفة.

المطلب الثاني: ربط الاسم بالمنفعة المقدّمة لتقبل المسمّيات أو رفضها.

المطلب الثالث: المغالطات الابستمية المُتَعَمّدة في الاحتكام الاستيطيقي.

المطلب الرابع: نقد النزعة البرغماتية والذرائعية في فهم التسمية (PMSCs)

المبحث الثالث: مفارقات وتداعيات استخدام شركات الأمن الخاص المعاصرة

المطلب الأول: مفارقات قطاعات الأمن الخاص في السيطرة على القوة المعاصرة.

المطلب الثاني: أثار الشركات العسكرية والأمنية على دول المنشأ: حالة الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثالث: أثر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على دول الإقليم والمتعاقدة

المطلب الرابع: التداعيات المعيارية لاستخدام الشركات على حوكمة الأمن الخاص العالمي

المبحث الرابع: تقييم دورشركات الامن الخاص في حوكمة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة

المطلب الأول: الأدوار الهجومية والتعزيزية في حوكمة النزاعات والحروب.

المطلب الثاني: الأدوار الدفاعية والوقائية في إدارة أمن الحدود وحوكمة الهجرة.

المطلب الثالث: الأدوار الرقابية والإصلاحية: البرلمانات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

المطلب الرابع: الأدوار الجديدة والتصورات المستقبلية بين الاستمرارية والقطعية.

الخاتمة

Acronyms / المختصرات		
المصطلحات	المصطلح بالإنجليزية	الاختصار
الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	Private Military And Security Companies	PMSCs
الشركات العسكرية الخاصة.	Private Military Companies	PMCs
الشركات الأمنية الخاصة.	Private Security Companies	PSCs
المؤسسات العسكرية الخاصة.	Private Military Firms	PMFs
شركات عسكرية بالوكالة.	Proxy Military Companies	PMCs
شركات الأمن البحري الخاصة.	Private Maritime Security Companies	PMSCs
شركات الحماية الأمنية.	Security Protection Companies	SPCs
الشركات الأمنية التجارية.	Commercial Security Companies	CSCs
شركة قتالية خاصة.	Private Combat Company	PCC
المتعاقدون العسكريون والأمنيون الخاصون.	Private Security and Military Contractors	PSMCs
المتعهدون الأمنيون المدنيون	Civilian Security Contractors	CSCs
المرتزقة والمرتزقة الجدد	Modern Mercenaries	MMs
شركات المرتزقة.	Mercenary Companies	MCs
محاربو الشركات الكبرى.	Corporate Warriors	CWs
متعاقدو الشركات الكبرى.	Corporate Contractors	CCs
الجيوش الخاصة .	Private Armies	PAs
المحاربون الخاصون.	Private Warriors	PWs
الاتحاد الوطني للاستقلال الكلي الأنغولي	National Union for the Total Independence of Angola	UNITA
الفيلق الأجنبي الفرنسي	French Foreign Legion	FFL
الورقة الخضراء البريطانية	Green Paper	UK GP
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	International Committee of the Red Cross	ICRC
حلف الشمال الاطلسي	North Atlantic Treaty Organization	NATO
حوكمة قطاع الامن	Security sector governance	SSG
اصلاح القطاع الامني	Security sector reform	SSR
حوكمة الأمن العالمي	Global Security Governance	GSG
القوات المسلحة الخاصة	Private Armed Forces	PAFs
شركات استخبارات خاصة	Private Intelligence Companies	PICs
المركز الوطني لمكافحة الإرهاب	National Counterterrorism Center	NCTC
الجمعية البريطانية لشركات الأمن الخاصة	British Association of Private Security Companies	BAPSC
جيش الرب للمقاومة	Lord's Resistance Army	LRA
القيادة والسيطرة والاتصالات	Command, Control, Communication	C3
شركات الحراسة الخاصة	Private Guard Companies	PGC
الشركات الأمنية التجارية	Commercial Security Companies	CSC

MNCs	Multinational corporation	الشركات المتعدّدة الجنسيات
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
AU	Africain Union	الاتحاد الأفريقي ،
UN	United Nations	الأمم المتحدة ،
LAS	League of Arab States	جامعة الدول العربية
EO	Executive Outcomes	اكسكيوتف أوتكامز (المنفذون الأجانب)
SI	Sandline International	ساند لاين (خط الرمل)
BW	Black Water	بلاك ووتر (المياه السوداء)
PSCAI	Private Security Company Association of Iraq	شركة الأمن الخاصة العراقية
MOS	Military Operational Support	شركات الدعم العسكري
DC	DynCorp	شركة دينكورب او داين كورب الدولية
ROTC	Reserve Officers' Training Corps	فيلق تدريب ضباط الاحتياط
MPR	Military Professional Resources	الموارد المهنية العسكرية
SSR	Security Sector Reform	إصلاح قطاع الأمن
MD	The Montreux Document	وثيقة مونترو
ICRC	International Committee Of The Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الاحمر
OECD	The Organisation For Economic Co-Operation and Development	وثيقة لجنة مساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
UNHRC	United Nations Human Rights Council	مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة
UNGA	United Nations General Assembly	الجمعية العامة للأمم المتحدة
OHCHR	Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights	المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
NGOs	Non-governmental organization	المنظمات غير الحكومية
CBO	Congressional Budget Office	مكتب الميزانية في الكونغرس
MRO	Maintenance, Repair, and Overhaul	معدات الصيانة والإصلاح و الترميم
UAVs	Unmanned aerial vehicle	الطائرات بدون طيار
KBR	Kellogg Brown and Root	كيلوج براون اند روت
IPOA	Independent Policing Oversight Authority	الرابطة الدولية لمشغلي السلام
PDS	private defence services	خدمات الدفاع الخاصة
NSPS	Nonlethal Service Providers	مقدمو الخدمات غير القاتلة
PSI	private security industry	صناعة الأمن الخاص
NPM	new public management	التسيير العمومي الجديد
CMR	Civil-Military Relations	العلاقات العسكرية المدنية
SADF	South African Defence Force	قوات الدفاع الجنوب أفريقية
ISPS	International Ship Port Facility Security	أمن السفن والمرافق المرفئية
PPPs	public-private partnerships	الشراكات بين القطاعين العام والخاص

مقدمة

مقدمة:

يوحي مشـــهد العالم الســـياســـي المعاصـــر مع مطلع الالفية الثانية من القرن الحادي والعشـــرين بحصـــول تحولات عديدة على الســـاحة العالمية في مجالات مختلفة، خصـــوصـــا المتعلقة منها بالأمن العالمي، كما أشـــار الى ذلك "جون لويس غاديس"Johan Lewis Gaddis بقوله أن نهاية الحرب الباردة أفرزت تحولات رئيسية في طبيعة المشكلات الأمنية العالمية والفواعل المرتبطة بها[1]؛ حيث أثرت على أداء الدول وأنظمتها أمنيا في العديد من الجوانب، فلم تَعُد الدولة بمفردها قادرة على معالجة المســـائل الأمنية في ظل تداخل البعدين العالمي والمحلي، وخصوصا مع استفحال القضايا الأمنية العابرة للحدود الوطنية، الامر الذي اســـتدعى وجوبا وجود عمل وتنســـيق أمني مشـــترك ممأســـس يضـــم فواعل غير حكومية، متمثل في فواعل الامن الخاص والممثلة أســـاســـا في "الشـــركات العســـكرية والأمنية الخاصـــة" Private Military & Security Companies (PMSCs)، وذلك في إطار عمل عالمي محوكم.

ومع نهاية العقد الثاني من نفس القرن، لم تظهر دلائل كثيرة على انفراج الحالة المضطربة والمقلقة التي تميز بها السلم والامن الدوليين، حين تعاظم انتشار للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بصورة جليه ومغايرة عما كان يشهده العالم في فترات مضت، من عدم استقرار في الأنظمة السياسية ونشوب صـــراعات جديدة بأنماط محلية في العديد من مناطق وأقاليم قارات العالم، وبدرجة أعلى في القارة الافريقية وبمنطقة الشـــرق الاوســـط والاقاليم المتاخمة لها. وهو ما أوقد نقاشـــات كبيرة حول دوافع اختيار دول قوية مثل الولايات المتحدة الامريكية أو إعادة ادراج قوات وفواعل خاصـــة بعد أن تم حظرها لقرون عدة.

منذ أوائل التسعينيات، دفع ظهور الشركات العسكرية الخاصة (PMCs) لإعادة الاهتمام بمجال جديد من الأبحاث لكنه ظل مفككًا نظريًا وتجريبيًا في كثير من الدراسات. ويعزى ذلك للطبيعة السرية التي تكتنف دراســـة مجال الامن الخاص وهو ما يخلق جواً من الغموض والتعقيد الأكاديمي.في هذا الإطار،أُدخل الباحثين المشـــاركين في عدة مغالطات ومفارقات معرفية ضـــيقت من أفق الوصـــول الي

[1] للمزيد أنظر في: Gaddis, John Lewis. "International relations theory and the end of the Cold War." International security 17.3 (1992): 5-58.

الحقيقة، و جعلت فهمها قائما على الجوانب البحثية في هذا المجال خصوصا ما تعلق بمبحثها الابستمولوجي و الاكسيولوجي؛ و عليه، اكتنفت المفاهيم المفتاحية لدراسة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالكثير من الغموض والارتياب المفاهيمي ومنها بالخصوص ما كان حول "المرتزقة" الذي اضحى مصطلحا لصيقا بهذه الشركات، حيث يتم عادةً تصنيفها على انها صورة جديدة من المرتزقة الجدد، ولفقت في شكل مؤسسات وشركات عسكرية وأمنية الخاصة، تدعى تقديم مهام متشعبة

علاوة على ذلك، صاحبت هذه الطروحات والنقاشات النظرية في مجال الدراسات الأمنية و الإستراتيجية توسيعا للحقل المعرفي في الدراسات الأمنية النقدية ، تمثلت في طرح تنقيحات وتصويبات ومراجعات لمفهوم الأمن بما يتوافق وديناميه "الحوكمة الأمنية العالمية" Global Security Governance وكيفية صياغة السياسات والأنظمة الأمنية من جهة وتأثير التدخلات العسكرية في الدراسات الأمنية ومسألة سيطرة الدول على الاستخدام المشروع للقوة في العلاقات الدولية والقانون الدولي من جهة أخرى.

إذ تنطلق فكرة الحوكمة الأمنية العالمية من طرح نقدي لمفهوم الأمن الذي يرتكز على احتكار الدولة لحوكمة الأمن القائمة أساسا على استخدام القوة والإكراه لتوفير الأمن وفقا للمنظور الواقعي، على غرار نقد الطرح السائد القائم على اعتبار الدول كوحدات وحيدة في تحليل ورسم السياسة العالمية واستبداله بطرح تشاركي شبكي يدرج فواعل غير دولاتية ومجموعات عدة من الكيانات غير الحكومية مثلتها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كأحد أبرز الفاعلين المؤثرين في مسار الحوكمة الأمنية العالمية.

على المستوى الإمبريقي، حفزت العولمة على التوجه والانتقال إلى القطاع الخاص وإدراجه على المستوى العالمي في المجال الأمني. ونتيجة لذلك، برز اهتمام كبير وواسع للدول والمنظمات الدولية بصناعة الأمن الخاص في إطار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وإسنادها ، حيث أنيطت لهاته الأخيرة الكثير من الوظائف والأدوار الأمنية والعسكرية سواء بتنازل من الدولة أو في بعض الحالات بتشجيع منها، مثل: عملية حفظ النظام والأمن العام في الدول الهشة و/أو الفاشلة التي تعاني من

نزاعات داخلية وحروب أهلية طويلة، إعادة الإعمار وتأمين البرامج الاقتصـــادية وهيكلة القطاع الأمني في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، "إصلاح قطاع الأمن" Security Sector Reform، ودور الشركات الأمنية الخاصـة في التعاون الأمني مع الشـرطة وضـبط الشـواغل الاجتماعية الرئيسـية والقضـايا السـياسـية الهامة في المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية، العمليات العســكرية و القتالية وغيرها من القضـــايا الأخرى.

بناء على ما سبق، وضعت كل هاته المسائل الامنية شركات الأمن الخاص محل نقد كبير، نظرا لما صـاحبها من تداعيات ومسـاوئ ،وأتهمت بأنها تعمل لحسـاب من يدفع لها أثر من دون اكتراث لحقوق الانسـان أو لقواعد القانون الدولي و القانون الدولي الإنسـاني، خالقة مخاوف دخول العالم في دوامة من اللاأمن ،وهو ما شـهدته كثير من الدول النامية ونذكر على سـبيل المثال لا الحصر كل من : العراق وأفغانسـتان، ،بينما تعالت أصـوات أخرى تحتفي بمناقب هاته الشـركات الأمنية الخاصـة ، وتحاجج بجدواها في حوكمة الامن العالمي، بناء على تجاربها الناجحة في إرســاء الســلم في اطار عمليات الســلام الأممية في دول عدة مثل جنوب إفريقيا، نيجيريا وســيراليون. وخصــوصــا مع تنامي مخاطر جديدة أدخلت العالم في مفارقات ومعضلات أمنية يصعب على الدول التعامل معها في اطارها الكلاسـيكي مثل المخاطر المتعلقة بالامن المعلومات والســيبراني و الحروب الإلكترونية ،وكذا التحديات المتعلقة بدور الاسـتخبارات الخاصـة في بلورة المفاهيم و المعارف المتبناة و التي على أسـاسـها يتم التعامل مع المخاطر والتهديدات المختلطة ذات النمط العالمي و الكوني ايضـا ،اضـف لها القضـايا المتعلقة بأمن الفضـاء وتحليل القوى المرتبطة بما وراء الجغرافيا الســياســية للأرض ودور الامن الخاص فيها، وغيرها من القضايا و المشكلات الأمنية المعاصرة الأخرى.

1- أسباب اختيار الموضوع:

يقوم منطق اختيار هذا الموضوع بناء على عدة أسباب موضوعية وأخرى ذاتية ويمكن توضيحها كما يلي:

أ. الأسباب الموضوعية:

تتمثل الأسباب الموضوعية الدافعة الي اختيار موضوع الاطروحة في:

- **أولا**: الضرورة العلمية للبحث في أحد أبرز الفواعل الأمنية الخاصة المعاصرة والمتمثلة في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وذلك بمعرفة هاته الفواعل الأمنية الخاصة والتي

صاحبها نوع من الغموض المعرفي والارتياب المفاهيمي، على غرار التداخل والترابط المعقد مع كيانات وفواعل مشابهة لها.

- **ثانيا**: تفسير دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الدارسات الأمنية المعاصرة وتبيان أدوارها في حوكمة الامن العالمي وأثرها على حل وإدارة القضايا والمشكلات الأمنية في شتى المناطق والأقاليم التي تنشط بها نظرا لاعتبارها من الفواعل العابرة للأقطار والحدود الدولية المتنامية في القرن الواحد والعشرين.
- **ثالثا:** تبيان ديناميكية الحوكمة الأمنية المتزايدة في سياقها المحلي بصفة عامة وفي الصعيد العالمي بصفة أخص؛ كمقاربة لإدارة المشكلات والقضايا الأمنية والسياسية في كافة الدول والمنظمات التي وظفت أو استخدمت فيها شركات الامن الخاص.

ب . **الأسباب الذاتية**: تتمثل الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع في ثلاث نقاط هي:

- يتمثل السبب الاول في الميول والاهتمام البحثي بطبيعة المواضيع والقضايا التي تبحث في الدراسات الأمنية والنقاشات النقدية الحديثة/ المعاصرة / النقاشات الابستمولوجية في هذا المجال والتي تثير العديد من القضايا خاصة على الصعيد المحلي، الإقليمي والعالمي،
- أما السبب الثاني فهو متعلق بالرغبة والشغف العلمي لفهم هذا الموضوع المعقد واختبار مصداقية دور هاته الشركات في حوكمة الامن العالمي، وتحليل مدى تكييف الفواعل المناطة بالأمن في تحقيق الاستقرار والسلم على كافات المستويات والأركان المتعددة للحوكمة الأمنية.
- بينما السبب الثالث فهو قائم على الدافعية الذاتية الي التصويب وإعادة تهذيب المادة العلمية في دراسة الموضوع بشكل أوضح وانفع، لا بهدف التنظيم والابانة والافهام فقط، بل ساعيا الى تقديم محاولة للإبداع والتطوير وفتح افاق البحث لدراسات جديدة بأسلوب نقدي وبنَاء.

2- أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الامن العالمي في تصاعد الاهتمام حول أحد أكثر المواضيع جدلا في السياسات الأمنية العالمية، يمكن عرضها وفق نقطتين محوريتين في:

أ-الأهمية العلمية:

- قائمة على ضرورة الدراسة حول الحوكمة العالمية في المجال الأمني، خصوصا مع تزايد النقاشات الفكرية في هذه المسألة حول المطالبة بالتركيز على الجهات الفاعلة والوكالات الأخرى خارج الحيز الدولاتي، والتي أصبحت تزاحم أجهزة الدولة بعضا من وظائفها مع اشراك القطاع الخاص (على رأسها إدراج الشركات العسكرية والأمنية الخاصة) في القضايا والمستجدات الامنية.

- الدراسة القائمة على التوجه العالمي نحو خوصصة الأمن بشكل محاكي لخوصصة الاقتصاد وعرض الأمن كخدمة تجارية لجميع الزبائن الدوليين، والتي جذبت اهتماما واسعا في السنوات الأخيرة حيث ظلت التحليلات تركز إلى حد كبير على الخوصصة العسكرية، وتوفير الخدمات الأمنية،

- تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، كنتيجة لتوسِع القطاع الخاص الأمني وخدماته العالمية، حيث توجد أكثر من 1700 شركة عسكرية أمنية خاصة في حولي 110 بلد في العالم[1]، وتضطلع جل هاته الشركات بالعديد من الأدوار في عدة مجالات أهمها: القتال المباشر والدعم في المجال العسكري والاستخباراتي ومجال الخدمات الأمنية الخاصة المتعددة.

- تشكل تصور عام منحرف متأثر بشدة بثقافة تعميمية على أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ما هم الا مرتزقة جدد، وهو ما اثار مخاوف جمة من طرف العديد من الدول و المنظمات

[1] الاحصائية حسب مصدر مجموعة بيانات جامعة تكساس PWSCL-TTU (Conflict the Peace, War, and Social Laboratory at Texas Tech University) منذ عام 1818 حتى عام 2016 ، مع احتساب أنواع الخدمات التي تقدمها ، ومواقع مقارها ، وتواريخ تأسيسها وإنهاءها.

الدولية و الحقوقية حول هاته القضية و مدى مساهمتها الفعالة في دعم الامن و السلم العالمي من عنده.

- معرفة كيف تحاول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تشكيل صورتها العامة من خلال إعادة تعريف نفسها وأدوارها في الحوكمة الأمنية وآثارها الأوسع. (إعادة) تعريف وظائف الحكوميات " أو "الدول" في ظل إدراج فواعل الامن الخاص، وعواقبه على ادارة الأمن.

ب- الأهمية العملية:

- تبرز بدراسة الواقع التجريبي لأدوار وعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أبعاد جغرافية ووظيفية متميزة، ومناقشة القواسم المشتركة والاختلافات التي تميزها في إطار الحوكمة الأمنية العالمية؛

- توضيح استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الأمن المحلي والوطني والعالمي، وتعيين مكانة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أنماط حكم مختلطة وشبكية تنطوي على تعدد الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية

- تبيان أوضاع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مختلف قطاعات الحوكمة الأمنية، مثل التدخلات العسكرية والإنسانية وإصلاح قطاع الأمن وعمليات مكافحة القرصنة، وفي شتى أشكال مشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأممية.

- تعد خصخصة الأمن استنادا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الأساس أداة سياسة لمعالجة القضايا الأمنية؛ وترتبت عنها آثار إيجابية تمثلت في توفر خيارات إضافية لتحسين الأمن (العالمي)؛ وتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والتكتيكات الأمنية .غالبًا ما يقوض تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على عملائها النهج غير العسكرية التي قد تكون أكثر فعالية وشرعية من النهج العسكرية.

- تبين مختلف التحولات الأمنية في السياسة العالمية لفترة ما بعد الحرب سواء على مستوى الفواعل والتفاعلات فيما بينها مدى تعقد مسألة التعاون والتنسيق الأمنِييْن على الصعيد الإمبريقي عالميا،

والذي يعتبر بدوره أحد أبرز الإشكالات المثارة في مسائل الحوكمة الأمنية، والتي جعلت من الأمن سلعة عالمية مستهلكة ومستهدفة هذا الوضع حث على بروز فواعل نظامية جديدة غير دولاتية متعدية للحدود تنشط في هذا المجال متمثلة في شركات الأمن الخاصة العابرة للقومية التي يكتنفها الغموض في طبيعتها وفي نشاطاتها وأدوارها على الصعيد العالمي.

3- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى كشف الغموض المحيط بشركات الأمن الخاصة، والي ابراز دورها في حوكمة الأمن العالمي على جميع مستوياتها ووحداتها التحليلية، كما تهدف الى الجمع بين هذه المتغيرات والخيوط البحثية المختلفة لإجلاء مختلف القضايا والإشكالات المتعلقة بها، وعليه، يمكن تبيان جملة من الأهداف البحثية يمكن تقسيمها الي:

أ-الهدف العام: المقصد العام من هذا البحث هو تقصى أداور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الامن العالمي، وكمحاولة لتقديم تقييم مجمل لأدوار فواعل الامن الخاص ولطروحات الحوكمة في إدارة السياسات والنهج الأمنية في سياقها المحلي والعالمي، وكل هذا في الأخير يصب في الإجابة عن الإشكالية البحثية المقدمة لدراسة الموضوع.

ب-الأهداف الخاصة: تتقفى الأهداف الخاصة كافة الفصول المحررة في الاطروحة محاولة تحقيق جملة من الغايات الكلية والفرعية وهي:

- **معرفة وفهم** الإطار المعرفي لدراسة الشركات لعسكرية والأمنية الخاصة، وذلك بوضع تصورات شاملة للصناعة العالمية المتعلقة بقطاع الأمن الخاص، بناء على تقديم مفصل لماهية وفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وإجلاء أنشطتها وكياناتها، وعلاقتها بالمفاهيم المتصلة بها من: خوصصة الأمن؛ المرتزقة؛ الجيوش الخاصة وكافة المفاهيم وغيرها، وذلك من أجل الوصول الي فهم شامل لتعدّد الأسماء والمسميات الخاصة ذات الصلة، ولتركيب جوهر ماهية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة PMSCs.
- توصيف الحيز الانطولوجي لدراسة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بالتطرق الي تصنيفات الفواعل والكيانات المتداخلة، والتميز بين فواعل الأمن الخاص والاطراف الفاعلة

في العلاقات الدولية والعالمية، ولمعرفة نطاق نشاط الوكلاء والخدمات العسكرية والأمنية المتعددة المقترنة بها، على غرار دراسة أنواع الشركات والعقود المبرمة والمهام المتعاقد عليها والغرض منها.

- اكتشاف أوضاع وأدوار شركات الامن الخاص في حوكمة الامن العالمي المعاصر، ومعرفة التصورات المفاهيمية والسياقات البحثية لحوكمة الامن الخاص العالمي، بتتبع سياقات انبثاق الدراسات الأمنية المعاصرة والأمنية الخاصة والتحولات المصاحبة. وذلك نظرا لعدم وجود إطار نظري صريح يستوعب تعقيدات مفهوم حوكمة الأمن في سياقها العالمي ، وهذا ما يعزز دراسة دور شركات الأمن الخاص فيه ويبين مدى إسهامها في الحوكمة الأمنية ، وفكها لطابع الغموض والتعقيد حول هذا الموضوع، وتبيان مدى أثرها عل الكثير من دول - المتخلفة والنامية خصوصا- حسب درجة التعاون والتنسيق والتنظيم العلائقي فيما بينها.
- محاولة التحقيق من دور وأثر الشركات الأمنية الخاصة في شتى قضايا الجيوسياسية والأمنية - محليا و عالميا- وفقا لتحليل الإشكالات المرتبطة بـ: حالة الدول الفاشلة والمنهارة ،أو الدول الخارجة من حروب أهلية طويلة، قضايا إعادة الإعمار وبناء الدولة ما بعد انتهاء الصراع، العلاقة بين قوات الأمن العامة والخاصة في المجال الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول الريعية- ذات الثروات و الموارد الطبيعية كالنفط و الغاز والألماس والذهب غيرها - ، خوصصة القوات العامة على جميع مستويات (الشرطة، الشرطة المتنقلة، والجيش) ، الدولة في مرحلة "الانتقال الديمقراطي" ودور الشركات الأمنية الخاصة في التعاون الأمني مع الشرطة وضبط الشواغل الاجتماعية الرئيسية والقضايا السياسية الهامة كحوكمة الهجرة و إدارة الحدود الدولية، وغيرها من القضايا والإشكالات الأخرى.
- تقييم دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الامن العالمي من خلال دراسة نقدية للارتباك المفاهيمي في الموضوع وتكوين المفهمة الإجرائية لتسمية (PMSCs) كحل ابستمولوجي لهذه القضية، بالإضافة الي نقد غموض التسمية الشاملةPMSCs من منظور إستيطيقي يرتكز على تحليل المغالطات والمفارقات المتعدد لمسألة كيفية توفير وإدارة الأمن الشامل ومدى مصداقية ونجاعة تحقيق ذلك، والبحث فيما تضطلع به الشركات الأمنية الخاصة من فساد،

خروقات وتجاوزات للاتفاقيات القانونية الدولية وحقوق الإنسان، انعكاساتها على الدولة والمجتمع والتنمية الاقتصادية (التقسيم الطبقي، والتجزؤ وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية)، والتحقيق بشكل في حالات تطبيقية محددة للبلدان النامية مثل: العراق، جنوب أفريقيا، نيجيريا، انغولا، كينيا وسيراليون وغيرها.

- كما نهدف في الأخير الى المساهمة في الإثراء المعرفي والنظري في هذا الموضوع، كمحاولة لإحداث تراكم معرفي مكمل للدراسات الأمنية المعاصرة وعلاقتها بالحوكمة، يعمل على زيادة حيز الأدراك والفهم سواء فيما يتعلق بتحديد ورصد وتقييم الدور الذي تقوم به شركات الأمن الخاصة في حل وإدارة القضايا والمشكلات الأمنية العالمية من جهة، وأن تكون هاته الدراسة أرضية لدارسات أكثر تعمقا، تقوم على تصور الأمن الخاص المستقبلي بعيدا عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من جهة أخرى.

4 - أدبيات الدراسة:

إن المتتبّع لكثير مما كُتِبَ عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مختلف الأدبيات المهتمّة بالظّاهرة منذ ستّينات القرن الواحد والعشرين ، من آراء وطروحات لباحثين متخصّصين في المجال (أمثال:"جورج تاير"ThayerGeorge لعام (1969) و"بورشت" Burchett و "روبيك" Roebuck (1977)، "ديفيد شيرار" David Shearer (1998)،"أرلوند غاي" Arnold, G (1999) ، "بيترسينجر" .Petre W Singer (2003)،أفانت ديبورا(2005) Deborah Avant، وكل من"أبراهامسن ريتا "Abrahamsen و"مايكل سي ويليامز"Williams في سنة (2008) ،و أندرو الكسندرا Andrew Alexandra ودين بيتر بيكر Deane-Peter Baker ومارينا كاباريني Marina Caparini لسنة (2009)، "غاري شواب" وراين كيلتيRyan Kelty& Gary Schaub في (2016)وغيرهم)، بالإضافة الي العديد من وثائق وتقارير وصكوك المنظمات والهيئات الدولية (كوثيقة **مونترو**(2008)MontreuxDocument، وتقارير لجنة المساعدة الإنمائية (2007) OECD،وتقارير فرق العمل التابعة للأمم المتحدة " UNHRC" (من 2010م إلى 2020م) وغيرها)،يصل إلى قناعة رصينة مفادها، أن أدبيات هذا الموضوع عرفت نقلات معرفية وعلمية جد

متعددة و متضاربة عقدت من دراسة الموضوع من جهة ، كما أبرزت أيضا أهمية الجدوى العلمية من دراسته من جهة ثانية. وعليه يمكن ذكر أهم أدبيات التي تقدم دفع معرفي للموضوع كالاتي:

1. يعد البحث المقدم من طرف كل من الباحثين أبراهامسن Abrahamsen ويليامز Williams حول الموجات الأربعة لأدبيات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مقالهما المعنون بـ"بيع الأمن: تقييم أثر الخصخصة العسكرية" "Selling Security: Assessing the Impact of Military Privatization." الصادر عن المجلة الدولية للاقتصاد السياسي في سنة 2007 [1]، بمثابة خارطة معرفية لتبيان أهم الادبيات ذات الصلة بالموضوع في الاطروحة، وبشكل أدق، تُبرز أدبيات الموجة الثالثة المتحدثة عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كعنصر في هياكل الحوكمة الأمنية العالمية الترابط القوي مع المتغيرات البحثية في الموضوع، اين يتحدد نطاق الإشكالية البحثية مع أدبيات الموجة الثالثة بشكل أكثر دقة.
2. يقدم كتاب "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: الأخلاق والسياسات والعلاقات المدنية العسكرية" Private Military and Security Companies :Ethics, Policies and Civil-Military Relations الذي حرره أندرو الكسندرا Andrew Alexandra ودين بيتر بيكر Deane-Peter Baker ومارينا كاباريني Marina Caparini الصادر سنة 2009 عن دار نشر Routledge [2] لمحة عامة متعددة التخصصات عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، من حيث ماهيتها المعقدة ، ولماذا ظهرت في شكلها الحالي ، وكيف تعمل ، وتأثيرها العسكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي الحالي والمستقبلي المحتمل ، والقيود الأخلاقية والقانونية التي يجب أن تفَعل وأن تنطبق على عملياتهم. حيث يركز الكتاب أولاً على القضايا المعيارية التي أثارها تطور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، ثم على تنظيم الدولة وسياستها تجاه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، و أخيرًا الحديث عن تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على العلاقات المدنية العسكرية. كما

[1] Rita Abrahamsen and Williams C. Michael .Selling security: Assessing the impact of military privatization. Review of International Political Economy 15.1 (2007): 131-146.

[2] Alexandra, Andrew, Deane-Peter Baker, and Marina Caparini. "Private military and security companies." Ethics, Policies and Civil-Military Relations, London (2009).

يأخذ نهجًا مبتكرا ، حيث يجلب النظرية والبحوث التجريبية بشكل متبادل. يتضمن مساهمات من خبراء في العلاقات الدولية ، والنظرية السياسية ، والقانون الدولي وقانون الشركات ، والاقتصاد ، ويفتح أيضًا أرضية جديدة مهمة من خلال تضمين المناقشات الفلسفية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

3. يجيب كتاب شرير فريد Schreier, Fred ومارينا كاباريني Marina Caparini المعنون بـ" خصخصة الأمن: القانون والممارسة وحوكمة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة." Privatising security: Law, practice and governance of private military and security companies. المنشور عن مركز جنيف(Geneva: DCAF, 2005)[1] للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الآثار القانونية والحوكمة والسياسات المترتبة على التعاقدات العسكرية والأمنية عن جملة من الأسئلة حول : ما هي الفرص والمخاطر المرتبطة بالاستخدام المتزايد للشركات العسكرية الخاصة (PMCs) وشركات الأمن الخاصة (PSCs)؟ كيف يمكن للمؤسسات الوطنية والدولية التخفيف من المخاطر التي تمثلها هذه الأنشطة المخوصصة؟، ويجادل بأنه في حين يمكن للشركات الخاصة تقديم دعم مهم للجيوش الوطنية ، فإن المساءلة اتجاهها غير كافية ،الأمر الذي يخلق مخاطر أمنية كبيرة ، والتي ينبغي تعويضها من خلال تحسين تنظيمها ودورها في حوكمة قضايا الامن العالمي، ويقدم في الأخير تقييماً لدور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

4. من أبرز الدراسة العربية التي قدمت طرحا بارزا حول دراسة قطاع الأمن الخاص، نجد دراسة الباحث حسان الحاج علي أحمد في مقاله الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية لسنة 2007 م والموسوم بـ :**خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة**، حيث قدم تحليلا للدور الأمني للدولة وللفواعل الأخرى غير الدولاتية والمتركزة في الشركات الأمنية الخاصة، بناء على تحليل المهام والمسؤوليات التي يقوم بها كل فاعل، والتغيرات التي تمس مختلف مستوياته حيث استرسلت الدراسة في مسح مختلف المدارس الفكرية التي عنيت بتوسيع مفهوم الأمن وتحليل دوافع خصخصة الأمن، إضافة للتطرق لتطور ومجالات عمل

[1] Schreier, Fred, and Marina Caparini. Privatising security: Law, practice and governance of private military and security companies. Vol. 6. Geneva: DCAF, 2005.

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وصولا الي الأثار المترتبة عنها، وتقديم شتى الأبعاد النظرية والتطبيقية والتقييمية لموضوع خصخصة الأمن.

5. كتاب الشركات الأمنية الخاصة (المرتزقة الجدد من النشوء إلى غزو أفغانستان والعراق) لـ زبير سلطان قدوري الصادر سنة 2011م، يتحدث هذا الكتاب عن الخطر، الذي تشكله شركات المرتزقة على بلدان العالم الثالث، والتي يطلق عليها الشركات الأمنية العسكرية الخاصة، خطر يختلف عما واجهته في القرن الماضي من احتلال استعماري وغزو خارجي، فقد كانت تواجه القوات العسكرية النظامية التابعة للدول الاستعمارية الغازية، أما اليوم فهي ستواجه مرتزقة تلك الشركات، وهم المدربون تدريباً عسكرياً عالياً، يستخدمون بمهارة الأسلحة المتطورة والتقنيات الحربية الحديثة، ليقاتلوا نيابة عن جيوش الدول الإمبريالية في سبيل تحقيق مشاريعها الإستعمارية. وتسانده الدراسة التي قدمها الباحث محمود جميل الجندي بمقال له بمجلة المستقبل العربي المعنون بـ: **مسؤولية الشركات الأمنية عن انتهاك حقوق الإنسان: بلاك ووتر نموذجا**، مسلطا الضوء على عمل شركات الحماية الأمنية الخاصة، ومدى احترامها لحقوق الإنسان من خلال استعراض عمل شركة "بلاك ووتر" وتبيان موقف القانون الإنساني الدولي من عمل الشركات لاسيما أثناء النزاعات الدولية المسلحة في كل من العراق وأفغانستان.

أما الأدبيات التي عنيت بدراسة قضايا الحوكمة الأمنية العالمية ودور الشركات الأمنية الخاصة بطرح مباشر قليلة جدا، حيث ركزت جل الدراسات الأكاديمية على المواضيع الأمنية والاستراتيجية، والمتعلقة بتفسير تحول مفهوم الأمن ومختلف الفواعل والمستويات التي عنيت به.

6. أما فيما يخص الأدبيات المعنية بدراسة الحوكمة الأمنية العالمية فتعد دراسات البريطانية "إلكا كرامن" Karhmann ,Elke إحدى أبرز البحاثة في هذا الحقل، حيث استغلت دراساتها في مواضيع "خوصصة الحوكمة الأمنية في أوروبا" في العديد من الأعمال البحثية منذ سنة: 2001، وكتبت مقالين حول مفهوم الحوكمة الأمنية سنة: 2003 وسنة: 2005 تحت عنوان: "مفهوم الحوكمة الامنية" Conceptualizing Security Governance [1]، و"الحوكمة الأمنية والشبكات: التصورات

[1] Krahmann, Elke. "Conceptualizing security governance." Cooperation and conflict 38.1 (2003): 5-26.

النظرية الجديدة للأمن عبر الأطلسي" Security Governance and Networks :New Theoretical Perspectives transatlantic security"[1]؛

7. بالإضافة إلى الكتاب الذي قدمه كل من "اميل كيرشنير" و"جيمس سبيرلنغ" Emil J.Kirechner James Sperling سنة: 2007 المعنون بـ: الحوكمة الأمنية العالمية التصورات المتنافسة للأمن في القرن الحادي و العشرين "" Global security governance: Competing perceptions of security in the 21st century."[2]، يوضحان فيه مفهوم "الحوكمة الأمنية العالمية" من خلال توضيح إشكالية التعاون الأمني العالمي.

5 - إشكالية البحث:

على الرغم من غزارة وحيوية الأدبيات المهتمة بالبحث في الأمن الخاص وحوكمة الامن العالمي (كما ورد أعلاه)، إلا أن أبحاث الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المعاصرة تعاني غياب برامج بحث مشتركة، تحدد أوجه التآزر المحتملة فيما بينها على نطاق واسع، وهو انعكاس للدرجات المتفاوتة من تصادم وتلاقي مختلف الطروحات والمعتقدات النظرية والتركيزات التجريبية، حول فكرة دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كجزء من التحول الحاصل في حوكمة الأمن العالمي، وتبيان مدى وكيفية تفسير أو تفهم هذا التحول. وعليه إن إثارة مسألة دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الأمن العالمي كفيل بأن يفتح الباب أمام العديد من الأحكام التي تعكس مدى تعقده إلى الحد الذي يطرح الإشكالية الآتية:

"كيف يمكن أن نرصد ونقيم دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الأمن العالمي"؟

وللتعمق في معالجة هذه الإشكالية البحثية في مختلف جوانب الموضوع، فقد تم تفكيكها الي جملة من **الأسئلة الفرعية** التالية:

1. ماهي حقيقة ماهية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بناءً على تعدد مسمياتها وتداخل مدلولاتها؟

[1] Krahmann, Elke. "Security governance and networks: New theoretical perspectives in transatlantic security." Cambridge review of international affairs 18.1 (2005): 15-30.

[2] Foradori, P., et al. "Global security governance: Competing perceptions of security in the 21st century." (2007).

2. ماهي الأوضاع الجيوسياسية والأدوار الجيواستراتجية للشركات العسكرية والامنية الخاصة في حوكمة الأمن العالمي؟
3. ما هي طبيعة الأدوار التي تقدمها فواعل الامن الخاص؟ وما علاقتها بحوكمة الامن العالمي ؟
4. هل تساهم فواعل الأمن الخاص في حوكمة قضايا مشكلات الامن العالمي المعاصر أم أنها تقوض مساعي وأهداف الحوكمة العالمية؟
5. ماهي التصورات المستقبلية لحوكمة الأمن بعيدا عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؟

6 - فرضيات البحث:

استنادا للإشكالية البحثية المطروحة والأسئلة الفرعية الموضوعة تم صياغة فرضيات علمية تحاول الإجابة عن الأسئلة الجوهرية القائمة حول الموضوع كالآتي:

الفرضية الأولي: في إطار حوكمة الأمن العالمي يبرز قلق أمني قائم على عدم قدرة كثير من الدول والمنظمات على توفير الأمن والاستقرار المحلي والعالمي، مما يدفعهم الي إدراج فواعل أمنية وعسكرية خاصة تعمل على تذليل هاته العقبة؛

الفرضية الثانية: كلما زاد التوجه الي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حل إدارة الأمن كلما زادت الحاجة الي تفعيل مضامين الحوكمة والرقابة والمؤسسية والمجتمعية المساندة لها.

الفرضية الثالثة: يستند مسعى تقييم دور شركات الامن الخاص في حوكمة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة على فكرتي: تفكيك الجدل العلمي المحيط بالارتباك المفاهيمي وتلاحمه الراسخ بالصناعة الأمنية الخاصة من جهة، وعلى كيفية تركيب الأسماء والمسميات ونقد تعريف وتصنيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من جهة ثانية ؛

7 – منهجية الدراسة

في الحقيقة، ليس هناك مقاربة منهجية واضحة لتناول هذا الموضوع المعقد و المتشعب وفق اطار تحليل علمي ومنهجي رصين ،نظرا لتشاكل أعباء البحث و التخطيط من ملاحظة ووصف، ثم تجميع لعدة أدوات ومناهج ومقاربات مستخدمة، من أجل إيجاد منهجية منسجمة ومنطقية، تستطيع الإجابة عن كافة الأسئلة الموضوعة في الدراسة وتساهم في اختبار الفرضيات المقترحة؛ وهو ما يدفع الي عدم الاعتماد فقط على اطر ومناهج تحليلية Analytical في بحث في مجال العلاقات الدولية والدارسات الأمنية الإستراتيجية بل يتعدى الي مناهج ومقاربات تركيبية Synthetic عابرة للتخصصات interdiscriplinarity.[1]

وعل الرغم من التصادم مع مفارقة التنوع و التوفر النسبي للمؤلفات و المراجع النظرية التي تناولت موضوعا: الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة و الحوكمة الأمنية ،إلا أنه لم يتم إدراك طرق منهجية واضحة نظريا لدراسة الموضوع ،فما بالك التحقق منه إمبريقيا ، ولهذا تم اللجوء الي اختيار جملة من المناهج و المقاربات البحثية المركبة منهجيا التي تحاول الإلمام بمختلف جوانب البحث كالآتي:

أ-مناهج ومقتربات البحث في العلاقات الدولية:

- **المنهج المقارن المُسَيَّق (Contextualisée)**: يتم بناء تحليل الموضوع وفق هذا المنهج على دراسة عدد محدد من الحالات[2] ،ويوظف دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، وعبر تحليل منتظم للاختلافات والتشابهات في موضوع أو أكثر أو مجتمعين أو أكثر. وتفيدنا المقارنة بدراسة الظواهر والمواضيع ذات الصلة بالبحث من اجل تحليل القضايا حسب

---

[1] يحظى مصطلح "عبور التخصصاتinterdiscriplinarity "منذ فترة برواج كبير في الاوساط الاكاديمية الغربية، ولكنه لا يزال غير مألوف عندنا نسبيا. فالبحث في محرك غوغل بالعربية لا يعيد نتائج كثيرة ذات علاقة بالموضوع. أما في الأدبيات الغربية فللمفهوم تاريخ اطول، يعود على الاقل الى عشرينات القرن الماضي حسب طرح Klein لعام 1996، وسرعان ما تبعه مصطلحات متنافسة وبدائل أو مكملات لا نجد ما يقابلها في اللغة العربية حاليا مثلtransdisciplinarity/ multidisciplinarity/ metadisciplinarity, pluridisciplinarity ،مفهوم عبور التخصصات: فهو ما تتطلبه دراسة بعض المشاكل او المفاهيم او الاوضاع المعقدة ذات الجوانب المتعددة التي ليس بوسع تخصص واحد ان يحيط بها. يظهر هذا التصور في قول كل من Klein and Newellان "عبور التخصصات هو عملية الاجابة على سؤال، او حل مشكلة، او معالجة قضية على درجة من الاتساع او التعقيد بحيث لا يمكن دراستها من خلال تخصص واحد". للمزيد أنظر في : رجا بهلول. حول مفهوم عبور التخصصات. سيمنار المركز العربي. 14آذار/ مارس 2018. الرابط التحميل:https://bit.ly/3rHfbS3 .

[2] المثال الدائع على ذلك هو تلك الدراسة التي قام بها غراهم اليسون Graham Alisson حول أزمة كوبا، انظر في: Larson, David Lloyd. "Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis. By Graham T. Allison.(Boston: Little, Brown and Company, 1971. p. 338.

اختلافات الموضوعية للدراسات التطبيقية. يستهدف توظيف المنهج المقارن بقصد التفسير والفهم العلمي عبر كشفه للعلاقات والمتغيرات، فهو في كشفه للعلاقة بين متغير أو أكثر قد يعزل بقية العوامل والمتغيرات الأخرى بمعنى؛ يثبت ويحيّد أثر المتغيرات الأخرى. فالمقارنة العلمية لا تتوقف عند التصنيف المبسط لأوجه التشابه والاختلاف بهدف معرفتها، ولكنها تسعى لإعطاء دلالات لصور التشابه والاختلاف، وإرجاع تلك المظاهر إلى العوامل القابعة خلفها: أي السعي لاكتشاف المتغيرات الوسيطة التي تولد المتغيرات التابعة لأجل التوصل إلى بناء مقاربة من شأنها أن تقدم اختبار لافتراضات؛ فهوم، تفاسير وتبصرات لبعض الظواهر السياسية والسلوكيات الأمنية لفواعل الأمن الخاص التي تتقاسمها وحدات التحليل حول دراسة حوكمة الأمن العالمي، وتوضيح الفواعل الذين ينبغي الاعتماد عليهم للتحقق من الفرضيات المقدمة وتأكيدها أو نفيها. وفي السياق العام تستعمل المقارنة في كافة مراحل البحث، لتقوية الحجج في طرح كل ثنايا الموضوع (كالمقارنة بين :المفاهيم والتعريفات ، النظريات ، المقتربات و النماذج ، الأفكار الأساسية و الجزئية، الاحكام و الآراء و التفضيلات و غيرها) ،كما تستخدم للتطبيق غير المباشر أو الشبه تجريبي على حد تعبير "إميل دور كايم" Émile Durkheim أن المقارنة تمثل " نوع من التجريب غير المباشر"؛ وعليه ، لا ضرر أن يتساند المنهج المقارن مع أسلوب وأداة المقارنة التحليلية (الكيفية و الكمية) ،المُستهدِفة و المهيكلة للأفكار بطريقة منهجية منظمة ومنسقة ،والتي تبرز المقارنة في شكل جداول تبين المتغيرات والوحدات التحليلية طوليا ،او المقارنة بين حالات ونماذج الدول والشركات أفقيا (وهو ما يستم في الاعتماد عليه في الفصل الأول و الثاني).

- **المنهج الإحصائي:** تلعب المناهج الكمية **(quantitative)** دورا هاما في دراسة موضوع البحث خصوصا عند البحث عن دورها في الاستدلال السببي، يتعامل المنهج الاحصائي مع البيانات /المعلومات والمعارف بطريقة و لغة رياضية ملخصة أي تقوم على حسابات و الأرقام و تحليل البيانات و الاحتمالات و المعدلات مختلف الأساليب الرياضية لتوضيح موضوع ما، وفق خطوات علمية واضحة و دقيقة. ويعزز هذا المنهج الاستشهاد الاحصائي المقارن (بذكر احصائيات من مصادر وبيانات متخصصة) معرفة مهام ومجالات نشاط الشركات العسكرية

الأمنية الخاصة، بحيث يلخص التمثيل البياني للبيانات الإحصائية ويسهل عمليات الوصف والتصنيف ثم الاستكشاف ومن أجل الشرح ومحاولة الافهام في الأخير. للتنويه سيتم استخدام المنهج الكمي بتناول المعطيات التي قد تكون:(عددية او غير عددية)، قابلة للقياس غير قابلة لذلك، بوصفها وشرحها ضمن اشكال وجداول وبيانات حول موضوع البحث بغرض تسهيل وتبسيط و تنظيم المعلومات بشكل يعطي نتائج مضبوطة و كاملة عن تحليل الدارسة الموضوعة وليس بهدف التحليل الاحصائي[1]. ومن أبرز طريق وتقنيات التكميم نجد: الجداول والنسب المئوية، والنماذج والخرائط التمثيلية الأشكال البيانية...الخ، (وهو ما سيتم ادراجه في توصيف الجيوسياسي لأوضاع الشركات في العالم وفي غيرها في الفصل الثالث).

- **مقترب تحليل المضمون (Content Analysis):** تمثل الصكوك والتقارير والوثائق و المدونات و المعاهدات و القرارات والتصريحات (الكتابية و الشفوية) المادة الخام الأساسية في استغلال منهج تحليل المحتوى لاي باحث في مجال العلاقات الدولية، حيث اتاحت الشبكة الالكترونية إمكانية الاطلاع على الوثائق وقواعد البيانات التي يقدمها فاعلون ومؤسسات حكومية وغير حكومية أممية مختلفة[2] ؛ يعتبر جمع وتحليل الوثائق أحد الأدوات الأساسية للوصول الى المعلومات في البحث النوعي ،إذ أن الوثائق التاريخية أو الحديثة يمكن أن تكون مصدرا جوهريا للبحث، وتتزايد أهمية هذه الطريقة البحثية من خلال التعمق في دراسة وتحليل حيثيات ما هو مكتوب أو منطوق، بهدف استنباط الترابطات و المعاني و النتائج المهمة و المفيدة دون

---

[1] **التحليل الإحصائي:** وهو العلمية التي يقوم الباحث من خلالها بتجهيز **البيانات** العلمية، وتحضيرها لكي يقوم بإجراء التحليل عليها، واستخراج **معلومات** تفيد البحث العلمي من خلالها، بحيث تكون هذه المعلومات جديدة وذات فائدة قيمة. من اجل استخدام التحليل الإحصائي يجب على الباحث أن يقوم باختيار نوع الاختبار الإحصائي، ويتم هذا وفق عدد من الأسس، أبرزها: أ- نوع البيانات الخاصة المباشر بالمتغيرات التابعة. ب- نوع العلاقات التي يرغب الباحث في اختبارها، وإجراء التحليل الإحصائي لها. ت- تحديد عدد المتغيرات المستقلة التي سيقوم بدراستها. ث- ومن ثم تحديد عدد مستويات المتغيرات المستقلة.، ومن أهم البرامج التي يتم من خلالها إجراء التحليل الإحصائي للبيانات للبحوث الكمية نجد: برنامج SPSS وSAS، STATA/Excel/ Matlab/EVIEWE ، وفي البحوث الكيفية نجد برامج مثل: Nvivo, MAxQDA, Atlas وغيرهم.

[2] أصبحت الوثائق مرقمنة وتصدرها هيئات رسمية كمنظمة الأمم المتحدة غي نيويورك وفي جنيف ،ومتاحة للاطلاع و التحميل منذ سنوات 1993م، وفي الوثائق المنشورة في فينا منذ سنة 1997م،وجميع قرارات الصادرة عن مجلس الامن (CSNU) و الجمعية العامة (AGNU)و المجلس الاقتصادي (Ecosoc) ومجلس الوصايا منذ سنة 1946م.كما أتيح الاطلاع على الجريدة اليومية لهيئة الأمم المتحدة (Daily Journal) ، وكذلك ظل النشر الالكتروني للوثائق و التقارير و الصكوك الدولية متاحا مجانا الي اليوم.

الحاجة الي اســتخدام البحث الميداني ،ولهذا يرى بيزلي (Paisley)أن تحليل المحتوى هو أحد أطوار تجهيز المعلومات حيث يتحول فيه المحتوى الاتصالي إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها وذلك بالتطبيق الموضــوعي والنســقي لقواعد التصــنيف الفئوي (Categorization Rule)[1] . تجسدت أهم الوثائق المستخدمة في هذا الموضوع في: العديد من المعاجم و القواميس من أجل التأثيل الاصــطلاحي للأســماء و المســميات ،التقارير و الوثائق المقدمة من طرف المراكز المتخصــصــة مثل: وثيقة مونترو The Montreux Document بمبادرة من حكومة ســويســرا بالتعاون مع اللجنة الدولية للصــليب الأحمر، وثيقة لجنة مســاعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصــادي"OECD"، مدونة قواعد الســلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصــة (ICOC)، وثائق اتفاقية الشــركات العســكرية والأمنية الخاصــة التي قدّمها فريق العمل التابع للأمم المتحدة "UNHRC"بشــأن اســتخدام المرتزقة والشــركات العسكرية والأمنية الخاصة وغيرها الكثير.

- **مقترب الدور في العلاقات الدولية:** انطلاقا من النجاح الذي حققته مقترب الدور في تحليل ســلوك الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض البحاثة الاســتعانة بها في دراســة الظواهر الســياســية ونقلها إلى حقل العلاقات الدولية. فقد تم نقل مفهوم الدور إلى مجال الســياســة لدراســة دور الدولة كفاعل ضــمن مجموعة من الفواعل الأخرى، على اعتبار أن الدولة تُعَبِّرْ عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي. وعليه يقدم مقترب الدور فهما لسلوك فواعل الامن الخاص بوصفها أدواراً أمنية تقوم بها شركاتها العسكرية و الامنية في المسرح الجيوسياسي العالمي . والدور هو "مجموعة من الوظائف الرئيســية التي تشــغلها في الخارج عبر فترة زمنية محددة ، و ذلك في إطار تحقيق أهداف الســياســة الخارجية للدول وللفاعلين الاخرين، وذلك عبر تحليل المهام و المســؤوليات التي يقوم بها كل فاعل ،وبتحليل و تركيب الابعاد النظرية و التطبيقية و القيمية للموضــوع. وعليه يمكن القول أن الدور ليس مجرد قرار أو ســلوك أو

[1] Paisley, Suzy. "Classification of evidence in decision-analytic models of cost-effectiveness: a content analysis of published reports." International Journal of Technology Assessment in Health Care 26.4 (2010): 458-462.

هدف، بل يُعبر عن مجموعة من وظائف محورية في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية: أولها : تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقا من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الفواعل تنتمي (فردية -محلية ،وطنية- إقليمية - عالمية) و منه يتحدد توجهها وتواجدها الامبريقي. ثانيا تحديد وضبط دوافعها المعلنة و الحقيقية . ثالثا توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء. وعليه فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة تجاه حوكمة قضايا ومشكلات العالمية في الفصل الاخير.

ب- المقاربات النظرية العابرة للتخصصات:

- **مقاربة إبستمولوجية و أنطولوجية:** تستعين هذه الدراسة بتحليلات ما بعد الحداثة بمراجعة وإعادة النظر في أفكار وفلسفة الحداثة، وبالتالي تفادي مركزية التقليد البحثي الحداثي الذي تهيمن الدولة على جزء كبير في افتراضاته. كما أن الدراسة لا تتعدى الحدود الأنطولوجية الآنية بحيث تنفصل تماما على الواقع الحالي، لكن لا يُلزم ذلك عدم الاستعانة ببعض الفهوم والافتراضات والمقاربات الإبستمولوجية ما بعد الأنطولوجية. فهذه الدراسة تحاول تتبع التطورات التي كونتها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إطار الحوكمة الأمنية العالمية والتي يمكن أن تعمل على تكونها أيضا؛ وهو ما يستم تقديمه في المدخل الإبستمولوجي لمعرفة وفهم الجانب المفاهيمي، وبالتطرق للحيز الانطولوجي لتصنيفات الفواعل والكيانات المتداخلة مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.
- **المقاربة الدلالية (Semantic):** تقدم المقاربة القائمة على علم الدلالة (أو الدلالية أو السيمانطيقا أو السيمانتيك Semantics)، فهما عميقا وحلاً معرفيا لإشكالية الارتياب المفاهيمي المتعلق بتعدد الأسماء والمسميات وتداخل كيانات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة PMSCs، تعالج هاته المقاربة دلالة الكلمات المركبة والعلاقات المعنوية القائمة بين الكلمات (الاشتراك اللفظي، الترادف الدلالي، التشاكل الدلالي والتضمن الدلالي) ،وشروط الصدق الخاصة بالملفوظات والتحليل النقدي للخطابات و التصريحات والتداولية

وغيرها.حيث تقع مشكلة الترادف في الكثير من الألفاظ المتعلقة بشركات الامن الخاص، وتدرج غموضا للمعاني المرافقة لها ،فهل هم مرتزقة، أم مقاتلون، أم مدنيون؟؛ ربما يميل المرء إلى توصيف موظفي الشركات العسكرية الخاصة على أنهم مرتزقة أو مقاتلون وليسوا مدنيين.

- **مقاربة قيمية و جمالية (Aesthetics):** يقدم المدخل الأكسيولوجي"Axiologie " القيمي في مبحثه الإستيطيقي "Aesthetics" الجمالي طرحا نقديا أعمق لماهية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، عبر تمحيص المصطلحات ونقد المفاهيم المجردة ،للتسمية الشاملةPMSCs، بالاعتماد على مقاربة جمالية و/أو أخلاقية"، توضح لنا جملة من الفجوات المعرفية و تجنبنا فخ الوقوع في مغالطات الأحكام الجمالية أو تجلى دوافع زيادة الإرشادات و التوجهات البراغماتية (الذرائعية و النفعية) عند استخدام هاته المفاهيم ،وتقييم أكسيولوجيا دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الامن العالمي.
- **مقاربة التسيير العمومي الجديد** (NPM) : تساهم هاته المقاربة في تبيان الاتجاه المتزايد نحو خصخصة الأمن والحرب ،والاستعانة بمصادر خارجية لتقديم وظائف وخدمات للدولة، حيث يتم تحديد خدمات شركات عسكرية خاصة PMCs بشكل عام على أنها الإستراتيجية إدارية جديدة تسعى الي توفير الخبرة العسكرية والأمنية التي كانت تعتبر سابقًا حكراً على الدولة ،تسعي من خلالها إلى زيادة كفاءة الحكومة وصياغتها من خلال إصلاح الإدارة العامة الجديدة ما يصطلح عليه بالتسيير العمومي الجديد (NPM) new public management ،وعليه تمثل هاته المقاربة (NPM) نهج تجريبي جديد في خوصصة الامن العالمي ،اشتمال مجموعة اجراءات والممارسات الإدارية الجديدة التي لا تركز فقط على تقديم الخدمات القطاعات العامة الحكومية، بل يجب تجاوزها إلى تحفيز القطاعات الخاصة وحتي جميع من يعمل من أجل حل مشاكل المجتمعية للدولة.
- **مقاربة التحليل النظمي:** يستدعي موضوع هذه الدراسة تحليل السياق النظمي وفق منحي متعدد المستويات والأبعاد الحوكمة الأمنية في سياقها العالمي، بهدف تبيان المستويات التحليلية لدور الشركات الأمنية الخاصة وضبط الفواعل الأساسية وتحديد الفواعل الثانوية وأدوارها،

من خلال الأنشطة والوظائف التي تؤديها والتفاعلات الممأسسة وغير الممأسسة بينها والأحداث المؤثرة سلبا أو إيجابا في الحوكمة الأمنية وذلك في أحقاب زمنية مختلفة، وحسب سياقها الوطني-الإقليمي-والنظمي. كما يركز المنهج على دراسة القوى المركزية للدولة أو المراكز التي تؤدي إلى تقوية أو إضعاف وظائفها من عنصر الانسجام بين فئات المجتمع، التماسك الداخلي، ومعالجة المشاكل الداخلية التي تتعرض لها الدولة، حيوية الدولة التي ترتبط بالأوضاع الاقتصادية وقوة الدولة وعلاقاتها بالمحيط الخارجي. وكذا تمييز هاته المقاربة بين فواعل الأمن الخاص والاطراف الفاعلة في العلاقات الدولية والعالمية.

- **تقنية النمذجة العلمية (Modeling) :** لتجاوز فجوة الغموض المعرفي تم استخدام النمذجة العلمية، لتوليد تمثيل مادي أو مفاهيمي أو رياضي لظاهرة حقيقية يصعب ملاحظتها مباشرة. تُستخدم النماذج العلمية للشرح والتنبؤ بسلوك الأشياء أو الأنظمة الحقيقية وتُستخدم في مجموعة متنوعة من التخصصات العلمية[1]، الغرض من النمذجة العلمية في الدراسة في المقام الأول هو اعطاء تصور لاي : كائن أو مفهوم أو نظام، وغالبًا ما يتم إنشاؤه من البيانات النظرية أو التجريبية. تُستخدم بعض النماذج كنموذج التجريد (Model abstract)، تمثيل اصطلاحي أو نظري لظاهرة ما ؛و كذا النمذجة المنطقية لتوضح البيانات والمعلومات بشكل ابسط قابل للفهم ، وعلى وجه التحديد الكيانات والسمات والعلاقات المشاركة في وظيفة العمل المشتركة ، وهو ما سيتم تقديمه في نموذج التصور العام للتسمية الشاملة PMSCs وغيرها، وبالتالي يسهل وصف سلوك أو ظاهرة مجردة أو افتراضية بهدف الوصول الي الاحكام التقييمية والتعميمية.

[1] بدءًا من الفيزياء والكيمياء إلى علم البيئة وعلوم الأرض الي مجال بحثنا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. على الرغم من أن النمذجة هي عنصر مركزي في العلم الحديث، إلا أن النماذج العلمية في أحسن الأحوال تقريبية للأشياء والأنظمة التي تمثلها – فهي ليست نسخًا متماثلة تمامًا. وبالتالي، يعمل العلماء باستمرار على تحسين النماذج وصقلها.

8 - حدود الدراسة:

يجدر الذكر أن تبيان حدود الدراسة في الموضوعات المعقدة يسهل على الباحث تتبع أهدافه (العامة والخاصة) ويحقق مقاصده من البحث، وعليه يمكن تقسيم حدود الدراسة الي حدود زمكانية [1] (الزمان-مكان) وأخرى ابستمية وموضوعية وهي كالاتي:

- **الحدود المكانية و الانطولوجية**: يمثل البعد المكاني عنصر جد مهم في الضبط الامبريقي معرفة الفضاءات والأقاليم والدول الوطنية المعنية بالدراسة سواء ارتبطت بالدول المتعاقدة "Contracting States"، أو دول الموطن أو الأم "Home State"؛ والدول الإقليمية " Territorial States" ، وكذا توصيف واستكشاف النطاق الجغرافي و الجيوسياسي (البري ،البحري و الجوي و الفضائي) التي تنشط و تضطلع بها (بقارة إفريقيا خصوصا مع البدايات البحثية ثم منطقة الشرق الأوسط و أمريكا اللاتينية فيما بعد) ، والتي توضحه العديد من الخرائط و المخططات حول مناطق ومواضع انتشار الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة سواء في مناطق الدول المتقدمة و الدول العالم النامي وغيرها أو في كافة أرجاء قارات العالم،

[1] من المغالطات التقسيمية في ضبط حدود الدراسة تفكيك الزمكان Spacetime الي بعدي الزمان والمكان، على اعتبار قابلية التفكيك عن بعضهما البعض، و هي غلط معرفي شائع ،أذ أنه في الواقع و الحقيقة لا يمكن أن تفصل الزمان عن المكان لانهما مفهوم واحد مدمج، وأول من تفطن لهاته الفكرة هو إيمانويل كانط Kant (1804 - 1724) في كتاب نقد العقل المحض ،ثم تلاه بعده ألبرت أينشتاين (1879 – 1955) متبنيا نفس الطرح في عمله حول النسبية الخاصة عام 1905 على اعتبار الزمكان أو الزمان المكاني هو دمج لمفهومي الزمان والمكان (لأبعاد المكانية الثلاثة التي نعرفها؛ الطول والعرض والارتفاع، مضاف إليها الزمن كبعد رابع) ولأن لكل مكان زمنه الخاص الذي يتحدد وفق إحداثيات الزمان و المكان، محدثا ثورة معرفية في فهم المنطق الفزيائي الكلاسيكي وفق طروحات فزياء مكانيكا الكم. وعليه يعد الاعتماد على التقسيم الكلاسيكي مجرد تتبع للتقليد المنهجي السائد في الأبحاث الأكاديمية في تخصص العلاقات الدولية.

- **الحدود الزمانية والكرونولوجية**[1]: يكتسي البعد الزماني أهمية بالغة التأثير على فهم الموضوع، وذلك بعرض وتتبع التطورات الحاصلة فيه منذ أوائل ستينات القرن الماضي -منذ عام 1960م تحديدا – أين بدأت ظاهرة خصخصة الامن والمرتزقة مع أدبيات الموجة الأولى الي غاية فترة التسعينيات مع أدبيات الموجة الثانية، وفي اطار الضبط الزماني للدراسة سيتم التطرق لدور شركات الأمن الخاصة في حوكمة الأمن العالمي منذ فترة الموجة الثالثة والرابعة التي بدأت مع نهاية الحرب الباردة الي غاية الوقت الحالي (2022).
- **الحدود الموضوعية و الابستمية**: تتمثل الحدود المعرفية للدراسة في البحث عن الموضوعات الرئيسية للموجة الثالثة لأدبيات الأمن الخاص و التي تضع القوة الخاصة في سياق الحوكمة الأمنية العالمية القائمة على اشراك كافة الفواعل: الحكومية وغير الحكومية و المجتمعية و قطاعات الصناعة الخاصة وكذلك المراقبين من مجتمع مدني وهيئات الرقابية البرلمانية و القضائية و الحقوقية و غيرها، وعليه ستدرس الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وفق أطر أوسع ،قد لا تميز بين الحدود الفاصلة و الجامعة بين ما هو عام / خاص ،والتي تتعلق في جوهرها بالجهود المبذولة لخلق سلطة سياسية خارج الدولة ،كمسعى بحثي يجسد حوكمة الامن العالمي.

[1] علم التسلسل الزمني أو الميقاتيّة أو تاريخ الوقائع أو كرونولوجيا (Chronology) : هو تأريخ الحوادث وفقاً لتسلسل وقوعها وتقسيم الزمن إلى فترات وتحديد التواريخ الدقيقة للأحداث. في الأصل كان المقصود بهذه التسمية «علم الزمن». اما اليوم فيتم تجزئة المصطلح إلى اتجاهين علميين: 1-علم قياس الزمن ويتبع علوم الفيزياء ويسمى كرونوميا، 2-وعلم حساب الزمن وهو علم تحديد الأحداث حسب الفترة الزمنية، وهو يدرس علوم التاريخ بأكملها ويسمى الكرونولوجيا الشاملة؛ مثل نشأة الكون ونشأة الأرض ونشأة الحياة، وتاريخ الإنسان، والتاريخ الحديث،

10.صعوبات الدراسة:

عرف البحث في جل مراحله الاستقصائية والعملية (تقريبا) الكثير من الصعوبات المعرفية والمنهجية، والتي يمكن تلخصها في:

- كثرة المصطلحات التقنية المتخصصة في الدراسة وتشعب أدبيات البحث والمراجع المهتمة به سواء في مجال دراسات الأمن الخاص أو في مجال الحوكمة الأمنية، ولهذا يتطلب الامر من أي باحث (وحتى القارئ على حد سواء) مزيدا من المطالعة والتنقيب المستمر، حيث أنك ستتوقف عدة مرات لاكتشاف مصطلحات ومفاهيم ومقاربات جديدة أو غير مألوفة للعامة.
- توفر جل الدارسات المهمة باللغات الأجنبية، الأمر الذي صعب من فهم الموضوع وعطل كثيرا مسار تقصي أبحاثه، على الرغم من توفر بعض المراجع العربية والمترجمة الا أن جلها تخلط بقصد أو بغير قصد بين المصطلحات والمرادفات وفي بعض المرات تجد طرحها موجها ومؤدلجا لدرجات مغلطة ومتعبة؛
- نقص الإحصائيات الإمبريقية و المحدثة (Updating) شتت مساعى البحث الكمي و قلصت فرص الوصول الي الحقيقة العلمية المتحقق منها، نظرا لان جل المهام و الاتفاقيات المبرمة مع هاته الشركات هي اسرارُ من اسرارْ الدولة ، وهو ما ينعكس على شح المصادر الرسمية وضبابيتها ، حيث أن معظم الاحصائيات (خصوصا المالية و المتعلقة بالضحايا)، تم الوصول اليها عن طريق تقارير أممية (مثل منظمة الشفافية الدولية Transparency International) أو من التقارير الدورية لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI المترجم من طرف مركز دراسات الوحدة العربية (من سنة 2016-الي 2020) وغيرها من المصادر و المراجع التي تقدم احصائيات غير محدثة.
- توسع وتعدد القضايا والمشكلات التي أدرجت فيها شركات الامن الخاص وحوكمة الامن العالمي، الامر الذي اجبرنا على تبني توجهات منطقية وانتقائية (Eclecticism) وعدم الالتزام بإطار نظري ومنهجي واحد في دراسة هاته الموضوعات الكثيرة والمعقدة.

11 – خطة الدراسة:

تُفصّل هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة يتم من خلالها التعرض إلى أهم الجزئيات المتعلقة بموضوع البحث ويمكن تفصيلها حسب التقسيم التالي:

الفصل الأول: مدخل إبستمولوجي لمعرفة وفهم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يتعلق بالجانب المفاهيمي والنظري لموضوع البحث، تندرج ضمنه أربعة مباحث يتناول المبحث الأول تطور مفهوم الشركات العسكرية الأمنية الخاصة عبر موجات أدبياته الأربعة ، أما المبحث الثاني الفهم السيمنطيقي لتعدّد أسماء ومسمّيات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ، وصولا إلى المبحث الثالث التسميات المتباينة في ميزان الحزم المدمجة: من تفكيك المعاني إلى تركيب الدلالات؛ ويأتي المبحث الرابع متناولا دمج التسميات والفواعل وتكوين المصطلح الشامل (PMSCs)

أما الفصل الثاني: الحيز الانطولوجي لدراسة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: تصنيفات الفواعل والكيانات المتداخلة يرتبط أساسا بفهم قضايا ومشكلات التي تعنى بها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وفقا لنماذج تطبيقية مقارنة، ويحتوي هدا الفصل على أربعة مباحث، المبحث الأول: في التمييز بين فواعل الأمن الخاص والاطراف الفاعلة في العلاقات الدولية والسياسة العالمية يتعلق بضبط المنطلقات الإبستمولوجية والنظرية حول شركات الأمن الخاصة، أما المباحث الثلاث المتبقية تتناول أبرز التصنيفات كالآتي: المبحث **الثاني:** تصنف دافيد شيرار «Shearer" للشركات على أساس الخدمات المقدمة والمبحث الثالث: تصنيف روبرت ماندل "Mandel" لفهم فوضى الشركات الأمن الخاص والمبحث الرابع: تصنيف سنجر " Singer" وأفانت "Avant" على أساس نوع الشركات والعقود المبرمة.

والفصل الثالث: أوضاع وأدوار شركات الامن الخاصة في حوكمة الامن العالمي ويتم فيه تتبع وفحص دور الشركات الأمنية الخاصة في الحوكمة الأمنية العالمية، استنادا إلى أربعة مباحث، المبحث الأول والثاني قائم حول فهم طبيعة الحوكمة الأمنية بالإضافة الى فهم التحولات المتعلقة بمجال خوصصة الأمن كالتالي: **المبحث الأول: حوكمة** الامن الخاص العالمي: المفهوم والابعاد والمبحث المبحث

الثاني: التحول من خوصصة الامن الي خوصصة الحرب: ويتناول المبحث الثالث الأوضاع الجيواستراتجية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة الذي يتعلق بضبط آليات التنظيم لدور الشركات الخاصة، والمبحث **الرابع:** الأدوار المحلية والأممية لشركات الأمن الخاص: الاستخدامات والتداعيات.

أما الفصل الرابع الإطار الأكسيولوجي لتقييم دور الشركات الأمنية العسكرية في حوكمة الامن العالمي تندرج ضمنه أربعة مباحث تتناول ما يلي المبحث الأول: نحو تكوين المفهمة الإجرائية للتسمية الشاملة:PMSCs والنقد المزدوج لها. وفيه يتم التعريف بالتجريد وتكوين المفهمة الإجرائية: حل قضية الارتباك المفاهيمي والنقد المزدوج لتسمية الشاملة PMSCsمن المنظور الإستيطيقي""Aesthetics أما المبحث الثاني: واقع دور الشركات الامنية والعسكرية في حوكمة الامن العالمي: تقييم للأدبيات وللممارسات يتطرق الى الممارسات الجيدة للشركات الامنية والعسكرية والخروقات هل هي نقمة أم نعمة؟ وأيضا ما اكتشفه وأهمله البحث عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الامن: تقييم للأدبيات ويأتي المبحث الثالث تحت عنوان: تصورات مغايرة وأدوار فواعل جديدة: الأمن الخاص بعيدًا عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: الشراكه بين القطاع العام والخاص؛ وفيه يتم النظر في عواقب توفير الأمن خارج الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أما المبحث الرابع مستقبل الشركات الامنية والعسكرية في ظل التطورات العسكرية والامنية المعاصرة وفيه يتم استعراض التطور التكنولوجي العسكرية الحديثة و ميتا سكيورتي : السيبرنطيقا مقابل الشركات الأمنية الخاصة. وحوكمة التحليل البيوسياسي لما بعد الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة. والتحديات حوكمة أمن الفضاء ودور الشركات الخاصة فيها.

ونختم هذه الدراسة بإعطاء استنتاجات وخلاصات بناءً على معالجة إشكالية البحث وفحص فرضياته المحللة لموضوع الدراسة.

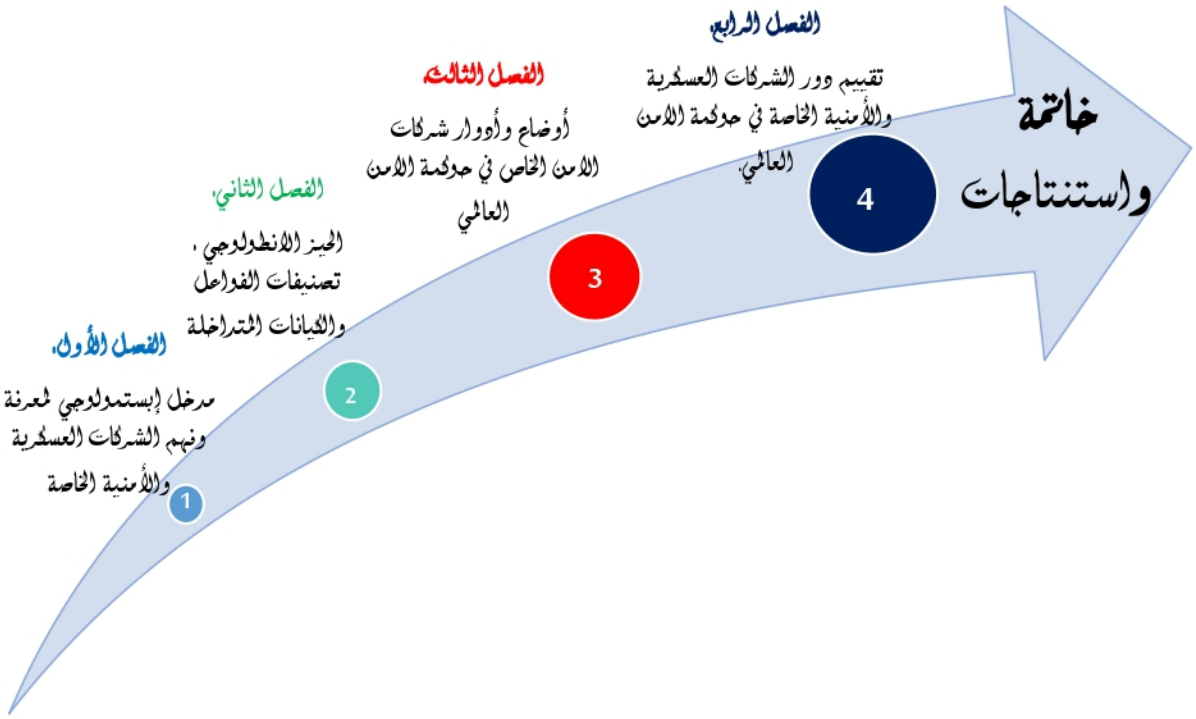

شكل توضيحي لمسار خطة دراسة الموضوع: دور شركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الامن العالمي. (من إعداد الباحث)

الفصل الأول:

مدخل إبستمولوجي لمعرفة وفهم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

الفصل الأول: مدخل إبستمولوجي لمعرفة وفهم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

بادئ ذي بدء؛ وبمجرد الخوض في البحث والحديث مع فواعل الأمن الخاصة- المرتبطة أساساً بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) في العلاقات الدولية-، يتجلى لدى الباحث والقارئ مدى صعوبة فهم هذا الموضوع المعقّد، واستعصاء ضبط حيّزه المفاهيمي والمنهجي؛ بحكم أن الكتابة غالبًا عن هاته الشركات يَعتريها نوع من الخلط بين الوهم والحقيقة /الواقع والخيال؛ نظر اً لما تُحاط بها هويّتها المعقّدة من أوصاف ومسمّيات متعدّدة، وبما تتميّز به أنشطتها المتشّعبة، من سرّية ونقص في المعلومات الدقيقة والواضحة حول شتّى مهامها وأهدافها. وعليه، مهما تعمقت ونقّبت عن جوهر حقيقة مفهومها، فإنك تجمع على توصيف بسيط أنها: "كيانات غامضة متجدّدة، تحمل معاني متعدّدة و تتمثّل في صور مختلفة "، بحكم أنّها مزيج بين ما هو قديم وجديد، عام وخاص؛ رسمي و غير رسمي، نظامي وفوضوي، مرتزق ومتعاقد؛ مُحَارِب ومُهادِنٌ ...الخ.

كل هذا عقّد من طريقة فهم الادّعاءات المفاهيمية المتعارضة لماهية هاته الشّركات، وصَعّبَ من عملية ضبط مفهومها التحليلي[1] من جهة أولى. كما استوجب علينا فضّ النّزاعات المفاهيمية وتسويتها عقلانيًا، بالاعتماد على مقاربة تركيبية تدمج لنا هاته الفواعل والمسمّيات بأسلوب موضوعيّ ومنطقيّ، من جهة ثانية.

وعليه، يحاول هذا الفصل الاقتراب إبستمولوجيًّا من فهم ظاهرة الشّركات الأمنيّة والعسكرية الخاصّة، بالغوص في دهاليزها المفاهيميّة، قصد التحقّق من ماهية ومعنى مختلف المسمّيات

---

[1] يقابل **المفهوم التحليلي ابستمولوجيا: - المفهوم التركيبي**؛ فكل القضايا الابستمولوجية إما أن تكون: **تحليلية أو تركيبية**، فأما الأولى (القضايا التحليلية كالمنطق والرياضيات) عادة هي، لا تأتي بجديد، بل تسعى إلى شرح وتفكيك مسألة معلومة، أو لمعرفة شيء مجهول، حيث يشتق فيها المحمول (في موضوعنا ماهية وحقيقة الشركات) من الموضوع (من مختلف المفاهيم المقدمة لها)، كالقول بان: 4= 2+2 أو 4=1+1+2 ،أو أن الماء (موضوع) يتكون من: ذرتين من الهيدروجين + ذرة أوكسجين (محمول).في هذا المثال لم يقدم لنا التحليل أي جديد، الماء هو = H2O ،بينما اكتسبنا معرفة لشيء كنا نعلمه نظريا ولكن كنا نجهله فيزيائيا؛ أما القضايا التركيبة فهي قائمة على زيادة الموضوع للمحمول ،بهدف الإتيان بالجديد، أو إضافة أو تقديم معرفة و فهم أشمل للمسائل المعروفة؛ مثلا، القول أن الماء يغلي في الدرجة 100 على مقياس سيليسيوس"Celsius"، أو يتجمد عن الدرجة 0 على نفس المقياس. هنا، لا يمكن الوصول إلى هاته المعرفة بالتحليل (غليان الماء أو تجمده) وإنما نصل إليها بالتركيبة القائمة على التجربة وبالتحقق منها إمبريقيا، وما إلى ذلك.

المقدّمة للفظ الشـركات الأمنية والعسـكرية الخاصـة (PMSCs). على غرار التأثيل[1] الاصـطلاحي لبعض المسـمّيات التي نعتت أو تعلّقت بها – كالمرتزقة وغيرها - ، أو البعض ممن كان له صـلة بها - من قريـب أو بعيـد -، وذلـك عن طريق الرّصـــد العلمي القـائم على علم الـدلالـة أو مـا يعرف بالســيمانطيقاSemantique/Semantic --، اعتمادا على الاســتدلال وفق عمليات واختصــارات عقلية فعّالة، وبما يقدّمه هذا العلم من فهم و استبصار للمعاني و المدلولات ،للكلمات و الجمل ، من أجـل إعطـاء إدارك قويم، لمقصـــد اللّفظ المكتوب أو المنطوق ، ولمعرفـة المفـاهيم أو لحـلّ المشــكلات البحثية للموضــوع[2]، ومحاولين في الأخير الوصــول إلى نتيجة علمية ،تكشــف حقيقة المسمّيات و تبيّن الفهم العميق لشتى مدلولاتها المعرفيّة.

المبحث الأول: تطور مفهوم الشركات العسكرية الأمنية الخاصة عبر موجات أدبياته أربعة

عرفت الأدبيات المتعلقة بالشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة أربع موجات معرفية[3] ،يمكن الاعتماد عليها كإطار منهجي جامع لفهم الصـناعة العسـكرية والأمنية الخاصـة بشـكل عام، بهدف تتتبع التطورات النظرية والمفاهيمية وكذا التجريبية للصـناعة الخاصـة، بأسـلوب وضـوحا ومنظم، وتسـهل عملية وصـف ثم تحليل للوصـل الي المعالجة العلمية للظاهرة للقوة الخاصـة في العلاقات الدولية.

---

[1] حسب معجم لسان العرب لابن منظور الأنصاري أتى مصطلح تأثيل من الجذر أثَلَ، أثل الشيء بمعنى أصله، وعليه التأثيل هو علم أصل الكلمات أو الإتيمولوجيا "Etymology" (وهي مشتقة اللفظ يوناني Etymosويعني الحقيقة أو حقيقة الكلمة أو أصلها وبمعناها القديم من أجل تقريب الفهم للمعنى محل البحث- الحديث-، وهي عملية لسانية تقوم بالمقارنة بين الصيغ والدلالات لتمييز الأصول والفروع).

[2] علم الدلالة أو الدلالية أو السيمانطيقا أو السيمانتيكSemantics بالجمع، هي فرع من اللسانيات يدرس المدلولات. والذي ابتكر كلمة الدلالية sémantique لأول مرة هو اللساني الفرنسي ميشيل بريال Michel Bréal صاحب كتاب "دراسة الدلالة" وذلك خلال أواخر القرن التاسع عشر. تتناول الدلالية الكثير من الموضوعات التي تعالج:دلالة الكلمات المركبة.العلاقات المعنوية القائمة بين الكلمات (الاشتراك اللفظي، الترادف الدلالي، *التشاكل الدلالي،التضمن الدلالي... الخ).شروط الصدق الخاصة بالملفوظات.التحليل النقدي للخطاب وغيرها.

[3] يعد كل من *الباحثين* أبراهامسن Abrahamsen ربتا ومايكل سي ويليامز Williams مصدر اقتباس فكرة الموجات في أدبيات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عن مقالهما المعنون ب"بيع الأمن: تقييم أثر الخصخصة العسكرية" واللذان أدخلا فكرة الموجة الأولى المتميزة بإدانتها للمرتزقة فيها. للمزيد أنظر: Abrahamsen, Rita, and Michael C. Williams. "Selling security: Assessing the impact of military privatization. (Review of International Political Economy 15.1 2007): 131-146.

ركزت أدبيات الموجة الأولى على قضية المرتزقة وعلاقتها المعيارية بالشركات العسكرية الخاصة في المنطقة الافريقية أساسا؛ وفي الموجة الثانية انتقلت أدبيات الي النقاشات الجادة حول فائدة لجوء الدول للخدمات المسلحة وغير مسلحة التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بينما يُنظر في الموجة الثالثة إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أنها عنصر في هياكل الحوكمة الأمنية العالمية، ويتم تحليلها من حيث تأثيرها الأوسع على الدولة والمجتمع وكافة القطاعات العامة / الخاصة. في الموجه الرابعة تتوسع الأدبيات الموجودة وتعكس البعد الجديد والتطورات الأمنية التجريبية المعاصرة للجهات الفاعلة في مجال الصناعة الأمنية الخاصة الحديثة، والمطبقة في القطاعات العسكرية والأمنية الخاصة وكذلك القطاعات غير المادية المصاحبة لها (كجمع وتحليل وبيع المعرفة في شكل منتجات استخباراتية من طرف أجهزة الاستخبارات الخاصة، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات وإدارة المخاطر وغيرها)، والتي انتقلت إليها على مدى العقود الستة الماضية [1]. يمكن تلخيص أدبيات الموجات الأربعة كالاتي:

المطلب الأول: أدبيات الموجة الأولى: ظاهرة المرتزقة كمرادف لصيق للشركات العسكرية الخاصة

في أوائل ستينات القرن الماضي - بقارة إفريقيا منذ عام 1960م تحديدا - بدأت ظاهرة خصخصة الامن مع أدبيات الموجة الأولى، من خلال تركزها على قضية الارتزاق، واضطلاع أفراد المرتزقة والكيانات الفردية الخاصة المصاحبة لها (كأمراء الحرب والمليشيات وغيرهم) كشريك عمل مع الشركات العسكرية الخاصة(PMFs) ، فعادة ما يتم تدريب المرتزقة كجزء من أفضل القوات الخاصة، (بما في ذلك قوات دلتا الأمريكية "Delta Force "، و SAS البريطانية، ومشاة البحرية SBS, SEALs، والفيلق الأجنبي الفرنسيFrench Foreign Legion وغيرها). وهذا ما أورده ارنولد جاي Arnold في كتابه الموسوم: "المرتزقة، "أفة العالم الثالث" بذكره للكثير من الحالات في أفريقيا، كشركة Executive Outcomes و Sandline في كل من أنغولا وسيراليون[2]، وحتى في حالات أخرى

[1] Moesgaard Christa. Private military and security companies-from mercenaries to intelligence providers. Danish Institute for International Studies, 2013.p.8

[2] للمزيد أنظر: Arnold, G. Mercenaries : The Scourge of the Third World, (London : Macmillan Press Ltd.1999)

موجودة في دول العالم الثالث أساسًا ،وهوما أكده قبله مؤلفين اخرين أمثال : تاير Thayer في 1969 وبورشت Burchett و روبيك Roebuckفي 1977 وغيرهم الكثير[1].

أولا : من الناحية النظرية التحليلية: استخدم مصطلح "المرتزقة" في أدبيات الموجة الأولى كمرادف لصيق للشركات العسكرية الخاصة. ويرجع سبب هذا الارتباط السلبي الذي جلبه هذا المصطلح لخصخصة الأمن، الي التغييرات الهائلة التي خضعت لها فكرة "القوة الخاصة" في هاته الفترة، إذ انتقلت من الإشارة إلى "جنود الثروة" soldiers of fortune الفرديين إلى شمول الأعمال الأمنية و العسكرية ذات الصبغة التجارية المنظمة والمسجلة[2].

وعليه برز **افتراض** آخر متكرر في موضوع الموجة الأولى، الا وهو **افتراض وجود استعمار جديد، أساسه المرتزقة**، يكون في الغالب رجالًه يتصرفون نيابة عن الحكومات الغربية لزعزعة استقرار دول العالم الثالث، وكما هو واضح في حالات Sandline و Executive Outcomes ، حين تُظهر تطور القوة الخاصة في شكلها المؤسسي، فإن هذا لا يعني أن الارتزاق الفردي أصبح شيئًا من الماضي. في الحرب الأهلية الليبية، تم الإبلاغ عن حالات لمرتزقة أفارقة يعملون في نظام القذافي. فبدلاً من الإشارة إلى نهاية ظاهرة الارتزاق ، بشرت التسعينيات ببدء عهد جديد تم فيه إضفاء الشرعية على القوة الخاصة في شكلها المشترك، وليس فقط من قبل دول العالم الثالث ، ولكن من قبل دول العالم الأول؛ومع ذلك ، وكما لاحظ بورشيت Burchett وروباكRoebuck ، فإن المرتزقة أو شركاتهم العسكرية والأمنية الخاصة المتنوعة كانت تستخدم في كثير من الأحيان من قبل الحكام المحليين لفرض حكمهم[3]، اين تستعين بها الحكومات لمحاربة حركات التمرد و الانفصال و صدها.

[1] Moesgaard Christa.Op.cit. p :8

[2] لمزيد من المعلومات حول مراحل تطور المرتزقة والشركات العسكرية الخاصة، انظر في كتاب (Singer 2007) .

[3] Moesgaard Christa.Op.cit. p :9

من أمثلة ذلك ما قام به الفيلق الأجنبي الفرنسي[1] بالتعاون مع القوات الجوية الامريكية لمساعدة حكومة نظام موبوتو سيسي سيكو بالزائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن) على صد غزو متمردي مليشيات "شابا 2" Shaba II في محافظة شابا (كاتانغا الآن) عام 1978 ، حيث عملت الولايات المتحدة مع فرنسا في صد الغزاة في أول تعاون عسكري بينهما منذ حرب فيتنام [2] .

أكد أرنولد Arnoldأن هذه المنظمات والشركات العسكرية الخاصة الناشئة (PMCs) في ذلك الوقت، قد تم إنشاؤها في محاولة لمنح تجارة المرتزقة القديمة قدرا من الاحترام، رغم اعتبار الكثير أنها أداة استعمارية جديد في العالم الثالث وقد تطرح مشاكل محتملة هائلة في المستقبل [3]. ولكن هل فعلا تمثل هاته الشركات أحد الصور الكامنة وراء الاستعمار الجديد كما تفترضه أدبيات الموجة الأولى؟

ثانيا: من ناحية امبريقية، شهدت ظاهرة القوة الخاصة تبلور معتبرا مع التطورات الحاصلة في الموجة الأولى، مع هياكل المؤسسات العسكرية الخاصة PMFsأو الشركات العسكرية والأمنية الخاصةPMSCs . أين تمت إضافة لأعمال الارتزاق الفردية كشيء نوعي، بشكل منتظم أكثر

---

[1] تاريخيا غادر الفيلق الأجنبي الفرنسي الجزائر بعد 131 عامًا من الاستعمار، في 24 أكتوبر 1962، أقيم آخر استعراض للفيلق بسيدي بلعباس، وقام المحاربون بتعبئة متعلقاتهم ومعداتهم وآثارهم - بما في ذلك اليد الخشبية للكابتن دانجو Captain Danjou- حتى أمواتهم اللامعين ، ونقلوهم إلى مقر جديد في Camp de la Demandeفي Aubagne، بالقرب من مرسيليا. لم يعد مقر الفيلق في إفريقيا في الوقت الحالي، ومع ذلك يواصل خدمة فرنسا وشارك الفيلق في دعم عدد من حلفاء فرنسا، وهكذا تستمر الألوان الثلاثة التي يحملها الفيلق في التحليق في إفريقيا، ولا يزال جنود الفيلق يسيرون ويموتون هناك. للمزيد أنظر: في الفصل الرابع بعنوان: The French Foreign Legion:

من كتاب :A Tradition of Courage Mallin, Jay, and Robert K. Brown. Merc: American Soldiers of Fortune . 2018 .

[2] تضمنت الولايات المتحدة عناصر القوة الجوية المعنية فريق التحكم القتالي (مراقبو الحركة الجوية) من 435 جناح الجسر الجوي التكتيكي ، و 445 جناح الجسر الجوي العسكري ، وغيرها أجنحة الجسر الجوي الفيلق الأجنبي الفرنسي كان فوج المظليين الأجانب الثاني التابع لـــ يضم 600 جندي استعادوا كولويزي بعد معركة استمرت سبعة أيام وقاموا بنقل 2250 مواطنًا أوروبيًا إلى بلجيكا ولكن ليس قبل أن ذبحت الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو 80 أوروبيًا و 200 أفريقي. المصدر: .Ministère de la Défense ""OPÉRATION LÉOPARD" Une intervention humanitaire Kolwezi 17 mai-16 juin 1978"

[3] Arnold, Guy.Mercenaries : The Scourge of the Third World, (London : Macmillan Press Ltd.1999) . p :124.

ومؤسس إلى مجموعة متنوعة من الشركات، كما تم إضفاء الطابع الرسمي والمهني للقوة الخاصة مقارنة بجنود الثروة[1].

قدمت التطورات الحاصلة في القوة الخاصة بعيدًا عن الارتزاق في شكله الفردي في التسعينيات بعض الأمثلة الامبريقية لمشاركة شركات عسكرية خاصة في نزاعات محلية اختبار للفرضية المطروحة في هذه الفترة، فقد ذاع صيت شركتا Sandline International (SI) و Executive Outcome (EO)على وجه الخصوص بالسمعة السيئة بسبب العمليات العسكرية و تدخلاتها المتكررة في دول أفريقية عدة.[2]

وتدعم المقاربة النيوماركسية فرضية الاستعمار الجديد (القائمة على فكرة التبعية و الهيمنة)، بالقول أن المصلحة وديمومة الهيمنة هما الفيصل في تحديد تواجد هاته الشركات من عدمه في القارة ، اين نجد مصير الحكومات الافريقية مرهون بتواجد نخب (ذوو ايدولوجية و تكوين مولي للمستعمر) ، تحافظ على المصالح الدول الاستعمارية السابقة في دول الافريقية ، وبالمقابل يُلتزم بحمايتها وحتى ارجاعها الي الحكم إذا اقتضى الامر ذلك باي طريقة [3]، و ما يثبت هذا الادعاء مساعدة شركة SI في إعادة رئيس سيراليون المنتخب (الحاج أحمد تيجان كباح) إلى السلطة بعد الإطاحة به في العام 1998 في انقلاب عسكري نفذه ضباط من جيش سيراليون. بالإضافة الي التعاقد مع شركة (SI) في عام 1997 من قبل حكومة بابوا غينيا الجديدة (PNG) تحت قيادة رئيس الوزراء جوليوس تشان لوقف حركة الاستقلال المسلح التي استمرت تسع سنوات في "بوغانفيل" Bougainville .[4]

---

[1] Adams, Thomas K. "The new mercenaries and the privatization of conflict.". (The US Army War College Quarterly: Parameters 29.2 1999). p.104

[2] Moesgaard Christa.Op.cit. p :10

[3] Adams, Thomas K. op cit. p.105

[4] للمزيد أنظر: Graves, David, and Hugo Gurdon. US Says Sandline Experts Helped to Overthrow Rebels. (*The Telegraph* 1998).

ومن جهة أخرى، لا تدعم حالات مشابهة افتراض الموجة الأولى (الاستعمار الجديد) بالضرورة، فمثلا في عام 1992 استأجرت شركتا نفط Gulf Chevron وSonagol (في أول وأضخم عقد في إفريقيا في تلك الفترة)، شركة (EO) لحماية منشآتهما النفطية في سويو Soyo، بأنغولا. وفي عام 1993، استعاد جنود EO بطلب من الجيش الأنغولي المنشآت النفطية من المجموعة المتمردة (الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولاUNITA). بين عامي 1993 و1994 وتعاقدت الحكومة الأنغولية مع نفس الشركة (EO) لتدريب 4000 إلى 5000 من القوات الحكومية الأنغولية و30 طيارًا[1]. تدعي منظمة (EO)أنها زودت سبع دول في إفريقيا برجال وخبرات، من بينها دول مثل كينيا وأوغندا إلى جانب أنغولا وسيراليون، وتفاوضت مع عملاء في ملاوي وموزمبيق والسودان منذ سنة 1994 الي غاية سنة 1999[2].

رغم كل ما سبق عموما، إن تصنيف أي قوة خاصة على أنها ارتزاق ليس مجرد تبسيط ساذج فقط، بل هو أيضًا مغالطة استدلالية؛ فغالبًا ما يطلق المصطلح غير الدقيق" المرتزق " كمصطلح ازدراء، ويتم تطبيقه على الشرطة أو الجيش أو جهة شبه عسكرية تستخدم العنف والاكراه في مهامها، وهو ما يفسر سبب ربط المرتزقة بمهام الشركات العسكرية الأمنية الخاصة " [3].(وهو ما سيتم تحليله في المبحث الثالث).

ويمكن توضيح الفروق بين نشاط الشركات الأمنية والعسكرية والمرتزقة وفق الجدول رقم: 1 الموضح كالاتي:

---

[1] Isenberg, David. "Soldiers of Fortune Ltd: A profile of today's private sector corporate mercenary firms." Center for Defense Information Monograph (1997).site : https://bit.ly/3ctFLKt

[2] في عام 1994، تعاقدت الحكومة الأنغولية مع منظمة الأخلاقيات على محاربة يونيتا UNITA بقيادة جوناس سافيمبي وساعدت في إنهاء الحرب الأهلية في أنغولا التي استمرت لثلاث سنوات بدفع يونيتا وسافيمبي للتوقيع على بروتوكول لوساكا في نوفمبر 1994.في عام 1995 تم التعاقد مع منظمةEO من قبل حكومة سيراليون تحت قيادة فالنتين ستراسر لمحاربة الثورة. لجبهة المتحدة (RUF) التي كانت تسيطر على أجزاء كبيرة من صادرات الموارد الطبيعية للبلاد. وتم التعاقد معها العمل لتوفير تدريب أساسي محدود، ومعلومات استخباراتية، ومساعدة قتالية، واستخدام رادارها في الهجمات الليلية. في غضون عشرة أشهر، تم تأمين السلام، مما مكّن البلد من إجراء أول انتخابات رئاسية لها منذ 23 عامًا في مارس 1996. في عام 1999، خرجت منظمة EO "عن العمل" على ما يبدو استجابة لقوانين جنوب إفريقيا الجديدة التي تحظر نشاط المرتزقة من قبل مواطنيها. للمزيد أنظر: Adams, Thomas K. "The new mercenaries and the privatization of conflict.". (The US Army War College Quarterly: Parameters 29.2 1999)

[3] Adams, Thomas K. op cit. p.104

جدول رقم 1: مقارنة عامة بين نشاطات :المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة

	وحدات المقارنة / متغيرات المقارنة	المرتزقة والجنود الثروة	الشركات العسكرية الخاصة	الشركات الامنية الخاصة
1	الديمومة الزمانية	مجموعات مؤقتة وقصيرة المدى	كيانات دائمة، متوسطة وطويلة المدى	كيانات دائمة، متوسطة وطويلة المدى
2	التموضع المكاني	عشائري /مجتمعي /قومي / محلي / اقليمي	دولي/ إقليمي/عالمي	قومي /دولي/ إقليمي/عالمي
3	القدرات الذاتية	محدودة في ظل افتقارهم إلى الاحتراف والانضباط، غياب المهارات	عالية والاحترافية ومتطورة	عالية والاحترافية ومتطورة
4	الإمكانيات الموضوعية	غياب ونقص في الموارد المال والعسكرية والأساليب الراسخة والامكانات الدائمة و المستمرة	الموارد المالية الطائلة والأساليب العسكرية المتعددة والامكانات الدائمة والمستمرة	الموارد المالية الطائلة والأساليب الشرطة المتعددة والامكانات الدائمة والمستمرة
5	المهام والادوار	القتال المباشر على مستوى الوحدات الصغيرة وبعض التدريب العسكري المحدود.	الخدمات اللوجستية والدعم . تدريب واسع النطاق أو طويل الأمد والبعثات الاستشارية،	مثل الهندسة واللوجستيات
6	الأهداف والدوافع	الدوافع مادية/مالية والاهداف تحقيق مكاسب شخصية/خاصة	المكاسب النسبية	المكاسب المطلقة
7	الطبيعة التركيبة	بسيطة ومخصصة من جنود /أفراد وجماعات غير منظمة وغير نظامية وهجينة	مركبة، القادة العسكريين السابقين، الجنود النظامية المحترفين، نظامية	مركبة، الشرطة و القوات النظامية، احترافية.
8	الطبيعة القانونية	يتم تجنيدهم بطرق ملتوية وغير مباشرة، من أجل تجنب الملاحقة القانونية. غير شرعية ومحرمة دوليا حسب القانون الدولي	تعاقدية قانونية تجارية	تعاقدية قانونية تجارية (عقود شرطة)
9	التمويل والانتماء	محلي/ خارجي / وهجين	محلي / دولي / عالمي	محلي / دولي / عالمي
10	استعمال القوة العسكرية	عالي	مكثف	منخفض
11	مدى احترام السيادة	منعدم لا تعترف ولا تحترم حدود وسيادة الدول	متوسط (تحترم نسبيا وسيادة الدول على الوضع القائم	عالي تحترم بشكل أكبر سيادة الدول

المصدر: من اعداد الباحث

في الجدول المدرج أعلاه، ربما تكون هناك مبررات تجريبية للارتباك المفاهيمي، فرسم الحدود بين الشركات العسكرية وشركات الأمن الخاصة والمرتزقة ليست مهمة بسيطة؛ عادة ما تكون الشركات عبارة عن تكتلات تقدم خدمات عسكرية وأمنية. على الرغم انه يمكن التمييز بين الفئتين، ولكن قد يكون غير واضح في بعض الأحايين التفريق بينهما.

المطلب الثاني: أدبيات الموجة الثانية والنقاش حول استخدام الشركات العسكرية الخاصة

على خلاف الموجة الأولى التي تركزت دراساتها على استيعاب الهياكل المؤسسة للقوة الخاصة وقضية تعلق ظاهرة المرتزقة بها ، تركز أدبيات الموجة الثانية حصرا على الهياكل المؤسسة للقوة الخاصة وآثارها على الدول؛ أين أصبحت الدول الغربية تستخدم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة PMSCs وتحتبي بخدماتها كجزء من سياستها الخارجية؛ أو تدرجها امبريقيا وبشكل متزايد كأدوات عسكرية جديدة في مختلف المناطق الإستراتيجية التي تسعى اليها، ولهذا فإن النقاش حول سيادة الدول لم يشمل تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على الدول الغربية فقط بل تعدها إلى تداعيات استخدمها على الدول غير الغربية الضعيفة ، وهو ما شهدته بعض الدول مثل العراق أو أفغانستان[1].

ينقسم الجدل الدائر حول الشركات العسكرية الخاصة على أساس وجهتي نظر: الأولى تتعلق بطبيعة دور الشركات العسكرية الخاصة كمؤسسات تجارية حقيقية وشرعية أو اعتبارها كالشركات عسكرية الخاصة ربحية، وكمرتزقة أو مبتدئين من النوع الأسوأ. يرى المؤيدون أنها بدائل مرنة وفعالة من حيث التكلفة لجنود الدولة والشرطة، وتسهل النشاط التجاري في أسواق غير قابلة للاستمرار، وحتى كحراس سلام محتملين. وعلى العكس من ذلك، يتعامل النقاد معهم على أنهم وكلاء يقوضون سلطة الدولة، ويهدفون إلى الاستيلاء على الثروات الطبيعية للعالم النامي لصالح الشركات متعددة الجنسيات (MNCs)، وفي نهاية المطاف تعزيز التخلف والصراع.

في هذا المجال من البحث العلمي، الذي كان حتى وقت قريب في مهده، استمد الإنتاج الأكاديمي إلى حد كبير من التقاليد الراسخة. ولأن إدراج الشركات العسكرية الخاصة في إدارة احتكار العنف يتعارض مع هذه العقيدة، فإن آراء منتقدي هذا الإدراج تهيمن على النقاش. ومع ذلك، فمن الغريب أنه في العديد من التحليلات الأرثوذكسية، يتم فحص الشركات العسكرية الخاصة بمعزل عن البيئة غير الآمنة التي تشجع على استخدامها.[2]النقاش حول استخدامها من عدمه ويمكن توضيح الجدل على فرعين.

---

[1] Moesgaard Christa.Op cit.p :10

[2]Carlos Ortiz Juan. Private Armed Forces and Global Security: A Guide to the Issues: A Guide to the Issues.(ABC-CLIO, 2010).p.7

أولا: حجج المؤيدون لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة PSCs/PMCs

امر طبيعي ومنطقي ان يقف أصحاب الشركات ومؤسسها (وحتى العاملين فيها والمستفيدين من وآراء خدماتها) كمدفعين عن مصالحهم ومصدر رزقهم، باعتبارها التجارة التي تدر عليهم دخلا مربحا أكثر من أي عمل اخر [1] ؛ والجدل في الولايات المتحدة أكثر حيوية حول حجية هذا الطرح، يؤكد المؤيدون أن:

- أنه لا يوجد فرق بين الشركات العاملة في المجال الاقتصادي والتي تعمل في المجال العسكري والأمني، بدليل أن أنشطتها مشروعة ومبنية على قوانين تنظم نشأتها وعملها من الدول المنشأ لها؛
- يجعل التعاقد مع شركات خاصة أو وكالات أو أنواع وسيطة أخرى إدارة الحكومات فعالة أكثر في المجال الامني. كما يمكن أن تؤدي الخصخصة والاستعانة بمصادر خارجية إلى تقليل الإنفاق العام وزيادة الكفاءة. حيث جعلت الصناعة الخاصة أكثر قدرة على المنافسة بصورة الجيوش النظامية؛ تجعلها تفعل الشيء نفسه[2].
- يصر أصحاب الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على وجود اختلاف واضح بين الأنشطة التي تقدمها والأعمال والأنشطة التي تضطلع بها المرتزقة، مستشهدين ان قوات هاته الشركات تحارب الي جانب حكومات شرعية ذات السيادة، وتحملها معايير أخلاقية تتحكم في أنشطتها، على خلاف عن المرتزقة الذين يهدفون الي الكسب المادي المحض.
- من الناحية العملياتية، تمتاز الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بأفضلية مقارنة بالقوات العسكرية النظامية من حيث: سرعة نشر القوات التابعة لها وانخفاض نسبة القلق العام حول استخدام القوة معها، والتكلفة المالية الأقل والأفضل مقارنة بتكلفة الجيوش النظامية وغيرها[3].

---

[1] السيد مصطفي أحمد أبو الخير، الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة: دراسة قانونية، سياسية-التجربة العراقية والتجربة الافريقية، ط1، (. مصر: إيتراك للنشر والتوزيع ،2008). ص:173.

[2] P. Taibl, "Outsourcing and Privatization of Defense Infrastructure", Business Executives for National Security, 1997.p.25.

[3] Schreier, Fred, and Marina Caparini. Privatising security: Law, practice and governance of private military and security companies. Vol. 6. Geneva: DCAF, 2005.p.80

كما دفع البحث عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كقضية قانونية وسياسية الي التركيز على كيفية إدارة هاته الشركات، فاقترحت طرق حول تنظيم عملها بسن تشريع يراعي ما يلي:

- تحديد الاعمال والخدمات التي يسمح لهذه الشركات القيام بها، او تقديمهم عن طريق قائمة شاملة بالأعمال المسموح بها والخدمات التي لا يمكن تقديمها؛
- اخضاع الأنشطة التي تضطلع بها هاته الشركات للقوانين الجنائية والمسؤولية المدنية على كافة الأصعدة المحلية والخارجية والدولية[1]؛
- تنظيم كافة مراحل عملية ابرام العقود وتدقيق في التعاقد الباطن والمالي والقواعد العامة للمشتريات؛
- ادراج شروط معيارية خاصة بهذه الشركات مثل تسجيل الشركات وحفظ الملفات الخاصة بأنشطة الموظفين؛
- تحديد الجهات الرقابية التي تكون مسؤولة عن متابعة تلك الشركات (كوزارة الدفاع او الداخلية أو كليها بالإضافة الي الهيئات الرقابية الخاصة)، واخضاعها الي مختلف إجراءات الرقابة والمساءلة الديمقراطية[2]؛

ثانيا: رأي الفريق المعارض لوجودها ودوام أنشطتها:

يطعن أنصار هذا الطرح في شرعية وجود وانشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، معتبرين افرادها مرتزقة جدد بحلة مسجلة ومقننة، كما يتخوف أصحاب هذا الطرح المعارض من تفشي ظاهرة المرتزقة والجيوش الخاصة من جديد تحت غطاء مساندة الجيوش النظامية [3].

وعليه وجود هاته الشركات يمثل تهديد جديد للأمن والسلم الدوليين، فحتى مع قيام الدول والمنظمات الدولية بسن تشريعات وتنظيمات قانونية، الا أن العديد من جيوش الدول النظامية استمرت أيضا باستخدام المرتزقة، وتم الاستعانة بهم وازداد الطلب عليهم في كل نقاط الساخنة في

[1] Ibid.p81.

[2] السيد مصطفي أحمد أبو الخير، مرجع نفسه. ص:173.

3 المرجع نفسه. ص:175.

العالم وحتى بطريقة علنية[1]. يفرق أصحاب هذا الطرح بين طبيعة ووظائف الجيوش النظامية والشركات عسكرية الخاصة كما يأتي:

- ✓ ان الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يدفعها تحقيق الربح وليس واجبها الوظيفي المنوط بها، حيث يعتبر التزام هذه الشركات محدود جدا مقارنة بالتزام القوات العسكرية والجيوش النظامية.
- ✓ أفراد هذه الشركات لا يخضعون لنظام تسلسل القيادي المعمول به في الجيوش النظامية ، مما يعطي حرية كاملة لهم ينتج عنها العديد من الانتهاكات ليس قوانين و اعراف الحرب فقط بل كل القيم و المثل و المبادئ الإنسانية[2].
- ✓ ان القوات المسلحة للدول لديها نطاق واسع من التدابير التأديبية إضافة الي القانون العسكري ذاته، مما يساعد على الانضباط واحترام القانون الدولي الإنساني، مما يكفل النظام وضمان المسؤولية الجنائية المحتملة لجنود والضباط ولكن هذا النظام غير موجود في الشركات العسكرية الخاصة مما يستحيل معه ملاحقة عناصر هذه الشركات.
- ✓ إن الضغوط التي تمارس على هذه الشركات لتخفض نفقاتها قد تؤدي الي اتخاذ قرارات تعرض حياة طاقمها للخطر وتعرضها مهامها للفشل، مما يؤدي الي زيادة التوترات وعدم الاستقرار، وفي حالة فشل هاته الشركات في مهامها فقد تعيق وتعرقل قدرة الجنود النظامين على تنفيذ المهام الموكلة إليهم[3].
- ✓ عادة ما يكون التعاقد مع هذه الشركات من الباطن وبشكل سري لدواعي امنية بين عدد من الشركات المختلفة، مما يؤدى الي لتقليص الرقابة او تراجع مستوى فعالية

1يقدم Barry Davies في كتابه How to Become a Mercenary: The Ultimate Guide to the Weapons, Training, and Tactics of the Modern Warrior-for-Hire دليل شامل لكيفية أن تصبح مرتزقًا وطرق التدريب والمعرفة اللذين يدخلان فيها ، بالإضافة إلى تاريخ المهنة وكيف تطورت، وكذلك مختلف المعلومات عن الأسلحة وخطط الهروب والسلامة العامة .يقوم المرتزقة - الذين يتم تدريبهم غالبًا كجزء من أفضل القوات الخاصة ، بما في ذلك قوات دلتا الأمريكية ، و SAS البريطانية ، وغيرهم - بأداء واحدة من أخطر الوظائف وأكثرها خوفًا في العالم، تتوفر العديد من المواقع الإلكترونية المتعلقة بإدراج و تجنيد المرتزقة

[2] Schreier, Fred, and Marina Caparini.op cit.p.82.

[3] Ibid.83

الخدمات التي تقدمها، بالإضافة ان هذه الشركات لا تكشف عن نطاق أنشطتها او أي تفاصيل للعمليات التي تقوم بها، كما يمكن حلها وانهاء مهامها، فلا يمكن بعدها ملاحقة موظفيها ومساءلتهم عما ارتكبوه من انتهاكات قانونية[1].

وظهرت في الموجة الثانية أيضًا، نقاشات جادة حول مدى استخدام الدول للشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، على غرار تعاقد المنظمات الدولية والإقليمية معها (خصوصا في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة و كذا استخدامات غيرها من المنظمات الدولية أو الإقليمية)[2]؛ وهذا ما يشير إلى أن القوة الخاصة لم تعد مدانة على نطاق واسع، ولكنها خضعت لنهج أكثر براغماتية من جانب كل من الباحثين وصناع القرار السياسي و الامني ،كما أخذت الصناعة الخاصة خطوات لترسيخ نفسها كشريك محترف وجدير بالثقة للدول ولغيرها. اضف الي ذلك إنشاء رابطات تجارية مختلفة تنظم وتضفي طابعًا احترافيًا على الصناعة مثل الاتحاد الدولي لعمليات الاستقرار The International Stability Operations Association (ISOA)[3]، والجمعية البريطانية لشركات الأمن الخاصة British Association of Private Security Companies (BAPSC) في عام 2006[4].

وبدلاً من النظرة السلبية الحصرية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، استكشف بعض المساهمين سبل المشاركة الإيجابية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في التدخل العسكري والدولي للدولة. ومع ذلك ، هناك عجز متأصل للنظر إلى ما وراء الدولة كهدف أساسي للمرجعية في

---

[1] السيد مصطفي أحمد أبو الخير، مرجع نفسه. ص:174.

[2] ومن أمثلتها: الأمم المتحدة UN ، الاتحاد الأوروبي EU ، الناتو NATO ، الاتحاد الأفريقي AU ، جامعة الدول العربية، ويتمثل دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فيها على توفير بيئة آمنة ومأمونة للمنظمات الدولية للعمل فيها. وهذا يشمل سلامة الموظفين والأصول، وكذلك الدفاع عن حقوق الإنسان لأي فرد يتعامل معهم كموظفو شركة الأمن وقد تشمل أيضًا خدمات متخصصة غير متوفرة من خلال المنظمات الدولية أو الإقليمية ، مثل إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

[3] (ISOA) المعروف سابقًا باسم الرابطة الدولية لعمليات السلام the International Peace Operations Association(IPOA) التي تأسست في عام 2001 ،تمثل ISOA منظمات القطاع الخاص العاملة في أكثر البيئات تعقيدًا وتقلبًا في العالم. تشمل عضويتها شركات أمنية خاصة، ثلثي أعضائها يتألفون من شركات تقدم خدمات الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار في جميع أنحاء العالم. لذلك، فإن ISOA في وضع يسمح لها بتقديم منظور كلي من مقدمي الخدمات الأمنية والمنظمات التي تساعد السكان المعرضين للخطر بشكل مباشر. وتشمل الرابطات أركان أربعة لـ :ISOA وهي : نمو شركة الأعضاء ؛ الشراكات والتواصل؛ مناصرة الحكومة؛ والبحث والتحليل ، للمزيد أنظر الموقع الرسمي للرابطة : https://stability-operations.org/page/Work

[4] Moesgaard Christa.Op cit.p :11

الموجة الثانية. بالمقابل، تتمحور هذه الموجة بطبيعتها حول الدولة في تركيزها على تآكل سلطة الدولة: كل من تآكل سلطة الدولة في الديمقراطيات الراسخة والآثار التخريبية لإدخال هذه الكيانات عليها، خصوصا في دول العالم الثالث غير المستقرة. ويبدو أن المنظور المرتكز على الدولة هو مرحلة ضرورية لإجراء البحوث في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مع تطور هذا العصر كانت الزيادة في استخدام الدول الغربية للقوة الخاصة في النزاعات العسكرية بعد كل التجارب التجريبية المهيمنة خصوصا منها في أفغانستان والعراق. ومنه تضمنت الموجة الثانية عدة الأدبيات، من موضوعات تعالج جميعها نفس المشاكل قائمة على تساؤل: ما هي إيجابيات وسلبيات خصخصة الأمن وما هي عواقبها على سلطة الدولة وسيادتها؟

في هذا السياق تتبع علماء أمثال : Thomson (1994)و Mandel (2002) Singer (2008)، Kramer (2007)، Ortiz (2007)، Avant (2005)، Krahmann (2010) استخدام القوة العسكرية الخاصة من العصور القديمة الي الحديثة ، وهو مما يدل على أن القوة العسكرية الخاصة في جوهرها ليست جديدة ، بل إن الحداثة تكمن في نطاق وعدد الشركات الخاصة.

يشكل هذا درسًا مهمًا من أدبيات الموجة الثانية؛ موضحة أن العلاقة بين سيادة الدولة والقوة الخاصة ليست أمرا جديدة. بل هي ديناميكية استمرت لقرون، وبالتالي فهي ليست حالة شاذة بقدر ما قد يعتقده المرء[1].

تتمثل أحد الاختلافات المهمة بين الموجتين الأولى والثانية في الجدل الواسع بين الأوساط السياسية والقانونية والأمنية حول فائدة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كأداة للدول خصوصا منها في الأوساط السياسية والأكاديمية الامريكية. ونظرا لأهمية دور الشركات الذي تقدمه وتأثيرها الواضح على الامن والسلم الدوليين والتداعيات المترتبة عن استخدامها على سيادة الدول.

انقسمت الآراء والمواقف الدولية وأصحاب القرار وفقهاء القانون الدولي بين تايد أو رفض ومعارضة أو تحفظ من استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وإدخال القوة الخاصة

[1] Ibid.p.12.

كطرف مساند للجيوش الوطنية او الأممية، وكذلك إلى تحليل الخصائص من الدول التي يرجح أن تنخرط في الاستعانة بمصادر خارجية في المجال العسكري[1] ؛

حيث رجح البعض أن الخصخصة والاستعانة بمصادر خارجية تؤدي إلى تقليل الإنفاق العام وزيادة الكفاءة والقدرة على المنافسة مقارنة بأداء الجيوش النظامية؛ ويمكن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة ملء "الفجوة الأمنية" عندما تكون البلدان غير قادرة على توفير الأمن لوكالات المعونة، ولهذا زاد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في توفير الأمن ودعم المنظمات الدولية والحكومية الدولية مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، واليونيسيف UNICEF ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وبرنامج الأغذية العالمي WFP ؛

كما أن عدد كبير من المنظمات غير الحكومية NGOs العاملة في مجال المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، مما يمكنها من القيام بعمل مهم في الأماكن الخطرة .ازداد العنف ضد عمال الإغاثة زيادة كبيرة خلال التسعينيات .ففي عام 1998، وللمرة الأولى، توفي عدد من موظفي الأمم المتحدة UN أثناء تقديم الإغاثة الإنسانية أكثر من عدد الذين لقوا حتفهم في بعثات حفظ السلام[2].بينما يعارض أخرون بحجة أن هناك مخاوف حقيقية بشأن الشفافية والنزاهة واحترام حقوق الإنسان عند الاعتماد على الشركات العسكرية الخاصة[3]. من غير المرجح أن تنطبق الحوافز التجارية للامتناع عن انتهاكات حقوق الإنسان ودعم القانون الدولي الإنساني في الخارج حين لا توجد مراقبة دائمة لأنشطتها، أو حيث تكون الشركات العسكرية الخاصة واثقة من عدم اكتشافها، وفي حالات عدة يتم إخفاء التكاليف الحقيقية عند استخدامها في النزاعات والحروب[4].

---

[1] Krahmann, Elke. States, citizens and the privatisation of security. Cambridge University Press, 2010.

[2] Lakhdar Brahimi. "Report of the panel on United Nations Peacekeeping Operations." (2000). A/55/305 - S/2000/809.

[3] Ballesteros, Enrique Bernales. Report on the question of the use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the right of peoples to self-determination. UN, 1999.

[4] فمثلا في حالات كثيرة عدد ضحايا الحروب لا يتم إضافة الكثير من الموتى إلى عدد الجثث الرسمية. منذ بداية عام 2003 قدم المقاولون الأمريكيون مطالبات عن 94 حالة وفاة و1164 إصابة .لا يوجد حتى الآن رقم محدد أو تصنيف لكل دولة على حدة، لكن مسؤولي وزارة العمل الأمريكية يقولون إن الغالبية العظمى من الحالات منذ عام 2003 كانت من العراق، للمزيد أنظر: Bruton, (2004) Brinley F. "Iraq security eating chunks of contractor costs." Reuters, April 13.

يتضح مما سبق، أن التركيز الرئيسي للموجة الثانية انصب على مشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات العسكرية. كان هذا بلا شك مدفوعًا بالتطورات التجريبية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين التي تميزت بمشاركة واسعة النطاق للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في كل من العراق وأفغانستان. نقلت الموجة الثانية أدبيات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة خارج نطاق الاستنكار المعياري للارتزاق إلى مجال سياسات الدولة وإدارتها. في حين بدا أن الموجة الأولى تدعو إلى فرض حظر على القوة الخاصة، طبقت الموجة الثانية منظورًا أكثر براغماتية واستكشفت الظروف التي يمكن بموجبها احتكار الدولة للاستخدام المشروع للعنف بأمان إلى جهات خاصة. كما أثارت الموجة الثانية أيضًا بعض الأسئلة الملحة حول تأثير ممارسات الاستعانة بمصادر خارجية على إجراءات الرقابة والمساءلة الديمقراطية، والتي من المرجح أن تصبح أكثر أهمية فقط مع تطور التعهيد العسكري والأمني.

المطلب الثالث: أدبيات الموجة الثالثة: شركات الأمن الخاص في إطار حوكمة الأمن العالمي.

توسع أدبيات الموجة الثالثة من نطاق تركيزها ليشمل الممارسات الأمنية الأوسع للشركات العسكرية والأمنية الخاصة وليس فقط الاهتمام بالوظائف والممارسات العسكرية. من حيث التطور النظري، وضع العلماء الذين يكتبون في الموجة الثالثة ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إطار أوسع لحوكمة أمنية عالمية ، وفق أطر نظرية واسعة حول سلطة دولة ما بعد الحداثة، وعدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الدولة والقطاع الخاص[1].

كما تستخدم الموجة الثالثة بشكل متزايد المقاربات الاجتماعية لالتقاط التغييرات الأوسع في أمن الدولة والمجتمع؛ وهذا أيضًا هو الموضع الذي يتم فيه دمج مفهوم المخاطر مع صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. يُنظر إلى الأمن والخصخصة على أنهما حالات إنتاج وإعادة إنتاج للروابط وتصورات حول التهديدات والحلول الأمنية في كل من المجالين العام والخاص.

---

[1] للمزيد حول الموضوع انظر: Fukuyama, Francis. "Governance: What do we know, and how do we know it." (Annual Review of Political Science 19.1 2016): 89-105.

تنطلق موجة الأدبيات الثالثة في تحليل الموضـــوع، من أفكار الموجة الثانية حول عدم التركيز على الدولة أو السوق فقط، بل تتعدها الي التركيز على مجالات أخرى من الأمن، ما الذي يشكل هذه المجالات، وكيف يتم توزيع السـلطة، ومن الذي يتم تمكينه أو عدم صـلاحيته. من الهياكل متعددة، وعليه يُفهم الأمن هنا على أنه مجال إنتاج يسكنه الفاعلون، وليس وظيفة مسبقة للدولة.

تنوع البحث حول الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة بشـكل عالي مع الموجة الثالثة، حيث بدأ عدد متزايد من العلماء من مختلف التخصـــصـــات والتقاليد النظرية والمصـــالح التجريبية في التحقيق في هذه الصـناعة. فمثلا شكّل البحث الجنائي حول خصخصـة "الشـرطة" على المسـتويات الوطنية تقليدًا متميزًا ورائدًا مع تســاؤلاته حول التقســيم المتعلق بالأمن "العام" و "الخاص" ودور الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة في تسـليع الأمن[1] ؛لقد تناول المحامون الإنسـانيون الدوليون وحقوق الإنسـان مسـألة ما إذا كانت الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة تخضـع للقانون الدولي وإلى أي درجة، وما هي المسؤوليات التي تقع على عاتق الدول فيما يتعلق بتنظيم هذه الشركات [2].

وتتضمن الموجة الثالثة فرضيات حول الجوانب غير المادية لموارد وأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصـة، فضـالً عن كيفية إنشـاء قدراتها كسـوق معرفي كذلك. وهو ما يؤكده قول، ليندر Leander بأن الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة تمثل قوة معرفية حقة[3]. وبحكم اضـطلعها على مجالات الأمن، تقوم الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة لا تقوم فقط بتنفيذ السـياسـات الأمنية بل تعمل على تشكيلها وصنعتها. كما تؤثر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على الخطاب الأمني من خلال مراقبـة جـداول الأعمـال في الخطـابـات، والقـدرة على تشـــكيـل التفضـــيلات والهويـات (جماعات الضـغط lobbyism). كما تجادل هاته الموجة حول تعدد تعريفات الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـــة في القوانين الوطنية والدولية وكيف تخفي هذه التعاريف أو تبين التغييرات في

---

[1] Krahmann, Elke. "Security: Collective good or commodity?." European journal of international relations 14.3 (2008): 379-404.

[2]Gillard, Emanuela-Chiara. "Business goes to war: private military/security companies and international humanitarian law." International Review of the Red Cross 88.863 (2006): 525-572.

[3] Anna Leander. The power to construct international security: On the significance of private military companies. (Millennium - Journal of International Studies 33(No.3) 2005): p:804.

ممارســات الحوكمة الأمنية (إعادة) تعريف الوظائف "الحكومية بطبيعتها" أو "الدولة" فيما يتعلق بالحوكمة الأمنية وعواقبها، وكيف تحاول الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة تشـكيل صـورتها العامة من خلال إعادة تعريف نفسها وأدوارها في الحوكمة الأمنية وآثارها الأوسع[1].

يجمع أبراهامســن وويليامز Abrahamsen and Williams بين مفهوم تراجع ســلطة الدولة في امتلاك القوة وبين إعادة صـياغة التمييز بين ما هو خاص / عام [2]،و بين ما هو محلي و عالمي أو كما سماه جيمس روزنو Rosenau بـــ "The Glocal"(**عالمحلي**)[3] ؛ كما تم نزع الطابع الأمني عن قضايا الأمن وتحويلها إلى "**مشــكلة فنية قابلة للحل الخاص"**[4]؛ بإدراج المقاربات البنائية التي تعتمد على تحليل الخطابات والممارســات والحكومات والتجمعات والمجالات والتقنيات لتقييم الحوكمة[5] (مثل مقاربة الامننة Securitization و العسكرة Militarization و غيرها) .

ويعد تمكين الجهات العسـكرية والأمنية الخاصـة تحولا عاما في مفهوم الأمن؛ اين يتم إضـفاء الشــرعية على الجهات الفاعلة غير الحكومية نظرًا لأن مقدمي خدمات الأمن ولم يعد الأمن يتعلق

---

1 Krahmann, Elke, and Anna Leander. "Private Military and Security Companies: Transforming Security Governance?.".(Proposal for a workshop at the ECPR Joint Sessions, Antwerp 2012)p.2-3.

2 تقوم التفرقة الكلاسـيكية والأكثر شـيوع في التقسـيم بين القطاع العام والخاص و بين القانون العام والخاص، مع ان التطورات التي عرفتها منظومة الحوكمة المعاصــرة أكدت أن دراســة اشــكال ووظائف الحوكمة المعاصــرة يجب ان تبدأ بالمؤسـسـات والمعايير، بغض النظر عن طبيعتها أكانت عامة أو خاصـة، لقد أثبتت الممارسـات الضـبطية والحوكمية على مســتوى البنى المختلفة لحوكمة الشــركات الخاصــة (ســواء في الاتحاد الأوربي او في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصــادي)، وطنيا وإقليميا وحتى فوق وطني، انه من الضــروري دمج المجالين العام والخاص. للمزيد أنظر: مراد بن سعيد، القانون الخاص والحوكمة الشبكية الحديثة، دكتوراه علوم سياسية، التنظيمات السياسية والإدارية، 2009.ص-ص:45-46.

[3]James Rosenau, Distant proximities: Dynamics Beyond Globalization (Princeton: Princeton University Press, 2003)

[4] Abrahamsen, Rita, and Michael C. Williams. "Security beyond the state: Global security assemblages in international politics. (International political sociology 3.1 2009). p. 4.

[5] Krahmann, Elke, and Anna Leander. "Private Military and Security Companies: Transforming Security Governance?.op cit.p.4

بالتهديدات فقط، **بل تعلق بتحديد المخاطروإدارتها أيضا**[1]؛وبهذه الطريقة، فإن ظهور قطاع الأمن الخاص اعاد تشكيل البنية الأمنية وهو تعبير عن "تحولات في الحياة الاجتماعية والسياسية وفي الهياكل الاقتصادية"[2]

على عكس المساهمين في الموجة الثانية الذين يركزون بشكل أساسي على السوق ككيان خاضع لمنطق تحقيق الربح، يتدخل أبراهامسن وويليامز بأن طبيعة الشركات للشركات العسكرية والأمنية الخاصة لا تزيد فقط من نطاق الخدمات التي تقدمها، بل تعني أيضًا أنها **تمتلك القدرة المادية والفكرية للعمل عالميًا** ، إنهم يعملون في ظل قيود مختلفة مقارنة بالدول ، ولا يرتبطون بإقليم واحد. تعد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة جزءًا من شبكات أمنية معقدة تجمع بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة والعالمية والمحلية في كيانات لا تقتصر على بيئة وطنية، بل هي جزء من تجمعات أمنية عالمية [3]. من أجل التعرف على مدى تعقيد مشاركة القطاع الخاص في الأمن وانخراطه مع الدول، يدعو أبراهامسن وويليامز إلى دمج مقاربات العلاقات الدولية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة . أحد الأمثلة على كيفية دمج ممارسات الأمن الخاص مع هذه الأساليب تبرز في تكتل الأمن لشركة G4S والاستعانة بمصادر خارجية لممارسات الشرطة في المملكة المتحدة. في عام 2012، أعلنت هيئة شرطة لينكولنشاير Lincolnshire في المملكة المتحدة عن خطط للتعاقد مع G4S على بناء وتشغيل مراكز الشرطة. سيتولى موظفو G4S جميع الوظائف الحرجة من إجراء الاعتقالات وغيرها[4].

---

[1] **المخاطر Risks** ليس مرادف **للخطر danger** ؛ حيث ان الاولى Risks هي طريقة خاصة للتفكير في الأخطار المحتملة وتبيان طرق الاستجابة لها. إي ان التعامل معها يكون وقائي وليس تصالحي. أما danger يشير في الأساس إلى مصدر ضرر أو الخطر فمثلا: **الخطر** :تمثل عناصر مختلفة مثل المواد الكيميائية أو أسلحة نووية كمصدر أخطار، اما المخاطر فهي احتمال التعرض للأضرار ها او لاثارها الخطيرة، وحسابيا، يعمل عن طريق تصميم المساحات والتحكم فيها، من خلال جمع الإحصائيات وإنتاج فئات الخطر، وكما يرصد من خلال المراقبة. وبالتالي، فإن المخاطرة هي طريقة للتعامل مع الأمن يمكن نشرها من قبل الجهات الفاعلة الخاصة بنفس فعالية الجهات العامة.

[2] Moesgaard Christa. op cit.p:.17

3 Abrahamsen, Rita, and Michael C. Williams..op cit.p:06

[4] Moesgaard Christa. op cit.p:17.

وعليه، تمثلت المساهمة الرئيسية للموجة الثالثة في وضع القوة الخاصة في سياق مجتمعي أوسع وتعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أنها تؤثر على البعدين العسكري والأمني وحتي المجتمعية، على غرار تبيان حدود التمييز بين العام / الخاص في الحوكمة الامنية العالمية، والتي تتعلق في جوهرها بالجهود المبذولة لخلق سلطة سياسية خارج الدولة. من المقبول عمومًا أن الدول - التي يُفترض أنها سلطات عامة - تتحكم في العنف وتوفر الأمن لمواطنيها. لكن على مدى السنوات العشرين الماضية ، انحرفت العلاقة بين الدول والأمن والجمهور عن هذا المفهوم. قامت مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة - من شركات القطاع الاستخراجي إلى منظمات المساعدة الإنسانية إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) - بتوليد الأمن لأنفسهم وأحيانًا للآخرين[1].

من الناحية النظرية ، كان تطبيق الأطر الاجتماعية ، مثل مفهوم الأمن كمجال للممارسة في حوكمة الامن العالمي ، ضروريًا في التقاط النطاق التجريبي وعمق ظاهرة القوة الخاصة. كما ينبغي أن يكون واضحًا من هذه النظرة العامة على الموجات الرئيسية لأدبيات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فقد مرت الأبحاث الأكاديمية والبحث في القوة الخاصة بتطور سريع يعكس انتقال الظاهرة التجريبية نفسها. حيث انتقلت الصناعة من المؤن العسكرية إلى الخدمات الأمنية والشرطية وأصبحت العلاقة بين الدولة والسوق غير واضحة بشكل متزايد[2]. وهذا يعني أنه لا يزال هناك عمل يتعين القيام به نظريًا ومفاهيميًا وتجريبيًا.

المطلب الرابع: أدبيات الموجة الرابعة: الصناعات العسكرية والأمنية الخاصة المعاصرة.

قدمت الموجات السابقة من أدبيات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة رؤى ثاقبة لديناميكيات سوق القوة وتأثير ذلك على هياكل وسيادة الدولة ،وكذا توسيع البحث في إطار حوكمة الامن العالمي. يجادل هذا القسم بأن التطور التجريبي للصناعة العسكرية والأمنية الخاصة يستدعي الآن إلقاء نظرة فاحصة على أحكام المعرفة، في شكل خدمات استخباراتية تقدمها شركات

[1] Avant, Deborah, and Virginia Haufler. "The Dynamics of'Private'Security Strategies and their Public Consequences: Transnational Organizations in Historical Perspective." The Return of the Public in Global Governance (2014): 47-69.p.47

[2] Ibid.p.18.

استخبارات خاصة Private Intelligence Companies (PICs)؛ ولسبب ما ، لم يحظ هذا القسم من مقدمو الحلول الاستخباراتية والتقنية ، بنفس القدر من الاهتمام الذي حظي به مهتمو الشركات الخاصة التي تحمل أسلحة العسكرية والأمنية منها.

ومع ذلك، فإن البحث في شركات الاستخبارات يتضح بجلاء مع الفرضيات التي وضعها ليندر Leander في هذه الموجهة ومفادها: " **أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تمثل شكلاً متميزًا من أشكال القوة المعرفية**"، إذ أنها تمتلك قوة معرفية تمكنها من جمع وتحليل المواد الاستخباراتية لصانعي السياسات التي تؤثر بها على صنع ورسم كافة القرارات في الدول والمنظمات. يعمل موظفون متعاقدون في القطاع الخاص لحساب عدة حكومات، معظمهم من كبار المقاولين الدفاعيين الذين يهيمنون على المشهد الاستخباراتي، مثل Raytheon و Booz Allen Hamilton و SAIC و Lockheed Martin [1]،فمثلا في الولايات المتحدة الامريكية يقومون بتوريد مجموعة من الأجهزة ومنتجات الاستخبارات التحليلية للإنتاج الاستخباري الأمريكي الرسمي وابرز جهاز في هذا القطاع كان المركز الوطني لمكافحة الإرهاب National Counterterrorism Center (NCTC) وهو المحور الإلكتروني لمجتمع الاستخبارات الأمريكية وقلب دولة الأمن القومي التي أنشأتها إدارة الرئيس جورج دبليو بوش في أعقاب 11 سبتمبر. منذ فتح أبوابه في عام 2005 ، يعد نقطة التجميع المركزية للحكومة لرصد التهديدات العالمية للأمن القومي الامريكي[2]، قدرت تحقيقات أمريكا السرية في واشنطن " من عام 2010 أن ما يقرب من 854000 شخص لديهم تصاريح أمنية سرية للغاية وأن وكالة المخابرات المركزية لديها عقود مع 114 شركة خاصة ، في حين أن وزارة الأمن الداخلي لديها عقود مع ما يقدر

---

[1] تعمل شركة Lockheed Martin مع أكثر من 50 دولة حول العالم، وتساعدهم في حماية مصالحهم الوطنية مع تعزيز اقتصاداتهم وصناعاتهم ومجتمعاتهم من الداخل .تضم أكثر من 7800 موظف دولي في أكثر من 350 منشأة حول العالم مكرسة لتحقيق أهداف مشتركة .في سنة 2022 ، البالغ عدد موظفوها 114000 .على مدى العقود القادمة ، اعتمد العملاء على شركة لوكهيد مارتن لمساعدتهم على التغلب على تحديات الأكثر تعقيدًا والبقاء في صدارة التهديدات الناشئة من خلال توفير الحلول الأكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية ، طورت شركة لوكهيد مارتن مفهومًا لتسريع التحديث العسكري الأمريكي والحلفاء والحفاظ على الردع العالمي يسمى أمن القرن الحادي والعشرين. تعقد دول مثل السعودية و الامارات العربية المتحدة ، تعمل شركة لوكهيد مارتن بالشراكة مع المملكة العربية السعودية منذ عام 1965 .واليوم، يتجاوز حضورها في المملكة مجرد التعاقدات الدفاعية، ويصل إلى توفير المنتجات والخدمات المتنوعة، بالإضافة إلى الدعم الفني والخبرات التعليمية ضمن قطاع الدفاع، في إطار سعي المملكة لتحقيق أهداف رؤية 2030.للمزيد أنظر في الموقع الرسمي للشركة:https://www.lockheedmartin.com/ar-sa/index.html

[2] Tim Shorrock. Spies for hire: The secret world of intelligence outsourcing.(New York: Simon and Schuster, 2008.).p.20-21

بنحو 318 شـركة خاصـة[1].كما لا تقتصـر هذه العقود على أحكام الأجهزة ؛ تم منح عقود في مجال تحليل المعلومات الاسـتخبارية لمقاولين من القطاع الخاص وايضـا آخرون لصـالح العشـرات من شـركات تكنولوجيا المعلومات الصـغيرة والمتوسـطة الحجم التي ازدحمت في واشـنطن لتغذية شـهيتها النهمة لخدمات حكومية خارجية[2].

تؤكد الدلائل الواقعية على أن مجال توفير الاسـتخبارات التحليلية الخاصـة قد يكون " الشـيء الكبير القادم " للشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة. فعلى سـبيل المثال ، في عام 2011 ، أعلن موظفون سـابقون في شـركة بلاك ووتر Blackwaterعن تشـكيل شـركة اسـتخبارات خاصـة جديدة تسمى "قنديل البحر"Jellyfish وتحدد عملائها كصناع قرار لمختلف الشركات الكبرى[3].

في حين أن التعاقد مع الدول قد يكون عملاً تجاريًا كبيرًا، فإن صـناعة الموافقة المسـبقة عن علم تقوم أيضًا بتسويق منتجاتها المعرفية للقطاع التجاري كعناصر في إدارة المخاطر وحماية الاستثمار. ظهرت الشـركات الأقدم مثل Control Risks من سـوق خدمات الاختطاف والفدية في السـبعينيات، ولكنها الآن تزود الشركات الخاصة بمجموعة واسـعة من منتجات الاسـتخبارات؛ وكانت شـركة التنبؤ الاسـتراتيجي، المعروفة باسـم سـتراتفور Stratfor، مفتوحة للأعمال التجارية منذ عام 1996 وربما تكون أفضل مثال معروف لمزود استخبارات خاص. بالإضافة الي شـركات استخبارات وإدارة مخاطر أخرى مماثلة حول مشـكلة القرصـنة البحرية الدولية، مثل Risk Intelligence و Dryad Maritime Intelligence[4].

من السـمات العامة لهذا النوع الجديد (PIC) من الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة هي تسـويق المنتجات المعرفية التي تهدف إلى تجهيز صـانعي القرار في الشـركات لاتخاذ قرارات ذكية وحماية أصـولهم، ولكن أيضًـا في تحديد فرص الأعمال والمخاطر ، وكذلك الأشـخاص الرئيسـيين محل الاهتمام عندما تكون الشـركة. فمثلا تقوم شـركات مثل Dryad و Risk Intelligence بتسـويق

---

[1] Dana Priest, and M. Arkin William. Top secret America: The rise of the new American security state.(Little, Brown, 2011).p.65.

[2] Ibid.

3 ينص موقع الشركة قنديل البحر على الويب على أنها: "توفر دعمًا تحليليًا مبتكرًا لتعزيز فهم أفضل لمسارح العمليات الاقتصادية والسياسية والعسكرية"، أنظر في الموقع للشركة تم تصف الموقع يوم:2019/07/20. http://www.jellyfishoperations.com

[4] Moesgaard Christa. op cit.p:18

منتجاتها لهيئات الدولية والعملاء على حد سواء. يبدو أن هياكل الدول في بعض الحالات تخلق أسواقًا لخدمات الاستخبارات وتحقيقها يتم توفيرها بشكل خاص، على سبيل المثال من خلال تشريعات مكافحة الفساد ومكافحة الرشوة، في قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في الولايات المتحدة لعام 1977 وقانون الرشوة في المملكة المتحدة لعام 2010، كلها بحاجة إلى خدمات العناية التي تقدمها هاته الشركات الخاصة. وعليه، تركز هذه الشركات أكثر على تقديم المعرفة والمشورة، بينما تركيزها على الأحكام الأمنية الصارمة والحماية المسلحة يكون أقل وهو ما لاحظه Adams بقوله إن هاته الشركات أقل إثارة للجدل، والحاجة إلى تنظيمهم أقل وضوحًا أيضا[1]. بالتالي، يمكن النظر إلى المعرفة والمشورة والاستخبار على أنها عناصر للقوة الإنتاجية مثل ما أورده كل من Barnett and Duvall في دراسة أشكال القوة في كتابهم المعنون بالقوة في عالم محوكم Power in Global Governance، مما يجعل إنتاجهم لا يقل إثارة للاهتمام دراسة العلاقات الدولية أو السياسية ويجعلها هدفًا مثيرًا للتحليل في أدبيات الحوكمة [2].

مع هذا التطور الجديد للقوة الخاصة في مجال إنتاج المعرفة، يستوجب البحث والفهم العميق للتفاعلات القائمة بين الدولة والسوق وعلاقاتها بالمعارف الاستخباراتية. اضف اليه إعادة توجيه التركيز المتأصل في كل من الموجة الثانية والثالثة جزئيًا من الأدبيات نحو الدول و الفواعل الرسمية، باعتبارها العميل الأساسي لخدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ولكن لا ينبغي أيضا عدم إهمال التبادلات الامنية بين الفواعل الخاصة فيما بينها ايضا.

[1] Ibid.p.19.

[2] Michael Barnett and Raymond Duvall, eds. Power in global governance. (Vol. 98. Cambridge University Press, 2004).P.12

المبحث الثاني: الفهم السيمانطيقي لتعدّد أسماء ومسمّيات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة

عهد مختلف الباحثين والمهتمين بقضايا الدراسات الأمنية والإستراتيجية المعاصرة، - على غرار صانعي السياسات وحتى الصحفيين- إلى محاولة تقديم فهم واضح لفاعلي الأمن الخاص لفترة ما بعد الحرب الباردة في مجال العلاقات الدولية، فاعتبرت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) كفواعل غير دولاتية تعنى بمهام توفير الأمن الخاص، وأصبحت فيها هاته الأخيرة تمثل موضوعات بحثية ذات أهمية كبرى لهم. ووسط كل هذا الاهتمام والبحث، تمركزت النقاشات والآراء المختلفة على قضيتين محوريتين:

- ✓ **القضية الأولى**، تعلقت بتحدي ابستمولوجي-معرفي- القائم حول الارتياب المفاهيمي، فنحن حقًا لا نفهم ماهيتها، نظرا لتعدد المسميات والأوصاف المقدمة لها، وهنا يقدم العلم السيمانطيقي[1](**Semantics**)-الدلالي- حلاً تحليليًا لإشكالية الارتياب المفاهيمي في معرفة مسببات تعدد الأسماء ومسميات وتداخل كيانات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة PMSCs،
- ✓ **القضية الثانيّة**، مرتبطة بمشكلة اكسيولوجية –القيمية والأخلاقية- لنفس المسميات PMSCs، بغض النظر عن ماهيتها التي شاع عنها أنها كيانات مشبوهة وملوثة وفاسدة، وربما إلى حد ما، حتى إجرامية، ومهما قدّمت من خدمة أو منفعة، فإنها تبقى محل ريب وشبهة في ظل رقابة وتنظيم وطني ودولي غير مستقر، أو غير تام لشتى الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة التي تقدمها والأدوار التي تضطلع بها.ومنه يطرح التقييم الاستطيقي (**Aesthetics**)- القيمي والأخلاقي- مخرجًا تركيبًا لفهم سبب إطلاق شتى الأحكام القيمية على المسميات المتعددة والكيانات وفواعل الأمن الخاص المعقد.

[1] للمزيد أكثر حول علم الدلالة (علم المعنى)، أنظر في: كتاب "معنى المعنى: دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية " للمؤلفين أوغدن ورتشارد صادر سنة 1923 وترجم من طرف كيان أحمد حازم يحيي، عن دار الكتاب الجديد سنة 2015.

وعليه تقوم هاتان القضيتان على سؤال بحثي أساسي مفاده: هل يجب التفرقة بين هاته المسميات أم أنها مسميات ذات مدلول مشترك؟ وإن كان الجواب بنعم؟ فما هي إذن حقيقة ماهية هاته الشركات بناءً على تعدد مسمياتها وتداخل مدلولاتها؟

المطلب الأول: التفكيك الدلالي لماهية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة PMSCs

منذ القدم، تُعدّ تَسْمِية المُسمَيات "Naming " وفهم مَعْنَى المَعْنى المشكلة المركزية في علم الدلالة. ولخص أفلاطون Platon هاته المشكلة الابيستمية، في محاورة المأدبة (Symposium) قائلا: إنّ الدال (Signife) : كلمة في اللغة، وأما المدلول (Signified) فهو: الشيء الموجود في العالم، حيث يمثله الدال فيعطي معنى له واقعيا»[1].

وعليه غالبا ما نحتاج لضبط الكلمات ذات الهوية النحوية المحدّدة، وإلى التمييز بين التدليل (Denotation) والمدلول، كالقول مثلا: شركات عسكرية خاصة، فالدّال هنا كلمة هي: الشركة، والمدلول صنف متجسّد منها وهو: العسكرية الخاصة. إلاّ أن معنى أو صفة المدلول هنا يخلق مشكلة الاستبطان المشكوك فيه وتحوّل المعاني بألفاظ ومصطلحات وغيرها، مما يعقّد من ضبط المفهوم والمعنى منها، على سبيل المثال: هل هي شركة " Comapany "؟ ، أو مؤسّسة"Firm" ؟،أو مؤسّسة " Enterprise" أم شركة كبرى "Corporate"؟، وقس على ذلك معاني المدلولات الأخرى ذات الصِّلة الدّلالية أو التأويلية.

وكلّ حلّ لهاته المشكلة، يفترض "رودولف كارناب"Carnap Rudolf في مؤلفه «المدخل إلى السيمانطيقا»Introduction to Semantics ، أن بناء المفاهيم والمسميات تكون أساس المدلولات اللّفظية (المنطقية الشكلية)، وبوضع قيود على الاستعمالات اللّغوية للمصطلحات، بفكّ بناء الكلام المعرفي، والتركيب المنطقي syntax للعبارة الذي ينعكس مباشرة على معناها وصدقها ،كما يبني على أساس من المفاهيم ، نسقاً واحداً من المنطق الشكلي، يكفل به وضع قيود على الاستعمالات اللغوية للمصطلحات، والاهتمام بتحديد الشّروط التي بها تصدق العبارات منطقياً

[1] كي تشالز أوغدن، و ايفر ارمسترونغ رتشارد. معنى المعنى دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية. (أحمد حازم يحي كيان، المترجمون) بن غازي، (لبيا: دار الكتب الجديد المتحدة2015). ص.98-99

وتتحدّد بها مدلولاتها[1]. ومن ثم ينتقل كارناب من التركيب المنطقيsyntaxللعبارة إلى معناها وصدقها، فيقوم بتحليل الدّلالات ووضع نظرية في اللّغة تربط الرموز بالموضوعات التي تدلّ عليها، فالعبارة صادقة عندما يكون محمولهاpredicateمتوافقاً مع نسقها، بمعنى أن صدقها لا يقاس باعتبارات عملية، ولا يرتبط بأيّ معتقدات قابلة للتحقق، ولا يبحث عن أسبابه خارج نسق العبارة نفسها[2].النّسق السيمانطيقي هو تلك القواعد التي بها تتحدّد شروط صدق العبارة، والعلم المعني به هو علم السيمانطيقا أو علم دلالات الألفاظ وتطورهاsemantics، وعليه فإن المهمّة الأساسيّة هنا ،هي تحليل اللغة تحليلاً سيميوطيقياًsemiotic، أي تحليلها من حيث هي كرموز وكبناء للكلام المعرفي، وتبيان لدورها الدّلالي.[3]

المطلب الثاني: تعدّد الأسماء والمسمّيات وإشكاليات الالتباس الدِّلاليّ والارتياب المفاهيمي

في هذا الموضوع ،يثير تعدّد المسميات المتداخلة قدراً كبيراً من الالتباس و الغموض الدِّلاليّ والارتياب المفاهيمي، لمعرفة وفهم المصطلحات والعبارات البحثية، وهو ما يصعّب من عملية تعريفها، ويجعلها عرضة لغلط في التأويل والإدراك، فقد تبدو لنا بعض الكلمات مقبولة ظاهرياً ،ولكن إذا ما دققنا في معانيها أو مدلولها، قد نجدها متناقضة داخليًا[4]،وهو ما يؤكّده قول شوستر Arthur. schuster:" **إن الخلافات العلمية تتكشف على الدّوام عن أنها اختلافات بشأن معاني الكلمات** "[5].

---

[1] Rudolf Carnap,. "Introduction to Semantics and Formalization of Logic." Harvard UniversityPress, 2013.p.

[2]Rudolf Carnap. Meaning and necessity:astudy in semantics and modal logic (Vol. 30). (Chicago: University of Chicago Press. 1988).pp.28-29.

[3]Rudolf Carnap Empiricism, Semantics, and Ontologyhttp://www.ditext.com/carnap/carnap.html#*

[4]كي تشالز أوغدن، و ايفر ارمسترونغ رتشارد.المرجع السابق.ص.56.

[5]Arthur Schuster, "LXXIX. What is interference? A rejoinder to Professor Wood," The London, Edinburgh, and Dublin Philosophical Magazine and Journal of Science 18, no. 107 (1909).p.570

وفي هذا الصدد، تم إحصاء وتجميع ما يناهز أو يزيد عن 16 اسمًا ومسمًّى[1] لهاته الكيانات، تم تلخيصها في الجدول رقم 02 ، كالآتي:

جدول رقم 2 يمثل: مختلف المسميات المقدمة للفظ الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة (PMSCs).

	الأسماء و/أو المسميات	الترجمة بالإنجليزية	الاختصار
1	الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	Private Military And Security Companies	PMSCs
2	الشركات العسكرية الخاصة.	Private Military Companies	PMCs
3	الشركات الأمنية الخاصة.	Private Security Companies	PSCs
4	المؤسسات العسكرية الخاصة.	Private Military Firms	PMFs
5	شركات عسكرية بالوكالة.	Proxy Military Companies	PMCs
6	شركات الأمن البحري الخاصة.	Private Maritime Security Companies	PMSCs
7	شركات الحماية الأمنية.	Security Protection Companies	SPCs
8	الشركات الأمنية التجارية.	Commercial Security Companies	CSCs
9	شركة قتالية خاصة.	Private Combat Company	PCC
10	خدمات الدفاع الخاصة	Private Defence Services	PDSs
11	المتعاقدون العسكريون والأمنيون الخاصون.	Private Security and Military Contractors	PSMCs
12	الجيوش الخاصة / المحاربون الخاصون.	Private Warriors / Armies Private	PWs/ PAs
13	المرتزقة والمرتزقة الجدد / شركات المرتزقة.	Modern Mercenaries /Mercenary Companies	MMs/MCs
14	محاربو الشركات / متعاقدو الشركات.	Corporate Warriors/ Corporate Contractors	CWs/CCs
15	المتعهدون الأمنيون المدنيون / الشريك الصامت	Silent Partner/Civilian Security Contractors	CSCs/SP
16	الميليشيات وأمراء الحرب، جنود الحظ.	Militias / warlords/ Soldiers of Fortune	/

المصدر:من إعداد و تجميع الباحث

بعد قراءات متعددة للموضوع من مختلف الأدبيات و الدراسات العلمية المتخصصة (من كتب و مقالات وأطروحات ...الخ)،وعند جمع مختلف الأسماء و المسميات المدرجة أعلاه ، من مختلف المراجع لوحظ في المقام الاول أن هناك تشابها كبيرا بين المصطلحات السابقة بشكل

[1] في الفرق بين الاسم والمسمى: يوضح اللغوي والرياضي الألماني فريغهFregeفي عام 1892 أن أسماء العَلم لها مفهوم كما أن لها مدلول. هنالك نظريتان معروفتان في دلالة الاسم على مسماه عند اللغويين. الأولى، وتُعرف بنظرية السببية-التاريخية causal-historical view، يدل فيها الاسم على المسمى بحكم ارتباط يعود إلى لحظة اكتساب الاسم أما النظرية الأخرى، وتعرف بالوصفية descriptive view، فيدل فيها الاسم على المسمى بواسطة أوصاف محددة يستوفيها المسمى دون غيره، أمثلة الاسم محمد بن عبد الله (عليه السلام) المسمى أحمد الصادق الأمين، اسم نادي مانشستر يونايتدManchester United مدلول الاسم هنا تاريخي وهو مكان الإنشاء المسمى أو الملقب بالشياطين الحمر ، تسمية الرشوة بالهدية ....وغيرها.للمزيد أنظر في الموقع : https://bit.ly/2YaldPs

ملفت للانتباه، بالإضافة الي الخلط العالي في استخدام الالفاظ بشكل مترافد خصوصا في المراجع العربية منها و حتي في العديد من الصحف الغربية ،والتي تضع القارئ غير المتخصص في ارتباك مفاهيمي شديد (فمثلا قد يعتقد أن الشّركات العسكرية هي نفسها الشّركات الأمنية الخاصة على أساس إنهما من نفس العائلة المعرفية، أو النعت المستمر للشركات المرتزقة وما الي ذلك)، أضف لها التشابه الكبير او التطابق في الاختصارات(Abbreviation(s أو Acronyms اللفظية باللغة الأجنبية أين تجد عدّة مختصرات بنفس الأحرف و الترتيب في الاختصار مثل اختصار تسميات الرقم: 1و6و10 (PMSCs) ،أو الرقم: 2و5 (PMCs) /أو الرقم:08و15 (CSCs).

وعليه قد يحدث خلط وتوظيف مقصود أو غير مقصود لتسميات كمصطلحات مترادفة وذات معنى واحد على غرار عدم التدقيق المفاهيمي في استخدام التسميات في غير موضعها المعرفي والخلط في التوظيف والاستخدام، أين يجد القارئ نفسه في طيف من التسميات المضلّلة في كثير من الأحايين. بينما نجد في دارسات أخرى إصرار العديد من المختصّين تسمية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بمسمى المرتزقة الجدد أو شركات المرتزقة أينما حلت أو تعلقت هاته الشركات بخروقات للقانون الدولي والإنساني، أو شاركت في إجراءات نتج عنها نتائج سلبية أو لجذب فضول القارئ؛ وفي حالات يُتجنب استخدام مصطلح المرتزقة ويتم نعتهم بأوصاف وتسميات أخرى أكثر قبولا (كالشريك الصامت) أو بمصطلحات ترتبط بقدراتها الوظيفية مثل تسمية شركات الحماية الأمنية وغيرها.

بناء على ما سبق، يعتبر إظهار الفروق الدلالية بين الألفاظ من الأساليب اللغوية التي تضيق مجال الترادف بين هاته الأسماء و/أو المسميات المتقاربة في المعنى ظاهريا ، وذلك بإعطاء اللفظ سمة دلالية مفارقة للفظ آخر[1]، وبعض من الباحثين أمثال ستيفن أولمان "Stephen Ullmann" يظن أنه لا يكفي لتبيان الفروق في معنى الكلمة الرجوع إلى المعاجم ومعرفة المعنى أو المعاني المدونة فيه(قد يكون كافيا بالنسبة للبعض الكلمات فهو غير كاف بالنسبة لكثير من غيرها من

[1] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998، ص-ص: 36-37

الأسـماء).وهذا ما يفسـر بالكاد تلقى الاهتمام بدراسـة «المعنى"، وحتى أن بعض المدارس اللغوية تجنبت هذا الموضوع لفترة طويلة.[1].

ومن أجل هذا يفرّق خبراء الدلالة بين أنواع متعددة من المعاني[2]،ومن أبرزهم المفكر الأمريكي GeoffreyLeech الذي يرى أنه كثيرا ما يفضـي اختلاف المحللين اللغويين في تسـمية المسـميات وتحديد المعنى من الكلمات والعبارات المعنية، نظرا لتغير أشـكال المعاني وتوظيف الأسـماء بين توسـيع وتضـييق ونقل للمعنى وحتى إلى المبالغة والتلطيف والتغليف في التعبير عن المعنى[3]. ولهذا سيتم تفكيك وتبيان المعاني المتداخلة للأسماء و/أو المسميات المستخدمة في الجدول المدرج أعلاه اعتماد على مداخل دلالية متعددة ومتكاملة (كالتحليل الدلالي المعجمي، التأثيل اللغوي، المعنى الانعكاسي والترادف والتركيب الدلالي وغيرها) في المبحث الموالي.

المطلب الثالث: أثر تعدد الألفاظ والكلمات على مشكلة غموض معاني الأسماء والمسميات.

مثلت دراسـة الالفاظ والمعاني أحد أكثر المواضـيع التي عالجها المختصـون في علم اللغة Philology[4] ويتم تحليل المعنى من خلال المصـطلحات اللغوية، كما يُنظر إلى المعنى على أنه شـيء وظيفي وليس ثابتًا، وهو أمر مهم لفهم اللغة وتحليلها ووصـفها؛ المزيد من الارتباطات الخاصـة التي يمكن أن تحدث على أساس المعنى أو الاسم[5]. حيث عُالجت مشكلة المعاني بناء على مسألة الغموض

---

[1] Stephen Ullmann.The Principles of Semantics a linguistic approach to meaning." (oxford *Babel*/6.4 .1960)p.184.

[2]أولها المعنى الأسـاسـي أو الأولي الذي يعد عاملا رئيسـياً في الاتصـال اللغوي (ويسـمى المعني التصـوري أو الإدراكي Cognitve أو المفهومي Coceputual Meaning)،و الثاني يعرف بالمعنى الإضافي أو الثانوي (التضميني)،والثالث: المعنى السياقي الأسلوبي على غرار أنواع معاني أخرى مثل المعنى التنظيمي و النفسـي و الإيحائي ، و المعنى الانعكاسـي الذي تكون صـوره أكبر في المعاني المكروهة او المحظورة "Taboo"مثل الكلمات المرتبطة بالجنس أو الموت أو القتل و العنف التي تسـتوجب التلطيف في التعبير وصـقل الألفاظ ،الذي يجعلها قولا وعملا أكثر قبولا واستساغة على الرغم من أنها غير مستحبة أو مكروهة أو حتى غير أخلاقية.

[3]المرجع نفسه. ص-ص:233-236.

[4] هو العلم الذي يدرس لغة معينة ويتخصص بها – كاللغة العربية مثلا – فيحاول الكشف عن خصائصها وأسرارها والقوانين التي تسير عليها ومعرفة أسرار تطورها، ودراسة ظواهرها المختلفة كدراسة ظاهرة الاشتقاق والإعراب والخط... الخ. يتبع فقه اللغة من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في دراسته للغة معينة، واحتكاكها مع اللغات المختلفة، مثل انتماء اللغة العربية الى فصيل اللغات الجزرية (السامية)، وكذلك تتضمن دراسة النظام الصوتي ودلالة الألفاظ وبنيتها، ودراسة أساليب هذه اللغة والاختلاف فيها. إن الغاية الأساس من علم اللغة philology هي دراسة اللغة كوسيلة لا غاية في ذاتها.

[5] Stephen Ullmann.ibid.p184.

[1]الدلالي في اللغة، ودائما ما يُقع في مشـكلات الفهم والتأويل بسـبب قضـية تعدد معاني الأسـماء والمسميات.

وفي هذا السـياق أورد سـتيفن أولمان "Stephen Ullmann" المشـكلات التي تختص باللفظ والمعنى في كتابه المشهور : **دور الكلمة في اللغة** Words and Their Use ،محاولا ايجاد علاقة مباشرة بين الكلمات والظواهر في العالم الخارجي ؛وفي هذا الموضع سيتم دراسة المشكلات المتعمقة بالمعنى من جانب اللفظ فقط دون التركيب[2]- وهو ما سـيتم تقديم لاحقا (أنظر في المبحث الثاني الموال حول تركيب الدلالات في الحزم المدمجة) -.وعليه من الضروري بمكان التمييز بين بالاسم والمعنى (أو حتي الأشـكال الصـوتية للكلمة)؛ وهنا تبرز مشـكلة الترادف في الألفاظ المسـتخدمة، فمن المعروف عموما " ان هنالك مترادفات حقيقية قليلة في اللغات وهو مالا تسـتطيع اللغة ان تقدمه بسـهولة ، ولهذا يقول المان "Ullmann":" ان الترادف الاجمالي في اللغة حالة نادرة جدا " ، ولهذا يوضـح رأيه أكثر على أسـاس ان ما يمكن وصـفها بالمترادفات هي فقط تلك الكلمات التي تسـتطيع ان تحل محل بعضـها البعض، في اي نص معين دون ادنى تغيير في مدلولاتها العقلية او العاطفية ،وذلك وفق شـرطين هما: (1) أن يكون هناك تطابق في المدلول العقلي والعاطفي، (2) أن تكون هناك امكانية للتبادل في كل النصوص المستخدمة[3].

تقع مشـكلة الترادف في الكثير من الألفاظ المتعلقة بالشـركات الامن الخاص، وتدرج غموضـا للمعاني المرافقة لها، فهل هم مرتزقة، أم مقاتلون، أم مدنيون؟؛ ربما يميل المرء إلى توصيف موظفي الشـركات العسـكرية الخاصـة على أنهم مرتزقة أو مقاتلون وليسـوا مدنيين. غير أنه لا شيء من هذا يبدو ملائمًا لتنوع أنشـطتها وتعقيدات المعايير التي حددها القانون لكل فئة. وفئة المرتزقة لا تساعد كثيرًا في تنظيم أنشطة الشركات العسكرية الخاصة لسببين رئيسيين:

---

[1] يحمل مصطلح الغموض Ambiguityفي معجم أكسفورد معنى تعدد احتمالات المعنى أو معنى اللغة المجازيةFigurative language ، ويتعبر وليام امبرسون William Empson أن الغموض هو اللبس الذي يكون نتيجة احتمال الوحدة اللغوية عدة معان أو حد قوله ردود الفعل الاختيارية إزاء قطعة لغوية واحدة مثل القول بمسمي المرتزقة الجدد .

[2] ستفن ألمان . دور الكلمة في اللغة. ترجمة كمال بشر،ط، 1.دار غريب ، القاهرة ، ص87.

[3]المرجع نفسه.ص.119.

أولها، لا توجد سوى عناصر قليلة للغاية تنظم استخدام المرتزقة للقوة نظرًا لأن الهدف الأول للمعاهدات المتعلقة بالمرتزقة ليس تنظيمها وإنما القضاء على هذه الممارسة من خلال تجريم أنشطة المرتزقة .وبرغم ذلك فإن العمل كمرتزقة لا يشكل في حد ذاته انتهاكًا لقانون النزاعات المسلحة، وهو ما يعني أنهم يظلون ملزمين باحترام أحكام القانون الدولي الإنساني بخصوص استخدام القوة المسلحة.

ثانيها، تكمن المشكلة الثانية الرئيسية في تعريف المرتزقة المفصل في المادة 47 من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 1949 وهو شبيه بالاتفاقيات المتعلقة بالمرتزقة .ويحدد التعريف ستة شروط مُجمَّعة يجب أن تتوفر في الشخص كي يعتبر مرتزقًا .واعتبرت تلك الشروط على نطاق واسع "غير قابلة للتطبيق" عمليًّا. فهي تتطلب تحديد وضع كل فرد على حدة، وهو ما يفسر الوضع العام لموظفي الشركات العسكرية الخاصة وبعدها الجماعي والمتعدد الجنسيات[1].

نظرا لكثرة استخدام الالفاظ والمصطلحات بشكل مترادف مثل الشركات العسكرية الخاصة الشركات الأمنية الخاصة والشركات المتعددة الجنسيات من جانب المشتغلين في المجال الإعلامي وفي مجال الدراسات العسكرية والإستراتيجية، وكذا من طرف الدراسات القانونية و الأمنية و السياسية، يحدث هذا الخلط على اعتبار انها كيانات أهدافها الربح المادي باستخدام القوة الخاصة، عابرة للقارات و القوميات و الجنسيات والحدود دون غيرها[2].

المطلب الرابع: الاستدلال السيكولوجي في تفسير مسألة كراهية المرتزقة والجيوش الخاصة

من منظور الاستدلال سيكولوجي (النفسي وعاطفي) قدم عمل كل من تفرسكي Tversky وكهنمان Kahneman لعام 1974، المعنون بالحكم في ظل عدم اليقين، إجابة منطقية للسؤال القائل، بـ: لماذا نكره غريزيًا فكرة المرتزقة والحروب الخاصة؟ ؛في ظل عدم اليقين حول هوية الاخرين يصبح الحكم استباقيا دون معرفة حقيقة الاخر أمرا بديهيا. وعليه توفر التعاريف المختلفة

---

[1] Cameron, Lindsey. "Private Military Companies: Their Status under International Humanitarian Law and Its Impact on Their Regulation." International Review of the Red Cross 863 (September 2006): 573–611

[2] عادل عبد الله المسدي. الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ضوء قواعد القانون الدولي "دراسة للوضع القانوني لموظفي هذه الشركات والمسئولية عن تصرفاتهم".دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.2009.ص.21.

(القانونية وغير القانونية) للمرتزق بعض الأدلة النفسية على الخصائص التي تجعل هؤلاء الأفراد مرفوضين. عادة ما تتضمن هذه التعريفات ثلاث معايير أساسية:

1- أن المرتزقة ليسوا جزءًا من القوات المسلحة لأي دولة.

2-وأن المرتزقة لديهم الدافع للقتال من خلال الكسب المالي في المقام الأول.

3- أن يتكون المرتزقة من أجانب أو أطراف من خارج الصراع الذي يقاتلون فيه،

في هذا المقام يرى سيجموند فرويد Sigmund Freud أن الكراهية غريزة أساسية في الطبيعة الإنسانية، واكتشف أن مكمن أحد أسباب هاته الغريزة، هو: **الخوف**، حيث يدمج هذا الأخير - الخوف - مفارقة غريبة، تدعي أن الخوف هو وسيلة لتعزيز التلاحم داخل الجماعة أو الامة (مثل كراهية اليهود و الخوف من مؤامراتهم كبروتوكولات حكماء صهيون غرزت من التلاحم) ، كما انه أيضا وسيلة للتنافر و الانقسام وخلق هويات مختلفة "على أساس مقولة" **أن الهوية تقوم على الكراهية**": كره الاخر، كره الذات، كره كل من هو غير مماثل، و كره ما هو غير واضح و مجهول[1]. وعليه يعتبر الخوف من الاخر /المجهول/ الأجنبي /حليف/عدو، مربط الفرس هنا في **فهم سبب كره فكرة المرتزقة غريزيا**، إذا ارتبط معنى هذا الأجنبي بعبارات تحرك في الاخر كوامن الحذر والاحتياط والخوف.

كما أن ما هو شائع في الانطباعات الأولية أن كلمة المرتزقة تربط مباشرة بأشخاص خطيرين، قتلة مؤجرين وعنيفين هدفهم الربح والمال دون مراعاة لأي جانب أخلاقي او قيمي. أضف الي ذلك ارتكب العديد من أعمال اللصوصية والاغتصاب والفظائع في البلدان المضيفة المشوهة الشكوك حول هذا النوع من المرتزقة هي أنهم جنود مستقلون ليس لديهم مكان ثابت، والذين، مقابل مبالغ كبيرة من المال، يقاتلون من أجل أسباب مريبة .يقال إنهم لا يرحمون بطبيعتهم، ويساعدون أحيانًا على تأجيج النزاعات وإطالة أمدها، وهم خائنون، ولا يمكن الاعتماد عليهم حقًا، ويمكنهم بسهولة تبديل الأطراف إلى أعلى مزايد في أي منطقة حرب .هذا هو السبب في أن مصطلح "المرتزق" هو مصطلح محمل وذاتي يحمل الكثير من المتاع العاطفي والدلالات[2].

---

1 نادر كاظم، لماذا نكره؟ أو كراهيات منفلتة مرة، الدار السؤال للنشر،د.م.ن،2019،ص-ص 25-26.

[2] Hannah Tonkin ;State Control over Private Military and Security Companies in Armed Conflict,p p 17-18

إذا لما لا نتعاطف فطريا مع المرتزقة؟ وهل يمكن يجوز أن نتعاطف و نقبل وظيفيا المتعاقدون في الحروب أو مقاولو / متعاقدو الامن الخاص : على حد تعبير مارك كانسيان، يطلق على هؤلاء المتعاقدون في الحروب عدة اوصاف كـ: "تجارة الموت"، ائتلاف المستأجرين "،"العار القومي" و "المرتزقة" .اذ ولد الاستخدام المفرط للمتعاقدين في القتال بالعراق و افغنستان الي تعالى أصوات معارضة لها و سارت المناقشات لعدة ادبيات و اراء لمختصين في المجال ،التي كانت معظم اصحها قد ابدو خيبة امل لحدوث هكذا وضع.[1]

كما يدعم هذا الطرح من جانب اعلامي[2]، إذ لا يخلو كثير من الحديث الإعلامي حول هاته الشركات من العبارات اللاذعة التي تنعتها بأوصاف شيطانية ، بهدف زيادة الاثارة و جذب المزيد من الجماهير من خلال وسم الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة بالمرتزقة الجدد، و توضح عينة من الانباء العالمية الامريكية و غيرها بوصفهم ب"كلاب الحرب: من مرتزقة الي متعاقد أمن"، "صناعة القتل: تجارة الحرب"، "المرتزق الجدد على حدود العراق"، وقد أجج المؤلفون القادمون من عالم الصحافة غضب اتباع نظرية المؤامرة ،بتلميحهم ان الشركات العسكرية الخاصة هي حكومة ظل تعمل على التلاعب بالأمن الوطني، زوار عامة عن طريق بعض الكتب التحريضية، ومنها على المثال كتب جيرمي ساكاهيل Jeremy Scahill الاكثر مبيعا المعنون ب "بلاك ووتر: ظهور جيش المرتزقة الأقوى عالميا ""Black water: The rise of the wolrd's most powerful Mercenary Army"، وكتاب رامسترونج ستيفين "Stephen Armstrong " بعنوان :" حرب الشركات العسكرية الخاصة: صعود شركات المرتزقة الجدد "War of PMCs: The Rise of the New Corporate Mercenary، وغيرهم .[3]

---

[1] مارك كانسيان و ستيفن شونر ،المتعاقدون في الحروب،ترجمة مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتجية ،العدد 87 ،ط1،الامارات العربية المتحدة،2009،ص 7.

2 تتسم تحليلات المراسلين الاعلامين والصحفيين عن الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة بنوع من الضعف ، بسب طبيعة المعلومات التي يسجلونها عن الأحداث المحيطة بهاته الشركات و صناعتها العسكرية، حيث لا يسمح لهم عادة حتي بإجراء مقابلات مع أعضاء أو رؤساء الشركات، وعليه جل الاكاديميين الذين يعتمدون في تحليلاتهم لعمل و دور هاته الشركات تعتمد -شبه كليا- على تقارير الصحفيين، ومن ثم فان الاستنتاجات المستنبطة منها تكون تخمينية ،او حتي مغلوطة و تتعارض حقيقة الوضع، وهذا السبب يعد أحد العوامل التي أدت الي قصور فهم ماهية الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة و الصناعات العسكرية المتعلقة بها. الا انها تبقي في الخير أفكارا للاستنارة و الاستئناس.

[3] المرجع نفسه: ص-ص:39-40

المبحث الثاني: التسميات المتباينة في ميزان الحزم المدمجة: من تفكيك المعاني إلى تركيب الدلالات

يقدم الخبير الأمني البريطاني "كيفين أوبراين"[1] Kevin A. O'Brien في هذا السياق، دمجًا مُلماً ومُهماً لمعظم المسميات -المدرجة أعلاه-، في مقال له موسوم بـ" الشركات العسكرية الخاصة،الأساطير والمرتزقة: النقاش حول الشركات العسكرية الخاصة" PMCs, Myths and Mercenaries: The debate on PrivateMilitaryCompanies، يوضح فيه أربع مجموعات أو حزم رئيسية مدمجة؛ لمختلف التسميات متباينة الدلالة و المعاني، أدرجها حسب تقاربها الأنطولوجي ضمن سوق الصناعة العسكرية الخاصة،معتبرا إياها فواعل غير حكومية جدّ معقدة وهي:

(1) **المرتزقة**؛ Mercenaries	(2) **الجيوش الخاصة ، الميليشيات وأمراء الحرب**؛
(3) **الشركات العسكرية الخاصة**،PMCs/PMFs	(4) **شركات الأمن الخاصة**.PSCs/PSFs[2]

حسب طرح " أوبراين"O'Brien ، أنه من المفيد معرفة هاته الحزم، من أجل تفرقة التسميات فيما بينها، وبهدف تمحيصها عن غيرهم من المسميات ذات الصلة،مثل مصطلح: المتطوعين، الجنود الأجانب المجندين في الجيوش الوطنية، والجماعات المسلحة، الجماعات العنيفة والإرهابية والقراصنة والمافيا وغيرهم، أو مَنْ قد تكون لهم صلة بالمرتزقة، أو مع هاته الفواعل العسكرية/الأمنية والمدنية المتعدّدة، خصوصا منها التي قد تصنّف ضمن الشركات العسكرية الخاصة PMCs[3].

المطلب الأول: في معرفة طبيعة وطبائع مسمى المرتزقة

غالبًا ما يُنعت **"المرتزقة"** باسم **"جنود الثروة"** Soldier of Fortune نظرا لارتباط مهامهم بوجود مقابل: مالي/مادي، أو بتحقيق مكاسب ربحية: شخصية/خاصة، وهناك من نعتهم أيضا بـ**"كلاب**

---

[1] مدير برنامج الاستخبارات في المركز الدولي لتحليل الأمن؛ وزميل زائر في قسم الدراسات الحربية، بكلية كينجز Dept of War Studies, King's College London بلندن في بريطانيا.

[2] استخدم الكاتب أوبراينO'Brien في مقاله المدرج أعلاه تسمية الشركات العسكرية الخاصة PMCsو شركات الأمن الخاصة PSCs، بينما تم إضافة تسميات PMFs وPSFs من أجل تبيان الفروقات. وعلى الرغم من أن طرح الكاتب للموضوع يمكن ان يدرج في تصنيفات فواعل الامن الخاص ،الا انه تم الاستدلال بيه و الاعتماد على طرحه كمقاربة ابستمية لفهم و تحليل الموضوع.

[3] Kevin A O'Brien. **PMCs, myths and mercenaries: The debate on private military companies**; (The RUSI Journal Volume 145, 2000 - Issue 1; Defence and international security;Published online: 20Mar 2008).p59

الحرب"Dogs Of War بسـب عدم ولائهم لأي دولة كانت. عادة يتم ربط وتشـبيه الشـركات العسـكرية الخاصـة بالمرتزقة للسـبب التوافق الدلالي -السـمنطيقي- الأول القائم على -المنفعة المادية الربحية-. بيد أن، تشـبيه الشـركات العسـكرية الخاصـة PMFs بمصـطلح المرتزق يعد مغالطة في التسمية وتوصيف مضلل لها [1]، استنادا لعدة حجج نذكر منها:

أولها: حجة المعنى اللغوي وتأثيل كلمة المرتزقة: وفقا للمدلول الايتمولوجي، فان مصـطلح "المرتزق" مشـتق من الكلمة اللاتينية mercen (n) arius، التي يقصـد بها "الرحمة أو المحاباة" " Mercy or Favor"، كما تعني أيضـا "الشـخص الذي يقاتل أو يعمل حبا في المال أو من أجل أجر نقدي" .و تنتمي كلمات مثل:التاجر Merchantوالبضـائع Merchandise إلى نفس العائلة الاشتقاقية على أساس أنهم تجار في الحرب و السلم بمقابل مادي محدد، (كما ربطت مسماهم أيضا منذ القدم بقطاع الطرق واللصوص وجنود الثروة و غيرهم).

ثانيها:حجة المدلول المعجمي للمرتزقة: نجد تعرّيف المرتزق حسـب قاموس أكسـفورد الأسـاسـي للجيش الأمريكي ببسـاطة على أنه " كل جندي محترف يتم توظيفه للخدمة في جيش أجنبي."كما حدد أيضـا تعريفهم في القواميس العامة، بان الاسـترزاق " يتعلق بالشـخص أو الجماعات التي تخدم مصالح جيش أجنبي بموجب تعويض مادي".[2]

ثالثها: حجة طبيعة نشـاط وسـلوكيات المرتزقة: يُعْرَف المرتزقة بأنهم قوات غير نظامية وغير خاضـعة لأيّ تنظيم معين، قد تنحرف سـلوكياتها ومهمهم الأسـاسـية -القائمة على القتال المباشـر- إلى أعمال إجرامية أخرى، تتضـمن قطع الطرق، النهب والاغتصـاب وانتهاك قوانين وإغداق الدول الهشـة أمنيا وسـياسـيا في نزاعات مسـتعصـية أو في إحداث انقلابات عسـكرية[3].

يتردد هنا صـدى تحذير **"نيكولو ميكافيلي"MachiavelliNiccolò** (1469-1527) عن خطر

---

[1] Thomas Jager, Gerhard Kümmel (Eds.) PrivateMilitary and Security Companies Chances, Problems, Pitfalls and Prospects (Springer Science & Business Media, 2009).p 41-42

[2]The Oxford Essential Dictionary of the U.S. Military, New York, Oxford UniversityPress, Berkley Book, 2001, p.266. Origin of mercenary:late Middle English (as a noun): from Latin mercenarius "hireling", frommerces, merced "reward".

[3]Fred Schreier and Marina Caparini;Privatising Security: Law, Practice and Governance of Private Military and Security Companies Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces DCAF) Occasional Paper - №6; (Geneva, March 2005).p 12.

المرتزقة في كتابه الشهير الأمير[1] في فاتحة الفصل الثاني عشر تحت عنوان:" **كم عدد الأصناف العسكرية وما علاقتهم بجنود المرتزقة** "بقوله أن:

"المرتزقة ومساعديهم عديمو الفائدة وخطرون؛ لن تقوم لك قائمة –لا حازمًا ولا أمنًا–، إن تمسكت بهم كسلاح للذود عن أمتك، لأنهم مُفرِقون وطموحون، لأن جلهم عديمو الأخلاق والانضباط، فتجدهم أمام الأعداء جبناء؛ ومع الأصدقاء خائنون، ليس فيهم أمانة للناس ولا مخافة للإله. وما دامت سِمتهم الهجوم، فالدمار معهم مؤجل غير مُحَالٍ؛ لأنهم في الحرب والسلام ينهبون، مع أي عدو، أو صديق يمشون. وفي الواقع أنهم يُجذبون، بأبخَس الأَثْمِنَة والأجور،فلا تكفيهم، ولا تجعلهم على استعداد للتضحية،ما دمت فيهم لم تشن حربًا؛ وسيبدون لك أنهم مستعدون ليكونوا جنودك الأوفياء،ويفدونك بحياتهم و أرواحهم،ولكن،ما إن تُدق طبول الحرب؛ إما أن يتركوك وحيدا ويغادرون،أو يلوذون بالفرار ويهربون."[2]

كما ينشط المرتزقة في نزاعات مسلحة داخلية وإقليمية ودولية، رغبة في الحصول على مزايا شخصية أو مادية، ويتم الاستعانة بهم في وقت السلم لغزو بلد معين من أجل قلب نظام الحكم فيه أو لشل الحياة الاقتصادية، أو لمنع بعض الشعوب من ممارسة حقها في تقرير المصير. وعليه ازداد الطلب على المرتزقة في شتى البقاع الملتهبة في العالم، لأن اللجوء إليهم يعتبر أداة للتدخل المقنع، وحروبا غير معلنة قد تلجأ إليها بعض حكومات الدول[3].

رابعها: حجة الطبيعة القانونية لظاهرة المرتزقة: تقوم القواعد الحديثة نسبيًا في القانون الدولي على تحريم ظاهرة الارتزاقMercenarism، كما تحظر على الدول أو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة استخدام المرتزقة كجنود لهم.[4] وعليه، تتأرجح العديد من المناقشات حول مدى مشروعية توظيف الارتزاق، بين منع مطلق لاستخدام الأفراد من أن يصبحوا مرتزقة، وبين استخدام مقيد من طرف دول أو منظمات. ومع ذلك، يبقى استغلال الدول أو استعانتها بقوات

---

[1]كتاب نيكولا مكيافيلي الأمير (Principell بالإيطالية) هو رسالة بحثية في الفقه السياسي أعدها سنة 1513وتم نشرها بعد وفاته سنة 1532م. ورد هذا الوصف للمرتزقة في الفصل 12، ولخص وصفه لهم في الأخير قائلا أن:" المرتزقة إما رجال قادرون أو غير قادرين .إذا كانوا كذلك، فلا يمكنك الوثوق بهم، لأنهم يطمحون دائمًا إلى عظمتهم، إما عن طريق قمعك أنت سيدهم أو غيرك على عكس نواياك؛ وحتى لو كنت أميرهم وقبطانهم الماهر، فأنت ستدمر بطريقتهم المعتادة، القائمة دائما على الخداع والخيانة".

[2]Niccolo Machiavelli; The Prince; Translated by Harvey C. Mansfield;The University of Chicago Press, Ltd., London;Second Edition ,1998.p-p48-49.

[3]Kevin A O'Brien.PMCs, myths and mercenaries.opcit p 60.

[4] Fred Schreier and Marina Caparini;PrivatisingSecurity.opcit p p 16-17

المرتزقة قضـية مسـتترة للعيان، وأمرا سـريا يشـوبه كثير من الغموض[1].على خلاف الاسـتعانة بالمتطوعين، الذين تكون دوافعهم عادة مثالية وليسـت مالية. ولكن عمليا، قد يكون من الصـعب التمييز بين المتطوعين والمرتزقة التقليديين: عندما يتم الدفع لهم مثلا، أو عندما يكون المال جزءًا من دوافعهم الإيديولوجية، أين يتحول المتطوع إلى مرتزق.[2]

المطلب الثاني: في مدلول الجيوش الخاصة والميليشيات وأمراء الحرب

يقدم مسمى الجيوش الخاصة والميليشيات وأمراء الحرب معاني متممة للحزمة الأولى المتعلقة بالمرتزقة، فهم يعبرون عن جماعات مسـلحة متنوعة، ذات رتب ومقامات أعلى من المرتزقة. إذ أنهم يقاتلون بتنظيم أكثر مقارنة بمجموعات المرتزقة، أو كما وصـفهم "كيفين أوبراين" فئة المحاربين الجدد 'New Warrior class'التي تمزج بين نوعين من المشـاركين العنيفين الأكثر شـيوعًا: المرتزقة التقليديون وضباط الأمن الخاص المعاصرون(من المحاربين المتمرسين وضباط المخابرات السابقين و جنرالات متقاعدين و غيرهم) ، وبتزايد عددهم و بروز جيوش خاصة من المرتزقة الجدد[3].

أولا: فك الغموض عن مصطلح أمراء الحرب:

يثير الاستخدام الواسع لمصطلح "أمراء الحرب"Warlords، جدلا و غموضا معرفيا، قائما على ضـرورة تعريفهم بالشـكل الدقيق،بهدف الوصـول إلى مدلولهم السـليم. فالأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع ضئيلة جدا، وغالبًا ما يستخدم المصطلح للحديث عن فواعل مخالفة جدًا عن الحقيقة، مما يجعل من الصعب بما كان مقارنة الحجج بين المحللين، أو تعميم المعاني عبر الحالات المشابهة.

ومن التعريفات الواضحة والموضوعية لمصطلح "أمراء الحرب" أنهم: "أفراد يتحكمون في أجزاء صـغيرة من الأراضـي، باسـتخدام مزيج من القوة والمحسـوبية"، إنهم "**اللوردات**" (في الأسـاس هم،

[1] Lindsey Cameron, Vincent Chetail-PrivatizingWar_ PrivateMilitary and Security Companiesunder Public International (2013). p 66

[2]Fred Schreier and Marina Caparini;Privatising Security. Op cit p 14.

[3]Kevin A O'Brien. Privatizing Security, Privatizing War? The New Warrior Class and Regional Security. In *Warlords in International Relations* (pp. 52-80). (Palgrave Macmillan, London1999).p-p 54-55

زُعَماءُ وملاك إقطاعيون) الذين يهددون ب "**الحرب**" أو يستخدمون العنف الذي تطلقه ميليشياتهم للاحتفاظ بسلطتهم"[1].

وأمراء الحرب المعاصرون الذين صعدوا إلى السلطة في نظام الدولة العالمي، يتم تحديدهم من خلال خاصية أخرى تميزهم عن أمراء الحرب في العصور السابقة، ألا وهي، تحكمهم في أمراء الحرب لا تحدّهم حدود ولا سيادة أي دولة حقيقية، ولكن من خلال تواطئهم المبطن مع قادة الدولة الأم. يهاجر أمراء الحرب اليوم ويقوضون قدرة الدولة ومؤسسات الحكومات، ويفعلون ذلك بالتواطؤ مع المسؤولين والبيروقراطيين الواعين بالتكلفة أو الفاسدين أو الخائفين. بعبارة أخرى، لهذا يقال عن أمراء الحرب أنهم مخلوقات طفيلية لسيادة الدول[2].

إذن: يطلق مصطلح أمير الحرب على أي شخص يبسط شتى أنواع النفوذ والسلطة العسكرية وحتى المدنية، على جزء من أراضي بلدة ما أو أمة، كما يتبنى أيديولوجية ثورية، تُفَعِل فكرة "ضرورة إقامة حرب"، وتسانده قوات مسلحة –بوجود مليشيات-موالية لأمير الحرب بدلاً عن كونها موالية للسلطة المركزية في تلك الدولة. وكثيراً ما تظهر إمارة الحرب في الدول الفاشلة كمعيار جلي لانهيار قطاعاتها الأمنية، أو في الدول التي تدهورت فيها السلطة المركزية للحكومة، حتى تصبح سلطتها مجرد غطاء رسمي ظاهري فقط، كما هو الحال في: أفغانستان، العراق، بورما، الشيشان، ليبيا، السودان، الصومال، وغيرها الكثير.

ثانيا: مبررات تمازج كيانات الحزمة الثانية

تمثل الجيوش الخاصة حسب هاته الحزمة مزيجا بين المرتزقة كمورد لها و الميليشيات[3]كقوات غير نظامية مساندة فيها ،وأمراء الحرب كنخب قائدة لها.وبحكم أن استمرار النزاعات مربح اقتصاديًا فإن جهودهم -زمنيا- موجهة أكثر على المدى الزمني الطويل، وفي هاته النزاعات، لا تتوقف

---

[1]Marten, Kimberly. Warlords: An Introduction. In Art R., Jervis R., & Walt S. (Eds.)(.Cornell University Press2012).p 3.

[2] Ibid.p.4.

[3]الميليشيا أو التنظيم المسلح أو الجماعة المسلحة، جيش تشكله عادة قوات غير نظامية من مواطنين، يعملون عادة بأسلوب حرب العصابات، بعكس مقاتلي الجيوش النظامية الجنود المحترفين. يغطي مصطلح "الميليشيات" أنواعًا كثيرة جدًا من الجماعات المسلحة ،لتفكيك أكثر تفصيلا لمصطلح "ميليشيا، انظر:

Alice Hills،" Warlords ،Militia and Conflict in Contemporary Africa: A reexamination of terms "Small Wars and Insurgencies 8/1 (Spring 1997).

وجهات رؤيتهم في آفاق البعد الوطني المحلي فقط، بل تتعداه في كثير من الأحايين إلى بعدها العبر وطني والإقليمي، وما يزيد من اشتداد عودها في هذا السياق، الدعم الأجنبي والخارجي لها، إذ تجدها مدعومة من طرف أي دول لها مصالح في توظيفها، فيتم تزويدهم سرًا ،بالأموال والعتاد و الأسلحة، مقابل مواصلة القتال، أو من أجل بسط السيطرة على مناطق محددة أو الاستحواذ على موارد طاقوية(كالغاز و النفط)أو ثمينة (كالألماس و الذهب وغيرها)[1].

وعليه قد يتكون أمراء الحرب، من فئات ونخب متعددة ،تضم شخصيات عسكرية وسياسية و مدنية...إلخ، ومن أبرز أمراء الحرب المشهورين في العصر الحالي: أمير الحرب الأفغاني سراج الدين حقاني، والمارشال عبد الرشيد دووستم، وفي السودان أمثال "جون قرنق" John Garangزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، في أوغندا جوزيف راو كوني قائد جيش الرب للمقاومة (LRA) وغيرهم الكثير[2].من ناحية أخرى، تضم الجيوش الخاصة والميليشيات وأمراء الحرب "كيانات متنوعة مثل المنظمات الإرهابية عبر الوطنية" و "المجموعات العنيفة ذات الدوافع الدينية"، مثل التي تدعمها جماعة "بوكو حرام"في كل من نيجريا والنيجر، وحركة جيش الربّ المسيحية في أوغندا وغيرهم.[3]كما استغلال عملاء السي آي.أيه "CIA" أمراء الحرب أيضا في قتال أمريكا ضد الإرهاب معتمدين على أمثال عبدي حسن عوالي قيبديد ومحمد كنياري أفرح ،تحت تسمية "سبكتر" (SPECTRE) [4] أو ما يعرف بالتحالف من أجل إحلال السلام ومكافحة الإرهاب (ARPCT)[5].

ثالثا: الخصائص المشتركة لفواعل الحزمة الثانية الغامضة

بغض النظر عن اشتراكهم جميعا في وصمة العنف والبطش، فإن العديد من الجماعات العنيفة التي يتم تصنيفها على أنها "أمراء الحرب" أو مليشيات أو جيوش خاصة تشترك أيضًا في

---

[1]Marten, Kimberly. Ibid .p.5.

[2]Fred Schreier and Marina Caparini.**Privatising Security**.op cit .p14

[3]O'Brien, Kevin A. **Privatizing Security, Privatizing War?**.Op cit.P 55

[4] في الاسم سخرية غير مقصودة نظرا الي التاريخ الوحشي لهؤلاء الامراء الحربين ، حيث قارن بعض الجواسيس الامريكان التسمية المختصرة للتحالف (SPECTRE) أو ما يعرف بالتحالف من أجل إحلال السلام ومكافحة الإرهاب (ARPCT) بالتنظيم الإرهابي العالمي في أفلام جيمس بوند (يعرف أيضا بالعميل 007) ،وأصبحت هاته المجموعة في بعض اقسام السي أي ايه مدعاة للنكات الساخرة.

[5] أنطوان باسيل. مترجما. حروب الظل والحروب السرية الامريكية الجديدة. مارك مازيتي.محررا.(بيروت. شركة المطبوعات للتوزيع و النشر.2016).ط.3.ص.149.

بعض الخصائص المتشابهة، يمكن تحديد هذه الميزات باختصار على النحو التالي، أنهم يسعون جميعا إلى:

- توسيع نطاق مجالهم في الحرب لتشمل الأهداف الاقتصادية، بدافع زيادة المنفعة والربح.
- بناء أنظمة حكم قسرية بديلة في الأماكن الهشة أو التي لا تشغلها مؤسسات مرافق الدولة الرسمية.
- الاستخدام المكثف للعنف لترسيخ السلطة. وإقامة شبكات للتوزيع الشخصي للثروات.
- بناء تحالفات فيما بينهم للحفاظ على هياكل السلطة غير الرسمي.
- اللعب على وتر الهوية والدوافع الدينية لضم مجموعات جديدة أو لتبرير سلوكياتها المتطرفة .[1]

المطلب الثالث: الشركة العسكرية الخاصة(PMC / PMF): شركات عسكرية أم مؤسسات تجارية.

تعتبر الشركات العسكرية الخاصةPMF's تطورا تراكميا و أنطولوجيا،لكل ما قدمه "كيفين أوبراين" من كيانات في حزمه الثلاث سبق ذكرها،حتى الآن[2]، فمن الجهة المقابلة ،بمراجعة أبرز الأدبيات الرصينة والمتخصصة (خصوصا منها المتعلقة بالموجة الثانية من تسعينيات القرن الماضي إلى غاية فترة ما بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001) في دراسة موضوع الشركة العسكرية الخاصة (PMC) ،لا يمكن المرور دون الحديث عن طروحات الامريكي "**بيترسنجر**" .Petre W Singerوما قدمه في كتابه الموسوم بـ "شركة المحاربين: تنامي خصخصة الصناعة العسكرية Corporate Warriors: The Rise of the PrivatizedMilitaryIndustry"الصادر سنة 2003م .

حيث نلحظ توصيفا سمنطيقيا مشتركا لفواعل الأمن الخاص المعاصرة، في شتى كتاباته و أبحاثه، مُلحًا على وصفها بتسمية:"**Firms**"و التي تحمل في مضمونها عدة دلالات متداخلة، كمعنى المنشأة و أو المقاولة، المؤسسة التجارية و /أو التجمعات-العسكرية في مجال بحثه-،

[1]McCormick, G., & Fritz, L. **The Logic of Warlord Politics**. (Third World Quarterly 2009).p85.

[2]Kevin A O'Brien;**PMCs, myths and mercenaries:** Op cit.p62

بدلا عن استخدام مصطلح Companies والذي يعني الشركات بشكل عام،[1]كما يستخدم «سنجر « Singer مصطلح الشركات العسكرية الخاصة - PMFs- كتعبير عن مؤسسات الأعمال المعاصرة التي تستأجر في الخدمات المهنية و الاحترافية ،المرتبطة بشكل معقد بالحرب .

فكيانات وشركات القوة الخاصة تقدم لزبائنها مجموعة واسعة من الخدمات العسكرية والأمنية، والتي يُفترض عمومًا أن سياق وجودها وعملها يكون حصريا فقط داخل المؤسسات العمومية الرسمية للدول[2]، (سواء كانت عسكرية كمؤسسة الجيش أو أمنية كمؤسسة الشرطة والجمارك أو مختلطة كحرس الحدود غيرها)،ويطلق عليها وصف "خاصة"، لأن ملكية هاته الشركات تعود إلى الإفراد، لتمييزها عن الشركات العامة التي تعود ملكيتها إلى الدول (أو تساهم الدول بنسبة من أسهمها-مختلطة)، فهي إذن، مؤسسات خاصة ليست مملوكة للدول، وإنما يعود رأس أموالها إلي الأشخاص[3].

ولكن من أجل الحسم في مدى حجية هاته المفاضلة الدلالية بوصفها بهذا النعت، يمكن تحليل وتفكيك المصطلحين دلاليا إلى: كلمة شركة:Firmوشركة: Company،ويتم تحليلهما أيضا على أساس مدخلين : المدخل **المعجمي** -لغوي-، **المفاهيمي** -معرفي ،اصطلاحي-،وهما كما يلي:

أولا: مدخل التحليل الدلالي[4] المعجمي:

---

[1]Petre W. Singe. "Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry. Cornell UniversityPress.Updated édition (2007 USA).P.8.

[2]Petre W. Singe. "CorporateWarriors: The Rise of the PrivatizedMilitaryIndustry. International Security Vol. 26, No. 3 (Winter, 2001-2002), (journal article 186-221 pages) The MIT Press International Securityhttps://www.jstor.org/stable/3092094. P 194-195

[3]تمثل شركة بلاك ووتر blackwater إحدى الأمثلة التوضيحية هنا، إذ تعود ملكيتها إلى المليونير الأمريكي ذي الأصول الهولندية "أريك برانس" Erik Prince، قائد الفرقة القتالية الجوية والبرية السابق بالبحرية الأمريكية U.S. Navy SEAL، والشهير بتأسيسه لأكبر مؤسسة عسكرية خاصة في العالم عام 1997، حيث شغل منصب المدير التنفيذي لها حتى عام 2009 ثم منصب مدير المؤسسة، إلى أن بيعت بلاك ووتر عام 2010 لمجموعة من المستثمرين. انظر في: " Profile: Blackwater'sRestless Erik Prince". Newsweek. Retrieved. February, 2017. https://bit.ly/3xJqB8n.

[4]التحليل الدلالي " SEMANTIC ANALYSIS" هو عملية تنطوي على استخلاص المعنى من النص وتسمح لنا بفهم وتفسير الجمل والفقرات، وذلك من خلال تحليل وتحديد العلاقات بين الكلمات ضمن سياق معين، يعتمد التحليل الدلالي بشكل رئيسي على علم المعاني اللغوي؛ مثل الكلمات المترادفة والمتضادة وذات اللفظ المشترك وغيرها. ومن المنظور الإبيستمولوجي يقوم فحوى هذا التحليل الدلالي لمعرفة أمرين :1- إلغاء غموض الكلمات: بتحديد معنى الكلمة حسب سياق الجملة؛ أحياناً يكون للكلمة نفسها معاني مختلفة

يقدم معجم أكسفورد الانجليزي -الأكاديمي-كلمة Firmبمعنى: منشأة أو مؤسسة تجارية (عسكرية، اقتصادية وما إلى ذلك)، أما كلمة Companies فمعناها يميل أكثر إلى وصف: الجماعة و/أو العصبة أو السَّرِية[1].

بناء على هاته المعاني، تقدم حجة **الاستدلال بالمثال المضاد** حلا معرفيا لهذا الريب المفاهيمي ويبرز علاقة دلالية جلية، إذ يمكن الاستنتاج انطولوجيا أنه: بما أن نموذج "**المؤسسة العسكرية العمومية**"– (المتمثلة مثلا في مؤسسة **الجيش**-Army - أو البحرية - Navy-) ذات الطابع المؤسساتي غير التجاري/الربحي،والتابعة لأحد أهم **القطاعات العمومية** Public "Sectors" في الدولة،فإن ما يقابلها منطقيا نموذج: "**المؤسسة العسكرية الخاصة**" "Firm"(كمؤسسة الدعم العسكرية الخاصة)، ذات الصبغة التجارية الربحية، القائمة بذاتها مؤسساتيا، والتابعة **للقطاع الخاص**"Private Sector"، تحت غطاء الدولة الأم.وعليه نستنتج هنا، ترجيح كفة التحليل الدلالي، القائل بأن كلمةFirmتعني: "**مؤسسة تجارية** و/أو **عسكرية**".

لكن هذا الاستنباط (القائم على الاستدلال بالمثال المضاد وترجيح المعنى الأخير للكلمة Firm)،يضعنا أمام مؤاخذة نقدية جلية مفادها، أن ترجيح التحليل المنطقي (الصوري/الخطي) يوحي لنا ظاهريا بان الطرح صحيح وسليم، ولكن باطنيا نجد عدة مفارقات ومغالطات منطقية في طبيعة الأدوار وبيئة عمل كل مؤسسة.

فالمؤسسة العمومية العسكرية المتمثلة في الجيش (كما استلهمت كنموذج أعلاه)، من زاوية، عادة ما تضطلع بقيام بأدوار داخلية حمائية و/أو دفاعية بحتة، من أهمها :دورها في حماية الحدود القطرية للدولة. ومن زاوية أخرى، ونادرا ما يكون لها أدوار خارجية انفرادية (-كشن الحرب على دول أخرى – كما هو الحالة في الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق سنة 2003م) ،أين نصطدم بمفارقة تحريم الحرب واستخدام القوة في العلاقات الدولية، كما تنص

(مثلاً كلمة (Orange) باللغة الإنجليزية قد تشير إلى فاكهة البرتقال أو اللون البرتقالي). 2-استخراج العلاقة: بتحديد العلاقات الدلالية الموجودة في النص، وقد تتضمن هذه العلاقات كيانين أو أكثر؛ مثل أسماء الأشخاص والأماكن والشركات.

[1] معجم المعاني ،ترجمة ومعني كلمة Companyتم تصفح الموقع يوم:20/06/2018 من :https://bit.ly/3n3ilhJ

عليه المادة الثانية من الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة [1]، بينما يُفسح المجال لمؤسسات عسكرية و خاصة PMFs بالقيام بالعديد من الأدوار الخارجية، بحكم طبيعة النظام العالمي غير المستقر و المحترق بالنزاعات الداخلية ،أو لهشاشة و انهيار مؤسسات و قطاعات الأمن العامة فيها، من جهة ،كما تتخذ هاته الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة ذريعة حوكمة الأمن العالمي و إدراج فواعل من دون الدول ،تدعي العمل على تلطيف حدة مفارقات السلم و الأمن العالميين ،وحل مشكلات انعدام الأمن و الاستقرار في شتى مستوياتها المتعددة -الوطنية ،الدولية و العالمية - من جهة ثانية.

ثانيا:مدخل التركيب الدلالي المفاهيمي اصطلاحا

يوضح المفهوم الوارد عن تقرير مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الصادر في مارس2005م، على أن الشركات العسكرية الخاصة هي: مؤسسات تجارية "Firm" تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والنزاعات، بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي وجمع المعلومات الاستخباراتية والدعم العملياتي والدعم اللوجستي والتدريب وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية وصيانتها [2]، وعليه يمكن تمييز مفهوم الشركات "Companies" عن المؤسسات "Firms" العسكرية الخاصة من خلال الصفات الدلالية التالية:

أ- **الهيكل التنظيمي ومجال نشاطاتها:** عرف سكوت جودارد Scott C. Goddard الشركات العسكرية الخاصةPMC، بأنها: "شركات مدنية مسجلة متخصصة،تنشط في مجال توفير التدريب العسكري التعاقدي (كبرامج التعلم والمحاكاة العسكرية)،وعمليات

[1] في المادة 2 الفقرة 4 نصت بالحرف على ضرورة الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد ضد سيادة الدولة بأية طريقة تتنافى وأهداف الأمم المتحدة المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. فاكتسب مبدأ تحريم القوة استخداما في العلاقات الدولية القوة القانونية، فالنص السابق قد حرم كل الأشكال التي يمكن أن تتخذها القوة المستعملة من خلال عبارة "ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة سواء كانت هذه القوة مباشرة أو غير مباشرة كالضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية"، إلا أنه أثير نقاش حول دلالات مفهوم القوة الواردة في المادة 2 الفقرة 4، حيث اعتبر جانب من الفقه أن المقصود من لفظ القوة هو القوة المسلحة التي تؤكد شكل الاعتداءات المسلحة أي العسكرية ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي للدولة، وعليه وفق الطرح الدلالي المقابل لا يجوز اعتبار التهديدات العسكرية أو الإعلامية تشجيعا وإثارة للاضطرابات الداخلية فعلا من أفعال القوة الذي يستوجب الدفاع الشرعي وفقا لمقتضيات المادة 51 من الميثاق.

[2] Fred Schreier and Marina Caparini.**Privatising Security**.op cit .p15

الدعم والمعدات العسكرية (كالدعم اللوجستي والعتاد العسكري)، والقدرات التشغيلية (كالمستشارين في القوات الخاصة، والوظائف الاستخباراتية الثلاثة: القيادة والسيطرة والاتصالات أو ما يعرف بالاختصار العسكريC3I)، لكيانات محلية وأجنبية مشروعة.[1]

و في التفرقة بين الشركات/المؤسسات العسكرية الخاصة PMCs وPMFs ، تمتلك المؤسسات التجارية المسجلة في الدولة الأم المالكة لها، هيكلا تنظيميا وقانونيا خاصا بالشركات، يميزها نشاط تجاري يدرج ضمن مجال بيع الخدمات والمنتجات، وعادة ما يكون مجال خدماتها "مهني"Professional(مثل مؤسسات المحاسبة و الاستشارية و المحاماة و التصميم الجرافيكي و التراجم و غيرها)[2] ،على خلاف الشركاتCompaniesالتي تتفاوت وتتباين في أحجامها و طبيعتها ،بحيث تهتم بأي نشاط تجاري مدر للدخل و الربح،وتكون مجالاتها أوسع ،كبيع السلع والخدمات ،كما يشمل جميع الأعمال والهياكل التجارية. في الأخير يمكن القول، أن المفهومين Firm and Company، ينصهران في قالب واحد، ممثل كليهما في: "كيانات تجارية هادفة للربح".[3]

ب- **الأهداف والدوافع:** تقدم الشركات العسكرية وحتى الأمنية الخاصة خدماتها بهدف تحقيق الربح بشكل أساسي، كما تدعى أنها لا تهدف إلى تنفيذ أجندة سياسية وهذا ما أكدته حجة تلاقي المفهومين .Firm and Company، **وعليه** كان ولا يزال، مصطلح

---

[1]MAJ Scott C. Goddard; The PrivateMilitaryCompany: A Legitimate International EntityWithin Modern Conflic A thesispresented to the Faculty of the U.S. ArmyUniversity of New South Wales, Fort Leavenworth, Kansas AUSTRALIA 2001.p 8.

[2] Naomi R. Lamoreaux. Partnerships, Corporations, and the Theory of the Firm The American Economic Review Vol. 88, No. 2, Papers and Proceedings of the Hundred and Tenth Annual Meeting of the American Economic Association (May, 1998), pp. 66-71

[3] تتباين أنواع الشركات، ويتراوح حجمها من منشئات وشركات صغيرة، (تقدم خدمات استشارية) إلى متوسطة وكبرى تتعدى الحدود القومية للدول التي أنشئت فيها، إما كشركات أو مؤسسات فردية أو شركات ذات مسؤولية محدودة. (مثلا نجد من أنواع الشركات فيها: شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة PLC/SRL أو شركة عامة محدودة أو شركة لشخص واحد)، وهذا ينطبق كذلك على شركات الأمن الخاصة سواء كانت متعددة الجنسيات أو تعود ملكيتها لشخص أو أشخاص من جنسية واحدة، أي إنها شركات خاصة مملوكة لأفراد. للمزيد حول: الفرق بين الشركة والمؤسسة أنظر في :https://bit.ly/3sjgLch

"المؤسسات العسكرية الخاصة" PMF's علامة تنظيمية مفيدة في التمييز بين هذا النوع من المؤسسات الخاصة وبين المؤسسات الأمنية والعسكرية التقليدية العمومية. وهذا ما يؤكده "ديفيد شيرار" David Shearer، بطرحه القائل،أنه على الرغم من أن دوافعهم قائمة على مكاسب مالية، ويشاركون في نزاعات ليسوا طرفًا فيها،بيد أنهم، يبقون شركات متميزة "بطابعها المؤسساتي"، "المسجلة قانونًا"،وتعمل على أسس تجارية ،تخولها للمشاركة في طيف واسع من العمليات العسكرية ،كما أصرَّ "شيرار '، على أنها تستخدم "وسائل قانونية ومالية مقبولة دوليًا في إدارة شتى أعمالها ومهامها"[1]. علاوة على ذلك، تلتزم هذه الشركات بشروط عقود العمل، وتميل إلى أن تكون،أكبر عدة وأفضل عتاداً، وشبه مثالية تنظيميا. ومع ذلك، فإن المعنى الأصلي للمصطلح PMF's يضيع أحيانًا في الترجمة الأكاديمية، إذا جاز التعبير[2].

المطلب الرابعة: الاستدلال بالربط في فهم شركات الأمن الخاصة. (PSCs /PSFs)

تجدر الإشارة سلفا في هاته الحزمة، إلى أن مجال البحث هنا، لا يقتصر على دراسة الشركات الأمنية، اللازمة لوقاية ضد المرافق والمعدات والموارد، أو الواجبة لحماية الأفراد والممتلكات في المنظمات والشركات (العامة والخاصة). كخدمات: شركات الحراسة الخاصة Private Guard Companies، أو مؤسسات الأمن الخاص التي تقدم خدمات وتدابير أمنية منتظمة واعتيادية؛ مثل خدمات الحماية والتحكم في الدخول والخروج من وإلى الحدود الجوية في المطارات، أو الحواجز الواقية Protective barriers في المسالك البرية، أو في تأمين المؤسسات الحكومية أو المراكز التجارية ومكاتب الأعمال الشخصية، وما شابه ذلك، على غرار التدبير المختلف لدرء أي تهديد ضد الأمن المادي Physical security[3].

---

[1]David Shearer. Private Armies and Military Intervention (Adelphi Paper 316).(London: Oxford University PressRoutledge.2020).p.68

[2]Carlos Ortiz-Private Armed Forces and Global Security_ A Guide to the Issues (Contemporary Military, Strategic, and Security Issues) (2010)Opcit p 45

[3]يقوم الأمن المادي Physical security على أساس التدابير الأمنية التي يتم تصميمها لمنع الوصول غير المصرح به إلى المرافق والمعدات والموارد، وحماية الأفراد والممتلكات من التلف أو الضرر (مثل التجسس Espionage أو السرقة Theft، أو الهجمات الإرهابية Terrorist). ينطوي الأمن المادي على استخدام دوائر متعدد من نظم المتداخلة، تشمل الدوائر التلفزيونية المغلقة CCTV، وحراس

وعليه يتمركز الحديث في هذا المقام بشكل مباشر، على الشركات الأمنية الخاصة التي تتعاقد مع حكومات الدول أو زبائنها الخواص أو مع المنظمات الدولية و الأممية، التي تمتد إلى قطاعات مرتبطة بسوق الأمن التجاري، أين تَبِيع الشركات الأمنية الخاصة، الأمن كسلعة في هاته السوق ، موفرةً بذلك خدمات تعاقدية ،غير عسكرية خاصة ، وبكفاءة عالية وبكلفة مغرية ومواصفات عالمية، وهو ما رَغبت عليه لغة الأمم المتحدة،بنهجها نحو التقليل من الخدمات العسكرية،والتأكيد على مفاضلة الخدمات الأمنية الخاصة،بتدويل مصطلح شركة الأمن الخاصة (PSC) في التعامل مع شركاءها في مجالات العمل الأمنية و العسكرية المتكررة[1]، وهي نفس التسمية التي تفضله "ديبورا أفانت" Deborah Avant.[2]

في مجرى هذا الاستدلال، تتباين تسمية "شركات الأمن الخاصة"، تبايناً ملحوظاً، إذا ما أدركنا الروابط الدلالية المتنوعة التي تُعَرِفها وتُحَللها، وهي كالآتي:

أولا: الرابط بنوع شركات الأمن الخاصة:

يساعدنا تعريف سكوت جودارد Scott C. Goddard للشركات الأمنية الخاصة، - مرة أخرى ، في معرفة العلاقة التي تربطها و تميزها عن الشركات العسكرية بأنها: شركات مدنية مسجلة Licensed متخصصة لتقديم عقود خدمات تجارية، لوحدات وطنية أو أجنبية، بهدف حماية الأشخاص، المنشأة الصناعية و البشرية، تحت طائلة وجوب تطبيق القانون الوطني."[3] ،وحسب "سنجر" فإن شركات الحماية الأمنية Security Protection Companies والشركات الأمنية التجارية Commercial Security Companies تدرج في سلة مسمي الشركات الأمنية الخاصة[4].

من جهة ثانية، عادة ما اختزل مفهوم الأمن في جانبه العسكري، الصلب فقط، وكقطاع محوري للتحليل، و بالدولة القومية، كموضوع مرجعي لفهم الأمن، ولكن مع توسيع دائرة هاته

الأمن Security guards، والأقفالlocks، وبروتوكولات التحكم في الوصول Access control ، والعديد من التقنيات الأخرى. للمزيد أنظر في المكتبة العسكرية لموقع الأمن العالمي Physical-Security Challenges: https://bit.ly/3CRf9Lx

[1]Ostensen, AseGilje .UN Use of Private Military and Security Companies – Practices and Policies», (The Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces. SSR Paper 3 .2011). p.7

[2]PSC is also the favoured general term in i.a. Avant, D., The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security (Cambridge University Press: Cambridge, forthcoming 2005); p 02.

[3]MAJ Scott C. Goddard;The Private Military Company: A Legitimate International Entity . Within Modern Conflict.opcit.p 8.

[4]Peter W. Singer. "Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry.P15.

الرؤية المختزلة، أخذ مفهوم الأمن، منحا نقديا جديدا (كما أظهرته المدارس النقدية المعاصرة للأمن، من مدرسة كوبنهاغن إلى مدرسة باريس... إلى غيرها) ،فعمقت بذلك ،من "**فواعل**" شركات الأمن الخاص "**عموديا**"، (وفق تصور ولتز K. Waltz) نحو: النظام الدولي والجماعات و الأفراد، ووسعت ،من "**قطاعات**" خدماتها (PSCs)"**أفقيا**" ،(بتصور باري بوزان B. Buzan) نحو :القطاعات الاقتصادية و السياسية و المجتمعية و البيئة، ومن **"مجالات"**: من أمن الدول إلى الأمن الإنساني و الأمن العالمي[1]، ومنه أبرزت لنا فحوى الاستدلال بمسمّى: "شركات الأمن الخاصة" عن غيره من المسمّيات ذات الصّلة.

ثانيا: الربط بالتقابل في المسميات (PMCsمقابل PSCs):

يرشدنا وصف كل من المفكرين"دريكورايت" (Derek Wright) و "جنفيربروك" brook.المصطلح الشركات الأمنية الخاصة"(PSCs)، بارتباطه بالشركات التي تقدم خدمات أمنية وقائية تدرج ضمن الأمن السالب passive security،في المناطق التي تشهد نزاعات أو صراعات عالية الخطورة.

ويقابلها دلاليا بالتميّز (طبقا لوجهة نظرهما) الشركات العسكرية الخاصة (PMCs)، تقدّم خدمات عسكرية هجومية تدرج ضمن الأمن الموجب active security، وهذا يعني ضمنًيا أن عُملاء هذه الشركات هم في العادة من الحكومات، ولكنَّها قد تضم أيضا الجماعات المتمرّدة والمليشيات والفصائل المسلحة الأخرى[2].ولهذا يُعرِّف Shearer الشركات العسكرية الخاصةPMCs على أنها كيانات مصمّمة ليكون لها تأثير استراتيجي، في حين أن شركات الأمن الخاصة PSCs عادةً ما تقتصر على مناطق محدّدة وتقوم بحراسة الممتلكات والأفراد[3].

[1]للمزيد حول الموضوع أنظر في: الحامدي عيدون، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر مذكرة مقدمة، لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة, جامعة المسيلة,2015, ص.20-22

[2]Derek Wright and Jennifer C Brooke: Filling the Void: Contractors as Peacemakers in Africa,African Security Review Vol 16 No 4 . p 129

[3]David Shearer.Op cit.p68

ثالثا: الربط بنوع النشاط والخدمات الأمنية:

قدّم سنجر Singer تعريفات وظيفية للشركات الأمنية الخاصة ،باعتماده على مجال المعارك التي يتمّ فيها تقدم فيها الخدمات الأمنية، وساندته إيفنتAvantبما قدمته من تبيان للخدمات تقوم أساسا على نوع العقود المبرمة و الموقعة[1]،ويحسم "كيفين أوبراين" O'Brien في معرفة أفضلية هاته الشركات، من حيث تماسكها التنظيمي والقانوني في الأسواق الأمنية العالمية،وما تقدّمه الشركات من شتّ أطياف الخدمات الأمنية المتعدّدة ، ومن أمثلتها:

- ✓ حماية الأفراد والمنشآت، والتدريب الأمني،
- ✓ والاستخبارات والاستعلامات الأمنية الخاصة،
- ✓ "التجسس الصناعي المضاد" للعملاء من الشركات العاملة في مناطق عدم الاستقرار أو الصراع[2]؛
- ✓ الحراسة (مسلحة أو غير مسلحة)،
- ✓ وحماية الأشخاص والأصول،
- ✓ والتدريب الأمني المتخصص وتخفيف المخاطر،
- ✓ والتدقيق والتقييمات الأمنية،
- ✓ وخدمات مكافحة القرصنة،
- ✓ توفير الإجراءات التقليدية (مثل النقل البحري أو البري أو الجوي)،
- ✓ الإمداد بالعتاد والدعم اللوجستي،
- ✓ التخطيط الاستراتيجي والاستشاري،
- ✓ التخلّص من الذخائر غير المنفجرة (UXO)وإزالة الألغام،
- ✓ وبرامج إصلاح قطاع الأمن (SSR) ،
- ✓ وخدمات الإغاثة في حالات الكوارث،

[1] للمزيد أكثر في الفصل الثاني في تصنيف رأس الرمح لسنجر و نموذج الباحث ايفنت حول خدمات الشركات الأمنية الخاصة.

[2] O'Brien, Kevin A. "What Future, Privatized Military and Security Activities? The Need for Pragmatic Engagement." The RUSI Journal 152.2 (2007): 54-61.

- ✓ وخدمات الاختطاف والفدية،[1]
- ✓ والمراقبة بالأقمار الصناعية والخدمات الأمنية في الفضاء الخارجي،
- ✓ أمن المعلومات والأمن السيبراني وما إلى ذلك من خدمات ذات صلة[2].

الملاحظ أن خدمات شركات الأمن الخاصة ليست بالضرورة خدمات مسلّحة، فعملياتها بطبيعتها تتّسم بالدفاع وليس بالهجوم، كما أنّها تخدم مجموعة كبيرة من العملاء تشمل الحكومات، والهيئات الدولية، والمنظّمات غير الحكومية، والمؤسّسات التّجارية ،وكافة الدّول المتقدّمة أو الدول النامية أو المتخلّفة على حدٍّ سواء.ولكن تجدر الإشارة هنا، أن هناك فرقًا واضحًا بين تقديم الخدمات الأمنية داخل المجتمعات المغلقة أو في إدارة السجون، وتقديم المشورة والتدريب لقوات الشرطة في الدول المنهارة أو التي خرجت من تدخلات عسكرية أجنبية ونزاعات داخلية كالعراق وأفغانستان و السودان ،أو بين تقديم المشورة الأمنية في كرواتيا أو المملكة العربية السعودية في حراسة ودعم أمن حدودها، فإنّ الشركات الأمنية الخاصة تتجاوز الخط التقليدي القاسم بين القطاع العسكري (الجيوش) والأمن (قوات الشرطة) من خلال تطبيق خدماتها في كلا المجالين.

المبحث الثالث: دمج التسميات والفواعل وتكوين المصطلح الشامل (PMSCs)

يقدّم الجمع بالتكافؤ في الاستدلال[3]،بين تسميتين مختلفتين كماً، ومتّفقتين كيفاً، مخرج تركيبيا في ضبط المفاضلة بين تسميتي: شركات الأمن الخاصة، و: الشركات العسكرية الخاصة **(PMCsوPSCs)**، حيث سيتمّ الحكم هنا بالجمع، إذا صدقت التسمية الكلية الأولى **(PSCs)**، وصدق

---

[1]Kevin A O'Brien;PMCs, myths and mercenaries .opcit p 64

[2]عرفت الخدمات الأمنية الخاصة في سنوات العشر الأخيرة توسّعا هائلا وضخما في ظل التطور الرقمي وعصر المعلومات الضخمة Big Data أين دخلت الكثير من الشركات الخاصة هذا المجال لمواجهة الاختراق والقرصنة المعلوماتية للدول والجيوش النظامية وأنظمة الحماية والمراقبة لكافة القطاعات العسكرية والأمنية للحكومات والمنظمة الدولية، لمواجهة الموجهة الجديدة للمرتزقة الإلكترونين والهاكرز الرقميين للمزيد أنظر في الفصل الرابع.

[33]الاستدلال بالتكافؤ أو بالتعادل: هو الحصول على قضية معرفية جديدة من قضية ما أصلية، بحيث يكون للقضيتين قيمة الصدق نفسها، ولكن تكونان مختلفتين كماً ومتفقتين كيفاً، وهي أحد أنواع الاستدلال المباشر في منطق البحث العلمي في فلسفة العلوم، القائم على مبدأ التحقق -كما ينادى به أصحاب الوضعية المنطقية Logical positivism - من تماسك صدق القضايا و/أو من كذبها.

الارتباط بالتسـمية الجزئية الثانية **(PMCs)**، والعكس غير صـحيح، (أي إذا كذبت الجزئية كذبت الكلية).وعليه يستخدم المصطلح الشامل الجامع "**الشركات العسكريةُّ والأمنية الخاصة**،" أو ما يختصر بـ(**PMSCs**)[1]، للاستدلال على الوصف الشامل للمسميات المتعددة وكمصطلح قياسي للدراسة. و كما هو ملاحظ استخدام نفس الصيغة بشكل متزايد من قبل الأمم المتحدة والمسؤولين الحكوميين في المملكة المتحدة وغيرهم.

المطلب الأول: الاستدلال بالوثائق الإقليمية والصكوك الدولية:

وما يشـدّ عضـد هذا الاسـتدلال، تَوْثِيقُ العديد من الوثائق الدولية، وتَوْكِيدُ معشـر من الباحثين المتخصـصـين في هذا المجال، اسـتخدام المصـطلح الشـامل (**PMSCs**)لإزالة الشـك واللبس في لهاته المحاججة الدلالية، وهو ما ورد في جملة من الصـكوك الإقليمية والوثائق الدولية المؤكدة لها[2]، ونذكر من أبرزها:

أولا: وثيقة مونترو[3] **The Montreux Document**: تؤكّد هاته الوثيقة على ثلاث نقاط، هي: التعريف، العاملون، الجهات المعنية بها، التي تصب كلها في استخدام المصطلح الشامل (**PMSCs**) وهي كما يلي:

أ. **تعرّف الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة**بأنها: "كيانات تجارية خاصـة تقدم خدمات عسكرية و / أو أمنية، **بغض النظر عن الطريقة التي توصف بها أو يصفون بها أنفسهم**. حيث تشمل الخدمات العسكرية والأمنية، على وجه الخصوص، الحراسة المسلحة وحماية الأشخاص والأشياء، مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى؛ وصيانة

---

[1]Mohamad Ghazi Janaby. The Legal Status of Employees of Private Military Security Companies Participating in UN Peacekeeping Operations.(*Nw. UJ Int'l Hum. Rts.*132015).p 01

[2]Åse Gilje Østensen. SSR PAPER 3 UN Use of Private Military and Security Companies. Op Cit .p7

[3] هذه الوثيقة هي نتاج مبادرة أطلقتها حكومة سـويسـرا بالتعاون مع اللجنة الدولية للصـليب الأحمر .تم تطويرها بمشـاركة خبراء حكوميين، وباسـتشـارة ممثلي المجتمع المدني والقطاع العسـكري والأمني الخاص من: أفغانسـتان وأنغولا وأسـتراليا والنمسـا وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والعراق وبولندا وسيراليون وجنوب إفريقيا والسويد وسويسرا والولايات المتحدة .المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية، وأوكرانيا، والولايات المتحدة الأمريكية في اجتماعات عُقدت في كانون الثاني / يناير وتشـرين الثاني / نوفمبر 2006، وتشرين الثاني / نوفمبر 2007، ونيسان / أبريل وأيلول / سبتمبر 2008.

وتشغيل أنظمة الأسلحة؛ احتجاز السجناء وتقديم المشورة للقوات المحلية وأفراد الأمن أو تدريبهم"[1].

ب. **العاملون فيها**: هم الأشخاص الذين يعملون من قبل شركة عسكرية و/أو أمنية خاصة، من خلال التوظيف المباشر أو بموجب عقد معها، بما في ذلك موظفيها ومديريها.

ج.**الجهات المعنية بها**: ويقصد بها الأطراف والدول المتعاقدة مع الشركات(**PMSCs**) أو دول المنشأ (الموطن أو الأم) وكذا الدول الإقليمية محال الخدمة والنشاط[2].على غرار أماكن إدارة وتسيير هاته الشركات (سواء من الدول الأم أو المضيفة)[3].

ثانيا: وثيقة لجنة مساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "OECD" : تُعرَّف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بأنّها :"تلك الشّركات التجارية التي تقوم بتوفير خدمات الحماية العسكرية أو الخدمات الأمنية المتعلقة بها بشكل مباشر بغرض الربح، سواء على المستوى المحلي أو الدّولي "[4].

ثالثا: مدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة International Code of Conduct for Private Security Service Providers **(ICOC)**[5] **لسنة 2010 :** قدم مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة المعلومات عن مدونة السلوك الدولية

---

[1]ICRC.. The Montreux Document: On pertinent international legal obligations and good practices for States related to operations of private military and security companies during armed conflict.(2008).p9.

[2]الأطراف والدول المتعاقدة "Contracting States"هي: من تتعاقد مباشرة للحصول على خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، (بما في ذلك حسب الاقتضاء)، التعاقد مع شركة عسكرية وأمنية خاصة أخرى. دول الموطن أو الأم" "Home State"هي: دول صاحبة جنسية شركات عسكرية وأمنية خاصة، (أو تكون مسجلة عندها أو معتمدة عندها)؛ أما الدول الإقليمية "Territorial States"فهي الدول التي تعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أراضيها، وتمارس نشاطها فيها. وعادة يكون مكان الإدارة الرئيسي لهاته الشركات، في الدولة الأم، وفي حالات توفر الظروف المواتية للإدارة والتسيير في الدول المضيفة فإنّه ينشأ فرع فيها.

[3]Ibid.p.10.

[4]Organisation for Economic Co-operation and Development) OECD (,OECD DAC Handbook on Security System Reform, Supporting Securityand Justice,)OECD Publishing: Paris(, 2007, p.211

5 مدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة (ICoC) هي مجموعة من المبادئ لمقدمي الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة ، تم إنشاؤه من خلال مبادرة أصحاب المصلحة المتعددين التي عقدتها الحكومة السويسرية. تضمنت هذه العملية وبشكل مستمر ممثلين من شركات الأمن الخاصة والدول ومنظمات المجتمع المدني. يعزز القانون ويوضح التزامات مقدمي خدمات الأمن الخاصين لا سيما فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. يضع ICoC أيضًا الأساس لتطوير إطار مؤسسي لتوفير الإشراف والمساءلة لـ ICoC. وبناءً على ذلك ، اتفق أصحاب المصلحة المعنيون على "النظام الأساسي" لإنشاء آلية إشراف جمعية مدونة قواعد السلوك الدولية (ICoCA) ، والتي تلقت مراجعات مختلطة. للمزيد أنظر في:https://bit.ly/3CiHPhl

للشـركات الأمنية الخاصـة ICOC ، ينطبق عليها التعريف بأنها: " كل شـركة تشـمل أنشـطتها التجارية تقديم الخدمات الأمنية، لحسـابها الخاص أو لحسـاب طرف ثالث، أيًا كان الشـكل الذي تأخذه الشـركة ذاتها" ،كالشـركات الأمنية و العسـكرية الخاصـة والجهات الخاصـة المقدمة للخدمات الأمنية: (تدعى مجتمعة الشركات الأمنية الخاصة)"[1]

توكيدا لأحكام وثيقة مونترو، تخاطب مدونة السـلوك الدولية الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة بشـكل مباشـر وتطلب من الشـركات الموقّعة عليها أن تلتزم بتوفير الخدمات الأمنية بشـكل مسـؤول لدعم سـيادة القانون واحترام حقوق الإنسـان لجميع الأشـخاص وحماية مصـالح عملائها، وتنطبق مدونة السـلوك الدولية للشـركات الأمنية الخاصـة بشـكل أسـاسيّ على الخدمات الأمنية الموفرة في «الظروف المعقدة»، وحسـب جمعية مدونة السـلوك الدولية للشـركات الأمنيـة الخاصـة(ICoCA) فهي مبادرة متعددة الأطراف تسـتند إلى ثلاث ركائز متساوية تمثّل الدول والشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومنظمات المجتمع المدني[2].

وقد تمّ تكليف «جمعية مدونة السـلوك الدولية للشـركات الأمنية الخاصـة» بتعزيز تنفيذ مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة وإدارته والإشراف عليه من خلال:

- اعتماد الشركات الأعضاء لمعايير مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة؛
- التعامل مع الشـكاوى المتعلقة بانتهاكات مزعومة لمدونة السـلوك الدولية للشـركات الأمنية الخاصة؛ والإبلاغ عن أداء الشركات الأعضاء ومراقبته وتقييمه[3].

المطلب الثاني: الاستدلال بالاتفاقيات و المعاهدات الدولية.

حسـب مسـودة اتفاقية الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة التي قدّمها فريق العمل التابع للأمم المتحدة "UNHRC"بشـأن اسـتخدام المرتزقة والشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة ، تُعرِّفها على أنها "كيان اعتباري يقدم -على أسـاس تعويضـي-، خدمات عسـكرية و / أو أمنية من قبل

[1] مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: اداة توجيهية، جنيف ،سويسرا.2012).ص:13.

[2] Wallace, David A. "International code of conduct for private security service providers." International Legal Materials 50.1 (2011): 89-104.p.90

[3] المرجع نفسه.ص:6.

أشخاص طبيعيين و / أو كيانات قانونية[1]."وعلى نفس المنوال ،قام ذات الفريق في ديسمبر 2015 ، بإنشاء تقارير حول القوانين الوطنية المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة ولاسيما ما يتعلق بالموضوعات الآتية:

(أ) نطاق التشريع ؛	(ب) الاعتماد والترخيص والتسجيل؛
(ج) اختيار الموظفين وتدريبهم ؛	(د) الأنشطة المسموح بها والمحظورة ؛
(ه) قواعد اقتناء الأسلحة ؛	(و) استخدام القوة والأسلحة النارية ؛
(ز) المساءلة عن الانتهاكات وسبل إنصاف الضحايا،	(ح) التصديق على الاتفاقيات الدولية، لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.[2]

الملاحظ في الكتاب المسوم ب: المتعاقدون العسكريون والأمنيون الخاصون: السيطرة على محاربي الشركة Private Military and Security Contractors :Controlling the Corporate Warriorالصادر سنة 2016م،تبنا كل من ، "غاري شواب Gary Schaub Jr "(رئيس مركز الدراسات العسكرية، بقسم العلوم السياسية، في جامعة كوبنهاغن) و زمليه راين كيلتيRyan Kelty ، نفس التعريف الذي قدمته "وثيقة مونترو" لشركات العسكرية و الأمنية الخاصة ، معتبرا هذا التعريف ذا فائدة و مغزىً عمليّ، خصوصا في رسم و تحديد الالتزامات القانونية الدّولية للشركات، وفي تجسيد الممارسات الجيّدة ، للخدمات التي تقدّمها في الدّول ذات الصّلة بالنّزاع المسلّح أو الخارجة منها ،ولكن نلحظ استخدامهم بشكل حذر لمصطلح "المتعاقدون Contractors "، بدلاً عن مصطلح "الشركات Companies "، وهو واضح في عنوان الكتاب (وحتى في ثنايا كتابهم)، وفي المفاضلة المستند على تسمية: "المتعاقدون العسكريون والأمنيون الخاصون (PMSCs) " ، بدلا عن تسمية "الشركات العسكرية والأمنية خاصة(PMSCs) [3]".

[1] UNGA, 'Report of the Working Group on the Use of Mercenaries' UN Doc A/HRC/15/25 (2010). UNHRC 'Draft of a Possible Convention on Private Military and Security Companies for Consideration and Action by the Human Rights Council' (UN Doc .13 May 2011).p.15.

[2] OHCHR ."Working Group on the use of mercenaries as a means of violatinghumanrights and impeding the exercise of the rights of peoples to self-determination .op cit.p.4.

[3] Gary Schaub Jr. and Ryan Kelty. Private Military and Security Contractors: Controlling the Corporate Warrior.(ROWMAN & LITTLEFIELD;New York.2016). p .7

وكمقارنة عامة حول التعريفات التي تعتمدها الصكوك الدولية وكذا في الاتفاقيات الدولية يمكن تقديم الجدول المقارن رقم3 الاتي:

الجدول المقارن رقم 3 يبن الفروقات بين التعريفات التي تعتمدها الصكوك الدولية وكذا الاتفاقيات الدولية

	وثيقة/ مدونة / اتفاقية	شركة عسكرية وأمنية خاصة أو شركة أمنية خاصة	خدمات عسكرية و/ أو أمنية
1	وثيقة مونترو	الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي: " كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية و/ أو أمنية، بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها".	تشمل الخدمات العسكرية والأمنية، بوجه خاص، توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى؛ وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها؛ واحتجاز السجناء؛ وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية ولموظفي الأمن
2	مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة	الشركات الأمنية الخاصة والجهات الخاصة المقدمة للخدمات الأمنية: (تدعى مجتمعة الشركات الأمنية الخاصة) كل شركة ينطبق عليها التعريف الوارد في هذه المدونة وتشمل أنشطتها التجارية تقديم الخدمات الأمنية، لحسابها الخاص أو لحساب طرف ثالث، أيًا كان الشكل الذي تأخذه الشركة ذاتها.	الخدمات الأمنية: حراسة وحماية الأشخاص والأشياء (القوافل والتجهيزات وبعض المواقع والمباني والأماكن المسلحة أو غير المسلحة) أو أي نشاط يقتضي من موظفي الشركة حمل أو استخدام السلاح عند الاضطلاع بمهامهم
3	مسودة الاتفاقية التي أعدها فريق العمل المعني بالمرتزقة	الشركات العسكرية و/ أو الأمنية الخاصة: " تشير إلى كيان يوفر خدمات أمنية و/ أو عسكرية على أساس تعويضي من خلال أشخاص طبيعيين و/أو كيانات قانونية	الخدمات العسكرية: المتخصصة في التخطيط الإستراتيجي والمخابرات والتحقيقات والاستخبارات أرضا وبحرًا وجوا والعمليات الجوية مهما كان نوعها والمراقبة عبر الأقمار الصناعية وأي نوع من أنواع نقل المعرفة للتطبيقات العسكرية وتقديم الدعم من حيث المواد والدعم الفني للقوات المسلحة وغيرها. الخدمات الأمنية: تشير إلى الحراسة والحماية المسلحة للأبنية والمنشآت والممتلكات والأشخاص والممارسات الشرطية وتطوير إجراءات أمن المعلومات وتنفيذها وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.

المصدر: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: اداة توجهية، جنيف ،سويسرا.2012).ص:13.

المطلب الثالث: الاستدلال بالاستخدام الأممي "UN" في عمليات السلام.

يعد استخدام الامم المتحدة (UN) المباشر و غير المباشر لمصطلح PMSCs تقريرا للاستدلال به، في حين أن الصناعة الأمنية الخاصة تمكنت بالتأكيد من الدخول جزئيا إلى ما يتم تسميته "عمليات السلام" Peace Operations، إلا أنه لا يوجد الكثير مما هو مكتوب على وجه التحديد بشأن استخدام الأمم المتحدة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة. فقد عرف هذا استخدام صورة متعددة نذكر منها :

أولا: الاستخدام المباشر وغير المباشر للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

تحتفي الأمم المتحدة مباشرة بخدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من مقرها الرئيسي وفي الميدان، وهناك مجموعة متنوعة من الوكالات والبرامج والصناديق والإدارات والأقسام داخل أسرة الأمم المتحدة من العملاء المنتظمين للشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف UNICEF) ، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP) يبدو أن التعاقد المباشر يتم من وقت لآخر على الرغم من القاعدة العامة التي تقضي بأن تقوم الوكالات المتخصصة فقط بالشراء مباشرة. ويستخدم الباقي إحدى منظمات المشتريات أو إدارة الدعم الميداني. وكثيرا ما تشارك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات الأمم المتحدة من خلال الدول الأعضاء. هذه ممارسة شائعة بشكل خاص فيما يتعلق بمساهمات الولايات المتحدة في الأمم المتحدة. في الواقع، بما أن الهيكل الإداري للولايات المتحدة لا يسمح بإعارة قوة شرطة اتحادية مباشرة إلى البعثات الدولية ، فإن وزارة الخارجية (DoS) تعتمد بالكامل على تجنيد أفراد الشرطة من المتعاقدين الخاصين. تقوم هذه الشركات بفحص وتوظيف أفراد الشرطة المدنية من وكالات إنفاذ القانون بالولاية والمحلية والبلدية، وبالتالي تقدم خدمات الشرطة لعمليات حفظ السلام الدولية والبعثات الأخرى دون استشارة أو إبلاغ الأمم المتحدة. إن البلدان المساهمة بقوات شرطة تتعهد فقط بتقديم الخدمة وعدد ضباط الشرطة المتفق عليهم دون إعطاء المزيد من المواصفات للأمم المتحدة.[1]

[1] Østensen, Åse Gilje. UN use of private military and security companies: Practices and policies. Vol. 3. Ubiquity Press, 2011.p..11

ثانيا: في عمليات للأمم المتحدة الإنسـانية (UN humanitarian operations): لتحقيق السـلامة والأمن في العمليات الإنسـانية، تحتاج الوكالات نظريًا إلى البحث عن سـلطة محددة من إدارة أمن الدولة من أجل شـراء الأمن المسـلح من القطاع الخاص حيث. يتم نشـر الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة الوطنية والدولية لحماية الموظفين والمباني وتقييم المخاطر والتدريب الأمني. في الحالات القصـوى، قد يعني ذلك توفير وجود حماية مسـلحة اسـتباقية لمنع الهجمات والسـماح باسـتمرار الوجود الإنسـاني للتدريب والتحليل الأمني للموظفين، وتقديم المشـورة بشـأن إدارة الأزمـات (على سـبيـل المثـال فيمـا يتعلق بـالاختطـاف)، والتقييمـات الأمنيـة وتوفير حراس (معظمهم غير مسـلحين) لحماية الأصـول والمكاتب والمسـاكن والمباني الأخرى. وتم شـراء غالبية خدمات الحراسـة غير المسـلحة من مزودين محليين على سـبيل المثال، قامت شـركة Defense Systems Limited (DSL)بتزويد ضباط الأمن لليونيسـف في السـودان والصـومال ، وكذلك لبرنامج الأغذية العالمي في أنغولا.حيث تعاقد وكالات الأمم المتحدة بشـكل أقل لتقييم المخاطر وإدارة الأمن مقارنة بالمنظمات غير الحكومية (NGOs)، مما يشـير إلى أن ويغطي الجزء الأكبر من نظام دعم السلامة والأمن بشكل كافٍ هذه الاحتياجات لكيانات الأمم المتحدة[1] .

ثالثا: في عمليات حفظ السـلام Peacekeeping: عادة ما تقتصـر المهام التي تؤديها الجهات الفاعلة خاصة في عمليات حفظ السلام على وظائف الدعم وبعض المهام الأمنية بدلاً من تلك ذات الطابع العسـكري يبدو أن مسـتوى التعاقد مع الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة يختلف باختلاف مسـتوى صـعوبة البعثة والصـعوبة المقابلة في كثير من الأحيان للحصـول على الأفراد اللازمين. من المحتمل أن تكون بعض البعثات أكثر جاذبية بسبب الموقع [2] ، أو مستوى انعدام الأمن المرتبط بالبعثة، وبالتالي أكثر عرضة لنقص الموظفين .ومن الأمثلة على الشركات العسكرية والأمنية الخاصـة التي تقدم خدمات لدعم عمليات السـلام، شـركة DynCorp التي تزود النقل بطائرات

---

[1] Tony Vaux, Chris Seiple, Greg Nakano and Koenraad Van Brabant, Humanitarian Action and Private Security Companies. Opening the Debate (London: International Alert, 2001).p29

[2] مثلا مناطق ودول الافريقية، حيث فازت شـركة DynCorp في عام 2003 بعقد رئيسـي ومربح مع وزارة الخارجية الأمريكية من أجل "دعم عمليات حفظ السـلام في إفريقيا" حيث سـتكون الشـركة تحت الطلب لأداء "أي وجميع الخدمات المطلوبة لعمليات حفظ السـلام وتعزيز القدرات وجهود المراقبة داخل القارة. أفريقيا'. لقد كانت "كمية غير محددة / عقد تسـليم غير محدد" بقيمة قصـوى تبلغ 100 مليون دولار أمريكي .22 وفازت نفس الشركة بتمديد عام 2009 لحفظ السلام الأفريقي، والذي يسمى الآنAFRICAP

الهليكوبتر واتصالات شبكة الأقمار الصناعية للقوة الدولية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، بينما قدم DSL الدعم اللوجستي والاستخباراتي لحالات الطوارئ الوطنية المشاركة في تلك المهمة[1]. قد تعتمد البلدان النامية أيضًا على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لكي تكون قادرة على ذلك المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. على سبيل المثال، تتخصص مجموعة باراماونت Paramount Group في "حزم حفظ السلام" peacekeeping' Group packages' المصممة خصيصًا لمساعدة البلدان النامية و تلبية متطلبات معدات الأمم المتحدة والتدريب واللوجستيات. وفقًا لموقع الشركة على الويب، تغطي مجموعة Paramount Group مكانًا في السوق غالبًا ما تغفله الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأمريكية: الدول المساهمة بقوات التابعة للأمم المتحدة والتي تتوق لتشكيل كتيبة لنشرها في الأمم المتحدة ، مدفوعة أحيانًا بنظام السداد التابع للأمم المتحدة[2].

أما المهمات السياسية تقود إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة عددًا من البعثات السياسية في إفريقيا وجنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط .يتم تنفيذ هذه المهام، المكلفة بمهام دبلوماسية ومهام بناء السلام لمنع النزاعات أو حلها ، بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية .تقع بعض هذه البعثات حاليًا في بيئات تشغيل معادية، مثل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (UNAMA) وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.(UNAMI) .

ومع كل ما سبق، يقر معظم المحللين والمعلقين بأن العديد من أعضاء أسرة الأمم المتحدة يتعاقدون مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أساس غير منتظم إلى حد ما[3]. في حين أن بعض المنظمات قد تكون على استعداد لمشاركة المعلومات حول هذا الموضوع "للأسباب الصحيحة"، فإن البعض الآخر لا يأذن لموظفيها بالمشاركة أو تقديم معلومات لدراسات استخدام الأمم المتحدة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة؛ غالبًا ما تكون المعلومات المتعلقة بالترتيبات

---

[1] Damian Lilly, 'The Privatization of Peacekeeping: Prospects and Realities' *Disarmament Forum*, vol. 3, 2000, pp. 53–64. P.39

[2] انظر في موقع الشركة: https://www.paramountgroup.com/ ، او في حمل ملفها التوضيحي من: https://www.paramountgroup.com/media/2090/paramount-group-company-profile-2022.pdf

[3] See e.g. Christopher Spearin, 'UN Peacekeeping and the International Private Military and Security Industry', International Peacekeeping, vol. 18, no. 2, 2011, p. 196–209

الأمنية مملوكة وسرية على حد سواء ، ومن الواضح أن حساسية القضية في دوائر الأمم المتحدة قد حدث من كمية المعلومات المتعلقة بها[1].

المطلب الرابع: الاستدلال بترابط الفواعل والكيانات المتداخلة.

يمثّل الاستدلال بترابط الفواعل والكيانات المتداخلة حجة معرفية على قابلية النحو إلى استخدام المصطلح الشامل PMSCs، حيث دعت الشركات العسكرية الخاصة في صورتها التقليدية ثم تلتها بعدها الشركة الأمنية الخاصة في صورها الحديثة إلى الاستعانة بكافة فواعل الأمن الخاص و بالشخصيات المتخصّصة، والاستفادة من الأشخاص المدرّبين من ذوي الخبرة في المجال العسكري و الأمني ، مثل خبراء إنفاذ القوانين Law Enforcement، وسلك الجمارك customs، وحرس الحدود Border Guardsوحراس السواحل CoastGuradsوالشرطة العسكرية Military Police[2] ،والمدربين على أعمال الحراسات الأمنية الخاصة والعديد من الهيئات الأخرى. وغيرهم من فواعل الأمن الخاص المعاصرين، من لهم دراية بخدمات توفير الأمن، كما تعتمد هذه الشركات على بعض العسكريين وشبه العسكريين PARAMILITARIES من دول مختلفة وجنسيات وأعراق متعددة [3].

أَضِفْ أيضا الاعتماد على المدنيّين المتخصصين في المجالات التي تعمل فيها هذه الشركات مثل: خبراء الاتصالات والمعلوماتية والمترجمين وخبراء المتفجرات في مجال التحقيقات الجنائية وخبراء الذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات الجغرافية والهندسة، ومحترفي حماية كبار المسؤولين والشخصيات المدنية والعسكرية النخب المختلفة، وغيرهم ممن يكون لهم دعم أو منفعة تقدّم

---

[1] Østensen, Åse Gilje. UN use of private military and security companies: Practices and policies. Op Cit.p.8.

[2] على سبيل المثال الشرطة العسكرية الجزائرية، توفر مختلف خدمات الأمن وتعمل على إنفاذ القانون داخل أفواج الجيش الوطني الشعبي. يقتصر عملها على الجيش والجيش فقط. ومن أهم مهمات كتائب الشرطة العسكرية نذكر :أمن البنية التحتية العسكرية ،حماية الضباط وكبار الشخصيات ، إدارة الأسرى العسكريين وأسرى الحرب والفارين من الجيش ،مراقبة الحركة والتوريد ، البحث عن الأفراد ومطاردة الهاربين ،محاربة الإرهاب. للمزيد حول الموضوع انظر: Forces spéciales et groupesd'interventionantiterroristesalgériens، https://bit.ly/3yUN7g3

[3] Kateri Carmola. Private security contractors and new wars_ risk, law, and ethics .(Routledge 2010).p-p 24-25

لمجال عمل هذه شـركات.[1]وعلى عكس التصـورات الشـائعة، ليسـت الحكومات (الحكومات الأفريقية تحديدا) فقط، من هي مولعة بخدماتها، بل نجد أيضًـا: المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكوميةNGOs والوكالات الإنسانية وأعضاء المنظمات الدّولية ، وسائل الإعلام والشركات المتعدّدة الجنسياتMNCs،كلها تتعاقد و تسعى، إلى الظفر بخدمات شركات الأمن الخاصة.[2]

وفي إطار حوكمة الأمن– محليا وعالميا-،أصبح التركيز على فواعل ومجالات أخرى أوسع في دراسة ظاهرة الأمن الخاص، لتشمل الممارسات الأمنية كافة وليس فقط الوظائف العسكرية ، وكذا تطبيق مداولات نظرية أعمق حول دولة ما بعد الحداثة ، خصوصا في ظل عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الدولة والقطاع الخاص ،مع الإدراج المتزايد للمقاربات الاجتماعية لالتقاط التغييرات المتعددة في الأمن الدولة والمجتمع. وذلك من خلال عدم التركيز على المؤسسات الأمنية و العسكرية في الحكومات أو في سوق الصناعة العسكرية الخاصة فحسب، بل تعدّاها إلى تهجين مختلف الفواعل المصاحبة والمؤثرة من مؤسسات تجارية خاصة و منظمات غير حكومية و شركاء اجتماعين و مجتمع مدني وجمعيات [3]؛

الملاحظ أن بيئة قطاعات مقدمي الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة متداخل ومتنوع جدا من حيث الحجم والجهات الفاعلة فيه على غرار الاعمال التي تقوم بها. فهي تشمل كلاً من الشركات المحلية صغيرة الحجم و المشتغلين المستقلين والشركات العملاقة متعددة الجنسيات المدرجة في البورصات العالمية وقطاعات أخرى. من بين أبرز و أكبر شركات الموضحة لهذا التنوع و التشابك نجد G4S، وهي شركة أمنية عالمية رائدة في مجال خدمات الأمن والمرافق ،لها عمليات في أكثر من 85 دولة و تضم أكثر من 800000 موظف ، مما يجعلنا أحد أكبر أرباب العمل الخاصين في العالم.[4].حيث تتداخل مجالات النشاط التجاري فيها مع جميع القطاعات المرافقة الأخرى مثل

---

[1]تقرير فريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، الأمم المتحدة، 5 يوليو 2010، ص7.

[2]Caroline Holmqvist .Private Security Companies The Case for Regulation SIPRI Policy Paper No.9. (Stockholm International Peace Research Institute.January 2005).p13

[3]Anna Leander.The power to construct international security: On the significance of privatemilitarycompanies. (*Millennium* 33.3 2005). P :805.

[4] G4S هي شركة أمنية عالمية مقرها لندن ، تقدم خدمات أمنية استباقية وتكنولوجيا ذكية متطورة لتقديم حلول أمنية متكاملة ومخصصة .يوسع هذا الاستحواذ من البصمة والبنية التحتيةعلى المستويين العالمي والمحلي .من خلال شبكة الشركة الواسعة ، مع

قطاع الدفاع و تكنولوجيا المعلومات و الهندسة و البناء و مراكز الأبحاث و التطوير و مجال الفضاء وغيرهم ، وهو ما قدمه Carlos Ortiz في التنظيم المعقد للشركات العسكرية و الامنية الخاصة:مثل ما هو موضح في شكل رقم 1 ادناه:

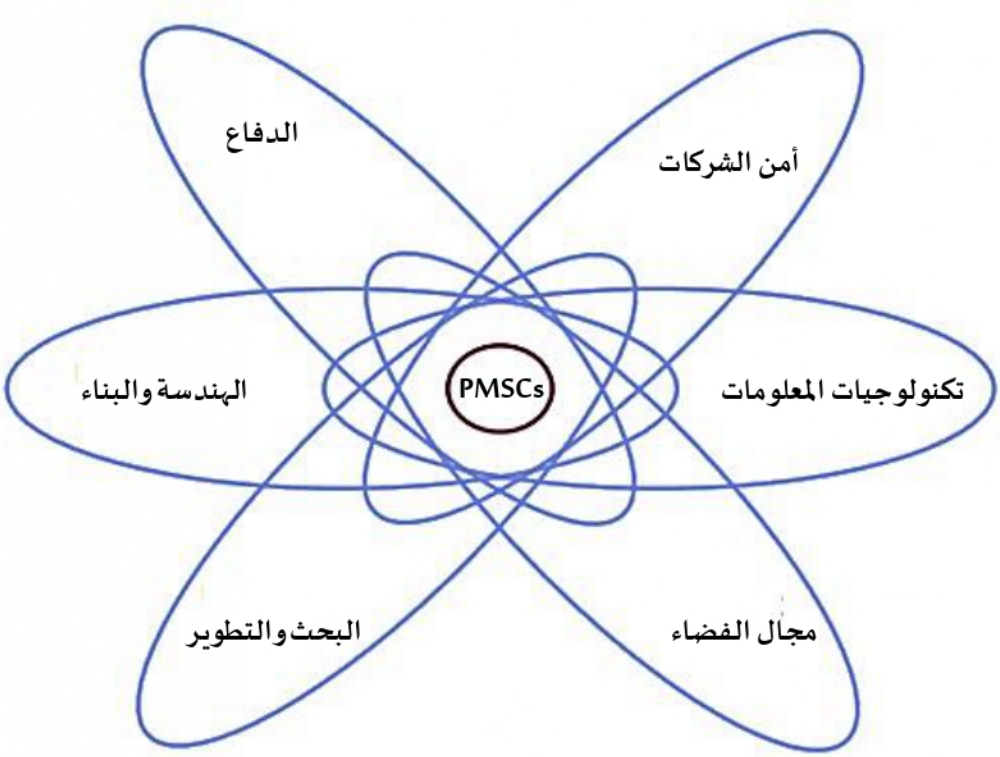

المصدر: Ortiz, Juan Carlos. Private Armed Forces and Global Security: A Guide to the Issues: A Guide to the Issues. ABC-CLIO, 2010.p51

كما تمازج مصالحها وتخلطها مع مصالح جبابرة الاقتصاد العالمي، ولا تكتفي فقط بإسناد قواها و قدرتها فقط ،بل توطد علاقتها مع زبائنها سواء كانوا مؤسسات أو شركات عامة و /أو خاصة وأصحاب الثروات والنخب المدنية و العسكرية ...الخ [1]. وعليه، يمكن تلخيص ونمذجة هذا الخليط المركب و المتنوع الفواعل والكيانات الأمن الخاص، كما هو موضّح أدناه في الشكل رقم 2،

عائدات تصل إلى 18 مليار دولار، في عام 2021 ، استحوذت شركة ®Allied Universal على شركة.G4S للمزيد أنظر:
https://www.g4s.com

[1] نصيرة مروة، مترجما. خصخصة الحروب؟الشركات المتعددة الجنسية و المحاربون المرتزقة.آلان دينو.محررا .أوضاع العالم 2015 الحروب الجديدة.(بيروت.مؤسسة الفكر العربي.2015).ص.135.

الشكل رقم 2: يمثّل التّرابط والتّداخل المعقّد لكيانات الشّركات الأمنيّة والعسكريّة الخاصّة PMSCs

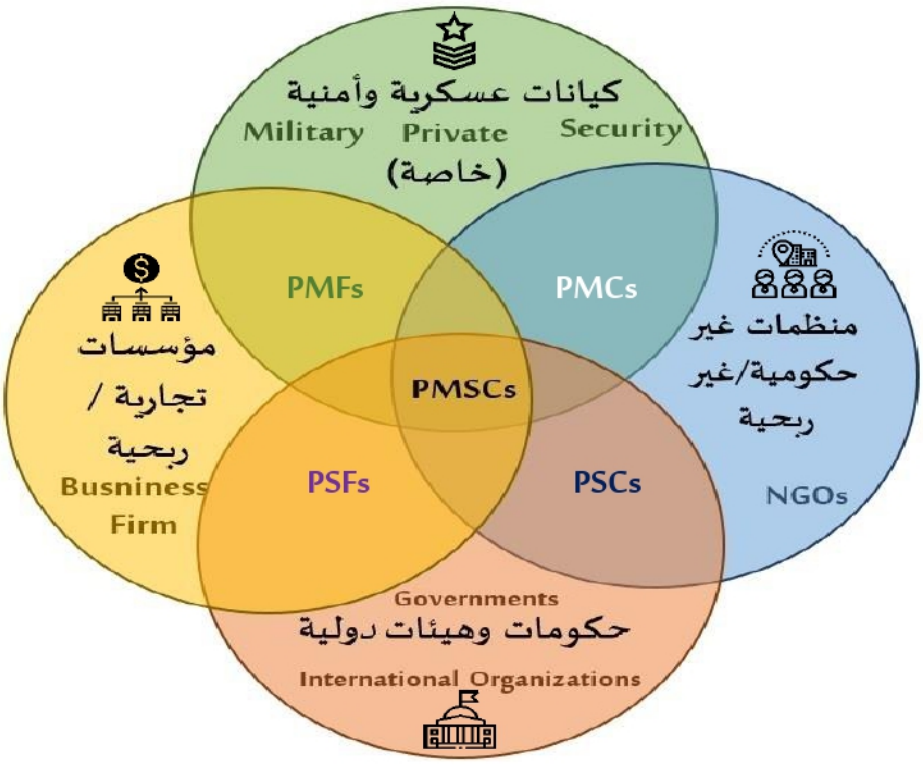

Infographiced by: Aidoun El-Hamdi

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف من :(Carmola, 2010,p.29)

يلخص هذا الشكل أهم فواعل المتداخلة و المرتبط بالشركات العسكرية و الأمنية الخاصة بدأ بالكيانات العسكرية و الأمنية (التي تتداخل هنا بين القطاع العام و الخاص)، والمؤسسات الاقتصادية و التجارية الربحية ويقابلها المؤسسات و المنظمات غير الحكومية / غير الربحية و في القاعدة نجد الفواعل الحكومية الرسمية الدولاتية و الفوق دولاتية كالمنظمات الحكومية و الأممية.

الفصل الثاني:

الحيز الانطولوجي لدراسة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: تصنيفات الفواعل والكيانات المتداخلة

الفصل الثاني: الحيز الانطولوجي لدراسة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: تصنيف الفواعل المعقدة والكيانات المتداخلة

بتتبع مسار تاريخ تطور أدبيات الشركات العسكرية و الامنية الخاصة والجهات الفاعلة فيها من غير الدول ، توضح لنا العوامل الرئيسية التي ساهمت في تنامي فواعل خصخصة الامن من الأشخاص (المرتزقة) الي الشركات الخاصة (العسكرية و الأمنية)و تتباين لنا طبيعة أدوارها منذ فترة الحرب الباردة وبعدها بالإضافة إلى العوامل التي زادت من نمو الخدمات الصناعية، أين قامت الشركات العسكرية و الامنية الخاصة بتجهيز نفسها لاستهداف مجالات السوق بمواصفات وعقود واسعة النطاق خصوصا في ظل حوكمة الامن العالمي المتعدد المستويات و المتشعب الاطراف. وعليه يتضح لنا مدى تعدد فواعل الامن الخاص وتوسع شبكة علاقاتها ونشاطاتها العالمية وفق أنظمة وانماط معقدة تشمل الحكومات والمجامع الصناعية والشركات و كذا المنظمات غير الحكومية و التي تتفاعل في مجموعة من المنظمات الدولية.

ومن هنا يبرز الغرض من هذا الفصل المرتبط بالحيز الانطولوجي[1] ، إذ سيقدم لنا لكافة التيبولوجيات التي تصف فواعل القوة الخاصة والمرتبطة بالشركات الامنية والعسكرية الخاصة، وذلك عن طريق فحص وتتبع شتى التصنيفات المتعددة التي قدمتها الأدبيات المتعلقة بالصناعة العسكرية و الامنية الخاصة، كمحاولة لضبط الموضوع معرفيا ومنهجيا ، من خلال التمييز بين كافة التصنيفات و تحديد كل فئة تصنيفية من التصنيفات الكلية و الفرعية، وكذا طرحها في قوالب تصنيفية اوضح للفهم واستيعاب التنوع و التعدد في مجال الشركات والأنشطة والعملاء الخاصين ،وتفكيك تعقد الفواعل و الكيانات الخاصة و العامة المتداخلة في السياسة الامنية العالمية

[1] نظرية علم الوجود أو علم تجريد الوجود أو الأنطولوجيا " Ontology" هو علم يهتم بالاشياء المادية و غير المادية، مبحثها الأساسي متعلق بالكينونة (being) أو الوجود (existence) إضافة إلى أصناف الوجود في محاولة لتحديد وإيجاد أي كيان أو كينونة (entities) وأي أنماط لهذه الكينونات الموجودة في الحياة. الأنطولوجيا ذات علاقة وثيقة دراسة الواقع (reality)،كما تتعلق بمنظورنا عما هو حقيقي و بطبيعة أصناف الكيانات التي يمكن ،أو لا يمكن، أن يكون لها وجود، و تحدد لنا الكيانات الكلية و الجزئية، للمزيد أنظر في:ستيف سميث و اخرون.عولمة السياسة العالمية.القسم 15 حول الأطراف المتخطية للحدود الوطنية.ص:604.

المبحث الأول: في التمييز بين فواعل الأمن الخاص والاطراف الفاعلة في العلاقات الدولية والعالمية

قبل الخوض في غمار فهم تيبولوجيات الشـركات الأمنية والعسـكرية الخاصـة، يعد التمييز بين الجهات الأمنية الخاصة المعاصرة وبين أسلافها من المرتزقة و الجهات الخطيرة و الغامضة مهمة معقدة وملحة في آن واحد[1] ، نظرا لتنوع الشـركات والأنشـطة والعملاء و تداخل وتشـابك تفاعلاتهم الكثيرة. فنشـاط المرتزقة غير قانوني بموجب كل من الاتفاقية الدولية لعام 1989 لمناهضـة تجنيد المرتزقة واسـتخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، وبموجب اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية OAU (الاتحاد الافريقي الان AU،the African Union) لعام 1977 بهدف القضـاء على الارتزاق في إفريقيا[2]، الا أن توظيفهم لا يمكن تجاهله واقعيا. وبصـفة عامة تتشـابه معظم شـركات الأمن الخاصـة المعاصـرة (مثل أي شـركة خاصـة أخرى) في عدة أوصـاف نذكر منها : أنها هياكل مؤسـسـية تقليدية ، تعمل ككيانات قانونية ، وتمتلك مواقع على الإنترنت ،كما تربطها علاقات مؤسـسـاتية ، وتكون العديد منها جزء من تكتلات صـناعية كبرى في العالم ، البعض منها قد يكون مدرج في قائمة شـركات الاعمال العالمية أكثر نجاحا حسـب قائمة مجلة فورتين " The Fortune 500"[3]، هذه الشـركات بشـكل عام مكلفة برأس مال ، بحيث تسـتفيد من أنظمة التمويل العالمية وتتحرك بسـلاسـة في السـاحة الدولية و العالمية،وهنا يتبين أن الكيانات الخاصـة أناه أشـد قوة وبأسـا من الكثير من الدول حيث أنه في عام 2010 كان 58 % من الجبابرة الاقتصـاادين ل 150 الأكثر أهمية في العالم -من الدول والمؤسـسـات على حد سـواء- هم من الكيانات الخاصـة المحضـة فعلى سـبيل المثال أعلنت الشـركات المتعددة الجنسـية العشـرة الأولى لمجلة Fortune 500 أن مدخولها منفردا يوازي مجموعه نصف ميزانية الاتحادية الامريكية[4].

---

[1] للمزيد أنظر في المبحث الثاني الفصل الاول المتعلق بالرزمة والأولى والثانية في التفرقة بين المرتزقة و امراء الحرب و المليشيات

[2] Caroline Holmqvist. Private Security Companies :The Case for Regulation.(SIPRI POLICY Paper No. 9 January2005).p-p3-4

[3] The Fortune 500 (كمصطلح هو اسم مرادف لنجاح الأعمال) و هي مجلة تقدم وتنشر قائمة سنوية ا من تصنيفنا لأكبر الشركات الأمريكية ، في النسخة 67 الاخيرة، حققت الشركات الـ500 المدرجة في قائمة هذا العام عائدات بقيمة 13.8 تريليون دولار ، أو حوالي ثلثي الاقتصاد الأمريكي .استكشف القائمة لمعرفة وقراءة المزيد أنظر في موقعها الرسمي:https://fortune.com/fortune500/

[4] نصـيرة مروة، مترجما. خصـخصـة الحروب؟الشـركات المتعددة الجنسـية و المحاربون المرتزقة.آلان دينو.محررا .أوضـاع العالم 2015 الحروب الجديدة.(بيروت.مؤسسة الفكر العربي.2015).ص-ص.132.133.

المطلب الاول: التفرقة بين الاطراف الفاعلة من غير الدول والفواعل المتخطية للحدود الوطنية[1]

من الامور المسلم بها في عالم العلاقات الدولية والقانون الدولي والدبلوماسي وحتى الصحفي والأكاديمية أن العلاقات الدولية ماهي لا علاقات نشأت بين كيانات متماسكة يطق عليها اسم الدول؛ بيد أن السياسات العالمية تشمل فواعل اخرى من دون الدول حيث تتخطى حدودها، كأطراف فاعلة تلعب دورا نظاميا في السياسات العالمية وتتفاعل مع حكومات الدول المختلفة؛ ومن أبرزها نجد الشركات والمنظمات غير الحكومية و الجماعات المسلحة و عصابات الاجرام وغيرها. ومن الضروري إبداء بعض الملاحظات المبدئية حول المصطلحات المتداولة، كتعبير "الاطراف الفاعلة من غير الدول"، الذي يوحى بان الدولة هي المسيطرة وان الاطراف الاخرى تعتبر أطراف فرعية وثانوية.

وعليه فهو مصطلح غامض، لأنه ليس من الواضح ما إذا كانت المنظمات الحكومية الدولية تعتبر منظمات بين الدول ام منظمات من غير الدول؛ كما ان تصنيف في باب واحد الاطراف الفاعلة التي تختلف في بينها من حيث بنيتها و مصادرها ولهذا ابتكر الاكاديميون مصطلح بديل وهو "Transnational" (المتخطي للحدود الوطني) و ذلك لكي يؤكدوا ان العلاقات الدولية لا تقتصر عل الحكومات وحدها، ومع الأسف يستخدم الدبلوماسيون تعبير Transnational بمعنى شركة على أساس ان هذه الأخير تتميز بصفة تخطي للحدود الوطنية، وكما هو وارد بكثرة ان تحليلات العلاقات الدولية ترتكز في المقام الأول على الحكومات ،وتولى بعض الاهتمام للمنظمات الحكومية الدولية و تتجاهل في الوقت نفسه الأطراف الفاعلة التي تتخطى الحدود الوطنية[2] أو ما تعرف بالشركات المتخطية للحدود الوطنية TNCs[3] كأطراف سياسية فاعلة ومؤثرة بسبب ارتباطها بالتجارة الدولية.

لا يعفينا التميز بين بين الاطراف الفاعلة من غير الدول والفواعل المتخطية للحدود الوطنية على الصعيد العالمي و المحلي و الوطني أو القومي من التغاضي على أن جذور السلطة تظل ذات طبيعة

---

[1] جون بيليس وستيف سميث. عولمة السياسة العالمية. مترجما.(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.2004).ط1. ص. 597.

[2] المرجع نفسه .ص:594

[3] في مفهومها العام هي أي شركة مقيمة في بلد ما ولها تعاملات مع مجتمع أو حكومة دولة أخرى، الا ان مصطلح الشركة التي تتخطى الحدود الوطنية يقتصر على الشركة التي لها شركات تابعة في دولة اجنبية، وقد تكون الشركات التابعة فروعا للشركة الام او شركات فرعية مؤسسة بشكل مستقل او شريكة تمتلك حصص اقلية .

واحدة وتزيد صعوبات تحديدها بين هاته المستويات في ظل غياب سلطة عليا قائمة تمتلك نفس السلطات التي تضطلع الدول و الأمم و الحكومات بها، وعلى هذا، قد يدفعنا التميز بين الفواعل من غير الدول و الفواعل المتخطية لحدودها الي الخلط بين التنافس و السلطة والهيمنة و الجبروت ،فالدول تعبر عن بأسها وحتي جبروتها حينما تتعرض وحدتها او مصالحها للمساس، وهي تفعل نفس الامر حين تلقى بثقلها على الحوكمة العالمية، غير ان هذه الأخيرة لم تتمأسس بعد بالصفة التي تستطيع ان تفرض سلطتها على كافة الفواعل من غير الدول[1].ولهذا تظل مسألة السلطة على الصعيد العالمي قضية جد مهمة لمعرفة دور شركات العسكرية و الأمنية الخاصة في حوكمة الامن العالمي.

وتبعا لمسألة السلطة هل يمكن أن نعتبر فواعل الامن الخاص أحد أداة الدول الكبرى لتكريس جبروتها على كافة دول العالم؟،بحكم أن أجيالا من أهل العلوم السياسية ابتدعوا من أجل ذلك مفهوم الهيمنة (Hegemon) والذي مكن الدولة من السيطرة على طبيعة التفاعلات في العلاقات الدولية وتكرس منطق الدول كفاعل رئيس للتفاعلات من غير الدول على المدى البعد زمانيا و قطاعيا[2]،

وتُعد نظرية استقرار الهيمنة من أهم النظريات التي تعالج المسألة مباشرة، وتفترض في أسسها أن استقرار النظام يقوم على وجود قوة واحدة مهيمنة، تؤدي دور الضامن للاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني الدولي، عبر وضع القواعد الدولية التي تسهل التبادل المنظم بين الدول، ومعاقبة المخالفين لها، يعتقد تشارلز كيندلبيرجر Charles Kindleberger أن الدولة المهيمنة هي الوحيدة القادرة على تحمل مهمات الحفاظ على النظام الليبرالي[3] ؛ وهذا عائد لامتلاكها القوة المطلقة لفعل ذلك[4].

---

[1] نصيرة مروة، مترجما. من يحكم العالم .برتراند بادي.محررا .أوضاع العالم 2017 من يحكم العالم.(بيروت. مؤسسة الفكر العربي.2018) ص.ص:16-17.

[2] المرجع نفسه. ص18.

[3] بحسب كيندلبيرجر Charles Kindleberger، يقع على عاتق الدولة المهيمنة خمسة واجبات لترسخ استقرار النظام الدولي: "أولا ، الحفاظ على سوق مفتوحة للبضائع. ثانيًا، توفير قروض طويلة الأجل أثناء فترات الركود. ثالثا، ضمان وجود نظام مستقر لأسعار الصرف. رابعا، أداء دور المنسق للسياسات الاقتصادية الكلية. خامسا، العمل على ضمان توافر السيولة، فتكون الملاذ الأخير للإقراض.

[4] لورد حبش. الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأميركية. سياسات عربية.ص.15.

المطلب الثاني: مشاركة الجهات الفاعلة الامنية الخاصة في العلاقات الدولية والسياسة العالمية

لقد نوقشت محاولات تقسيم وتصنيف الجهات الفاعلة الخاصة في قطاع الخدمات الأمنية كفواعل من غير الدول وعابرة للحدود الوطنية بشكل أكثر دقة. وغالبًا ما يتم التمييز بين مجال المشاركة الشركات العسكرية (PMCs) و "شركات الأمن الخاصة .(PSCs) " الا ان نشاط هاته الشركات لا يميز حقيقة بين ما هو عسكري و امني خصوصا ان هاته الشركات تعمل في أكثر من بلد ، إتاحة المجال أمام هذه الشركات فرصة شن حروب فيما وراء البحار بدون الحاجة للحصول علي موافقة من الحكومات (مثل ما حدث في الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003) ، ومع زيادة الصراعات الدولية علي الصعيد الدولي والإقليمي والوطني فقد انتشرت ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة للقيام بوظائف جديدة كانت من قبل تدخل ضمن مهام الجيوش الوطنية كتأمين إمداد القوات المحاربة بالمؤن والسلاح والقتال أيضا كما جرى في حروب أهلية في بعض الدول الأفريقية وفي يوغسلافيا السابقة وأفغانستان وفي العراق [1]. ولتلخيص الفئات المختلفة المشاركة في السياسة العالمية حول تصنيف الاطراف الفاعلة في السياسة العالمية:

- الفئة الاولي: المتعلقة بالأطراف الفاعلة التي تتخطى الحدود الوطنية والتي تتمتع بشرعية: كالمنظمات غير الحكومية والشركات المتخطية للحدود (كشركات الامن الخاص PMSCs).
- الفئة الثانية: المتعلقة بالأطراف الفاعلة التي تتخطى الحدود الوطنية والتي لا تتمتع بشرعية: الجماعات المسلحة وعصابات الاجرام والمجرمون والمرتزقة والمليشيات وغيرها
- الفئة الثالثة: مرتبطة بالإدارات والاجهزة البيروقراطية الحكومية[2].

بسبب عولمة سوق توريد الخدمات الأمنية وعدم تجانس الصناعة من حيث الوظيفة والحجم والدور، قد تنخرط الدول في أنواع مختلفة من العلاقات مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. كل نشاط عسكري يتطلب تنظيم. تحتاج كل الجيوش إلى التنظيم في نوع من الوحدات القتالية التي يمكن توفيرها ، حسب الاقتضاء ، إذا كان لهم النجاح في المعركة. تتطلب الوظائف العديدة التي يتم تنفيذها على مناطق جغرافية واسعة محاسبة منظمة أنظمة ، وسلاسل قيادية محددة ، ومسؤولين مدنيين

[1] Robert Goodin.How Amoral, Is Hegemon? . Perspectives on Politics, 1.1, 2003, P124.

[2] جون بيليس وستيف .مرجع سبق ذكره.ص:600.

وعسكريين يتقاضون رواتب ، قادرة على الاستجابة لهذه المطالب. وبالتالي كان لابد من توحيد تنظيم العديد من الوظائف إذا أردنا ضمان أي مقياس للنجاح. وعليه ،أدت الحاجة إلى تنظيم أنشطة الصناعة إلى محاولات تصنيف هذه العلاقات أيضًا. وفقًا لمجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة بشأن استخدام المرتزقة [1]، هناك أربعة أنواع مختلفة من العلاقات بين الدول وموردي الخدمات الأمنية من القطاع الخاص وهي:

1. الدول المتعاقدة: وهي تلك التي "تتعاقد مباشرة مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للحصول على خدماتها، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، عندما تتعاقد هذه الشركة مع شركة عسكرية وأمنية خاصة أخرى".
2. دول العمليات هي البلدان التي تعمل فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.
3. الدول الموطن الأصلية هي تلك التي تم تسجيل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فيها كمنشأ،
4. الدول الاقليمية وجميع الدول الأخرى :هي دول "بخلاف الدول المتعاقدة أو دول الموطن أو دول العمليات التي يعمل مواطنوها للعمل في شركة عسكرية وأمنية خاصة يقع على عاتق دول الإقليم الالتزام ، في حدود سلطتها ، بضمان احترام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في أراضيها للقانون الإنساني الدولي[2].

تمتلك معظم الشركات في القطاع العسكري والأمني الخاص بنية تحتية محدودة، وهي تتمتع بقدر كبير من التنقل وتستفيد من قوة عاملة مرنة. أكبر تحتفظ الشركات بقواعد بيانات ضخمة للأفراد العسكريين وموظفي إنفاذ القانون السابقين، مما يسمح لهم بالحفاظ على حجم موظفيها الدائمين عند الحد الأدنى.[3]

[1] Caroline Holmqvist .op cit.p.13

[2] ICRC.. The Montreux Document..op cit. p-p.11-14.

[3] Ibid.p.15

المطلب الثالث: الاختلافات في توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة باختلاف الدول.

كما يقول المثل القديم: "تختلف الأذواق باختلاف الأشخاص"، وهنا ينطبق الامر نفسه أيضا على تأثر الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة بمختلفة العوامل المرتبطة بها وباختلاف الدول المتعاملة معها؛ بعضها قد يكون عالميا، مثل التأثر بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني الذي يجب أن تلتزم به جميع الفواعل(لو من الناحية النظرية) ، والبعض الاخر قد يكون محليا مرتبطا بدساتير الدول الناشئة منها . كما قد تتأثر الشركات أيضًا بثقافة الدولة التي يقع مقرها فيها. على الرغم من أن الشركات قد توظف عمالًا من أي مكان في العالم، إلا أن موظفي الإشراف والإدارة العليا هم في الغالب مواطنون في البلد الذي يقع فيه المقر الرئيسي للشركة بحكم طبيعتها من حيث كونها صناعة عالمية.

نظرًا لأن معظم العقود المربحة حقًا تكون صادرة عن حكومات وشركات غربية، فإن أي شركة تفوز بالعقد يجب أن تبذل جهدًا كبيرًا للوفاء بضوابط هذا العقد؛ وبالتالي، فإن مقاولي الأمن على الأقل من الناحية النظرية، يمكن أن يتأثروا بشكل كبير بعملائهم ويقودهم. على سبيل المثال، بغض النظر عن مكان مقرها الرئيسي، يجب أن تلتزم أي شركة عسكرية خاصة تعمل بموجب عقد حكومي أمريكي بقانون الولايات المتحدة؛ ففي سنة 2006 تم انشاء مجموعة جديدة في العراق هي جمعية شركة الأمن الخاصة العراقية Private Security Company Association of Iraq (PSCAI) ، ومقرها بغداد. ينص موقعها على: "تم تشكيلها وصيانتها لمناقشة ومعالجة الأمور ذات الاهتمام المشترك والقلق للصناعة التي تجري عملياتها في العراق. يسعى PSCAI إلى العمل بشكل وثيق مع الحكومة العراقية وتعزيز علاقة الثقة والتفاهم[1].

ترتبط الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بشكل مباشر بسياق الدول الضعيفة أو المعرضة للصراع ، ولا سيما الدول في القارة الأفريقية .لا توجد معلومات موثوقة عن حجم نشاط شركات الأمن الخاصة في أفريقيا ، ومن المتفق عليه عمومًا أن نشاط شركات الأمن الخاصة بعيدة المدى ، لا سيما في

[1] David Isenberg.Shadow Force. Private Security Contractors in Iraq (London :Praeger Security International- 2008).p-p: 42-43

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى . تظهر إحدى الدراسات تورط 15 شركة عسكرية خاصة في مناطق الصراع خلال الفترة 1950-1989 و 65 شركة في الفترة 1990- 1998.[1]

في الدول التي تعرف نزاعات منخفضة الحدة التي تفتقر إلى قتالات مباشرة واضحة (مثل العراق وكولومبيا) ، قد يكون من الصعب للغاية التمييز بين مختلفة العوامل المؤثرة في الشركات العسكرية والأمنية ،يمكن أن يكون للمقاولين الخاصين الذين يوفرون مجرد "الأمن" تأثير كبير على الصراع المحلي ويمكن أن يتعرضوا لتهديدات قتالية ،كما ان الالتزام بالعقود التي تصدرها هذه الشركات ، والامتثال للقوانين و استخدام القوة واحترام حقوق الإنسان يكون أقل في الدول النامية[2].

في كثير من النواحي، يعكس تأثير هذه الشركات على هياكل وقطاعات أجهزة أمن الدولة (الشرطة والجيش)، حيث تقدم الشركات الأمنية الخاصة ، خدمات متخصصة في الحماية للأصول و / أو الأشخاص ، ويشمل عملائها بشكل أساسي المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأفراد. بينما الشركات العسكرية الخاصة، وتشمل الشركات التي تشارك في أعمال مثل العمليات العسكرية ، تعمل على تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد الصراع ، وإصلاح قطاع الأمن. ففي السنوات الأخيرة، تعاقدت الدول والمنظمات الدولية بشكل متزايد مع الشركات العسكرية الخاصة لأداء مهام مثل التدريب وإعادة الهيكلة وتحديث الجيوش وقوات الشرطة؛ جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية وتأمين الاتصالات العسكرية. تشغيل أنظمة عسكرية متطورة تقنيًا؛ توفير النقل العسكري وحماية الأهداف الاستراتيجية؛ تطهير حقول الألغام؛ واستجواب السجناء. وهو يعكس في الأخير النطاق الواسع للأدوار التي قد تؤديها الشركات العسكرية الخاصة[3] .

المطلب الرابع: علاقة المشتغلين المستقلين بالشركات العسكرية والامنية و القوة الخاصة

ان التمييز بين الشركات والمشتغلين المستقلين freelance operators من النقاط المهمة في دراسة للشركات العسكرية والأمنية والمشغلين المستقلين، ومعرفة الاختلافات بينهم. يعد الفهم الواضح لأنواع

[1] Caroline Holmqvist .op cit.p.11

[2] Nikolaos Tzifakis. Contracting out to Private Military and Security Companies .(Centre for European Studies 2012.)p. 09

[3] Ibid. p.10

الشـركات المشـاركة في التجارة في الخدمات العسـكرية / الأمنية شـرطًا أسـاسـيًا ضـروريًا لفهم طبيعة الصـناعة بشـكل أكبر .بدونها، لا يمكن تحديد حجم ونطاق السـوق العسـكري / الأمني المخصـخص ، وكذلك الشـركات المعنية. أذ تمثل هذه المجموعة الأخيرة من الممثلين الخاصـين الأكثر إثارة للجدل (المشـغلون المسـتقلون **Freelance operators**) ، فهي من الناحية العملية واحدة من أصـغر المجموعات ، ونظرًا لأن العديد من العاملين لحسـابهم الخاص يشـبهون المرتزقة الكلاسـيكيين إلى حد كبير. ليس من الصعب فهم سبب اعتبار مجموعات أو منظمات معينة للمشغلين المستقلين كمرتزقة[1] عندما ننظر إلى القوانين ذات الصـلة التي تحدد ما يمثله المرتزق، بالأخص ما يُصـنف التعريف الفعلي في القانون الدولي على النحو المبين في البروتوكول الإضـافي الأول للمادة 47 من اتفاقية جنيف (1977) عن المرتزق [2].

نظرًا لأن أنشـطة المشـغلين المسـتقلين تتضـمن عادةً نوعًا من المشـاركة في العمليات القتالية، يحق لعامة الناس أن يشكوا في دوافعهم .إذا كان التحايل على التعريف سهلاً للغاية، فإن البديل الوحيد هو تحديد المشـغلين المسـتقلين باسـتخدام تعريف أكثر ملاءمة ،في حين أن غالبية العاملين في قطاع الأمن يعملون لدى الشـركات الأمنية الخاصـة أو الشـركات العسـكرية الخاصـة ، إلا أن هناك عددًا من الأفراد الذين يعملون لأنفسـهم فقط. تعمل هذه المجموعة إما كمشـغلين مسـتقلين، أو يقومون بإنشـاء شـركة صغيرة، تعمل كبوابة لمجموعة أكبر من الأفراد العسكريين المتقاعدين من خلال الاتصالات الشخصية. كما أوضح أحد المعلقين ، "تتكون الشـركة ... بشـكل أسـاسـي من رجل عسـكري متقاعد يجلس في غرفة بها جهاز فاكس و دفتر العلاقات الشخصية "Rolodex"[3].

---

1 المفهوم التقليدي للمرتزق هو "جندي مسـتعد لبيع مهاراته العسـكرية لمن يدفع أكثر ، بغض النظر عن السـبب ."من ناحية أخرى ، يعتقد موكلر أن العلامة الحقيقية للمرتزق هي "التفاني في الحرب لمصـلحتها الخاصـة .من خلال هذا ، يمكن تمييز المرتزق عن الجندي المحترف الذي تكون علامته عمومًا إخلاصًا للزخارف الخارجية للمهنة العسـكرية بدلاً من القتال الفعلي. " يشـير آخرون إلى افتقارهم إلى أي معايير أخلاقية بينما يقول سـبايسـر إن المرتزقة عادة الأفراد المجندين لمهمة عسـكرية محددة .ليس لديهم هيكل دائم ، ولا تماسـك جماعي ، ولا عقيدة ولا إجراء فحص. للمزيد أنظر في الفصل الاول المبحث الثاني المرتبطة بطبائع المرتزقة وصفاتهم.

2 للمزيد أنظر في : Bothe, Michael, Karl Josef Partsch, في : Article 47(2), Protocol I Additional to the Geneva Convention 1949 and Waldemar A. Solf, eds. *New rules for victims of armed conflicts: commentary on the two 1977 protocols additional to the Geneva Conventions of 1949.* Martinus Nijhoff Publishers, 1982.

3 Christoph Kinsey. Corporate Soldiers and International Security: The Rise of Private Military Companies (Routledge Contemporary Security Studies.2006).p.18

كما ذكر أيضـــا نيك فان دن بيرج Nick van den Berg أن هذا الامر هو إحدى نتائج تشـــريعات جنوب إفريقيا لتنظيم الشـركات العسـكرية الخاصـة؛ و يوضـح أن "الهدف الرئيسـي من التشـريع كان إغلاق منظمة EO.[1].

كما حمل العديد من المشـغلين المسـتقلين أسـماءهم في أكثر من قاعدة بيانات لشـركة واحدة، وإذا سـمحت مجموعة المهارات الخاصـة بهم، فسـيكون بإمكانهم الانتقال بين العقود التي تغطي العمليات القتالية، والحراسـة المأهولة ، إلى إزالة الألغام للأغراض الإنسـانية. على سـبيل المثال، يمكن لمشـغل سـابق في القوات الخاصـة يتمتع بمهارات التخلص من الذخائر المتفجرة أن يعمل لصـالح شـركة PSC تقوم بأعمال إزالة الألغام، أو لتدريب الشـركات العسـكرية الخاصـة الجنود الأجانب، أو كمرتزقة. وقد أدى ذلك إلى قيام عدد من المؤلفين بتبسـيط المصـطلحات من خلال الإشـارة إلى الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة PMCs و PSCs كشـركات مرتزقة Corporate Mercenary Firms. ولا يُقصـد من وصـف الشـركات على أنها مرتزقة دائمًا إظهار الاسـتنكار تجاه مثل هذه الشـركات، ولكنه يشـير إلى صعوبة محاولة تصنيف كل من الأفراد والشركات والشركات المشاركة في الأعمال التجارية.[2]

نظرًا لأن الشـركات تقوم في المقام الأول بتجنيد أفراد عسـكريين سـابقين ، فإنها نادرًا ما تحتاج إلى توفير تدريب للموظفين ، مما يسـاعد على الحد من التكاليف. فهي قادرة على التجمع بسـرعة قوة مصـممة لكل مهمة أو عقد ، بالاعتماد على الأفراد ذوي الخبرة والتدريب المناسـبين. في بعض الأحيان يتم مشاركة قواعد البيانات بين الشركات ، وأكثر من ذلك قد تقوم شركة واحدة بتوظيف نفس الفرد. بالإضافة إلى ذلك ، تتمتع الشـركات الأمنية الخاصة بميزة العميل المتمثلة في السرية المضمونة والطابع غير السياسي بشكل عام .[3]

[1] كان هذا مسـار العمل الوحيد المتاح للحكومة اليوم لأنها لم تكن تعرف أي طريقة أخرى للتعامل مع الوضـع. لذلك ، بدلاً من مواجهة الحكومة ، أو الانتقال إلى بلد آخر ، قررت منظمة EO وقف التداول. أرسـل هذا إشـارة إلى شـركات أو مجموعات أخرى ، ونتيجة لذلك ، فإن العديد من مواطني جنوب إفريقيا ، بما في ذلك موظفو منظمة EO السـابقين ، يعملون حاليًا لحسـابهم الخاص لشـركات غير جنوب أفريقية في إفريقيا وأماكن أخرى حول العالم

[2] Christoph Kinsey.op cit.p.20.

[3] Ibid p 26

المبحث الثاني: تصنف شيرار "Shearer" للشركات على أساس الخدمات المقدمة

يستخدم معظم المحللين تصنيفات عدة لتنظيم الخدمات المتنوعة التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؛ كما تقدم هذه الشركات العديد من الخدمات الرئيسية التي يمكن تفسيرها على أنها وظائف عسكرية أو أمنية ام أنها تجمع بين الاثنين. وبما أن الغرض من هذا الفصل هو وصف وتقديم الخدمات المقدمة من طرف الأطراف الفاعلة في القوة الخاصة، فقد تم وضع وانتقاء ثلاث فئات وصفية لمفكرين بارزين سيتم عرضهم في إطار ثلاث مباحث مرتبين زمانيا من الأعتق الي الاحدث. علاوة على ذلك، تم ربط المؤلفات ذات الصلة بالفئات الوصفية المنتقاة الثلاثة بطريقة مقارنة فيما بينها بهدف توضيح أفضل للخدمات المقدمة ،على غرار تقديم تصنيفات توضيحية أخرى.

برز تصنف دفيد شيرار **David Shearer** في التسعينيات القرن الواحد والعشرين 1990م، مع أوائل الأنماط المذكورة في أبرز الأدبيات المهتمة **بالجهات العسكرية الفاعلة الخاصة** ، على أساس فكرة تبيان الخدمات المقدمة من طرف الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة . ووفقا **لشيرار** (وتبعه فيما بعد كثير اخرون) تقدم هاته الشركات كافة الخبرات العسكرية، بما في ذلك التدريب والمعدات، بشكل شبه حصري للحكومات الضعيفة أو الفاشلة التي تواجه تهديدات عنيفة ضد سلطتها .فهي تزود القوات المحلية، التي قد تكون ضعيفة التدريب وتفتقر إلى الكفاءة العسكرية، بقدرات هجومية مخصصة قد يكون لها ميزة استراتيجية أو تشغيلية ضرورية لقمع الجماعات المسلحة من غير الدول، كما تختلف الشركات العسكرية عن المنظمات العاملة في مجالات أخرى من الصناعة الأمنية من حيث أنها مصممة ليكون لها تأثير استراتيجي على البيئة الأمنية والسياسية للدول الضعيفة التي تواجه تهديدًا عسكريًا كبيرًا.[1] ،وعليه قسمها إلى الفئات الخدماتية التالية:

المطلب الأول: شركات دعم العمليات والاستشارات العسكرية

اولا : شركات الدعم العسكري Military Operational Support

يتم تحديد شركات الدعم العسكري Military Operational Support (المختصة بتقديم كافة الخدمات المتعلقة بالقتال - Combat) من خلال التركيز على القتال و الخدمات التكتيكية في ساحات

[1] D. Shearer.Private Armies and Military Intervention. (Adelphi Paper 316, 1998) .p.23

الوغى، سـواء بالاشـتراك في قتال فعلي في الخطوط الأمامية، أو بالتدخل بالدعم التشـغيلي بتقديم المعدات، وتوريد الأسلحة ، والأنشطة العسكرية المقيدة ، وبالتزويد بالمتخصصين العسكرين للقيادة والسيطرة على الوحدات الميدانية [1] ،ومن أمثلتها الحية الشركة العسكرية الخاصة ساندلاين إنترناشال Sandline International. [2]

على الرغم من أن معظم الشركات تدعى دائما أن خدماتها غير مرتبطة بخدمات تنطوي على «مهام أساسية عسكرية عنيفة»، إلا أن العمليات القتالية التي شهدتها إفريقيا ما بعد الاستعمار، في كثير من النزاعات منتصف التسعينيات، تؤكد أن خدمات العمليات القتالية تتم عندما يكون موظفو الشركة «على استعداد لحمل الأسلحة في القتال نيابة عن عملائهم في الحكومات ذات الجيوش الوطنية الضعيفة». وهذه الخدمات تعادل تقريبًا عملية كاملة تنفذها وحدة قتالية عسكريا،[3]. ومن الشواهد على ذلك : مشاركة Executive Outcomes في نزاع الداخلي في سيراليون، وكذا شركة DynCorp في كولومبيا و Blackwater في العراق ، كما نفذت شركات مثل Saracen و Sandline الأخرى "عمليات قتالية نشطة" في بلدان متعددة. تضمنت الخدمة المقدمة استخدام القوة المميتة ووضعت موظفي الشركات في ظروف مشابهة (إن لم تكن مماثلة) لظروف الجنود في القتال والحرب[4].

ثانيا: شركات تقديم الاستشارات العسكرية:

وتعد خدمات **التدريب Training** سمة أساسية في هاته الفئة في الصناعة العسكرية الخاصة؛ تجيب هاته الفئة على سؤال حرج ومهم متمثل في: "**إلي أين تنظر الدول الضعيفة عسكريا عندما تحتاج إلى تحديث جيوشها الوطنية؟ وبما يجعلها أكثر تنظيم وفعالية**؟ .وعليه، تقدم شركات الاستشارات العسكرية "خدمات تنظيمية جلية بناء على الطروحات الاستشارية والتدريبية، كجزء لا

---

[1] Ibid.p15.

[2] تأسست Sandline في أوائل التسعينيات من قبل الكولونيل السابق بالجيش البريطاني تيم سبايسر Tim Spicer ،كانت متورطة في عدة نزاعات في بابوا غينيا الجديدة في عام 1997 (تم توقيع العقد مع رئيس الوزراء آنذاك جوليوس تشان) ، في عام 1998 في سيراليون (العقد الموقع مع كاباه ، الرئيس الذي أجبر على النفي) ، وفي ليبيريا في عام 2003 (محاولة لدفع الرئيس تشارلز تيلور نحو نهاية الحرب الأهلية). أوقفت ساندلاين عملياتها في 16 أفريل 2004 ، بحجة أن الحكومات لا تستفيد بشكل كافٍ من خدماتها العسكرية الخاصة ، وتقول عدة مصادر اخبارية أن معظم موظفي Sandline يعملون الآن في شركة Aegis Defense Services.

[3] Perlo-Freeman, Sam, and Elisabeth Skons.. The private military services industry. (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute2008).p.07

4 Faite, Alexandre. "Involvement of private contractors in armed conflict: implications under international humanitarian law. " Defence Studies 4, no. 2 (2004):)'(166-183).p.166

يتجزأ من إعادة تنظيم وإعادة هيكلة القوات المسلحة للعملاء. كما تقدم تحليلات استراتيجية وتشغيلية و/أو تنظيمية تمكن العملاء في هذه الفئة حتي من تحديث القوات العسكرية و تطوير استراتيجيتها الأمنية ،نقل المعرفة العسكرية بمجموعة كبيرة من الخدمات للقوات الجوية والبرية و البحرية ، على غرار خدمات صيانة شاملة، وخدمات إسناد لوجستية، وحلول ترجمة عسكرية . السمة المميزة لها أنها، على عكس الشركات المزودة، فإن عملاءها هم من يتحملون المخاطر العسكرية على خلاف الفئة السابقة[1].

وفي الواقع، أُنشئت شركات تقديم الاستشارات العسكرية الأولى لتقديم خدمات موجهة نحو التدريب. وتشمل قائمة مختصرة من الدول الهشة و المنهارة كأنغولا وليبريا وكولومبيا وبنما وكوسوفو، ولا تقتصر خدمات التدريب على إعداد القوات القتالية وقوات الأمن.، بل تم تصميم بعض خدمات التدريب التي تشتريها دول أجنبية لتكون لها آثار تتجاوز تعزيز القدرات المحاربين على شن الحرب.[2]، ثم تم تعميم خدماتها على كافة الدول التي تسعى الي خدماتها ، على سبيل المثال، قامت شركة فينيل **Vinnell** (المملوكة لشركة Northrop-Grumman) بتدريب الحرس الوطني السعودي منذ عام 1975 وفق شراكة استراتيجية مع وزارة الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية.[3]،و على الصعيد المحلي الامريكي، تم التعاقد مع شركة Xe لتدريب "أفراد البحرية الأمريكية في قوات الحماية البحرية وأمن السفن، وتقنيات البحث والمصادرة، والواجبات الأمنية المسلحة" بينما استحوذت شركة Military Professional Resources Incorporated على برامج فيلق تدريب ضباط الاحتياط الأمريكي (ROTC) في أكثر من 200 جامعة "[4]، أما في العراق، فقد تم التعاقد مع شركات استشارية عسكرية لبرامج تدريب «جيش ما بعد صدام، والقوة شبه العسكرية بعد صدام، والشرطة الوطنية بعد صدام».[5]

---

[1] Gainer, John. "The business of war: a content analysis of private military companies' websites." (2010).p.41

[2]Gainer, John, Ibid p41-42

[3]شركة فينيل شركة تطوير وتقدم تدريب جوي وبري قائم على العقيدة العسكرية الأمريكية وتطوير الكفاءات الوطنية، وخدمات صيانة شاملة لمرافق الطيران وللطائرات والمركبات العسكرية ومنصاتها. إسناد لوجستي وعملياتي خدمات إدارة عمليات توريد المخازن، وخدمات إدارة المخزون، وخدمات الإدارة العامة، وخدمات ترجمة تحريرية وشفوية عسكرية، وفقًا لمركز النزاهة العامة، تلقى فينيل في عام 2003 عقدًا مدته خمس سنوات بقيمة 800 مليون دولار لتدريب القوات البرية والقوات الجوية السعودية وعناصر أخرى من عسكريتهم .للمزيد أنظر في الموقع الرسمي للشركة: https://www.vinnellarabia.com/index.html

[4] Schreier, Fred, and Marina Caparini. Privatising security: Law, practice and governance of private military and security companies. Vol. 6. Geneva: DCAF, 2005.p.24

[5] Singer ;ibid.p06

المطلب الثاني: شركات تقديم خدمات الدعم اللوجستي والتقني

أولا: مقدمو الخدمات اللوجستيةLogistics

يصف كل من Perlo-Freeman و Skons الخدمات اللوجستية Logistics (أو اللوجستيات، أو إدارة سلسلة التوريد)، بأنها:" عملية اقتناء البضائع التي ستنقل إلى الجيش "[1] وبالمثل، يشير سنجر إلى أن الدور اللوجستي العسكري يتمثل في "نقل القوات وإدخالها في ساحة المعركة ."تعتبر الإدارة اللوجستية الفعالة أمرًا حيويًا لنجاح أي قوة منتشرة ومن بين هذين التعريفين يمكن فهم حجم الخدمات اللوجستية .فهي ليست ضرورية فقط لأنها تنقل الأفراد العسكريين من النقطة أ إلى النقطة ب ، بل لإنها تنقل أيضًا كل الموارد اللازمة لدعم هؤلاء الأفراد.[2] وهذا يجعل ما يسميه مكتب الميزانية في الكونجرس (CBO) "**الدعم اللوجستي التقليدي** - مثل توصيل الطعام-" ذا أهمية بالغة.

وحسب ما وضعه كليفر Cleaverوماي May فأن الجزء الأكثر أهمية في أي عملية عسكرية أو عملية حفظ سلام هو "القدرة على وضعها في المكان المطلوب عند الحاجة، وبالتالي، القدرة على دعمها بمجرد نشرها". وأساسا، تعد الخدمات اللوجستية وقود آلة الحرب وضمان استمرار اشتغالها.[3] اللوجستيات هي الشكل الأكثر استخدامًا للاستعانة بمصادر خارجية من حيث المال والموظفين ، وقد وجدت الصناعة العديد من العملاء **فمثال** منحت وزارة الدفاع عقودا لوجستية رئيسية في إطار النظام المدني للوجستيات في برنامج التعزيز، أو مايختصر ب LOGCAP. تم إنشاؤه في عام 1985 لدمج الشركات ذات القدرات اللوجستية في أدوار الدعم للجيش الأمريكي. بموجب LOGCAP، يمكن منح العقود للمواقع في جميع أنحاء العالم ومن المحتمل أن يتم شغل كل خدمة من قبل شركات الدعم. أنه طوال التسعينيات، بلغ إجمالي عقود LOGCAP أكثر من 268 مليون دولار لدعم العمليات العسكرية في الصومال ورواندا وهايتي وجنوب غرب آسيا وإيطاليا[4].

---

[1] Perlo-Freeman, Sam, and Elisabeth Skons. 2008.P.07

[2] Singer .Op Cit.p98

[3] John Gainer, The business of war: A content analysis of private military companies'websitesAn Applied Research Project,2010,p 37-38

[4] Ibid.P.38

ثانيا: مزودو الخدمات التقنية والصيانة

1-**الخدمات التقنية Technical services** هي "فئة واسعة تتعلق بتشغيل ودعم المعدات والنظم العسكرية ، وهي تشمل: خدمات تكنولوجيا المعلومات IT services ، التي يمكن ربطها بنظم معينة أو بالتصاميم العامة للبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتنفيذها ودعمها لوزارات الدفاع والقوات المسلحة ؛ وبدعم كافة النظم الاخرى[1] ؛ وكذا ومعدات الصيانة والإصلاح و الترميم أو ما يختصر عليه بـ MRO[2] (Maintenance, Repair, and Overhaul) وبما ان الخدمات التقنية و عقود تكنولوجيا المعلومات مكلفة للغاية، على غرار ما تتطلبه من توظيف متخصصين ذوي معرفة وكفاءة عالية ، يقترح العديد من الخبراء الأمنيين « أن تدرج هاته الخدمات كاختصاص أساسي في الجيش ، خصوصا عند إصلاح وصيانة المعدات في خضم القتالات[3].

ويقوم الدعم التقني على «نظم المعلومات التكنولوجية وكذا كافة الاتصالات، في إدارة منحنى التطور التكنولوجي المتزايد باستمرار. في حين أن هذا الجزء من الصناعة غالبًا ما يحظى باهتمام ضئيل، يوضح سنجر أن تطويره وتوسعه قد خلق المزيد من الفرص للشركات العسكرية الخاصة، فمثلا تزايدت أهميته الحيوية على الجيش الأمريكي خلال عملية عاصفة الصحراء سنة 1991، " باعتمادها على أكثر من 1000 تقني من 50 شركة أمريكية للحفاظ على المعدات العسكرية المعقدة، وبالتالي كانت ضرورة عسكرية للنجاح اللوجستي في الحرب[4]. وبعد أزيد من عشرين عامًا، يتم استخدام الطائرات بدون طيار (UAVs) مثل الدرونات المفترسة Drones للقيام بوظائف متعددة بإمكانات هائلة، بدءًا من قطاع الجيش والأمن وقطاع الطب والمراقبة إلى تطبيقات مراقبة حركة المرور وغيرها؛ ففي المجال العسكري مثلا تغطى الدرونات مجالات الاستطلاع للجنود في مسرح الحرب إلى استهداف

---

[1] Perlo-Freeman, Sam, and Elisabeth Skons. 2008.P.08

[2] MRO أو Maintenance, Repair, and Overhaul وهي اختصار للصيانة والإصلاح والترميم (أو إداريًا - الصيانة والإصلاح والعمليات(Maintenance, Repair, and Operations)). ببساطة، MRO هو أي إجراء يساعد في الاحتفاظ بالعنصر أو إعادته إلى حالة عمله. يمكن استخدام مجموعة متنوعة من تقنيات الفحص البصري وNDT وRVI. تعد الصيانة المخططة والتنبؤية والوقائية وغير الروتينية والإغلاق هي الأشكال الرئيسية للإصلاح الشامل.

[3] Taylor Trevor.Contractors on deployed operations and equipment support. (Defence Studies 4, no. 2 2004): p.184

[4] Ibid.195

الإرهابيين في مخابئهم[1].ومن أمثلتها سلسلة الهجمات لطائرات بدون طيار وصواريخ كروز على المنشآت النفطية السعودية في 14 أيلول/سبتمبر 2019 والتي أدت الي توقيف مؤقت لنحو نصف انتاج النفط السعودي حيث اعلن الحوثيون في اليمن مسؤوليتهم عن الهجمات ولكن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي والسعودية و الولايات المتحدة اتهمت ايران[2].

في الآونة الأخيرة، كان هناك استثمار كبير في تطوير الطائرات بدون طيار وأنظمة المراقبة بدون طيار المتعددة التي يمكنها التعاون وإكمال المهام بشكل أكثر كفاءة واقتصادًا. ودعمت التقنيات الناشئة مثل شبكات G5 / G4 بإمكانيات كبيرة على الطائرات بدون طيار المجهزة بكاميرات وأجهزة استشعار وأجهزة استقبال GPS في تقديم خدمات إنترنت الأشياء (IOT) من ارتفاعات كبيرة، ومع ذلك، هناك العديد من المشكلات التي يجب حلها قبل الاستخدام الفعال للطائرات بدون طيار، بما في ذلك الأمان والخصوصية والإدارة[3]

وتمتد الخدمات التقنية إلى ما هو أبعد من الطائرات بدون طيار، الي منظومات ضمان عمل وأمن شبكات الاتصالات بشكل فعال، عندما تصبح أنظمة الحاسوب عرضة للقراصنة من الإرهابيين وغيرهم عبر الإنترنت، اين تبرز حدود واقعية جديدة للحرب في نمطها الإلكتروني. ويعلق سينجر على هذا بقوله: أنه بالرغم من أن خدمات ومشاكل الفضاء الإلكتروني تقنية في المقام الأول، إلا أنها تنطوي أيضًا على تخصصات ومقاربات عسكرية»[4].

2.**خدمات الصيانة Maintenance:** هو أي إجراء يساعد في الاحتفاظ بالعنصر العسكري أو إعادته إلى حالة عمله الأساسية . يتم توفيرها من قبل شركات تصنيع الأسلحة مثل : Lockheed Martin و Raytheon و Boeing و Northrop Grumman و General Dynamics و United Technologies Corp و Science Applications International Corp والعديد من الشركات المتخصصة.

---

[1] وفقًا للخبيرة الامنية ايفنت Avant ، يقوم "المتعاقدون " بالتحليق بالطائرات بدون طيار (UAV"s) ؛ وعندما تكون في وضع يسمح لها بإطلاق صاروخها ، يتولى القادة العسكريون المسؤولية للضغط على زرار الإطلاق." للمزيد أنظر:

Avant, Deborah D. "The implications of marketized security for IR theory: The democratic peace, late state building, and the nature and frequency of conflict." *Perspectives on politics* 4, no. 3 (2006): 507-528.

[2] دان سميث.الاستقرار الدولي و الامن الإنساني في عام 2019.التسلح ونزع السلاح و الامن الدولي الكتاب السنوي 2020.عمر سعيد الايوبي ،مترجما.(بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية.2021).ص.35.

[3] للمزيد أنظر: Lagkas, T., Argyriou, V., Bibi, S., & Sarigiannidis, P. (2018). UAV IoT framework views and challenges: Towards protecting drones as "Things". *Sensors*, *18*(11), 4015.

[4] John Gainer, Ibid 39

وخلال الغزو الأمريكي لأفغانستان و العراق ، حافظ موظفو الشركات العسكرية الخاصة على أنظمة أسلحة متطورة مثل القاذفات الشبح B-2 والمقاتلة الشبح F-117 وطائرة الاستطلاع U-2 وطائرة التزود بالوقود K-10 وطائرات الهليكوبتر من طراز Apache ، العديد من المركبات الجوية غير المأهولة (UAVs) ، بالإضافة إلى أنظمة عالية التقنية المتقدمة في العديد من السفن القتالية السطحية. واعتمدت القوات المسلحة الأمريكية في تلك الفترة بالفعل على الشركات العسكرية الخاصة للحفاظ على أكثر من 28 بالمائة من جميع أنظمة أسلحتها[1] .

المطلب الثالث: إدارة المرافق والقواعد العسكرية

يذكر شرير وكاباريني أن "إدارة القواعد العسكرية" تدعم بشكل أساسي الأفراد العسكريين، وعدد قليل من العملاء الحكومات. تختلف مجموعة الخدمات التي تقدمها شركات إدارة المرافق من حيث الحجم والنطاق، حيث تلعب شركات قطاع الدعم العام دورًا رئيسيًا في تقديم خدماتها في إدارة المرافق المؤسسية، وفي الإدارة العامة بصفة عامة[2]. وتتضمن إدارة المرافق التشغيل الكامل لجميع جوانب القاعدة العسكرية من الإدارة عبر اللوجستيات إلى دعم المعدات بصفة أخص. على سبيل المثال خلال تدخل حلف الناتو NATO في كوسوفو، "زودت الشركة الأمريكية براون آند روت سيرفيسز Brown and Root Services (BRS) القوات الأمريكية بنسبة 100% في المائة من طعامها، و100% في المائة من صيانة المركبات التكتيكية وغير التكتيكية، ومناولة المواد الخطرة؛ وتوفير المياه بنسبة 90% في المائة؛ 80% في المائة من مخصصات الوقود و 75% في المائة من عمليات البناء ونقل المعدات الثقيلة "[3]. ويقدم هيكل الخدمات الذي استخدم مع شركة BRSمثالا جيدا على إدارة المرافق؛ وذلك لاشتمالها على المكونات الأساسية للإدارة الشاملة للمرافق من خلال:

- ✓ القيام بالبناء، وتوفير السلع اللازمة ومتابعة طرق نقلها إلى القاعدة؛
- ✓ تفعيل منافذ التوصيل والامداد بالسلع (مثل التزويد بالأغذية والأدوية وخدمات الإسكان ...الخ).
- ✓ تبيان المعايير وشروط تقديم جميع الخدمات اللازمة لصيانة وتشغيل أي محطة عسكرية.

---

[1] وفقا لخطابات مختلفة لوزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد (بين أكتوبر 2003 و جانفي 2004) يؤكد بأن النتيجة النهائية أن الجيش الأمريكي يجب أن يركز على ما يفعله بشكل أفضل وأن يتعاقد مختلف الفواعل و الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة . كما سعت إدارة بوش الي زيادة هذا الرقم (28 في المائة) إلى 50 في المائة. أنظر: Yeoman, Barry. "Soldiers of good fortune." *Mother Jones* 28.3 (2003): 38-43.

[2] Schreier and Caparini (2005,p 52),ibid.

[3] Ibid .Singer 2003, p.145

✓ المشاركة أيضًا في أنشطة أخرى مثل «بناء قواعد لحفظ السلام، وصيانة البنية التحتية، وتشغيل أنظمة تنقية المياه والمطارات، وإدارة شبكات النقل» في حالات عمليات حفظ السلام ومشابهها[1].

المطلب الرابع: الخدمات الأمنية المتعددة: الامن المسلح وغير المسلح والاستخبارات

1-**توفير الحماية والأمن المسلح**: تم تضمين توفير الحماية والأمن المسلح كسوق متخصص في قطاع مقدمي الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة، بسبب الضعف الهيكلي للجيوش والأجهزة الأمنية المحلية[2]، وكذا من أن جل الموظفين في كثير من الأحايين هم عرضة لمختلف المخاطر والتهديدات، وهو ما دفع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات للتعاقد من أجل الظفر بخدمات الأمن المسلح. وكمثال على هذا النوع يقول Wither إنه "على الرغم أنه لم يتم التعاقد مع أي من الشركات العسكرية الخاصة في العراق للمشاركة في العمليات القتالية، إلا أنه تم الاعتماد على المتعاقدين الامنين (لحماية المنشآت ومرافقة القوافل وخدمات منع الجريمة)، وفي حالات أُجبرت على القتال المباشر مع المتمردين أثناء اندلاع العنف في ربيع عام 2004[3]. نظرًا لأن الشركات العسكرية الخاصة تعمل في فراغ تنظيمي، كما أنها ليست جزءًا رسميًا من الجيش، إلا أنها يمكن أن تقتل وتصيب أولئك الذين تعتبرهم تهديدًا، بين ما تدرج شركات الأمن الخاصة ومتعاقدي الأمن المسلحين في فئة المونين[4] .

2-توفير الامن للاستثمار: وفقا لفيت Faite لا يقتصر الطلب في خدمات الأمن المسلحة على مناطق الحرب فقط ، بل تتزايد خدمات الأمن المسلحة في المناطق التي يعاني فيها الأمن المحلي أو أمن الدولة من النقص و العجز الأمني. وفي هاته الحالات، تتعاقد الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية بشكل شبه حتمي لتوفير خدمات أمنية تحمي استثماراتها (مثل حماية المباني أو الموظفين أو المناطق التي تحتوي على موارد هامة و ثمينة)[5]. وما ينبغي الاعتراف به هو أن الشركات

---

[1] John Gainer ,Ibid p 40-41

[2] لم تستطع العديد من الدول النامية تكوين أجهزة أمنية راسخة، والبعض منها تحول إلى معابر للتهريب والجريمة المنظَّمة والبؤر الإرهابية. فمثلاً، أجبر انتشار جماعات إرهابية على غرار بوكو حرام في نيجيريا وحركة الشباب في الصومال، وداعش في الساحل ووسط أفريقيا، فضلاً عن التفشي المزمن للتوترات العرقية والإثنية؛ حكومات هذه الدول على الاستعانة بالشركات العسكرية الخاصة .

[3] Wither, James. "European security and private military companies: The prospects for privatized battlegroups." *The Quarterly Journal* 4, no. 2 (2005): 107-126.P.115.

[4] Bjork, Kjell and Jones, Richard. "Overcoming dilemmas created by the 21st century mercenaries: Conceptualising the use of private security companies in Iraq." *Third World Quarterly* 26, no. 4/5 (2005): 777-796.p.781.

[5] Ibid. Faite p 168

متعددة الجنسيات لا وجود لها بدون مستوى معقول من الأمن، ومن جهة مقابلة الاستثمار الذي تجلبه جزئيا الشركات المتعددة الجنسيات، يعد قوة جاذبة للأمن و التنمية .وهو ما يخلق مسألة ادراج شركات الأمن الخاصة وفي المناطق التي يفتقر فيها الاستقرار، أو في البلدان التي تفتقر إلى نظم أمنية كافية ، ويكشف «العلاقة الوطيدة بين الأمن والتنمية، فبدون شك أن انعدام الأمن يعد شاغلا رئيسيا للفقراء وعقبة كبيرة أمام التنمية والازدهار» [1]

3-الاستخبارات والاستطلاع والمراقبة والرصد: يتم تقديمها من قبل عدد من الشركات المتخصصة في الاستخبارات والاستطلاع الجوي والأقمار الصناعية وتفسير الصور والتحليل وكذلك في أنظمة ذكاء الاشارات أو القياس عن بعد SIGINT وMASINT [2]، الحرب النفسية والمعلوماتية. تقدم شركة US Diligence LLC ، التي أسسها أعضاء سابقون في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية و MI5 البريطانية ، معلومات تجارية وتحليلات استخباراتية تنافسية. ويتخصص آخرون في تعقب ومراقبة مهربي المخدرات في بحر الصين الجنوبي ، قامت الشركات العسكرية الخاصة مثل "ترايدنت وإدارة المخاطر البحرية وخدمة حماية الأقمار الصناعي "(TMRMSPS) بمهام مكافحة القرصنة ، وقامت شركة DynCorp و Pacific A&E بتجنيد وإدارة مساهمات أمريكية لمراقبة الحدود في كرواتيا ،وشاركت في قوة مراقبة كوسوفو. تقوم CACI الأمريكية و MZM Inc و Titan بإشراك أفراد المخابرات والمحققين والمترجمين الفوريين والمترجمين في العراق بينما تتولى شركة AirScan Inc الأمريكية عمليات المراقبة الجوية البرية والبحرية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. كما قدمت BMD الأمريكية مترجمين فوريين ومترجمين للعمليات العسكرية الأمريكية في الصومال وهايتي والبوسنة وآسيا الوسطى والخليج العربي[3]

4- **تقديم خدمات طبية** : في إطار مهام الدعم اللوجستي تقدم الشركات الامنية و العسكرية الخاصة خدمات طبية للجنود بحيث تقوم بعملية اسعاف الجرحى و اجراء العمليات الجراحية في الثكنات و هذا لتوفرها على اطباء و مستشفيات في هذه الثكنات حيث تقوم بتسييرها و الاشراف على

---

[1] Abrahamsen, Rita and Williams, Michael, C. "Security sector reform: Bringing the private in." *Conflict, Security, and Development* 6, no. 1 (2006): 1-23.p.2

[2] المعلومات استخباراتية يتم جمعها من عن طريق أجهزة و انظمة الاتصالات المتطورة مثل SIGINT وهو ذكاء الإشارات ؛ MASINT وهو ذكاء القياس أو ذكاء الإلكترونيات أو استخبارات القياس عن بعد.

[3] Schreier, Fred, and Marina Caparini. Privatising security: Law, practice and governance of private military and security companies. Vol. 6. Geneva: DCAF, 2005.p.25

ادارتها فالولايات المتحدة الامريكية انشـأت مراكز تقوم بتكوين اطباء و مسـعفين للعمل في الشـركات العسكرية الامنية الخاصة بعد تخرجهم و تعرف باسم [1] International School Of Technical Medecine

المبحث الثالث: تصنيف ماندل "Mandel" لفهم فوضى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

يعد كتاب الامريكي **روبرت ماندل "Robert Mandel"** (لسنة 2002)، الموسوم بـ: **جيوش بلا دول: خصخصة الامن** " Armies Without States: The Privatization of Security " أول عمل أكاديمي جاد تم إجراؤه على توصيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة PMSCs وتصنيفها[2]، حيث قدم ماندل طريقة بسيطة لفهم تنوع عالم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، يستند عليها في تصنيف أي شركة أو مؤسسة أو كيان خاص [3]، وهي قائمة على خمس تيبولوجيات او تصنيفات متضمنة أسئلة خمس هي:

1) **تصنيف الوكلاء الخاصون "Agents"**:من يوفر الأشكال المتعددة لانفاذ الأمن القسري؟.
2) **تصنيف النطاق (الاختصاص القضائي) "Scope"**: هل هو وطني؟ أم دولي؟.
3) **تصنيف المدراء والمسيرون "Principals"**: هل هم: حكومات؟ شركات؟ منظمات؟ أم مجموعات مختصة؟.
4) **تصنيف المهام "Tasks"**: هل هي متعلقة بـ: الأمن المسلح؟ تقديم الاستشارة وتدريب؟ أو توفير الدعم اللوجستي؟.
5) **تصنيف الغرض "Purpose"**: هل هو دفاعي"Defensive" ؟(أي عرضه الحفاظ على الوضع القائم)، أم أنه هجومي "Offensive" أي هدفه قلب الوضع الراهن؟ [4].

مَثَّل روبرت ماندل كل النقاط الخمسة المذكورة أعلاه في نموذج خماسي، والموضحة في الشكل الاتي:

---

[1] Stanislas AUZOU ,vers des sociétés militaires privées a la francaise ? , institut d'études politiques de Toulouse , France, (2008) , page 50 .

[2] يرجع سبب اصدار هذا الحكم على اعتبار ان من سبقه من مفكرين أمثال دفيد شرار وغيرهم تمركزت دراستهم على الوظائف العسكرية بشكل أساسي ومنه جل الدراسات كانت متمحورة حول الشركات العسكرية الخاصة PMCs.

[3] Kateri Carmola . Private security contractors and new wars risk, law, and ethics .Routledge (2010)-p- 18

[4] Ibid.p-p 19-20.

الشكل رقم3: يمثل نموذج روبرت ماندل في تصنيف أي شركة عسكرية وأمنية خاصة

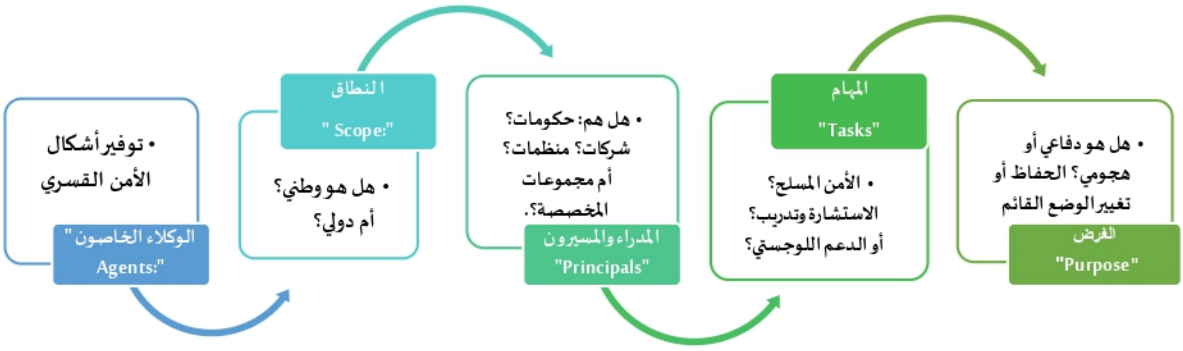

المصدر: بتصرف من الباحث

Source : Kateri Carmola, Private Security Contractors and New Wars: Risk, Law, and Ethics (London and New York : Routledege, 2010) p.20

تطرح تصنيفات ماندل جملة من الأسئلة التي تحتاج الي أجوبة، والتي يستنتج منها طبيعة كل تصنيف والهدف منه في تحليل القضايا والإشكالات الأمنية في السياسات العالمية، ويمكن ايجازها كما يلي:

المطلب الأول: في طبيعة الوكلاء الخاصون " Agents"

يجيب هذا التصنيف على الأسئلة الاتية: من هم الوكلاء؟ ولماذا يوفرون أشكالًا متعددة من الأمن القسري؟

أولا: من هم الوكلاء؟ في الحديث عن مفهوم الوكلاء الخاصون يتداخل هذا المصطلح مع **فواعل** مشابه[1] مثل (الدول الأم الوسيطة، المؤسسات العسكرية و الأمنية الخاصة "Firms" التابعة للوكيل، الكيانات المتعاقدة مع الوكلاء و غيرها)، ولهذا ربط ماندل مفهوم الوكلاء الخاصون بأي مؤسسة تتوفر على تعريفين بسيطين ، وهما:

[1] في المصطلحات الشائعة، يكون الوكيل وسيطًا يتصرف نيابةً عن مدير خدمات (مثل شركة وساطة أو لشخصية مشهورة) ويخوَّل عقد اتفاقيات بين العملاء وتلك المديرين. لا يأخذ الوكلاء والوسطاء حق ملكية الخدمات بل يمنحون حقوقهم بدلاً من ذلك. لديهم السلطة القانونية لتسويق الخدمات وكذلك لأداء وظائف التسويق الأخرى نيابة عن المنتجين. يقوم نموذجا الوسطاء بالعديد من نفس الوظائف ولكنهما مختلفان عن بعضهما البعض.

✓ **أن تكون المؤسسة: غير حكومية، ذات ملكية خاصة**، (تقدم خدمات وتتحكم بها بشكل واضح)، و؛

✓ **أن تركز طبيعة الخدمات التي تقدمها على توفير الأمن القسري** مع مختلف الفواعل ذات الصلة[1]، (بما في ذلك خدمات المساندة مثل المشورة، والدعم اللوجستي، والاستخبارات، أو توفير القوات القتالية المباشرة والمعدات)[2].

بناء على هذين التعريفين، نستنتج، من التعريف الأول: أن ملكية هذه الشركات تعود الي الافراد لذلك أطلق عليها وصف خاصة، تمييزا عن الشركات العامة التي تعود ملكيتها الي الدول، أو تساهم الدول بنسبة من أسهمها (مختلطة)،فهي ليست مملكة للدول، إنما تعود رؤوس أموالها الي أفراد[3] .

ومن التعريف الثاني نستنبط: أن الأمن لا يوفر بشكل مباشر من قبل الدول وفق هاته الفواعل والكيانات، كما أنها لا تتحكم فيه بشكل مباشر (بغض النظر عن الترتيبات التعاقدية)، بل يتم من خلال توفير القوة القسرية التي تقدمه هاته الكيانات الخاصة، سواء على نطاق ضيق أو واسع، حسب ما تقتضيه الضرورة، (فمثلا قد تشمل خدمات هاته الشركات، الحراسة الشخصية أو توفير الأمن الشخصي، أو دعم الفرق المتنقلة التي تحرس دبلوماسي وزارة الخارجية في الخارج وغيرها).

يقدم الوكلاء وفقًا لمهاراتهم، أو خلفية خبرتهم العسكرية أو الشرطية لأولئك الذين يوظفونهم. عادة ما يكون لمقدمي خدمات الأمن من "الدرجة الأولى" خلفية نخبوية إما في المملكة المتحدة أو قوات العمليات الخاصة الأمريكية. كان لبعضهم خلفية في أحد أجهزة المخابرات. المستوى التالي "لأسفل" يشمل الأفراد العسكريين النظاميين، وثم أولئك الذين لديهم خلفية عامة عن إنفاذ القانون. وتحتهم، في الطبقة الدنيا، يوجد خليط من الحراس الشخصيين السابقين وغيرهم من المتخصصين الأمنيين، بما في ذلك حراس السجون. [4]

---

[1] "أولئك الذين يتواطؤون بشكل وثيق مع الحكومات الوطنية والمحلية، والذين يخدمون المنظمات الدولية أو عبر الوطنية أو دون الوطنية ، وأولئك الذين يعملون من أجل أهدافهم الشخصية الخاصة (أو تلك الخاصة بأفراد آخرين على الرغم من أن خدمات الأمن يجب أن ترتبط بطريقة ما باستخدام الإكراه لإنشاء النظام أو الحفاظ عليه ، فلا يوجد تحديد لنوع الإكراه المطبق ، إن وجد.

[2] Robert Mandel. Armies without states: the privatization of security.(Boulder, CO : Lynne Rienner, 2002).p.94.95.

[3] ماجد حسين على الجميلي. الشركات الأمنية الخاصة.(اسكندرية .دار الفكر الجامعي.2016).ص.30.

[4] Ibid.p.p100-101. (Mandel2002 ،)

ثانيا: لماذا يوفر الوكلاء الخاصون أشكالًا متعددة من الأمن القسري؟ تعددت أشكال توفير استخدام الامن القسري بسب تنوع وكثرة الشركات الموكلة بهاته الوظيفة ، التي تقوم بمجموعة كبيرة من المهام في مواقع متعددة من الدول، وفي هذا السياق ينبه كل من تقرير : دافيد اسيمبرغ " David Isenberg" لعام 2004 بعنوان " حفنة من المتعاقدين" "A Fistful of Contractors" (في تشبيه للشركات الخاصة العاملة في العراق) و كذا التقرير الأول لحقوق الإنسان لعام 2008الذي صدر تحت عنوان ،"مقاولي الأمن الخاص في حالات الحرب " Private Security Contractors at War ، القرّاء أن مدى تنوع الأشكال والأحجام التي تدخل فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ونطاق الأنشطة التي تقوم بها".[1]

هاته الشركات الموكلة كان البعض موجودًا منذ عقود؛ البعض الآخر عبارة عن شركات تابعة تم إنشاؤها حديثًا لشركات أخرى؛ كما أن بعضها لديه عقود مباشرة مع السلطة الحكومية أو الجيش، أو وكالات حكومية أخرى، أو كمقاولين أجنبين يعملون لحساب لدى وكالة حكومية. يعمل آخرون كمقاولين من قبل مقاولين مدنيين بشكل أساسي مثل Halliburton و Fluor و GE و Parsons وما إلى ذلك. ولا يزال آخرون يعملون في وسائل الإعلام أو المنظمات غير الحكومية المختلفة، وقام بعض الأفراد والفرق الصغيرة بتأسيس شركة وتقديم خدماتهم من خلالها. إنهم لا يبحثون بالضرورة عن عقود العملاء، على الرغم من أنهم قد يكونون محظوظين بما يكفي للحصول على واحدة ، لكنهم يتطلعون إلى أن يتم توظيفهم من قبل الشركات القائمة ، على الرغم من أنه سيتم كتابة عقد العمل مع شركتهم ، وليس لأنفسهم كأفراد[2].

المطلب الثاني: نطاق نشاط الوكلاء والاختصاص الفضائي: هل هو وطني؟ أم دولي؟

أولا: نطاق "Scope" النشاط الوكلاء :تبدأ العديد من التصنيفات ببساطة بإدراج تسميات الشركات أبجديًا، أو تدرجها حسب دول المنشئة لها، أو بتتبع الدول المختلفة للموظفين المعينين؛ وهي تمثل إحدى أهم طرق تصنيف الشركات في النظر إليها ،. يعترف هذا النهج بأن الأمة الأصلية غالبًا ما تملي أنواع الوظائف التي تقوم بها وأين تعمل وكيف تعمل. كما تؤثر الثقافة الوطنية لتوفير الأمن على

---

[1] للمزيد انظر: Private Military Companies in Isenberg, D. A Fistful of Contractors: The Case for a Pragmatic Assessment of Information Council. Iraq, Washington, DC: British American Security2004

[2] Kateri Carmola.Op Cit.p.p.21-22

الطرق التي يتم بها تنفيذ مهام معينة[1] ، فضلاً عن قرب الشركات من مواءمة مصالحها مع الحكومة[2].على سبيل المثال ، تميز معظم الشركات البريطانية "علامتها التجارية" الخاصة بالتعاقد الأمني عن تلك الخاصة بالشركات الأمريكية أو الجنوب أفريقية. كثيرًا ما تشير الشركات البريطانية إلى تجربة أفراد عسكريين بريطانيين سابقين في إيرلندا الشمالية ، أو إلى تقليد الإمبراطورية البريطانية في تدريب جيوش أخرى ، أو إلى المفهوم البريطاني "للشرطة" ، على أنها شديدة التأثير في فهمها الخاص لتوفير الأمن. تبذل الشركات البريطانية جهدًا لتمييز علامتها التجارية الخاصة عن تلك الخاصة بالشركات الأمريكية على وجه الخصوص (بالإضافة إلى إبعاد الجيش الأمريكي عن الجيش البريطاني).

وتوظف معظم الشركات أيضًا "رعايا دول أخرى": متعاقدون أجانب لا من "البلد المضيف" ولا من "البلد المنشأ". كل شركة لديها شبكات تمكنها من توظيف جنسيات مختلفة [3].من مواطني الدولة ورعايا الدول الثالثة ، الذين يخدمون بعد ذلك جنبًا إلى جنب مع المقاولين من بلد منشأ الشركة، حيث يخلق هذا المزيج متعدد الجنسيات مجموعات شبكية جديدة بالكامل مع ديناميكيتها المعقدة وما يمكن تسميته "سلاسل القيادة المخصصة ، مثلا في أفغانستان ، على سبيل المثال ، هناك عدد من الشركات المملوكة محليًا التي توظف أفغان من خلفيات متنوعة ، تمتلك ArmorGroup أيضًا عقدًا كبيرًا لحراسة السفارة الأمريكية وتوظف أفغان ومواطنين آخرين من دول أخرى [4].

ثانيا : نشاط خدمات الشركات على الصعيدين المحلي والدولي: تعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الرئيسية على الصعيدين المحلي والدولي بصفة غير محددة بسب طبيعتها العابرة للحدود القطرية ولهذا نجد العديد من الأمثلة على ذلك ؛ فقد قامت بلاكووتر Blackwater ، وآرمور جروب ArmorGroup، وستيل Steele، وآخرون بتوفير الأمن في نيو أورلينز New Orleans في أعقاب

---

[1] إن استخدام مواطني البلدان المضيفة المحلية لتوفير الأمن له فوائد كبيرة: بصرف النظر عن معقولية توظيف المواطنين لتوفير أمن دولتهم ، فهم يعرفون اللغة والعادات السائدة في المنطقة ، ويمكنهم تقديم معلومات استخباراتية جيدة. لطالما استخدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مواطني البلدان المضيفة المحلية لتوفير الأمن في الموقع.

[2] Ibid.p.23

[3] يتم توظيف جنسيات مختلفة ك: الروس والأوكرانيين والفيجيين والبيروفيين والنيباليين والسلفادوريين والأوغنديين. في المقابلات ، أعربت شركات مختلفة عن آراء مختلفة حول "الأنواع" الوطنية المختلفة المتاحة. زعمت بعض الشركات أنها ستوظف الفيجيين والكولومبيين فقط ، بينما فضلت شركات أخرى الأوكرانيين ، وأحب البعض الآخر من جنوب إفريقيا ، وقال آخرون إنهم لن يوظفوا أبدًا أي شخص خدم في ظل نظام الفصل العنصري.

[4] Robert Mandel .Op cit.p103.

إعصـــار كاترينا ، حيث أخذ مقاولوهم فترات راحة من العمل في العراق. فازت بلاك ووتر بعقد لتوفير الأمن لموظفي الوكالـة الفيـدراليـة لإدارة الطوارئ Federal Emergency Management Agency (FEMA) أثناء قيامهم بعملهم. جنبًا إلى جنب مع الشـركات النظامية الأخرى في الصـناعة الدفاعية مثل Lockheed-Martin و Raytheon و Boeing ، تنافسـت Blackwater للحصـول على عقد مربح من وزارة الأمن الداخلي لتوفير الأمن على طول حدود الولايات المتحدة والمكسيك.

تقوم الشـــركات البريطانية أيضًـــا بأعمال محلية ودولية: لقد تم التعاقد معهم للعمل مع كل من هيئات إنفاذ القانون العامة والشـركات الخاصـة لتوفير وتحليل المعلومات الاسـتخبارية، كما أنها توفر الأمن المسلح دوليًا. هذا النطاق الواسع من النشاط يجعلها أقل شبهاً بالقوة العسكرية ، التي لا يمكنها العمل محليًا إلا في حالات الطوارئ القصوى ، وتشبه إلى حد بعيد شركة أو منظمة غير حكومية[1].

المطلب الثالث: تصنيف المدراء والمسيرون "Principals"

تهتم هاته الفئة من تصنيف ماندل بالمدراء، هل هم: حكومات؟ شركات؟ منظمات؟ أم مجموعات مختصـة؟ .هناك طريقة أخرى لفهم تنوع عالم الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة وهي بتجميعهم وفقًا "المدير" "principal" الذي يسـتأجرهم للقيام بالعمل؛إن مشـكلة "الوكيل - الوكيل" الكلاسـيكية التي تمت دراستها في العلوم السياسية والاقتصاد هي أن هناك دائمًا توترًا متأصلًا بين المدير والوكيل: يحتاج المدير إلى مهمة يجب القيام بها ولكن للفاعل مصالح خاصة به ، وهم لا يفعلون ذلك. يصطفون بالضـرورة. العقد هو وسـيلة لمواءمة مصـالح كلاهما ، وهو يحدد كيف سـيتم الدفع للوكيل ، وكيف سـيتم مراقبة العمل وتقييمه. لكن تنوع المديرين والمسـؤولين الذين يوظفون الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصة يجعل أي رقابة خارجية على أنشطتهم تحديًا. لا تلتزم الشركات بالكشف عن تفاصيل عقودها، ولا تملك الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة حافزًا يذكر للإبلاغ عن تقييمات أدائها لأي شخص.[2]

يمكن توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من قبل أي عدد من الأنواع المختلفة جدًا من المنظمات ، على الرغم من أن أكثرها شـهرة من بينها تبذل جهدًا كبيرًا للعمل فقط مع الكيانات

[1] Kateri Carmola.Op Cit.p.23

[2] Ibid.p.23-24

"الشرعية": الدول أو الشركات متعددة الجنسيات أو المنظمات الإنسانية ، بما في ذلك الأمم المتحدة. قدمت الشركات الأقل شهرة قوات الأمن لبارونات المخدرات في المكسيك أو كولومبيا [1]. لقد استأجرت دول ذات سمعة سيئة مجموعة هائلة من المسيرين و المديرين، مثل غينيا الاستوائية ، شركات عسكرية وأمنية خاصة إسرائيلية لتدريب جيشها. قد يقوم رجال الأعمال التنفيذيون بتوظيف شركة عسكرية وأمنية خاصة لمساعدتهم على تجنب الاختطاف ، أو لانتشالهم وعائلاتهم في حالة من حالات الطوارئ ، أو لتدريب موظفيهم على طرق لتجنب الإرهاب. يعمل آخرون لصالح منظمات غير حكومية قائمة مثل الصندوق العالمي للحياة البرية the World Wildlife Fund.

على الرغم من صعوبة ترتيب المديرين والمسيرين ، إلا أن القيام بذلك أمر مهم ، حيث لا يمكن أن تحدث الرقابة إلا بالتعاون مع الكيان المتعاقد. من الواضح أن الحكومات هي الجهات الرئيسية التي تتمتع بأكبر احتمالية للرقابة ، ولكن قد تكون هناك وكالات مختلفة في حكومة واحدة بمقادير مختلفة من الرقابة. لا تخضع الشركات التي تتعاقد مع شركات الأمن حاليًا لأي شرط للإبلاغ عن أنشطة وكلائها المتعاقدين أو تقييمها. إذا كانت الحكومات التي تتعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، تواجه مشكلة في تتبع نشاط وكلائها ، والمشكلة قد تكون أخطر مع الشركات متعددة الجنسيات أو المنظمات غير الحكومية.[2]

المطلب الرابع: التصنيف على أساس المهام المتعاقد عليها والغرض منها

أولا: المهام المتعاقد عليها : قام معظم المحللين الآخرين بتضييق نطاق تصنيف عمل ماندل الأصلي. التركيز على ثالث أسئلة ماندل، فيما يتعلق بأنواع الخدمات المقدمة أو المهام التي يتم الاضطلاع بها. غالبًا ما يتم تصنيف الشركات بناءً على علاقتها بميدان المعركة، باستخدام تشبيه الرمح. الشركات الأقرب إلى "رأس الرمح" هي شركات متخصصة في توفير الأمن كما قدمها تصنيف Singer (أنظر في المبحث الرابع). أبعد من ساحة المعركة أولئك الذين تم تعيينهم كمستشارين ومدربين للشرطة الوطنية والجيش. علاوة على ذلك، لا يزال أولئك الذين يقدمون الخدمات اللوجستية للجيش وصيانة الأنظمة والمركبات العسكرية ، الذي تم اختياره واستخدامه من قبل العديد من الآخرين ،. في وقت مبكر ، بدا أنه من الممكن تعيين شركات محددة لهذه الأنواع المحددة

[1] Peter Singer.Op cit.p220

[2] Kateri Carmola.Op Cit.p.24

من المهام: تقدم Executive Outcomes و Sandline الشكل الأكثر قوة من الدعم التشغيلي العسكري ، وقدمت MPRI و Vinnel المشورة والتدريب ، و قدمت كل من شركة Kellogg Brown and Root (KBR) و Executive Outcomesو Sandline أقوى أشكال الدعم العملياتي العسكري ، كما قدمت MPRI و Vinnel المشورة والتدريب ، وقدمت Kellogg Brown and Root (KBR) خدمات الدعم اللوجستي والقاعدة[1]. لكن الوضع الحالي أكثر تعقيدًا لسببين:

- **أولاً** ، هناك عدد من الخدمات الأخرى التي تحدث داخل وحول ساحة المعركة (مثل ماحدث في العراق وأفغانستان) ، أضافت الرابطة الدولية لمشغلي السلام (IPOA) المزيد من الفئات للشركات التي تقدم خدمات استشارية بشأن المخاطر ، وإزالة الألغام ، وخدمات استخبارات مختلفة ، بما في ذلك الترجمة والاستجواب والتحليل.
- **ثانيا**: المسألة الثانية ذات الصلة هي شكل ومحتوى التدريب العسكري والأمني الذي تقدمه هذه القوات. تشارك جميع شركات الأمن الخاصة تقريبًا في نوع من التدريب للقوات المحلية ، وبغض النظر عن الطلب الواضح على القوات المحترفة (أو غيرها من القوات الأصلية) المدربة تدريباً عالياً .

ثانيا: تصنيف الغرض منها "Purpose ": هل هو دفاعي"Defensive" ؟(أي عرضه الحفاظ على الوضع القائم)، أم أنه هجومي "Offensive" أي هدفه قلب الوضع الراهن؟

دفعت كل هاته الترابطات الأربع، الي تداخل وتعقد تصنيف الشركات الأمنية الخاصة، سواء من حيث ماهيتها وطبيعة هيكلها التنظيمية، أو في مجال مهامها وخدماتها المقدمة، على غرار تفسير الطلب المتزايد عليها، من طرف مختلف فواعل العلاقات الدولية (من دول، منظمات دولية وحتى أفراد).مع ذلك، عمليا، تتَرَاءَى بعض المؤاخذات في هذا الطرح القائل، بان الشركات العسكرية الخاصة مصممة للتغلب على الاثار العسكرية، بتقديمها لخدمات هجومية فقط، بينما يشار إلى الشركات الأمنية الخاصة PSC على تقدمها لخدمات دفاعية، كما ذكر سابقا في تعريف "دريك ورايت" Derek Wright و "جنفير بروك" ("لخدمات الدفاع الخاصة " private defence services) التي تهدف إلى حماية الأفراد والممتلكات. لكن امبريقيا، يندثر هذا التمييز، مبرزا مشكلة ضرورة التفريق بين ما هو هجوميّ أو دفاعيّ "offensive-defensive "or "active -passive[2]"أو ما هو مزيج بينهما؟[3]. يمكن حل هذه المشكلة بتوضيح ثلاث اعتبارات، هي:

---

[1] Ibid.p-p.24-25.

[2] في النقاش الأكاديمي، لأول من استخدام هذه الفروق "النشطة" و "السلبية" هو أوبراين Kevin A O'Brien سنة 2000

[3] Ibid .p:14

أ- ما يُنظر إليه على أنه "دفاعي" في ظل مجموعة من الظروف عادية، قد يتحول الي "هجومي" في ظل تداعي ظروف أخرى قاهرة. مثلا في حالة توفير الحماية لمؤسسة وطنية أو دولية لإنتاج وتكرار النفط، من طرف شركات امنية خاصة، يقتضي مدلولها العملي في الظروف العادية أنها ذات دوافع "دفاعية"، ولكن إذا ما تعرضت لهجوم إرهابي أو لعملية اختطاف لعمال المؤسسة كرهائن، يجعل من مهام هاته الشركات الأمنية في هاته الظروف القاهرة مهمة هجومية.

ب- قد تؤدي بعض المتطلبات الفورية في فترات قصيرة أو حتى متوسطة إلى تخصيص مهام جديدة مستعجلة، تمزج فيها بين ما هو هجوميّ ودفاعيّ، فتجعل الفروق -"الهجومية - الدفاعية"- **نسبية** في أحسن الأوضاع، أو **ضئيلة** في أسوأ الأحوال.[1] كما هو في حالة (الدفاع عن النفس)، أين تجد الكثير من الشركات الأمنية الخاصة نفسها مضطرة للمزج بينهما، وهو ما حدث في بغداد عام 2008 بمقتل 14 مدنياً عراقياً على يد موظفي إريك برنس Eric Prince (الرئيس التنفيذي السابق لشركة بلاك ووتر Blackwater). وهوما صرح به في مقابلة صحفية، مبررا الأفعال (العدوانية السلبية) لموظفيه تحت غطاء "الدفاع عن النفس"![2].وعليه نستنبط من هذا المثال، واقعيا، أن ما ينظر اليه على أنه عملية هجومية، (حتى ولو لم تنفذ العملية الهجومية بشكل دائم)، لا يكون خط فاصلا في أفضل الحالات، بين المهام الهجومية والدفاعية، كما يُتَصَورُ بسهولة، نظريا.

ج- من يمتلك قدرات دفاعية، لا يَضْمَن أنه لن يستخدمها في مهام هجومية، فهي إذن سلاح ذو حدين، قد تستخدم حسب الظروف و الدوافع و الأهداف المبينة أو المبيتة[3]، ونستشهد هنا بواحدة من أولى الشركات الأمنية الخاصة (PSCs) بعد نهاية الحرب الباردة، المسماة بـ: "بنادق للإيجار" guns for hire،التي تعمل لصالح الشركة،" Executive Outcomes "، الجنوب أفريقية، والتي أطاحت بحكومة سيراليون في عام 1995 - ممثلة بلا شك، عملا عدوانيا للغاية، قوبل بإدانات واسعة النطاق ،عقب عمليات هجومية عدة شنتها في مختلف دول افريقيا[4].

---

[1] Ibid . p 15.for more reading see: The distinction between PMCs and PSCs and between 'offensive' and 'defensive' is used widely. See, e.g., Makki, S. et al., 'Private military companies and the proliferation of small arms: regulating the actors', International Alert Briefing 10 (2001).

[2] Daniele Hadi Irandoost; A Comparison of Private Security Contractors & State-Based Armed Forces; E-International Relations; Aberystwyth University; SSN 2053-8626; March 2017.p1

[3] Kinsey, C., 2007. Problematising the Role of Private Security Companies in Small Wars. Small Wars &Insurgencies, 18(4), pp. 584-614.

[4] Franke, Volker, and Marc Von Boemcken. "Guns for Hire: Motivations and Attitudes of Private Security Contractors." Armed Forces & Society 37, no. 4 (2011): 725-42. Accessed August 19, 2020S. https://www.jstor.org/stable/48609031.p727.

المبحث الرابع: تصنيف سنجر "Singer " وأفانت "Avant" على أساس نوع الشركات والعقود المبرة

المطلب الأول: تصنيف بيتر سنجر Singer لشركات وفق نموذج الرمح " Tip of the-Spear "

يعد تصنيف الباحث الأمريكي بيتر سنجر Peter W. Singer المقترح سنة 2003م محاولة مثيرة للاهتمام في التصنيف الصناعة العسكرية الخاصة ،في هذا التصنيف لا يميز سنجر Singer بين الشركات العسكرية الخاصة PMCs والشركات الأمنية الخاصة PSCsولكنه يجمعها معًا كمؤسسات عسكرية خاصة (PMFs). بالنسبة له ، أفضل طريقة لهيكلة صناعة القوة الخاصة هي من خلال مجموعة تصنيف الخدمات ومستوى القوة التي تستطيع الشركة تقديمها للوكلاء المهتمين بها.[1]

اقترح بيتر سنجر Peter W. Singer نظام تصنيف للشركات Firms يوحد و ينظم كافة الفواعل المهتمة بالصناعات العسكرية الخاصة وفق نموذج الرمح " Tip of the-Spear " ، يعد هذا النهج تصنيفا تقليديا للخدمات العسكرية الخاصة وفقًا لدرجة فتكها وقربها الواضح من ساحة المعركة، حيث يعمل النموذج فيها وفق طبيعة مزدوجة، تقوم على قاعدتين أساسيتين: عسكرية واقتصادية؛ مركزا فيها على أفضلية السياق العسكري ، على اساس مستوى القوة التي تستطيع أي شركة أن تصل اليه ، واقتصاديا بناء على مجموع الخدمات التي تقدمها[2]. ويقوم هذا النموذج على تشبيه من الفكر العسكري العتيق، الممثل في شكل السلاح التقليدي " الرمح"[3]. يحاكي رؤية الجيش عن مجموعة قواته: القوات القتالية ("الانياب") في المقدمة، بدعم من الإدارة واللوجستيات ("الذيل") في الخلف وفي المنتصف أولئك الذين يقدمون المشورة والتدريب[4]، مثل ما وهو موضح في الشكل رقم 4 الذي يمثل نموذج الرمح حسب ما قدمه بيتر سنجر " Tip of the-Spear ".أدناه.

---

[1] Schreier, Fred, and Marina Caparini. Privatising security: Law, practice and governance of private military and security companies. Vol. 6. Geneva: DCAF, 2005.p37

[2] Petre W. Singer. "Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry.p91.

[3] تعيينا ووصفيا، الرمح يتكون من عصا داعمة و وراس مدبب مشحوذ و قاطع، من وجهة نظر سيميولوجية (علم العلامات و الصورة) يرمز الرمح للحرب او باعتباره اداة للحرب و القتال، فهو سلاح ذو حدين في الدفاع و الهجوم اذ يساهم طوله والذي يقذف من بعيد ليصيب الهدف بدقة و احترافية ،لا يجيد استخدامه الا المهرة من الرماة ، وفي الدفاع باستخدامه في الذود عن الاعداء و حماية الامراء و الدفاع عن القصور والملوك، كما تستخدم الرماح للهجوم من قريب بالطعن او من بعيد بالرمي من مسافات بعيدة.

[4] Petre W. Singer. "Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry.p92.

المصدر: بتصرف من الباحث

.Petre W. Singer." Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry.p93

ويصنف هذا النموذج الشركات حسب نطاق خدماتها ومستوى القوة المستخدمة، حيث تقدم شركات النوع الاول خدمات قتالية في الخطوط الأمامية، مثل قيادة القوات وتنفيذ العمليات العسكرية؛ وأما شركات النوع الثاني بشكل أساسي خدمات استشارية وتدريبية؛ أما الشركات من النوع الثالث فتستخدم للتعاقد على "المعونة والمساعدة غير القاتلة". يمكن توضيح الأنواع الثلاثة من الشركات/ المؤسسات كما يلي:

النوع 1	شركات التموين العسكري	**Military Provider Firms**	**مثل:** Sandline ;Executive Outcomes
النوع 2	شركات الاستشارات العسكرية	**Consulting Firms Military**	مثل شركة : MPRI ; Vinnell
النوع 3	وشركات الدعم العسكري	**Military Support Firms**	مثل شركة : Brown & Root ; Ronco

وبشكل مفصل، يمثل رأس الرمح الحاد وحدات القتال العسكرية في الخطوط الأمامية، وتتميز بقربها وبمشاركتها في القتال الفعلي. وعلى هذا المستوى، تتمثل الأهداف في قيادة القوات بطريقة تكمل المصالح الاستراتيجية المرجوة. فشركات تقديم التموين العسكرية هي الأقرب إلى العمل العسكري،

وبالتالي فهي تقع في مقدمة الرمح، فهم إما مقاتلون في الحرب أو لديهم القدرة على قيادة على المقاتلين والسيطرة على مجريات الحروب والمعارك.

وفي اتجاه مقبض الرمح، تبدأ مؤسسات الاستشارات العسكرية في التحرك بمحاذاة الخطوط الأمامية. يمثل منتصف الرمح فيها وحدات التدريب والتخطيط الاستراتيجي المطلوبين لنجاح المسار العسكري الذي يدعم وحدات الخطوط الأمامية. ويستند ذلك إلى مبدأ أن القوات العسكرية تكون أكثر فعالية في القتال، من خلال التدريب والتخطيط الاستراتيجي للحرب فالخبرات التدريبية والاستشارية المختلفة تقدم آفاقا وظيفية تساهم في القيادة وفي الدعم اللوجستي والخدمات غير الأساسية [1] (مثل توفر جمع وتحليل المعلومات وتفسيرها، بهدف إصلاح وبناء القدرات، وكذا تنفيذ الأنشطة الاستشارية والتدريبية).

أما في مؤخرة طرف الرمح تؤدي الوحدات العسكرية وظائف الدعم الأساسية.[2] (كالمعونات غير المميتة و المساعدات التقنية مثل قطع وسائل الاتصال والإنترنت عن المتمردين ، المساعدات البسيطة كمعدات الاتصالات والإمدادات الطبية المستخدمة في الأغراض الإنسانية أو الوقائية بما في ذلك الوظائف اللوجستية مثل إطعام وإسكان القوات وتوفير النقل).

على مر السنوات، ذاع صيت تيبولوجية سنجر القائم على تصنيف "رأس الرمح" لعدة أسباب هي:

- ✓ **أولاً**، أن عملية التحليل أصبحت أسهل مع تصنيف الشركات كما قدمها هو، أين توضحت المجموعات المتعلقة بالشركات وكذا تبينت سبل إدارتها.
- ✓ **ثانيًا**، ينشئ تصنيف "رأس الرمح" ارتباطًا وثيقا بين الوظائف العسكرية والهياكل النموذجية للاستعانة بمصادر خارجية للشركات (سواء كانوا مزودي الخدمة أو الاستشاريين أو مقدمي الخدمات غير الأساسيين)[3].

[1] John Gainer. The business of war: A content analysis of private military companies.(websitesAn Applied Research Projec.2010).p. 35

[2] Ibid.p37

[3] Ibid33

- ✓ **ثلاثا:** تتميز المجموعات المقدمة فيه بنطاق واسع في خدماتها ومقدار القوة التي تستطيع تقديمها. وبحسب نموذجه. وكإسقاط على الشركات العسكرية والامنية الخاصة. يشير راس الرمح كالتلميح في ساحة المعركة إلى خط المواجهة،
- ✓ **رابعا** : يوفر تصنيف Singer قدرًا أكبر من المرونة عند تصنيف الشركات من خلال السماح بوضعها في فئات وصفية متعددة كما .يوفر رؤية تنوع الخدمات لكل شركة محللة ولكنه لا يغطي ملفات الأمان وإعادة الإعمار.
- ✓ **خامسا** : من المزايا الإضافية أن إطار عمل Singer يسمح للشركات التي تقدم خدمات أمنية مسلحة بتصنيفها كشركات تموين ، بدلاً من تنحيتها كفئة لشركة أمنية. ، في حالات أخرى ، يتم تصنيف الشركات التي توفر الأمن المسلح بشكل منفصل كشركات أمنية خاصة[1]
- ✓ **سادسا**: يقدم تصنيف سنجر صورة أكثر وضوحا لنموذج تحقيق الأمن دون ثنائية "**الجيش مقابل الأمن**" ويساعد في تخطيط الاتجاهات العسكرية والامنية العامة **في سوق واسع**، اين تشارك مباشرة مؤسسات عسكرية وأمنية في تسير القتال وقيادة القوات وتنفيذ العمليات وفق تحليل "التسلسل الهرمي" للخدمات. كما أنها لاتضع في الوقت نفسه خطوطا فاصلة واضحة في التحليل النهائي .

المطلب الثاني: تصنيف أفانت ديبورا Deborah D. Avant للشركات وفق العقود المبرمة

على الرغم من الطرح المنطقي والاستخدام الواسع لتصنيف سنجر ، فإن تصنيف "رأس الرمح" ليس حلاً سحريًا لفهم أي قضية تحوم حولها الصناعات العسكرية والأمنية الخاصة. وهو ما دفع سنجر نفسه الي اعتبار تصنيف "رأس الرمح" مجرد «إطار مفاهيمي" قد يتناسب أو لا يتناسب تمامًا مع بعض الحالات في أي شركة قد تؤطر ضمن سياق هذا التصنيف[2].

في المقابل، كمحاولة للتخفيف من هذه المشكلة، وضعت الباحثة أفانت ديبورا .Deborah D Avant في عام 2005 كتابها الموسوم : سوق القوة: تداعيات خصخصة الأمن" The Market for Force

[1] Petre W. Singe. "Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry.p92

[2] Dunar, Charles J Robbins and Donald L Mitchell, Jared L. Private military industry analysis: private and public companies.(Monterey, California. Naval Postgraduate School.2007).p22.

"The Consequences of Privatizing Security" تصنيفًا آخر للمركبات PMFs باستخدام بإبرام عقود بدلاً من تصنيف على أساس نوع الخدمات أو الشركات ،مشكلةً بذلك وحدة تحليل مغايرة خاصة بها .

في هذا الصدد ،قسمت أفانت Avant تصنيفها لسوق القوة العسكري و الأمني الخاص الي فئتين هما: عقود الامن الخارجي العسكرية و عقود الامن الداخلي الشرطية [1]. وتفصل أكثر أفانت Avant في تقسيم هذين الفئتين على أساس نوع العقد المبرم معها كما يلي:

A. **عقود عسكرية:** مفصلة الي اربع فئات:	B. **عقود الشرطة:** مفصلة الي خمس فئات:
1. الدعم العمليات المسلحة،	**1.** تأمين المواقع المسلحة.
2. الدعم التشغيلي غير المسلح في ساحة المعركة	**2.** تأمين المواقع غير المسلحة.
3. الاستشارات والتدريب العسكري غير المسلح	**3.** الاستشارات وتدريب الشرطة
4. الدعم اللوجستي ،	**4.** مكافحة الجريمة
5. /	**5.** الاستخبارات

كما أدرجت أيضا أفانت Avant نموذج الرمح لسنجر Singerفي مُنتَّصَف الفئتين رئيسيتين للخدمات المدرجة لمهام الشرطة عن المهام الموكلة للعسكر، كما هو واضح الشكل رقم 5 الخاص بها التالي:

العسكري		الشرطة
- الدعم العمليات المسلحة، **أمثلتها:** - EOفي أنغولا. - Sandline في السيراليون. **-الدعم التشغيلي غير المسلح في ساحة المعركة** **أمثلتها:** - SAICفي حرب الخليج 2. **- الاستشارات والتدريب العسكري غير المسلح** **أمثلتها:** - MPRIفي كرواتيا.- Vinnel في السعودية. **- الدعم اللوجستي،** **أمثلتها:** - Brown & Root في أفغانستان.		**- أمن المواقع المسلحة.** **أمثلتها:** -SDS في المكسيك. – Saracen في أنجولا. - Blackwater في العراق. **- أمن المواقع غير المسلحة.** **أمثلتها:**- DSL في كونغو الديمقراطية **- الاستشارات وتدريب الشرطة** **أمثلتها:** -. DynCorp في العراق **- مكافحة الجريمة:** **أمثلتها:** DSL في كونغو الديمقراطية **- الاستخبارات** **أمثلتها:**- OS Krollو CACI في العراق

المصدر: Avant, Deborah D. The market for force: The consequences of privatizing security. Cambridge University Press, 2005.p.17.

[1] Deborah D Avant.The market for force: The consequences of privatizing security. (Cambridge University Press, 2005).p.16

يجيب نموذج ايفانت عن السؤال المتعلق بأنواع الخدمات وما الذي تقدمه هذه الشركات؟ سواء على نطاق واسع أو ضيق ، بما في ذلك تبيان المهام المرتبطة بالأمن الخارجي (كحماية الحدود) والداخلي (كحفظ النظام داخل الحدود). على الرغم من أن القليل من العقود يعد بالمشاركة في القتال البري ، فإن الشركات الأمنية الخاصة تقدم ثلاث فئات واسعة من الدعم الأمني الخارجي: الدعم التشغيلي ، والمشورة والتدريب العسكريين ، والدعم اللوجستي. تقدم الشركات الأمنية الخاصة أيضًا خدمات أمنية داخلية تتراوح بين أمن الموقع (المسلح وغير المسلح) ، ومنع الجريمة ، والاستخبارات. وهو صقل تصنيفي لم قام به Peter Singer بتصنيف هذه الشركات حسب علاقة خدماتها الأساسية بـ "رأس الرمح" في "ساحة المعركة"الخدمات الأقرب إلى رأس الرمح هي تلك الموجودة في الخطوط الأمامية للمعركة ، وعادة ما تكون الأكثر دموية وخطورة. وفقًا لسينجر ، يؤدي هذا إلى التمييز بين الشركات من النوع الأول التي توفر التنفيذ والقيادة ، والشركات من النوع الثاني التي تقدم المشورة والتدريب وغيرها[1].

يقدم هذا التصنيف أيضا فكرة عن مدى قرب العملاء من الاستخدام المباشر للقوة القسرية، ويساعد في تقسيم المهام إلى ثقافتين مختلفتين اختلافًا جوهريًا: الثقافة الأمنية للجيش وثقافة ضابط الشرطة. لكن المشاكل هنا تفوق هذا الامر، حيث لاحظت أفانت أنه يصعب وصف العديد من المهام التي يتم التعاقد عليها:

- ✓ كالخدمات التي تقدم عمليات خاصة أو دعم لمكافحة التمرد ؛ أو خدمات الخطف والفدية ، أو الإخلاء والإنقاذ ، وغيرها ممن تتموضع ضمن المنطقة الضبابية التي تجمع بين "الأمن الخارجي والداخلي".
- ✓ قد تعهد هذه الشركات بالاستجابة للأزمات بشكل عدواني بالأفراد المسلحين، ولكن من الصعب معرفة ما إذا كان يجب تسمية هذا الإجراء من نوع الشرطة SWAT أو إجراء

[1] Ibid.p.17.

العمليات العسكرية الخاصة. وبما أن هدفهم ليس محاربة القوات، بل محاربة العناصر الإجرامية الدولية، فمن الأفضل وصفها بأنها مهام للأمن الداخلي[1].

✓ ربما يكون من الأفضل النظر في مثل هذه المهام على طول سلسلة متصلة، وليس في فئتين مقسمتين. تكمن مشكلة تصنيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة حسب طبيعة مهمتها في أن هذا التصنيف لا يلتقط نطاق الخدمات التي قد تقدمها أي شركة معينة. يمكن لنفس الشركة توفير العديد من هذه المهام[2]. تقدم شركة Control Risks ، على سبيل المثال ، نصائح استشارية بشأن المخاطر لجميع أنواع العملاء ولكنها توفر أيضًا الأمن المسلح في العراق وتم التعاقد معها لتوفير الاستخبارات المحلية لشركة سكوتلاند يارد Scotland Yard في المملكة المتحدة. تتمثل إحدى فوائد تجميع الشركات حسب المهام التي تم التعاقد معها للقيام بها في أن صانعي السياسات يمكنهم رسم "خطوط مضيئة" حول تلك المهام التي قد تكون "حكومية بطبيعتها" وغير مناسبة للتعاقد[3].

✓ توضح حالة بلاكووتر كيف يمكن للشركات الاستمرار في تقديم الخدمات دون توقف العمليات حتى إذا خسرت أو لم تتمكن من الحصول على ترخيص. في الأساس ، الظرف الوحيد الذي يتسبب في توقف الشركات العسكرية الخاصة عن تقديم الخدمات إذا لم يكن لديها رأس مال تشغيلي كافٍ. كانت إحدى وظائف Greystone هي العمل كـ "Blackwater International".[4]

✓ تقدم شركات الأمن الخاصة عن طريق سوق عابر للحدود الوطنية خدمات عسكرية وأمنية للدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والشركات العالمية والأثرياء. تضمنت كل عملية سلام متعددة الأطراف أجرتها الأمم المتحدة منذ عام 1990 وجود اللجان الأمنية الخاصة .تراوحت الدول التي تعاقدت على خدمات عسكرية من دول ذات قدرة عالية مثل الولايات المتحدة إلى دول فاشلة مثل سيراليون. وفي الوقت نفسه ، استأجرت الشركات العالمية الشركات الأمنية الخاصة لتوفير أمن المواقع والتخطيط ، كما فعلت المنظمات غير

---

[1] Peter Andreas, "Redrawing Borders and Security in the Twenty-First Century," International Security Vol. 28, No. 2 (fall 2003).p.80.

[2] Mohamad Ghazi Janaby.The Legal Status of Employees of Private Military Security Companies Participating in UN Peacekeeping Operations.(Nw. UJ Int'l Hum. Rts. 13.2015).p 03

[3] Borzou Daragahi.In Iraq, private contractors lighten load on US troops.(Pittsburgh Post-Gazette, September 28-2003).p.25

[4] John Gainer. "The business of war: a content analysis of private military companies' (websites." 2010).p.66

الحكومية الدولية العاملة في مناطق النزاع أو المناطق غير المستقرة. منذ هجمات 11 سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة ، أتاحت الحرب على الإرهاب فرصًا أكبر لصناعة الأمن الخاص . يتضح هذا ليس فقط في العراق - حيث تعد الشركات الأمنية الخاصة ثاني أكبر عضو في "تحالف الراغبين" - ولكن أيضًا في الوجود المتزايد لشركات الأمن الخاصة في الوظائف الجديدة التي تصاحب الحرب على الإرهاب ، والمحققين والمترجمين الفوريين ، على سبيل المثال .ازدهر عدد مزودي خدمات الأمن الخاصة خلال التسعينيات. التجارة في الخدمات العسكرية والأمنية ليست فئة تتبعها قواعد البيانات العسكرية أو التجارية ، لذا فإن البيانات الخاصة بهذا النمو مجزأة إلى حد ما ، ولكنها مع ذلك مقنعة[1].

المطلب الثالث: مقارنة بين التصنيفات الثلاث حسب وحدات ومتغيرات التحليل

بناء على التصنيفات الثلاثة لكل من شيرار "Shearer" وسنجر " Singer" وأفانت "Avant" يستنتج من الأنماط المقدمة ، فإن نطاق الخدمات المدرجة في كل فئة يختلف عن غيرها ، وذلك بناء على وحدات التحليلية مختلفة وهي: الخدمات المقدمة ، نوع الشركات، العقود المبرمة، بالإضافة الي متغيرات تحليلية مشتركة المتمثلة في : القتال - Combat التدريب - Training الدعم - Support الامن Security- المخابرات - Intelligence إعادة الإعمار- Reconstruction.

أما فيما يتعلق بالجدل حول استخدام مصطلح "الشركات العسكرية الخاصة" أو "الشركات الأمنية الخاصة" ، وجدنا أيضًا أنه يمكن تطبيق أي من المصطلحين على فئة معينة من الخدمات أو الأنماط في مجملها نلحظ تأثر معظم المفكرين بالتقسيم النظري الأول لدفيد شرار "Shearer" ثم تبنى كل من سنجر و أفانت نفس الطرح مع اختلاف التوظيف التحليلي و التصنيف الوصفي للشركات . على سبيل المثال ، في حين أن "شركات تقديم الخدمات العسكرية" بالنسبة لشركة Singer هي الأنواع الوحيدة التي يمكن تصنيفها على أنها شركات عسكرية خاصة ، فإن جميع العقود التي جمعتها Avant تندرج تحت تصنيف الشركات الأمنية الخاصة. بالإضافة إلى ذلك ، في تنظيم الفئات ، هناك تداخلات حتمية. وهذا يعني أن ملفًا معينًا قد يقدم أكثر من نوع واحد من الخدمات أو العقود ، وبالتالي ينتمي إلى فئات مختلفة ، والعكس بالعكس صحيح. وعليه، يمكن تلخص كل ما سبق في جدول المقارن الجدول رقم 4 الاتي:

[1] Deborah D Avant.Op Cit.p.8

جدول رقم 4 يمثل المقارن بين النماذج التصنيفية لكل من شيرار "Shearer" وسنجر "Singer" وأفانت "Avant"

النماذج التصنيفية / وحدة التحليل / متغيرات التحليل		تصنيف "ديفيد شيرار" David Shearer (1998)	تصنيف "بيتر سنجر" Peter Singer (2003)	تصنيف "ديبورا أفانت" Deborah Avant (2005)	
		الخدمات "Services"	نوع الشركات / المؤسسات "Firms"	عقود عسكرية Military Contracts	عقود الشرطة Police Contracts
1	القتال - Combat	- دعم العمليات العسكرية	- شركات التموين العسكري	- دعم العمليات المساحة - الدعم في ساحة المعركة - عمليات غير مساحة	
2	التدريب Training-	-الاستشارات العسكرية	شركات الاستشارة العسكرية	-الاستشارة والتدريب العسكري غير المسلح	-استشارة وتدريب الشرطة
3	الدعم - Support	الدعم اللوجيستي	شركات الدعم العسكرية	الدعم اللوجيستي	الدعم اللوجيستي
4	الامن- Security	الأمن التجاري تقييم المخاطر منع الجريمة		تأمين المواقع المساحة تأمين المواقع غير المساحة منع الجريمة	
5	المخابرات - Intelligence	جمع المعلومات الاستخباراتية	شركات الدعم العسكرية		الاستخبارات
6	إعادة الإعمار- Reconstruction	الحماية الأممية UN والعمليات الإنسانية			

المصدر بتصرف من الباحث: Carlos Ortiz-Private Armed Forces and Global Security_ A Guide to the Issues (Contemporary Military, Strategic, and Security Issues) (2010)p 45

يفكك هذا الجدول المقارن كافة التحليلات النمطية التمثيلية و الوصفية في تصنيف الشركات العسكرية الخاصة ويقارنها بمتغيرات تحليلية كأوجه تشابه فيما بينها، وعليه الملاحظ في تصنيف ديفيد شيرر ، "جمع المعلومات الاستخبارية" ،ينطبق فقط على العمليات التجارية مشمول بفئة خدمات "منع الجريمة" ، و "حماية الأمم المتحدة والعمليات الإنسانية" من خلال فئة خدمات "الدعم اللوجستي". بينما لم تتحدث باقي التصنيفات عن عمليات إعادة الاعمار والإصلاح [1].

وعليها يستنتج عند فحص الجدول عن كثب إن فهم ما تفعله الشركات العسكرية الخاصة ليس معقدًا كما توحي المناقشات يمكن أن يرى القارئ الخدمات عبر اسواق القوة الخاصة حيث تميل إلى تحمل أوجه تشابه مميزة وان الخدمات والمهام المشتركة و المتكررة بين كافة التصنيفات و التي تعطي للباحث رؤية أوضح عما تدعى هاته الشركات القيام به من عدمه.

المطلب الرابع: تصنيفات أخرى مقارنة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

ولو أردنا التوسع أكثر في تقديم تصنيفات أخرى للمقارنة يمكن تقديم تصنيفات تطرقت لها شتى الادبيات والمفكرين المهتمين بدراسات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وهي كما يلي:

أولا : تصنيف للشركات العسكرية الخاصة عل أساس الادبيات جدول رقم 5:

الفئات الوصفية	الادبيات
شركات التزويد العسكري	أبرز المفكرين و سنة اصدار أدبياتهم
1. العمليات القتالية	Avant (2006), Brooks (2002), Faite (2004), FCO (2002), Mandel ,(2001)Nossal (1998), O''Brien (2000), Pattison (2008), Pech ,(1999)Perlo-Freeman and Skons (2008) Schreier and Caparini (2005) Wither(2005)
2. خدمات الأمن المسلحة	Abrahamson and Williams (2006), Bjork and Jones (2005), Brooks (2000), Faite (2004), O''Brien (2000), Wither (2005)
مؤسسات الاستشارات العسكرية	أبرز المفكرين وسنة اصدار أدبياتهم
3. الاستشارات / التوجهات	Avant (2006), Kidwell (2005), Milliard (2003) Pearlstein and more ,(2001) Singer (2003), Singer(2004)
4. التدريب	Avant (2006), Atul (2003), Brooks (2002),Musah and Fayemi (2000), Schreier and Caparini (2005), Singer(2004)

[1] Carlos Ortiz.Private Armed Forces and Global Security;.Op cit. p -p46-45

شركات الدعم العسكري	أبرز المفكرين وسنة اصدار أدبياتهم
5. الخدمات اللوجستية	Aning et al. (2008), CBO (2008), Cleaver and May (1995), Heibel ,(2006) Kidwell (2005), Perlo-Freeman and Skons (2008), Singer ,(2003) Uesseler(2008)
6. الدعم التقني	Avant (2006), Ortiz (2007), Perlo-Freeman and Skons ,(2008)Singer (2003), Taylor(2004)
7. إدارة المرافق	Brooks and Laroia (2005), Perlo Schreier and Caparini (2005), Singer (2004) -Freeman and Skons,(2008)

المصدر: Gainer, John. "The business of war: a content analysis of private military companies' websites." (2010).p.53.

يصف هذا الجدول أهم وأبرز المفكرين وسنة اصدار أدبياتهم ، وتم تصنيفهم بناء على 7 متغيرات يمكن الاعتماد عليها كخارطة معرفية و فهرس تنظيمي منذ 1995 الي غاية 2008م.

ثانيا: تصنيف الشركات الأمنية الخاصة (PSCs) للخدمات الإغاثة الأمنية

بما أن شركات الأمن الخاصة (PSCs) مؤسسات تجارية تقدم مجموعة من الخدمات المتعلقة بتوفير الأمن المادي. يكشف مسح تقريبي لشركات الأمن التي تعمل مع العاملين في المجال الإنساني أن الشركات التي تم التعاقد معها تختلف اختلافًا كبيرًا في الحجم والتواصل العالمي.[1] إذا تبني استراتيجية أمنية للردع ولتوفير الامن المادي، فإن المنظمات الإنسانية عادة ما تلجأ إلى استخدام شركات الحراسة الحماية. مثل PSCs Group 4 Falck و Securicor ، Group4 Securicor كواحدة من أكبر موردي خدمات الأمن الوقائي في جميع أنحاء العالم ، ويمكن تلخيص هذا التصنيف في الجدول التالي:

جدول رقم 6: الإستراتيجيات الأمنية لمنظمات الإغاثة وخدمات PSC الشركات الأمنية الخاصة[2]

		الأمن اللين ←				→ الأمن الصلب	
1	الإستراتيجية	القبول	الحماية		الردع		
2	التهديد	قطع الطرق أو النزاع العنيف			قطع الطرق	الصراع العنيف في الغالب	
3	الخدمة المقدمة من طرف الشركات الأمنية الخاصة (PSCs)	عادة ما تكون القبول لاستراتيجيات غير مطلوب	توفير الدعم الأمني للمركبات المعدات	الاستشارات وتحليل المخاطر والتدريب الأمني لموظفي الإغاثة	الحراسة غير مسلحة لمكاتب و المخازن	الحراسة المسلحة لمكاتب و المخازن	القوة العسكرية الهجومية التي لا تستخدمها المنظمات الإنسانية بشكل مباشر

[1] Dr. phil. Carlos Ortiz (auth.), Thomas Jäger, Gerhard Kümmel (eds.).Private Military and Security Companies.(Chances, Problems2007) .p264

[2] Ibid p266

المصدر: (Dr. phil. Carlos Ortiz (auth.), Thomas Jäger, Gerhard Kümmel (eds.).Private Military and Security Companies. Chances, Problems2007) .p264

ثالثا: تصنيف الشركات وفق "الورقة الخضراء" Green Paper البريطانية

تقدم الورقة الخضراء للحكومة البريطانية حول الشركات العسكرية الخاصة (PMCs) نظرة عامة شاملة على نقاش الشركات العسكرية الخاصة وتحدد ستة خيارات تنظيمية. نظرًا لنطاق الأنشطة التي تقوم بها الشركات العسكرية الخاصة ، فمن غير المرجح أن تكون استجابة واحدة كافية. تقترح هذه الورقة بالتالي نهجًا متعدد الأبعاد لتنظيم الشركات العسكرية الخاصة البريطانية يتناسب مع النوع المناسب من الاستجابة لمجموعة متنوعة من الأنشطة التي قد تقوم بها الشركات العسكرية الخاصة. وتهدف اللوائح إلى تعزيز أنشطة الشركات العسكرية الخاصة ذات السمعة الطيبة ، والقضاء على تلك التي قد يكون لها تأثير سلبي على المصالح الوطنية البريطانية في الخارج. كما ينبغي أن تجعل الشركات العسكرية الخاصة مسؤولة عن أنشطتها حيث تعمل هذه الشركات عادة في دول ذات أنظمة قانونية وقضائية ضعيفة ولا يغطيها القانون الدولي. وبالتالي ، يجب أن تتحمل الحكومات المحلية للشركات العسكرية الخاصة المسؤولية عن أنشطتها.

كما يعتمد النهج متعدد الأبعاد المقترح لتنظيم الشركات العسكرية الخاصة على التزامات المملكة المتحدة في القانون الدولي ويرتبط بالنظم الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا ، وهما الدولتان الوحيدتان اللتان لديهما تشريعات شاملة بشأن الشركات العسكرية الخاصة[1].

ولذلك من أحد محاولات أخرى لتصنيف الشركات التي تقدم خدمات عسكرية وأمنية، نجدها مدرجة في "الورقة الخضراء" البريطانية [2]مع الأمثلة التالية للأنشطة ومقدمي الخدمات والمستخدمين: في الجدول رقم 7 الاتي:

---

[1] Beyani, Chaloka, and Damian Lilly. "regulating private military companies." Options for the UK Government. London: International Alert (2001).p.20

[2] وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، "الورقة الخضراء" ، ص. 10. قائمة مماثلة مع 5 أنواع فقط من الأنشطة والخدمات المقدمة، المزيد عن الشركات المدرجة ، G. Weingartner، Krieg als Geschäftszweig. Private Sicherheitsdienstleister und Söldner im " Lichte des Kriegsvölkerrechts، Zeitschrift Österreichische Militärische، no2، March / April 2004، p. 150

جدول رقم 7: يمثل تصنيف الشركات وفق "الورقة الخضراء" البريطانية		
الأنشطة والخدمات المقدمة	المستخدمون الرئيسيون للخدمات	أبرز الأمثلة عن الشركات
القتال و الدعم التشغيلي	الحكومات	Executive Outcomes Sandline International Gurkha Security Guards
الاستشارات و التدريب العسكري	الحكومات	DSL, MPRI, Silver Shadow Levdan, Vinnell, BDM
اقتناء وشراء الأسلحة	الحكومات	Executive Outcomes Sandline International ; Levdan
جمع المعلومات الاستخباراتية	الحكومات الشركات متعددة الجنسيات	Control Risk Group Kroll, Saladin, DynCorp
الدعم اللوجستي	منظمات حفظ السلام الوكالات الإنسانية	Brown & Root, DynCorp Pacific Architects & Engineers
الأمن ومنع الجريمة	الشركات متعددة الجنسيات الوكالات الإنسانية	DSL, Lifeguard, Group 4 Control Risk Group Gurkha Security Guards Grey Security, Coin Security
المصدر: UK Foreign and Commonwealth Office, "Green Paper", p. 10		

ردًا على "الورقة الخضــراء" البريطانية وســؤال ما الذي يجب تنظيمه ، تقدم الرابطة الدولية لعمليات السلام ، وهي منظمة أمريكية للدعوة والضغط لصالح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، محاولة بديلة للتصنيف في الجدول رقم 8:

الجدول رقم 8:تصنيف الرابطة الدولية لعمليات السلام			
النوع	NSPs Nonlethal Service Providers مقدمو الخدمات غير القاتلة	PSCs Private Security Companies الشركات الأمنية الخاصة	PMCs Private Military Companies الشركات العسكرية الخاصة
الخدمات	إزالة الألغام التموين والإمداد استشارات المخاطر	حماية المواقع الصناعية حماية المساعدات الإنسانية حماية السفارات	تدريب عسكري المخابرات العسكرية القتال الهجومي
أمثلة	PA&E Brown & Root ICI of Oregon	ArmorGroup Wackenhut Gurkha Security Guards	Executive Outcomes Sandline International MPRI
المصدر: D. Brooks, "Protecting People: The PMC Potential", Comments and Regulating Private Military Services, Suggestions for the UK Green Paper on Alexandria, International Peace Operations Association, 25 July 2002, atwww.hoosier84.com/mspconceptualization.htm			

الفصل الثالث:

أوضاع وأدوار الشركات العسكرية والأمنية

الخاصة في حوكمة الامن العالمي

الفصل الثالث: أوضاع وأدوار شركات الامن الخاص في حوكمة الامن العالمي

يركز هذا الفصل عن الكشف أوضاع وأدوار شركات الامن الخاصة في الحوكمة الامن العالمي وعلى موضوعات و قضايا الموجة الثالثة حيث يُنظر إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أنها عنصر في هياكل الحوكمة الأمنية العالمية تم تحليله من حيث تأثيرها الأوسع على الدولة / المجتمع والانقسامات العامة / الخاصة؛ كما تستخدم الأبحاث المتعلقة بخوصصة الأمن نهجًا متعدد التخصصات ، يقدم هذا الفصل صورة شاملة لمجموعة كاملة من ممارسات الخصخصة (من الأمن اليومي للأفراد إلى استراتيجيات الشركات ومشاركتهم في الرهانات المتعلقة بإدارة الأمن القومي و المخاطر العالمية)و يجمع بين مجموعة واسعة من وجهات النظر المختلفة لدراسة مختلف جوانب الأمن الخاص وآثاره على المجتمع والسياسة العالميين المعاصرين. بالإضافة إلى ذلك، كما يقدم هذا الفصل، وجهات النظر الجغرافية والجيوسياسية لأوضاع واداور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المتميزة، ويفتح الطريق لمحادثات جادة حول هذه الظاهرة في كل مكان ومجال جغرافي؛ وفي الأخير يتحدى هذا الفصل الرؤى الثنائية التي تفرق بين الأمن الخاص والعام، ويظهر العواقب بعيدة المدى على الديمقراطية من خلال مناقشة هذه الكيانات الهجينة التي تسكن الآن التجمعات الأمنية العالمية الجديدة.

المبحث الأول: حوكمة الامن الخاص العالمي: التصورات المفاهيمية والسياقات البحثية

قبل التطرق لأوضاع وأدوار شركات الامن الخاصة في حوكمة الامن العالمي يستوجب من التعرف أولا على تطور الدراسات الأمنية المعاصرة و انبثاق الامن الخاص فيه، بالإضافة الي الحديث عن تصورات الحوكمة في شقها الأمني و بعدها المحلي و الإقليمي العالمي بهدف المام بموضوعات حوكمة الامن الخاص العالمي سواء تعلق الامر بالتصورات المفاهيمية والسياقات البحثية المصاحبة لها.

المطلب الأول: سياقات انبثاق الدراسات الأمنية المعاصرة والتحولات المصاحبة.

ظهرت الدراسات الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية وسيطر عليه التفكير الواقعي حتى نهاية القرن العشرين، عندما كان تركيزها التقليدي حول "الحالة والاستراتيجية والعلم والوضع الراهن" [1]. كان يُنظر إلى النظام الدولي على أنه "ساحة وحشية" تسعى فيها الدول إلى تأمين نفسها، أحيانًا على حساب جيرانها ويفترض هذا النموذج الواقعي التقليدي أنه إذا كانت الدولة آمنة، فكذلك الأشخاص الذين يعيشون فيها. ولهذا تعلقت الدراسات الامنية بقضايا الحوكمة والتنمية وعد "الأمن" متغيرًا تابعًا ومستقلًا، وسببًا وتأثيرًا لكل من نتائج الحوكمة والتنمية، رابطة اياها بتآكل أو انهيار البنى التحتية الأمنية في أفريقيا وبدوره بمشاكل أوسع وأطول فترة، فضلاً عن التطورات في صميم نظام القوة الدولي واقتصاد التسلح .ومع ذلك، بينما حظيت "الحوكمة" و "التنمية" باهتمام كبير من المانحين في الثمانينيات، لم تحظ قضايا "الأمن" (مثل تلك المتعلقة باقتصاد السلاح) باهتمام كبير - على الرغم من أنه بحلول منتصف التسعينيات من القرن الماضي ، تغير هذا بسبب المخاوف بشأن استقرار الدول الأفريقية[2].

ومع ذلك ، بحلول نهاية الثمانينيات ، بدأ الاستياء من الأسس الواقعية للنظام في الظهور،بحيث تطور تخصص الدراسات الأمنية ليشمل مجموعة من النظريات و التصورات النقدية ، إفترض فيها أمثال باري بوزان Barry Buzan و Ole Wæver و Jaap de Wild بأن مفهوم الأمن يتطلب توسيعًا نظريًا وعمليًا لتغطية التهديدات التي تتجاوز المجالات التقليدية للجيش والدولة وإلى ما وراء معناه

[1] Paul D Williams and McDonald Matt. An introduction to security studies. (Routledge, 2018).p.3

[2] Ibid.p.04

السياسي والعسكري ليشمل الفهم الأوسع للمصطلح (مثل تلبية الاحتياجات الأساسية ، والحق في بيئة مستدامة ، وحماية التراث الثقافي. والهوية الدينية وما إلى ذلك وغيرها)، وأضحى هذا الطرح ذا أهمية متزايدة في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، وهو حدث لم يستطع العديد من الأكاديميين والمستشارين السياسيين والصحفيين شرحه باستخدام التفكير الأمني الواقعي التقليدي[1].

سعى هؤلاء النقاد أيضًا إلى فهم الامن بأنه يختصر فقط في القطاعات ومصادر العنف المتضمنة في الأنظمة المحلية والعالمية - بما في ذلك تلك المرتبطة بإعادة الهيكلة الاقتصادية الرأسمالية - ولكنها أيضًا تطرح أسئلة عن ممارسات الدولة نفسها التي شكلت مصدرًا أساسيًا لانعدام الأمن، ليس فقط في المجال السياسي ولكن أيضًا في المجالات الاجتماعية والأيديولوجية. ومن أمثلتها أدت نزاعات الإبادة الجماعية في الصومال ورواندا وليبيريا وسيراليون إلى إعادة تركيز المناقشة مرة أخرى على المعنى الأساسي للأمن، كحق جوهري متمركز في الحماية من الاعتداء الجسدي والمعنوي. أصبحت السلامة الجسدية الشغل الشاغل للعديد من الأفارقة حيث انهارت الدول وعجزت عن توفير الشروط الأساسية لحماية الحياة .وبالتالي فإن كلا من مفهومي الأمن "الأساسي" و "الموسع" يتم طرحهما بشكل مترادف على رغم من تنامي الطروحات النقدية المصاحبة للدراسات الامنية المعاصرة.

أدت الأشكال المتغيرة للنزاعات والحروب والأزمات بعد أحداث 11 من سبتمبر إلى تحول دلالي قائل بحجية أن: " مفهوم الامن لم يعد مختصرا على تجنب ومواجهة التهديدات وانما التحول الي إدارة وتجنب المخاطر التي تميز الممارسات الأمنية المعاصرة"؛ وهو الطرح الذي قدمه كل من Oliver Kessler and Christopher Daase ، اين يتم من خلاله الجمع بين "المعضلة" الأمنية"Dilemma التقليدية (المعروفة) و "المفارقة [2] الأمنية" Security Paradox الجديدة[3]. حيث يجادل هذا الطرح بأن إعادة

---

[1] Mahal, Aisha. "The Protection Paradox: Why Security's Focus on the State Is Not Enough.".web site: https://www.e-ir.info/2020/07/02/the-protection-paradox-why-securitys-focus-on-the-state-is-not-enough/ .

[2] المفارقة بالإنجليزية "Paradox: " هي بيان بالرغم من أن التعليل يبدو ظاهرياً مبني على مقدمات وحجج منطقية، إلا أنه يؤدي إلى تناقض البيان نفسه أو يؤدي إلى استنتاج عبارة غير منطقية. أو أمر مُحير في دائرة مغلقة، من الممكن أن تكون المفارقة عبارة صحيحة أو مجموعة من العبارات التي تتضمن معنى التناقض أو النفي. ووفقا لتعريف الفيلسوف الأنجليزي مارك سينسبري، المفارقة تعني : خاتمة قد تبدو غير مقبولة، مستمدة من فرضيات قد تبدو مقبولة من خلال منطق قد يبدو مقبولاً .يمكن أن تعبر المفارقة عن تناقض خارجي عندما تناقض معرفة أو فرضية سابقة، أو تناقض داخلي عندما تحتوي نفسها على شيء وعكسه.

[3] Oliver Kessler and Christopher Daase. "From insecurity to uncertainty: Risk and the paradox of security politics." (Alternatives 33.2.2008).p.211.

تعريف الامن يجب أن يقترن بمبدأ "عدم اليقين"[1] و "الاحتمالية"، ويستدل في ذلك بأن المخاوف الأمنية الجديدة مثل الإرهاب قد قدمت وأعادت إدخال عدم اليقين "غير المنظم" كأساس منطقي للممارسات الأمنية الجديدة لم تحقق الا مزيدا من اللأمن . وعليه يقدم هذا الطرح تصورا مغاير لمفهوم الامن، قائما على إدارة المخاطر اللايقينة ومتعددة الاحتمالات، تحت نمط معقد يركز على المنطق المتعدد والمتضارب لسياسات الأمان المعمول بها حاليًا[2]. ويعزز علاقة وثيقة وواضحة في آن واحد بين الادارة والحكم والأمن لسببين رئيسين:

- ✓ **أولها**، يتعلق بطبيعة الحكم الذي يخلق الظروف الموصلة للأمن والضامنة له، وفي نفس الوقت يتم دعمه بالضرورة من خلال إدارة أدوات العنف وحوكمة القدرة على الاستخدام المشروع للقوة كحجر زاوية في الحكم.
- ✓ **ثانياً** ، تنطوي الحوكمة الفعالة للأمن على الإدارة الفعالة والتنظيم والرقابة في السيطرة على أدوات العنف و القوة العامة أو الخاصة [3].

المطلب الثاني: الدراسات الأمنية الخاصة: تطوروتبلور المفهوم.

مع توسع الأمن الخاص، كذلك اتسعت دراسة خصخصة الأمن. بدأت المطبوعات في الظهور في منتصف التسعينيات، لكن دراسة الأمن الخاص انطلقت حقًا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. على العكس من ذلك ، فإن عدد الكتب والمقالات يتزايد يومًا بعد يوم ، مما يجعل دراسة الأمن الخاص مجالًا بحثيًا جامحًا وسريع النمو وحيويًا مع حدود متغيرة باستمرار. هناك تغيير هام جار

---

[1] يعتبر مبدأ عدم اليقين أو اللايقين Uncertainty Principle (أو مبدأ عدم التحديد أو مبدأ عدم التأكد أو الريبة أو كما يسمى ايضا بمبدأ الشك) من أهم المبادئ في نظرية الكم، قام بصياغته العالم الألماني هايزنبرج Heisenbergعام 1927 وينص هذا المبدأ على أنه لا يمكن تحديد خاصيتين مقاستين من خواص جملة كمومية إلا ضمن حدود معينة من الدقة، أي تحديد أحد الخاصيتين بدقة متناهية ، فهذا المبدأ معناه أن الإنسان ليس قادرا على معرفة كل شيء بدقة 100%. ولا يمكنه قياس كل شيء بدقة 100%، إنما هناك قدر لا يعرفه ولا يستطيع قياسه. وعليه تثبت هذه الحقيقة الطبيعية أنه، إذا كانت القوانين الأساسية للفيزياء تمنع أي عالم مهما كانت له ظروفا مثالية للحصول على معلومات مؤكدة تماما، فإن المبدأ ينطبق بشكل أكثر على علماء السياسة والامن و العلوم الاجتماعية و الإنسانية ككل. ، وعليه حسب منطق مبدأ عدم التأكد لا يمكن أن يتنبأ مستقبلاً بحركة الأشياء بدقة متناهية، بل تظل هناك نسبة ولو صغيرة من عدم التأكد؛ وأنه مهما كان الإحكام وتطوير وسائلنا في القياس فلن يمكننا ذلك من التوصل إلى معرفة كاملة للطبيعة من حولنا.

[2]Oliver Kessler and Christopher Daase. Op cit .p.212.

[3] Musah, Abdel-Fatau, Kayode Fayemi, and J'Kayode Fayemi, eds. *Mercenaries: an African security dilemma*. (Pluto Press, 2000).p 211

أيضا. في حين اقتصرت معظم التحقيقات والمناقشات حتى الآن على تخصصها الفردي، وتعامل مع الموضوع من منظور تأديبي متميز واستخدام أدوات تحليلية وأخلاقية محددة، هناك اتجاه نحو البحث الذي يمتد عبر الحدود التقليدية بين التخصصات الأكاديمية. وبالتالي قد يكون من الممكن التحدث عن هاته الدراسات كشيء أكثر من مجرد مجال دراسة ينتمي بالتساوي إلى تخصصات مختلفة، ولكن بدلاً من ذلك كمجال دراسة ناشئ يجمع الباحثين، والمناهج، والمنهجيات من مجموعة من التخصصات والخلفيات في جهد لفهم الجوانب المختلفة للأمن الخاص.

عادة ما دأب الحديث على ان تشكل الدولة الحديثة على انها محتكر الشرعية الرئيسي للقوة و العنف ، وهو ما أدى إلى تشكيل الشرطة كمسؤولة عن انفاذ القانون والنظام الداخليين ،و تكريس الجيش للدفاع ضد الأعداء الخارجيين. على الرغم من أن هذا هو الحال، بيد أنه ليس هناك شك أن العقود القليلة الماضية قد شهدت عودة وتوسيع أهمية الجهات الأمنية الخاصة. هناك عدد من الطرق المختلفة والمتداخلة والمتناقضة أحيانًا لشرح هذا التطور، وهذه الحسابات المتنوعة تستحق المراجعة من أجل الحصول على فهم أفضل للطابع متعدد الأوجه لخصخصة الأمن المعاصرة. [1]

في تخصص العلاقات الدولية ، تبدأ تفسيرات صعود الأمن العسكري الخاص في القرن العشرين بشكل حتمي تقريبًا بنهاية الحرب الباردة. يُنظر إلى التقليص العسكري الذي نتج عن نهاية التنافس بين القوى العظمى على أنه قد وفر عوامل "الدفع" و "الجذب". من ناحية ، وفر الأفراد العسكريون الذين تم تسريحهم والمعدات التي خرجت من الخدمة إمدادًا جاهزًا للقدرة ، ومن ناحية أخرى ، زاد الطلب حيث أصبحت الدول الغنية أكثر إحجامًا عن التدخل في الأجزاء غير المستقرة من العالم وتخليت عن حلفاء أو عملاء سابقين في الحرب الباردة. الأجهزة. هذه هي الفترة التي شهدت صعود شركات مثل شركة South African Executive Outcomes والشركة البريطانية Sandline ، وكلاهما وظفتهما الحكومات المحاصرة في الجنوب لمحاربة التمرد الذي اندلع في نهاية القطبية الثنائية[2].

شهدت سنوات الحرب الباردة المباشرة أيضًا وجودًا متزايدًا في السوق للجهات الفاعلة السوفيتية والجنوبية السابقة مثل شركات النقل والخدمات اللوجستية التي تديرها أوكرانيا ، في حين كان

[1] Rita Abrahamsen and Leander Anna, eds. Routledge handbook of private security studies. London; New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2016. P.01

[2] Ibid

الجورخاس النيباليون والأوغنديون والكولومبيون من بين العديد من الجنسيات التي تم التعاقد معها للعمل في شركات متعددة الجنسيات في حد ذاته ، كأحد هذه العوامل هو إعادة تنظيم الاقتصاد والإنتاج الذي أعقب صدمات النفط في السبعينيات، كانت الشركات تنظم أنشطتها بشكل متزايد من خلال الشبكات بدلاً من الأسواق والتسلسلات الهرمية التقليدية. أصبحت التحالفات الاستراتيجية والشراكات والاستعانة بمصادر خارجية والترخيص جوانب أساسية للحياة الاقتصادية التي تركز بشكل متزايد على المشروع وتهدف إلى تقليل الهوامش من خلال تسهيل الإنتاج في الوقت المناسب. وقد أثر هذا أيضًا على سوق القوة. بالفعل في أوائل الثمانينيات ، كانت صناعة الدفاع تضغط على الحكومات لإزالة الحواجز أمام التعاون عبر البلاد ، وقد طورت الصناعة مثل هذا التعاون إلى حد أكبر مما توقعته الحكومات. من هذا المنظور ، كانت قيود الحكومات ذات الدوافع السياسية على الأسواق والارتباط المستمر بنماذج الإنتاج العامة غير متزامنة بشكل ميؤوس منه مع الاحتياجات والواقع في الصناعة[1]

في حين أن مفهوم الأمن الخاص غالبًا ما يُعتبر ظاهرة حديثة نسبيًا، فإن الحقيقة هي أن شكلاً من أشكال الأمن الخاص كان موجودًا منذ قرون. سواء تعلق الأمر باختراع الأقفال، أو تصميم الحصون والأسوار القديمة، أو توفير خدمات مختلفة متعلقة بالأشخاص، فإن مفهوم الأمن الخاص موجود لفترة أطول بكثير من حراس الأمن الحديث. في السياق العام، عرف الامن الخاص بالظهور التدريجي لصناعة الأمن الخاصprivate security industry (PSI)، (والتي تعلقت أدوارها من القيام بحراس الملاهي الليلية ، أو حراس الأمن الذين يقومون بدوريات في المخازن أو حراس الأمن داخل المتاجر الكبرى) . يمكن وصف هذه العناصر للصناعة بأنها أدوار الشائعة الأمن الخاصة[2] .

في الواقع، تتمثل الصناعة بأكملها في صور أكثر عالمية وتعقيدًا وأوسع بكثير، وتشمل كل شيء من أمن الشركات إلى الشركات العسكرية الخاصة بحيث يصعب وضع تعريف ملموس. لا يقتصر الأمر على العدد الكبير من الأدوار والتخصصات داخل الصناعة التي تجعل من الصعب تحديدها، فهناك مفاهيم مختلفة على نطاق واسع داخل الصناعة نفسها فيما يتعلق بما يشكل على وجه التحديد

[1] Rita Abrahamsen and Leander Ann.Op cit.p.2

[2] George, Bruce, and Simon Kimber. "The history of private security and its impact on the modern security sector." The Handbook of Security. Palgrave Macmillan, London, 2014. 21-40.

"الأمن" وما يقع خارج نطاق الصناعة. هناك أربعة مفاهيم مكوّنة للصناعة الخاصة وهي حاليًا: الأمن الخاص ، وأمن الشركات / الداخلي ، والأمن القومي ، والجيش والأمن الخاصين.

ما يجعل تعريف الصناعة أكثر صعوبة هو التعريفات المختلفة لكلمة "الأمن "نفسها[1]. بينما يشير المصطلح إلى حكومة وطنية إلى جيشها وحماية الدولة القومية ضد القوى الخارجية ، فإن ذلك يعني شيئًا مختلفًا تمامًا لشركة تحقيق خاصة صغيرة. بالنظر إلي النطاق الواسع لهذه الصناعة يستخدم مصطلح "الأمن الخاص" كمصطلح عام لوصف مجموعة واسعة من الأنشطة المتميزة التي تشترك في رابطة مشتركة بين الغرض منها والعمل الذي يقومون به.[2].

المطلب الثالث: في ضبط مفهوم ودلالات حوكمة الامن العالمي.

قبل الولوج و التوصل الى تعريف للحوكمة العالمية لا بد لنا ان نعرف مفهوم "الحوكمة " هذا المصطلح الذي يطرح في حد ذاته العديد من التساؤلات و يشير الى مجموعة من الرؤى و الدلالات التي ترتبط بسياق نشأته و ظهوره و كذلك الجهة التي تتبناه .و عليه تساهم مراجعة الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالحوكمة في فهم مفهوم المصطلح أولاً. ، حيث لا يوجد فهم ثابت لمعنى كلمة الحوكمة[3] ، وهو ما جعله مفهوما هلاميا وضبابيا في التوظيف المكثف من مختلف الأبحاث و المجالات العلمية . وفي ظل غياب تعريف راسخ لمصطلح الحوكمة "Governance"، يقدم المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama ثلاث دلالات رئيسية توضح مجال البحث ومعناه العام على الأقل للمصطلح وهي :

- ✓ **أولها**: هو الحوكمة بمعنى التعاون الدولي من خلال هيئات غير سيادية خارج نظام الدولة. حيث نشأ هذا المفهوم من الأدبيات المهتمة بالعولمة والجدال على أن السيادة الإقليمية تفسح

[1] إذا راجعنا لقاموس أكسفورد الإنجليزي للحصول على تعريف: " توفير شرط الحماية من الخطر أو عدم التعرض له... ومن التجسس أو الهجوم أو السرقة. على غرار، توفير أو ممارسة تدابير آمنة لضمان هذه السلامة. و التي تعد مسؤولة إدارة حكومية أو منظمة في ضمان الأمن للرعية ... القائم على الشعور بالأمان والتحرر من القلق أو التخوف؛ أو من الخطر".

[2] Bruce George and Simon Kimber. The History of Private Security and Its Impact on the Modern Security Sector.p.21

[3] كلمة "حوكمة" مشتقة من الفعل اليوناني "kubernan" ، والذي يعني "توجيه سفينة" - المعنى الذي تم استخدامه في جمهورية أفلاطون. من هذا تم اشتقاق الفعل اللاتيني gubernare ، والذي كان بدوره مصدر gouverner الفرنسي ، ومن ثم الكلمات الإنجليزية Government and Governance التي تعني القيادة أو التوجيه، ومن ثمّ تم نقلها إلى العديد من اللغات. الترجمة العلمية لهذا المصطلح ــ والتي اتفق عليها . هي أنها: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"

المجال لأنواع أكثر رسـمية من التعاون الأفقي، وكذلك للهيئات فوق وطنية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي وما شابهه.

- ✓ **الثاني**: يتعامل مع الحوكمة كمرادف للإدارة العامة، أي التنفيذ الفعال لسـياسـات الدولة. وكان الدافع وراء الاهتمام بهذا الموضـوع هو الوعي بأن الفقر العالمي متجذر في الفسـاد وهو ما سـبب ضـعف قدرة الدولة. المعنى الثالث للحوكمة فهو متعلق بتنظيم السـلوك الاجتماعي من خلال الشبكات والآليات غير الهرمية الأخرى. يقلل الاتجاه الأول
- ✓ و**الثالث** من هذه الاتجاهات الفكرية من أهمية سـلطة الدولة التقليدية ويفضـلان الجهات الفـاعلـة الجـديـدة عبر الوطنيـة والقطـاع الخـاص وفي المجتمع المـدني. ومع ذلـك، تثير هـذه الاتجاهات أسئلة مقلقة حول الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة الحديثة.[1]

كان لحوكمة الشـركات معنى ثابتًا في دوائر الأعمال والدوائر القانونية في معظم القرن العشـرين ، ولكن مصـطلح "الحوكمة" الذي لا صـفة له ، والذي اسـتخدم في المعارضـة المتعمدة للكلمة الأكثر تقليدية "حكومة" ، لم يدخل حيز الاسـتخدام الشـائع إلا في أوائل التسـعينيات. اليوم يتم تطبيق "الحوكمة" بطريقة غير منظمة على مجموعة كاملة من الأنشـطة التي تشـترك في فعل توجيه أو تنظيم السلوك الاجتماعي. وقد أدى الغموض الشديد للمصطلح واستخدامه الواسع الانتشار إلى اتهام بعض المراقبين بأنه أصبح "دلالة فارغة"[2]. لفك هذا الغموض يعرفه البنك العالمي: " تلك الطريقة التي تدار و تمارس من خلالها السـلطة , في تسـييرها للموارد المجتمعية و الاقتصـادية لبلد ما "؛اما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيرى الحوكمة على انها :" ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الإدارية للإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات , و تتضمن الاليات و العمليات و المؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها التعبير عن مصالحهم و ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم و التفاوض حول خلافاتهم"[3].

بناء على ما سبق، يعد تصور الحوكمة الأمنية ضمن نفس سياق تعريف الحوكمة و لكن بشكل أكثر دقة لارتباطه بالجانب الأمني وشتى المفاهيم التي تفسره ، وحسب الباحثة Elke Krahmann "الك

---

[1] Fukuyama, Francis. "Governance: What do we know, and how do we know it." (Annual Review of Political Science 19.1 2016)p.90.

[2] Claus Offe. Governance: An" empty signifier? (Constellations 16.4.2009).p.550.

[3] بوحريص محمد الصديق, مرجع سبق ذكره,ص.23

كرهمان" أن تصور الحوكمة الأمنية لم يقتصر على انتشار المؤسسات الدولية منذ نهاية القطبية الثنائية ، بل إن الجهات الفاعلة الخاصة - مثل المنظمات غير الحكومية وشركات الأمن الخاصة - اكتسبت تأثيرًا كبيرًا[1]. نظرًا لأن النماذج التقليدية في الدراسات الأمنية لا تدرك هذه الميزات تمامًا ، وعليه تشير إليه كمنظور نظري جديد ،وتقترح أن مثل هذا المنظور يمكن أن يستند إلى مفهوم "الحوكمة الأمنية" ، الذي يصف التطور من نظام الأمن المركزي لحقبة الحرب الباردة إلى الهياكل الأمنية المجزأة والمعقدة بشكل متزايد اليوم[2]. شكل بروز الحوكمة العالمية تحديا نظريا كبيرا للتحليل في العلاقات الدولية "المتمركز حول الدولة" , فالدولة تتعاون بشكل اكبر مع بعضها البعض, وتعمل بشكل اكبر مع فئة متزايدة الاتساع من الفواعل الأخرى , وهو ما لا يمكن ببساطة فهمه وتفسيره من خلال التركيز على السلوكيات المنعزلة للدول[3]. و بذلك تطرح الحوكمة مواقف متعددة لأجل تعريفها و فحسب 'ف.مولر" يمكن التمييز بين ثلاثة مواقف في الاخذ بالحوكمة العالمية يتبناها مختلف المهتمين من اكاديميين و صناع السياسة [4]:

يرى موقف التيار السائد في نظرية العلاقات الدولية ويؤسس تصوره للحياة العالمية على مفهوم الفوضى و لذلك فالحوكمة العالمية بالنسبة لهذا التيار لا تعبر عن تطور ما, فهي مجرد استمرار لأدبيات الاعتماد المتبادل التي ازدهرت في السبعينيات من القرن العشرين و النقاشات التي تلتها في الثمانينيات حول النظم الدولية ,هذه الأخيرة لم تستطع تجاوز مركزية الدولة في تحليلاتها , وحتى روافد هذا التيار التي أخذت على محمل الجد أدوار فواعل أخرى من غير الدولة ووكالاتها في الساحة العالمية, لا تستند لهذه الفواعل صفة الاستقلالية في الفعل داخل بنائها المفاهيمي. وهو موقف لاحظ "مولر" انتعاشة كبيرة له في الفترة التي أعقبت احداث 11 سبتمبر2001 في الولايات المتحدة, و يخمن انه سيعرف استمرارا طالما استمرت القناعة لدى الباحثين وصناع السياسة ان المنظور الممركز حول الدولة و الامن الصلب و وهو ما يتماشى مع الوقائع الخام للحياة السياسية الدولية, وكذا قدرة هؤلاء على اقناع الجماهير بذلك[5] .

---

[1] Elke Krahmann. Conceptualizing security governance.(Cooperation and conflict 38.1 2003)p. 5.

[2] Ibid.p7.

[3] بوحريص محمد الصديق , مرجع سبق ذكره,ص.25

[4] المرجع نفسه, ص -ص.25-26.

[5] Elke Krahmann.Op cit.p12.

وهو الموقف المناقض للموقف السابق, يسعى بكل إيجابية الى استيعاب كل الممارسات الجديدة التي تظهر على الخلية العالمية, و ينضوي تحت هذا الموقف تصور "ج.روزنو" إعن الحوكمة العالمية بأنها: "تتضمن نظم الحكم على كل مستويات النشاط الإنساني –ابتداء من العائلة ووصولا الى التنظيم الدولي-حيث يكون لمتابعة الأهداف من خلال ممارسة التحكم أصدقاء عبر قومية" , او تعريف لجنة الحوكمة العالمية سنة 1995 الذي يرى انها:" محصلة الطرق المتعددة التي يسير بها الافراد , و المؤسسات العامة و الخاصة منها القضايا المشتركة بينهم ,انها عملية مستمرة تتضمن إمكانية التوفيق بين المصالح المختلفة و المتنازعة, وكذا إمكانية التصرف بشكل تعاوني.. ولقد كان ينظر الى الحوكمة العالمية سابقا على انها مجرد العلاقات ما بين الحكومية ,لكن يفهم الان انها تتضمن أيضا المنظمات غير الحكومية, وحركات المواطنين و الشركات متعددة الجنسيات و وسوق راس المال العالمية, و يتفاعل معها جميع قطاع الاعلام الجماهيري ذي الاثار الدراماتيكية[1].

موقف مجاورة الحوكمة الامن العالمي بمفهوم اخر أكثر رسوخا: حيث يتم تعريفه من خلال مجاورته بمفهوم معروف او متداول بشكل اكثر تحديدا و من اكثر المجاورات ذيوعا تعريف الحوكمة العالمية بانها حوكمة بدون حكومة او انها فعل مماثل على المستوى الدولي لما تفعله الحكومة داخليا او المجاورة الذائعة أيضا في ادبيات الاقتصاد السياسي العالمي و ربط الحوكمة العالمية بالعولمة الاقتصادية , اين تقدم الحوكمة العالمية غالبا على انها الإجابة السياسية على العولمة الاقتصادية . ذلك ان الحوكمة العالمية –بشكل عام-تعني بضبط القضايا و المشاكل التي تأثرت بظاهرة العولمة الى حد كبير, وجعلت منها قضايا ومشاكل معولمة بالفعل أي يذهب "كريستيان ماي" الى ان بؤرة الاهتمام الرئيسية الاصلية للحوكمة العالمية كانت إدارة او ترويض العولمة وان تقرير لجنة الحوكمة العالمية الشهير لسنة 1995 كان يدور أساسا حول إيجاد حلول للمشاكل التي نشأت مع الاعتماد المتبادل العالمي, و التي جعلت اشكال التعاون البيدولاتية تبدو غير كفؤة للتعامل معها [2].

[1] Ibid.14

[2] Ibid.p-p :16-17

المبحث الثاني: خوصصة الأمن والحرب في السياسة العالمية: نحو بنية أمنية جديدة

المطلب الأول: في معرفة خوصصة الأمن والتفرقة بين الامن الخاص والعام

غالبًا ما يتم تأطير دراسة خصخصة الأمن وظهور صناعة الأمن الخاص العالمية في مواجهة سلطة الدولة وتوفير الأمن العام. مع توسع القطاع وعولمته ، دار الكثير من الجدل الأكاديمي حول مدى خسارة الدولة للسلطة والسيادة ، وبالتالي أصبحت أضعف مع ازدياد قوة القطاع الخاص. كانت هذه ، ولا تزال ، سردًا قويًا بشكل خاص حول خوصصة الأمن في البلدان غير الغربية ، حيث غالبًا ما تم التعامل مع صعود القطاع الخاص على أنه مؤشر - وأحيانًا أيضًا سبب - لضعف الدولة وحتى فشلها. في بعض الأحيان ، يتم التعبير عن هذه الحجة على أنها دوامة هبوطية ، حيث يُنظر إلى عدم قدرة الدولة على تأمين أراضيها والمواطنين على أنه حفز النمو الأولي للجهات الفاعلة الخاصة ، مع وجودهم بدوره في تقويض قوة الدولة وشرعيتها وسلطتها. فمثلا في أوروبا وأمريكا الشمالية ، كانت سيادة الدولة وسلطتها موضوعًا مركزيًا بنفس القدر للنقاش ، لكنها اتخذت شكلاً مختلفًا قليلاً[1].

بدلاً من المخاوف من فشل الدولة الأولي ، غالبًا ما تم تحليل صعود الخاص هنا كجزء من الأشكال الجديدة للحوكمة الشبكية أو الحوكمة متعددة المستويات، من وجهة النظر هذه ، استعانت الدولة بمصادر خارجية لبعض وظائفها الأمنية ، وبقدر ما قد يضعفها هذا أو لا يضعفها ، فإنها تواصل الحكم والتنظيم عن بعد ، بالتعاون مع عدد كبير من الفاعلين من القطاع الخاص غير الحكوميين[2].

إن ادعاءات الدولة باحتكار الوسائل المشروعة للعنف لم تنشأ من العدم، بل كانت نتيجة لعملية طويلة كانت من خلالها القوة الخاصة ملزمة بشكل متزايد بالخدمة العامة. لم يكن ادعاء احتكار القوات المسلحة نافذ المفعول طالما تعرضت المنطقة للنهب المستمر من قبل مجموعات متجولة من قطاع الطرق. لفترة طويلة ، كان ادعاء الحكام باحتكار حق شن الحرب يتعارض مع حقيقة أن قطاعات كبيرة من السكان كانت دائمًا تحت السلاح. من خلال إنشاء جيوش نظامية دائمة، يمكن للملك الآن وضع حد لنهب المرتزقة في وقت السلم من خلال قتالهم، ولكن أيضًا من خلال القضاء على ظهورهم في نهاية الحروب - حيث احتفظ جنود الملك الآن بمهامهم أيضًا في أوقات السلم.

---

[1] Williams, Michael C. "Global security assemblages." Routledge handbook of private security studies. Routledge, 2015.p. 131

[2] Ibid.132

بالتزامن مع الصعود الطويل للدولة في أوروبا يظهر التمييز بين العام والخاص فيما يتعلق باستخدام القوة .كما جادلت باتريشيا أوينز بشكل مقنع ، لا يوجد عنف عام أو خاص مسبق ، حيث أن العنف يتم جعله عامًا أو خاصًا من خلال النضال السياسي والتعريف " من خلال سرد تاريخي مفاهيمي لتنظيم الحرب عبر القرون الخمسة من توحيد ومركزية القوة التي تبلورت في الدولة ذات السيادة ، أظهر أن بعض أشكال العنف يتم نشرها على الملأ والبعض الآخر يتم جعلها خاصة من خلال طرق مختلفة تاريخيًا لتنظيم وتبرير القوة.[1] فالعلاقة بين الدول والحرب راسخة، وليس هناك شك في أن الحروب كان لها تأثير مهم على تكوين الدولة في أوروبا) ، على سبيل المثال ، كيف أجبرت متطلبات الحرب الدول على تعزيز أجهزتها الإدارية والاقتصادية ، وإضفاء الطابع المؤسسي على ممارسة الحرب كجزء لا يتجزأ من الدولة. لكن العلاقة بين العنف والدولة ليست مجرد علاقة تجريبية. العنف أمر أساسي للدولة أيضًا على المستوى المفاهيمي. كما قال Max Weber ماكس ويبر : إذا لم تكن هناك مؤسسات اجتماعية تعرف استخدام العنف ، فسيتم القضاء على مفهوم "الدولة" ... القوة هي وسيلة خاصة بالدولة. اليوم العلاقة بين الدولة والعنف هي علاقة حميمة بشكل خاص ... علينا أن نقول إن الدولة هي مجتمع بشري يدعي (بنجاح) احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية داخل منطقة معينة.[2]

يعتمد احتكار العنف المشروع بدوره على تمييز محدد بين الملكية الخاصة والعامة ، وهو الفصل الذي ظهر لأول مرة خلال العصور الوسطى. من المهم أن تضع في اعتبارك أنه على الرغم من أنه يمكننا تتبع هذا التمييز إلى العصور الوسطى ، إلا أن القوة الخاصة والعامة تعمل وتعمل بشكل مختلف في أوقات وأماكن مختلفة.ما هو مركزي بالنسبة لنوع الدولة المثالي فيبر ، هو أن السمة المركزية لها هي الاحتكار الشرعي لاستخدام القوة. جاء الدافع الرئيسي وراء هذا الاحتكار خلال العصور الوسطى ، والتي شهدت ميلًا متزايدًا للدول لرصد وسائل العنف الفعالة والسيطرة عليها واحتكارها في (ما كان سيصبح) أراضيها. توضح هذه العملية حقيقة أن النبلاء فقدوا حقهم في شن حرب خاصة (تيلي 1992: 9-68). في الواقع ، كما لاحظ نوربرت إلياس Norbert Elias : إن مجتمع ما نسميه العصر الحديث

[1] Rita Abrahamsen and Leander Ann.Op cit.p.12.

[2] Max Weber. "Le savant et le politique, trad. de l'allemand par J." Freund, Paris, Plon (1963).p68

يتميز ، في المقام الأول في الغرب ، بدرجة معينة من الاحتكار. يُحرم الفرد من الاستخدام الحر للأسلحة العسكرية ويحتفظ به لسلطة مركزية من أي نوع ... تحافظ الوسائل المالية المتدفقة إلى هذه السلطة المركزية على احتكارها للقوة العسكرية ، بينما وهذا بدوره يحافظ على احتكار الضرائب[1].

جادلت جانيس طومسون Janice Thomson بأن صعود الدولة ذات السيادة حدث مع القضاء على العنف الخاص. حجتها ، باختصار ، هي أن ظهور فكرة السيادة وإنفاذها كمفهوم جيو-مكاني جديد للسياسة قاد الدول ، طوعا أو غير راغب ، إلى معالجة "مشكلة" القوة الخاصة ، وفي النهاية القضاء عليها. في روايتها ، نهضت الدولة على رماد العنف الخاص ، إذا جاز التعبير. كانت عملية القضاء على القوة الخاصة ، من خلال تأميم الجيوش على الأرض وحظر القرصنة في البحر هي التي أدت إلى توطيد نوع معين من النظام السياسي ، الدولة ، ومع ذلك ، أصبحت الدول بشكل متزايد الوحدات الوحيدة القادرة على شن الحروب بشكل شرعي لا يعني اختفاء القوة الخاصة. على عكس حجة طومسون ، لا توجد علاقة خطية ضرورية لمثل هذه العمليات طويلة المدى ، كما أن الاحتكار العام لوسائل العنف لم يؤد إلى زوال القوة الخاصة تمامًا.[2]

حتى بعد فترة طويلة من عصر القومية ، ذكّرنا تارك برقاوي ،أن الدول باتت تعتمد على الأجانب في جيوشها. علاوة على ذلك، فإن الفروق بين القوة العامة والخاصة تختلف عبر الزمان والمكان ، ويجب أن نتجنب رؤية الاثنين في معارضة مباشرة ، ولكن بالأحرى متشابكين. استمرت القوة الخاصة في لعب دور في السياسة الدولية بعد فترة طويلة من توطيد الدولة: استخدمت الدول القراصنة في مجموعة واسعة من الإعدادات لعدة قرون ، كما رعت الدول شركات عسكرية خاصة في حروب الدين [3]، والمشاريع الخاصة كانت ، بشكل متناقض بما فيه الكفاية ، المكون المركزي لمعظم المشاريع الاستعمارية (الحكومية) في المحيط الأطلسي على هذا النحو ، لم تظهر الدولة ذات السيادة حيث تم القضاء على القوة الخاصة. وبدلاً من ذلك ، ظهر مع تغير دور القوة الخاصة ، وأعيد تشابكها مع القوة

[1] Rita Abrahamsen and Leander Ann.Op cit.p.12.

[2] Thomson, Janice E. "Pirates, Sovereigns, and Mercenaries." (NJ: Princeton University Press 1994).p.55.

[3] Benjamin de Carvalho. "Private Force and the Making of States, c. 1100–1500." Routledge Handbook of Private Security Studies. Routledge, 2015.p.18

العامة بطرق مختلفة.[1] أثناء الانتقال إلى عالم ما بعد الحرب الباردة، أدى تراجع الإرادة السياسية والمالية للحكومات الغربية للتدخل في النزاعات في محيط العالم إلى ترك فجوة أمنية أمام الشركات العسكرية الخاصة .إن عدم قدرة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على احتواء هذه الصراعات يؤدي حتماً إلى تفاقم المشكلة .يؤدي تسرب التعصب والإرهاب إلى مجتمعات آمنة إلى إشعال نزاعات تتطلب حلولاً أمنية خاصة مبتكرة .فإعادة اختراع جيوش الدولة لتصبح أكثر رشاقة وتقنية تعزز الآلات الطلب على مدخلات القطاع الخاص أيضًا [2].وعليه يمكن تقديم تطور خوصصة الامن الي خوصصة الحروب كما يأتي.

المطلب الثاني: دور الإدارة العامة الجديدة في التحول الي خوصصة الأمن

من الواضح أن الشركات العسكرية الخاصة كانت تستجيب لعوامل العرض والطلب .ومع ذلك ، من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن صعودهم يمثل تغييرًا عميقًا في احتكار الدولة التقليدي للعنف المشروع.ونجد جذور هذا التحول جزئيًا في الطروحات النيو ليبرالية وظهور أنماط جديدة للإدارة العامة. إذ ترتبط النيوليبرالية ارتباطًا جوهريًا بالرأسمالية والديمقراطية. من الناحية الأيديولوجية ، دعت السياسات النيوليبرالية إلى الحرية الاقتصادية والاجتماعية و محاربة الاستبداد والقمع. من الناحية العملية ، شجعوا على الخوصصة[3] "Privatization" والمنافسة في السوق. سهلت الخصخصة المكثفة خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي تحول الاقتصاد السياسي العالمي نحو الليبرالية الجديدة عند زوال الشيوعية ، التي فرضت النهج المعاكس ،وسرعت من العملية التي يتم بموجبها نقل بعض المهام العسكرية والأمنية ، التي كانت من صلاحيات الدولة سابقًا ، إلى السوق وتنفيذها من قبل هيئات تجارية منشأة قانونًا تُعرف باسم الشركات العسكرية الخاصة. ومع ذلك، فقد أدت هذه الممارسة إلى ولادة بعض شركات الدفاع، أن الحكومات أعادت تشكيل قطاعات من

---

[1] Ibid.19

[2] Carlos Ortiz.Private Armed Forces and Global Security. A Guide to the Issues. (Contemporary Military, Strategic, and Security Issues 2010). p 115

[3] الخصخصة" مصطلح يفسح المجال للاستخدام الواسع ويحتاج إلى تعريف بطريقة محددة. لا تقوم الدولة بالخصخصة من خلال بيع أجزاء من بنيتها التحتية العسكرية إلى أجزاء من القطاع الخاص ، الذي أصبح فيما بعد شركات عسكرية خاصة.

قواتها العسكرية أو الأمنية في تشكيلات خاصة ، اعتمادا على شركات عسكرية خاصة ، على الرغم من أن هاته الاخيرة تستخدم عادة أفراد من الجيش ورجال إنفاذ القانون السابقين[1].

منذ أوائل التسعينيات على الأقل، أدى السعي إلى زيادة كفاءة الحكومة وصياغتها من خلال إصلاح الإدارة العامة الجديدة أو ما يصطلح عليه بالتسيير العمومي الجديد[2] new public management (NPM) إلى اتجاه متزايد نحو الخصخصة والاستعانة بمصادر خارجية لوظائف وخدمات الدولة،حيث يتم تحديد خدمات شركات عسكرية خاصة PMCs بشكل عام على أنها الإستراتيجية إدارية جديدة تسعى الي توفير الخبرة العسكرية والأمنية التي كانت تعتبر سابقًا حكراً على الدولة، أي الخدمات التي لا يمكن إلا للدولة، من خلال قواتها المسلحة ووكالات إنفاذ القانون والاستخبارات، تقديمها بشكل قانوني وشرعي.[3]أفضل طريقة لوصف ما تتضمنه التسيير العمومي الجديد (NPM) في خوصصة الامن العالمي كنهج تجريبي جديد ،اشتمالها على مجموعة اجراءات والممارسات الإدارية الجديدة التي لا تركز فقط على تقديم الخدمات القطاعات العامة الحكومية، بل يجب تجاوزها إلى تحفيز القطاعات الخاصة وحتي جميع من يعمل من أجل حل مشاكل المجتمعية للدولة.

يمكن إرجاع أصول مقاربة التسيير العمومي الجديد إلى وودرو ويلسون Woodrow Wilson (1856-1924) في مقالته التي صدرت عام 1887 بعنوان "دراسة الإدارة" ، أشار ويلسون إلى أن هدف القطاع العام هو اكتشاف ،"أولاً ، ما يمكن للحكومة أن تفعله بشكل صحيح وناجح ، وثانيًا ، كيف يمكن أن تفعل هذه الأشياء المناسبة بأقصى قدر ممكن من الكفاءة وبأقل تكلفة ممكنة سواء من المال أو من الطاقة.

---

[1] Carlos Ortiz.Op cit .p- p 118 - 116

[2] يعتبر التسيير العمومي الجديد NPM اختصار لمجموعة من المذاهب الإدارية التي برزت ضمن أجندة وجداول أعمال الإصلاح الإداري في عدد من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بدءا من عام 1970 فهو يمثل نموذجا جديدا للإدارة العامة يدعو إلى التحول من شكل التنظيم البيروقراطي Bureaucratic organization الى منظمات "ما بعد البيرقراطية " Bureaucratic Organization-post من خلال التَّركيز على مجموعة من المبادئ ومن أهمها دحر البيروقراطية وتبني طرق تسييرية تتماشى ومتطلبات عصر الرقمنة والتكنولوجيا معتمدة في ذلك على محاكاة طرق التسيير في القطاع الخاص وتشجيع المنافسة بين مقدمي الخدمات. للمزيد أنظر: محمد السعيد جوال، ترقية أداء المنظمات العمومية في ظل مقاربة التسيير العمومي الجديد: دراسة نظرية تحليلية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد الرابع عشر.2016.

[3] Thomas Jäger Gerhard Kümmel .Private Military and Security Companies Chances, Problems, Pitfalls and Prospects p.52.

ولهذا عرف النهج الإداري الامريكي خصوصا في التعامل مع الحكومة القضايا الامنية العالمية نمط جديدا باشـراك القطاع الخاص، بهدف تحسـين ومعالجة الاختلالات التي ميزت التسـيير العمومي التقليدي لا سـيما البيروقراطية ، ومحاولة الارتقاء بالإدارة العامة الى مسـتوى عال من الكفاءة و الفعالية،خاصة في الولايات المتحدة[1]، التي أدى بها تبني استراتيجيات (NPM)على نطاق واسع في إدارة الدولة للأمن بشـكل متزايد الى احتكارها للعنف بمسـاعدة الشـركات و فواعل القوة الخاصـة[2]؛وهنا نلحظ أن الإدارة الجديدة للأمن تسعى الى تعزيز الطبيعة الريادية لخصخصة الأمن في ظل هاته المقاربة التسـييرية ، وتطوير المؤسـسـات عن طريق أسـاليب مرنة تقيم علاقات شـراكات أمنية بين الحكومة والشـركات العسـكرية الخاصـة ومتعاقدي الدفاع ، وحتى مع العلاقات العسـكرية المدنية Civil-Military Relations (CMR) [3]، وهو ما يوضـح **الشـكل رقم 6 الذي يعبر عن تطور في إدارة الأمن من التسيير التقليدي الي التسيير الجديد للأمن أدناه:**

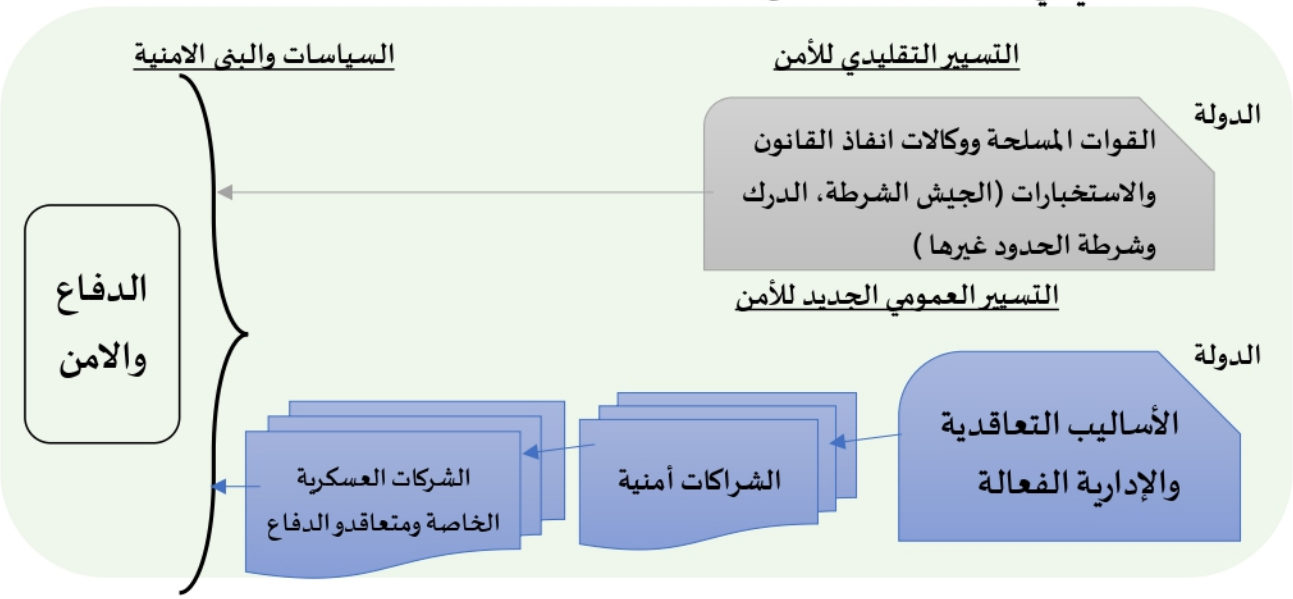

المصدر: Carlos Ortiz.Private Armed Forces and Global Security. A Guide to the Issues. (Contemporary Military, Strategic, and Security Issues 2010). p 126

[1] خصخصة الأمن في ظل التسيير العمومي الجديد في أواخر الثمانينيات. عن إصدار الإعلان "مراجعة الأداء الوطني" في عام 1993 ، لاحظ كلينتون أن الهدف كان "جعل الحكومة الفيدرالية بأكملها أقل تكلفة وأكثر كفاءة". كان الحل الذي اقترحه كلينتون هو إنشاء "منظمات ريادة الأعمال". في عام 1995 ، قدم التقرير النهائي للجنة حول أدوار ومهام القوات المسلحة حجة تخفيض التكاليف من خلال تبني "المزيد من الممارسات التجارية المبتكرة المستخدمة في القطاع الخاص" ، ولا سيما من خلال الاستعانة بمصادر خارجية "جميع أنشطة الدعم من النوع التجاري" وتمكين مسؤولي وزارة الدفاع "لاتخاذ قرارات تجارية سليمة".

[2] Carlos Ortiz.Op cit .p120

[3] Ibid.122

المطلب الثالث: خوصصة الحروب ودور الفواعل الخاصة المتنامي في السياسات الأمنية العالمية

الشاهد على موجات العولمة القائمة على أساسا على خصخصة المجال الاقتصادي والسوق الحر، يلحظ محاولة نسخ هاته الفكرة على المجالات الأمنية و العسكرية ، وذلك بتنامي دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في العالم ، باعتبارها أحد الفواعل الجديدة التي مثلت عملية خصخصة الامن و الحرب في السياسة الدولية والعالمية ؛ حيث حول التوجه العالمي نحو خوصصة الأمن بشكل محاكي لخوصصة الاقتصاد وعرض الأمن كخدمة تجارية لجميع الزبائن الدوليين، الي الحديث عن خوصصة الحروب، و التي اجتذبت اهتماما واسعا في السنوات الأخيرة حيث ظلت التحليلات تركّز إلى حد كبير على الخوصصة العسكرية، و توفير الخدمات الأمنية. وعلى هذا، فان الشركات العسكرية و الامنية الخاصة قد انضمت و أدمجت على قدم المساواة في مشروعات الاستغلال الامني الخاص لتوظيفها في الدول التي عانت من الحروب الاهلية و النزاعات المجتمعية مثل ما حدث في أنغولا[1]، ومنه شكلت قيود للحكومات ذات الدوافع السياسية على الأسواق والارتباط المستمر بنماذج الإنتاج العامة غير متزامنة بشكل ميؤوس منه مع الاحتياجات والواقع في الصناعة[2]

في إطار خوصصة الحروب يتم استخدام عبارة الاستعانة بمصادر خارجية للحرب Outsourcing War لوصف اتجاه توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) من قبل الحكومات الوطنية لأداء وظائف كانت في السابق مخصصة فقط لأفراد القوات العسكرية الوطنية. وتقوم هذه الشركات الخاصة بدورها بتعيين موظفين، عادة بعقود محدودة الأجل ، لتنفيذ المهام التي وافقت الشركات على إنجازها. قد تقوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بمهام قتالية بشكل مستقل أو بالتعاون المباشر مع القوات العسكرية الوطنية المنتشرة. قد يتم تكليفهم بمهام أمنية سرية أو لتلبية طلب واضح للغاية ، كما في الحالة التي ساهمت فيها الولايات المتحدة بمقاولين عسكريين خاصين لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوسوفو في عام 1998. كانت هذه حالة مبكرة تم فيها التعاقد مع عسكريين من القطاع الخاص. تم توظيف موظفين من قبل دولة واحدة للعمل بشكل تعاوني مع أفراد

---

[1] يعد العسكري البريطاني طوني بانكنغهام Tony Benckingham سباقا في هذا المجال حيث تمكن من فرض نفسه في السنوات 1990 بفضل الشركات الأمنية الخاصة مع شركة EO التي قدمها في الحرب الاهلية الانغولية المشتعلة وتحرير الامتياز النفطي في سيويو مع الشركة النفطية الكندية راينجير أويل Ranger Oil،وبعد ذلك بوقت قصير اصبح بانكنغام الوسيط المعتمد لشركة EO كما استثمر أيضا في منجم الماس في السيرليون مع شركة Diamond Works

[2] Rita Abrahamsen and Leander Ann.Op cit.p.75

يرتدون الزي الرسمي للقوات العسكرية الوطنية الأخرى. خلال القرن العشرين، كانت القوات العسكرية الخاصة تُعتبر شكلاً من أشكال الجريمة المنظمة التي يسكنها المرتزقة ، وهم مجموعة جانحة على هامش النظام الاجتماعي يتاجرون في العنف لتعزيز مصالح أي شخص يرغب في دفعها.

مع بداية القرن الحادي والعشرين، أصبح إسناد مهام الحرب والأمن إلى الشركات الخاصة أمرًا شائعًا، مما أدى إلى تغيير الاعتقاد السائد في السابق بأن الدول فقط هي التي لها الحق في شن الحرب. غالبًا ما نشرت الدول جيوشها جنبًا إلى جنب مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تم التعاقد معها لتقديم الدعم للقوات على الأرض. في حالات أخرى ، وتدفع الشركات الخاصة لممثلي الشركات الخاصة الأخرى للدفاع عن أصولهم (مثل حقول النفط أو مناجم الماس)، خلال هذه الفترة أصبح يُنظر إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أنها تمثل صناعة مشروعة؛ ومع هذا التحول ، تغيرت طبيعة الأمن والصراع الحديث أيضًا أين غدت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أداة مهمة في صنع الحرب وإبراز القوة[1].

يعد خطاب وزير الدفاع الامريكي الاسبق رامسفيلد Donald Rumsfeld في 2001/09/10 شهادة الميلاد الأولى لخوصصة الحروب (قبل يوم واحد من أحداث 9/11) من أهم ما يجب التعريج عليه في موضوع خوصصة الحروب عن طريق الشركات العسكرية و الامنية، كتصريح عن طبيعة التحول الاستراتيجي الجديد في خوصصة الامن في ادارة الأمن و الحرب الامريكية، القائمة على القتال بأقل عدد ممكن من مشاركة الجنود النظامين[2]؛ و تم تجسيد ذلك عام 2002 أعلن رامسفيلد عن خطته التي اطلق عليها بخارطة طريق من أجل التغيير أشار الي تطبيقها الفعلي عام 2001 حيث صنفت القوات وزارة الدفاع الي قوات احتياطية و خدمة ميدانية و مرتزقة كما سماهم بالشريك الصامت [3]، وكان الهدف منهم توكيل هاته الانماط الجديدة في العسكرية الامريكية وبالمهام التي يفترض بالقوات النظامية تنفيذها، وحتى لا تلقي بظلها على شرعية حكوماتها وتتجنب الضغوط القومية الشديدة من الراي العام، وعليه يحاول بعض اصحاب هذه الشركات التفرقة بين ما هو عسكري و ما هو شبه

---

[1] Swed Ori and Burland Daniel. Outsourcing War and Security.(Oxford Encyclopedia of the Military in Politics 2020). https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.1925

[2] أدهم وهيب مطر، مترجما.منطق الحروب واستراتجيات القرن الحادي و العشرين.الان ستيفنز ونيز لا بيكر،مؤلفا.(دمشق.دار مؤسسة رسلان.2017).ص.246.

[3] عبد علي كاظم العموري .وسن احسان عبد المنعم.خصخصة الحروب في العالم بعد الحرب الباردة.(بغداد:شارع المتنبي.2009).ص.20.

عسكري، كما أن المؤيدين لخوصصة العمليات العسكرية ويرون أن تحويل الجانب المادي لعمليات الخوصصة من سبيله أن يخفض التكاليف المالية للدول، وذلك بعد وزارة الدفاع الامريكية عن توفير ازيد من 11 مليار دولار بين اعوام 1997 و 2005 بفضل اعمال خوصصة العمليات العسكرية، كما أكدت الوزارة على الاحترافية و السرعة و الكفاءة العالية مقارنة بالقوات النظامية[1] .

علاوة على ذلك، أحدث هاته الموجة من الخوصصة الأمنية تغييرا قيميا في أخلاقيات الحرب وعزز الاخطار الأخلاقية بين صانعي القرارات، اذ جعل قرار خوض الحروب و البقاء فيها أمرا هينا ،و لم تعد الحرب في كثير من الأحيان وسيلة بل اصبحت غاية، و صار الربح دافعا اساسيا لبعض الحروب (حروب الألماس. الافيون حرب الأعضاء البشرية) بعد أن غلب على الحروب في السابق الطابع السياسي او استغلال الموارد الاقتصادية ،بمساندة شركات عسكرية خاصة لأنظمة الحكم وسياساتهم الداخلية لدول افريقية مثبتة بذلك مقولة جون كيغان John Keegan أن "**الحرب ليست الا استمرارًا للسياسة بوسائل أخرى**" [2]، نحن نتمنى فقط أن يكون الأمر كذلك على الصعيد السياسي يعدم ايكالها الخارجي، بعد أن جعلت الخدمات العسكرية الجاهزة عند الطلب خيار اللجوء الي الحرب أيسر، وفي ظل الحروب التعاقدية تؤجج الاخطار الاخلاقية لهيب الحرب واعلان حالة الحرب وهو ما ابرزه اعلان الحرب على أفغانستان و العراق بتمكين الصناعة العسكرية الخاصة للبيت الابيض من شن الحرب دون اشراف كامل من جانب الكونجرس ومن ثم كثر اغراء القوة الخاصة بطرائق عدة، وكسر خيار المحاربين الخاصين حاجز الحرب أين اصبحت هاته الشركات الخاصة تبحث عن فرص جديدة في مختلف المناطق غير المستقرة في الشرق الاوسط وفي غرب جنوب اوروبا و في أمريكا اللاتينية. [3]

---

[1] جيرمي سكاهيل, بلاكووتر .أخطر منظمة سرية في العالم- شركة المطبوعات للتوزيع والنشر- لبنان ص .131

[2] Keegan, John. The face of battle: A study of Agincourt, Waterloo and the Somme. Random House, 2011.p.12.

[3] شون ماكفيت. المرتزقة الجدد الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي .مرجع سبق ذكره..ص..ص:111-113.

المبحث الثالث: في استكشاف الأوضاع الجيوسياسية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

تمثل الاوضاع الجيوسياسية في العلاقات الدولية مصرحا عالميا لتطبيق مفهومي القوة والامن، وتبرز الصلة الوثيقة التي تعزز فهم أحدهما الآخر على الصعيد المحلي والعالمي، كما يعكس الأمن الدولي كلاً من المصالح الذاتية الوطنية على الحسابات والاعتبارات الجيوسياسية. وهنا ثمة الكثير من الافكار المبتذلة والمتداولة حول دور الشركات العسكرية والامنية الخاصة وتدخلاتها في جل النطاقات الجيوسياسية الاقليمية والعالمية، و تتراوح تلك الأفكار أن تغدو مزيجًا بين الجغرافيا السياسية والأمن الخاص العالمي. يحاول هذا المبحث استكشاف الأوضاع الجيوسياسية للشركات العسكرية الأمنية الخاصة بمعرفة كافة المناطق والمجالات التي تنشط فيها وصف المناطق الأكثر جذبا لها على غرار معرفة الدول المنشأة لها مبينين أسباب تنامي خوصصة الامن والحرب وانتشار فواعل القوة الخاصة في كافة ارجاء العالم.

سيتم استكشاف وتوصيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من منظور جيوتاريخي لمعرفة التطور الكرونولجي لبروزها ثم تقديم توصيف لاهم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مكانيا من حيث ذكر معظم الدول المنشئة لها ثم المناطق التي تنشط وتقدم خدماتها فيها.

المطلب الأول: التطور الجيوتاريخي لشركات الأمن الخاص: من فترة الستينيات الي غاية التسعينيات

لقد ولّد الطلب الدولي على خدمات الأمن الخاصة على مدى الأربعين عامًا الماضية، سوقا متنوعا وتنافسيا عالميًا. تقدم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) اليوم مجموعة من الخدمات. الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي شركات قانونية تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الربح وتقدم خدمات عسكرية وأمنية. زمانيا نشأت معظم الشركات العسكرية الخاصة في حقبة الحرب الباردة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ولا يزال البلدان يمثلان الموردين الرئيسيين للشركات العسكرية الخاصة.ربما كانت شركة Watchguard International Ltd. أكثر الشركات الرائدة المعروفة للشركات العسكرية الخاصة المعاصرة ، وهي شركة بريطانية أطلقها المقدم الراحل السير ديفيد ستيرلنغ David Stirling في عام 1967. إلى جانب التعليم العسكري ، وجدت الشركة أيضًا مكانًا مناسبًا في تقديم البرامج المصممة لمواجهة الانقلابات العسكرية ، وهو مصدر قلق واسع النطاق في تلك الفترة. وشمل ذلك تدريبات ضد الانقلاب ، وتدريب قوة لتوفير الحماية ضد محاولات الاغتيال ، وإنشاء مقر للطوارئ

، وإنشاء شبكة اتصالات مستقلة يمكن للحكام من خلالها إعادة تأكيد سيطرتهم. في مختلف الدول الأفريقية والعربية.[1]

بدأ الانتشار الجيوسياسي للشركات العسكرية الخاصة في أوائل التسعيانيات في عام 1993 في القارة الافريقية، بعد انتشار التقارير في الصحافة العالمية حول عملية المرتزقة الجارية في أنغولا ، والتي أصيبت بالشلل بعد ذلك بسبب صراع طويل الأمد بين القوات الحكومية والمتمردين من الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). لم يسمع بها من قبل في أفريقيا. ومع ذلك ، تحدثت الرسائل الصحفية عن عملية لم يشارك فيها جنود مسلحون بل أفراد من شركة أمنية في جنوب إفريقيا. ، وصلت أنشطة EO(Executive Outcome) ، وهي شركة عسكرية جنوب أفريقية خاصة أنشأها جنود سابقون في قوات الدفاع الجنوب أفريقية (SADF South African Defence Force) في عام 1989. أدت تجاوزاته إلى حله وإقرار قانون مكافحة الارتزاق في جنوب إفريقيا. الشركة المعنية ، بشكل لا رجعة فيه إلى المجال الدولي. ولدت التسعينيات قدرا كبيرا من الاهتمام داخل شرائح المجتمع الأكاديمي. مع استخدام EO بشكل متكرر كدراسة حالة ، بدأت الدراسة العلمية للشركات العسكرية الخاصة. [2]

كما وانتشر وذاع صيت الشركات العسكرية الخاصة" أثناء نشاط هاته الشركة نظرًا لأن موظفي EO العمل قاتلوا في بعض الأحيان بدلاً من مجرد تدريبهم ، أصبحت الخدمات القتالية مرتبطة بشكل لا رجوع فيه بشركة EO ، بدورها ، وصفها العديد من المحللين بأنها شركة عسكرية خاصة نموذجية. على الرغم من أن هذا التحليل ليس دقيقًا تمامًا ، إلا أنه يؤثر بشكل ملحوظ على التصورات الشائعة عن الشركات العسكرية الخاصة ، "EO"وقدمت العديد من الخدمات غير تلك التي تنطوي على دور في القتال. يوثق بارلو في سيرته الذاتية ، المخرجات التنفيذية: ضد كل الصعاب والتدريب والاستشارات في مجالات الاستخبارات ومكافحة المخدرات. بالإضافة إلى ذلك ، على الرغم من أنه نادرًا ما يتم ذكره في نبذة عن الشركة ، فقد شارك مكتب الأخلاقيات في التدريب السلبي ، والعمل الأمني التقليدي ، وتقييم المخاطر.

[1] Carlos Ortiz. (2010) .Op cit.p 37

[2] Ibid.p39.

ثانيًا ، تمت دراسة EO جنبًا إلى جنب مع شخصيات أخرى لا علاقة لها بالقتال ، بما في ذلك العديد من الشركات المتنوعة التي تقدم خدمات عسكرية خاصة بشكل هامشي وبعيدًا عن صوت المعركة.

في أواخر التسعينيات، بدأ بعض محللي الدفاع الأمريكيين في إثارة مخاوف بشأن الشركات الأمريكية التي يعمل بها موظفون سابقون في الدفاع أو الجيش أو المخابرات أو إنفاذ القانون ، الذين يبيعون مهاراتهم في البلدان الهشة ومناطق الصراع. إلى القوات الكرواتية المحلية التي استمرت في مهاجمة المجتمعات الصربية بشكل عشوائي.[1] ،من بين الفاعلين المعروفين الذين تمت مناقشتهم في التسعينيات نجد شركات أمثال AirScan و Brown & Root (سلفا KBR) و Defense Systems. DSL ، و ArmorGroup و DynCorp International و Group 4 Falck (الآن هي جزء من G4S) و MPRI (standing for Military Professional Resources) RONCO, and Vinnell Corporation.[2]

المطلب الثاني: الادراج المتنامي لدور الشركات العسكرية و الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر

منذ عام 2002 ، ومع الحروب التي قادتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق أدى إلى زيادة كبيرة في النقاش الوطني حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الولايات المتحدة، التي استخدمتها الحكومة على نطاق واسع في العمليات العسكرية للدعم العملياتي، وتحليل المعلومات الاستخباراتية ، وتقييم التهديدات ، والأمن الشخصي والمادي كما اعتمدت الولايات المتحدة بشكل كبير على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتدريب القوات العسكرية وقوات الشرطة في أفغانستان والعراق[3] قامت شركة أخرى ، مثل DynCorp، بتسوية التهم التي رفعها أحد المبلغين عن المخالفات بشأن "عصابة الاتجار بالجنس في البوسنة[4]..ومع ذلك ، يبدو أن المسؤولين الأمريكيين لم يكونوا مستعدين لبعض الطرق التي ساهمت بها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الفساد؛ وجهت حكومة الولايات المتحدة مليارات الدولارات إلى صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ،

---

[1] Leslie Wayne. "America's for-profit secret army." (*New York Times* 13 2002).p1.

[2] Carlos Ortiz-Private Armed Forces and Global Security;ibid p -p 44-45

[3] Elsea, Jennifer K., Moshe Schwartz, and Kennon H. Nakamura. "Private security contractors in Iraq: Background, legal status, and other issues." LIBRARY OF CONGRESS WASHINGTON DC CONGRESSIONAL RESEARCH SERVICE, 2008.p.25. (Elsea 2008)

[4] Ibid.

مما أدى إلى توسع هائل في حجم وكمية هذه الشركات. وفقًا لمكتب الميزانية في الكونجرس الأمريكي (CBO) ، فإن الولايات المتحدة "التزمت بما يتراوح بين 3 مليارات دولار و 4 مليارات دولار أمريكي لشركات الأمن الخاصة ومتعاقدي الأمن الخاصين Private Security Contractors (PSCs) [1] للحصول على خدمات أمنية" في العراق بين عامي 2003 و 2007. [2]

ومن 2003الي 2004 ارتفعت أرباح الشركة بنسبة 600 بالمائة، وتم تأسيس شركة Triple Canopy ، وهي شركة عسكرية وأمنية خاصة أمريكية أخرى توفر الأمن المسلح في العراق ، بعد وقت قصير من بدء حرب العراق وظفت وزارة الدفاع الأمريكية أيضًا الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأجنبية مثل Aegis Defense Services Limited و Erinys International و ArmorGroup Services Ltd. كما وسعت ألمانيا والمملكة المتحدة استخدامهما للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العمليات العسكرية الخارجية [3].على الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة لا تعرف بالضبط عدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي دعمت العمليات الأمريكية في أفغانستان والعراق ، فإن المعلومات التي ذكرت عنها مذهلة. فمثلا في عام 2008 ، ذكرت خدمة أبحاث الكونغرس أن حكومة الولايات المتحدة تعاقدت مع 20 شركة مختلفة من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مع حوالي 30 ألف موظف في العراق . كان معظم الموظفين من "الدول الغربية - مثل الولايات المتحدة أو دول الكومنولث البريطانية - من ذوي الخبرة في الجيش أو إنفاذ القانون ". 90.000 متعاقدا في أفغانستان يشمل ذلك مقاولي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وأنواع أخرى من الدعم الخاص لحكومة الولايات المتحدة في أفغانستان[4].

وقُدر حجم السوق العالمية للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في العام 2010 بمبلغ 200 مليار دولار إجمالًا وكان يعمل بها نحو مليون فرد و.يقدم قطاع الشركات الخاصة نطاقًا واسعًا من الخدمات ويعمل في بعض الشركات أكثر من عشرة آلاف فرد، اعتمد الجيش الأمريكي على شركات عسكرية خاصة وشركات أمن خاصة في أنشطة تتراوح من الدعم اللوجستي إلى مهام الحراسة والتدريب ومن

---

[1] Private Security Contractors أسسها الختم السابق للبحرية الأمريكية ، إريك برنس ، من تقديم التدريب على الأسلحة النارية إلى سلطات إنفاذ القانون الأمريكية فقط في الولايات المتحدة ، إلى لعب دور رئيسي في حراسة مسؤولي وكالة المخابرات المركزية في أفغانستان وموظفي وزارة الخارجية الأمريكية في العراق. للمزيد أنظر: Prince, Erik. 2013. Civilian Warriors: The Inside Story of Blackwater and the Unsung Heroes of the War on Terror. New York: Penguin Random House.

[2] Ibid.

[3] Elsea, Jennifer K., Moshe Schwartz, and Kennon H. Nakamura .Op cit.

[4] Ibid

ذلك إنشـــاء القواعد العســـكرية وإعداد الطعام للجيش وأمن القواعد العســـكرية الأمريكية وإدارة الأسـلحة والتدريب لقوات الجيش والشـرطة العراقية الجديدة. ووفقًا لمصـادر بوزارة الدفاع الأمريكية فإنه حتى آذار/ مارس 2011 كان عدد الأفراد العسـكريين المتعاقدين مع الوزارة في أفغانسـتان والعراق (155000) أكبر من العسـكريين الرسـميين (145000). وكان المتعاقدون في البلدين يشـكلون 52 بالمائة من القوة الأمريكية العاملة هناك[1].

تعد صـناعة الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة بالولايات المتحدة صـناعة بمليارات الدولارات مع وجود واسع النطاق في جميع أنحاء العالم. تمثل الشركات الأمريكية حصة رائدة من إجمالي المبيعات السـنوية المقدرة للشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة على مسـتوى العالم ، ومن المتوقع أن تصـل إلى أكثر من 80 مليار دولار أمريكي في المبيعات السـنوية في المسـتقبل القريب. مليار دولار في عام 2020 ومن المتوقع أن تحقق 457 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030[2]، وهذا يشـمل خدمات الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة التي تتراوح من "توفير حراس مسـلحين ، إلى صـيانة أنظمة الأسـلحة إلى تدريب القوات المحلية وأفراد الأمن" ، ولكنها لا تشـــمل الأمن الســـيبراني بالكامل 60 ويقدر بعض المحللين أن خدمات الأمن الســـيبراني العالمية ســـتصـــل قيمتها إلى 218 مليار دولار أمريكي في عام 2020. تهيمن حكومة الولايات المتحدة على الســوق الأمريكية ، باســتخدام خدمات الشــركات العســكرية والأمنية الخاصــة محليًا وخارجيًا. [3]

لا تزال حكومة الولايات المتحدة مسـتهلكًا كبيرًا لخدمات الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة الأمريكية في الخارج الي الان[4] ؛ وسـمحت في السـنة المالية 2022 ، لوزارة الخارجية بـــ 1.6 مليار دولار أمريكي من خلال ثلاثة حسابات تمويل فقط لتدريب الجيش والشرطة الأجنبية لأكثر من 60 دولة[5] .

---

[1] Shwartz, M., and J. Swain. "Department of Defense Contractors in Afghanistan and Iraq: Background and Analysis." CRS Report for Congress, Congressional Research Service, 13 May 2011

[2] Centre for Land Warfare Studies.. Private Military Companies: Indian Outlook. New Delhi: Centre for Land Warfare Studies. 28 August. 2020

[3] Ibid

[4] في السـنة المالية 2020 ، التزمت أكثر من 20 وكالة حكومية أمريكية بتقديم 500 مليون دولار أمريكي "لحراس الأمن وخدمات الدوريات" الخاصـة في الخارج. وفي مارس 2022 ، مُنحت شـركة Triple Canopy جائزة عقد بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي لتوفير خدمات الحماية لوزارة الخارجية في العراق على مدى 10 سـنوات تسـتخدم حكومة الولايات المتحدة بشـكل أسـاسـي مثل هذه الشـركات للأمن المسـلح وصيانة الأسلحة والدعم اللوجسـتي والاسـتخبارات. ،أنظر في: Search for security guards and patrolling services awards in countries other than the United States at the website https://www.usaspending.gov/

[5] Constellis.. Press release: Constellis company Triple Canopy wins $1.3 billion State Department WPS III Baghdad contract. Herndon: Constellis. 25 March2022.

المطلب الثالث: التموضع الجيوسياسي للشركات العسكرية والامنية الخاصة في عالم محوكم

مع الوصول العالمي للصناعة العسكرية الخاصة شهد العقد الماضي (منذ التسعينيات) تكاثرا غير مسبوق للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة ، وشهدت انتشارا جيوسياسي موزع على كافة النطاقات الجغرافية مكانيا ،وزياد نشاط الشركات العسكرية الخاصة PMFs حول العالم. فقد عملت هاته الأخيرة في جل المناطق و الأقاليم: والمناطق الاستراتيجية الرئيسية، من المناطق النائية نسبيا ، ومع الدول الغنية والفقيرة على حد سواء[1] ،وهاته الشركات التي تأسست في الولايات المتحدة ،وكندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وإسرائيل ،وجنوب افريقيا وغيرها دخلت في قلب جميع العمليات العالمية من تدخلات عسكرية و عمليات اسناد مسلح واعداد و تكوين و تدريب الي برامج الوقاية و الاستباق ،مشغلة الملايين من الأشخاص وكانت حاضرة في جل دول العالم[2] (انظر الخريطة رقم 1 تمثل المناطق الملونة هي مجال نشاط الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة منذ سنة 1991 الي 2001).

الخريطة رقم1: تمثل النشاط العالمي للصناعة العسكرية الخاصة منذ 1991-2001

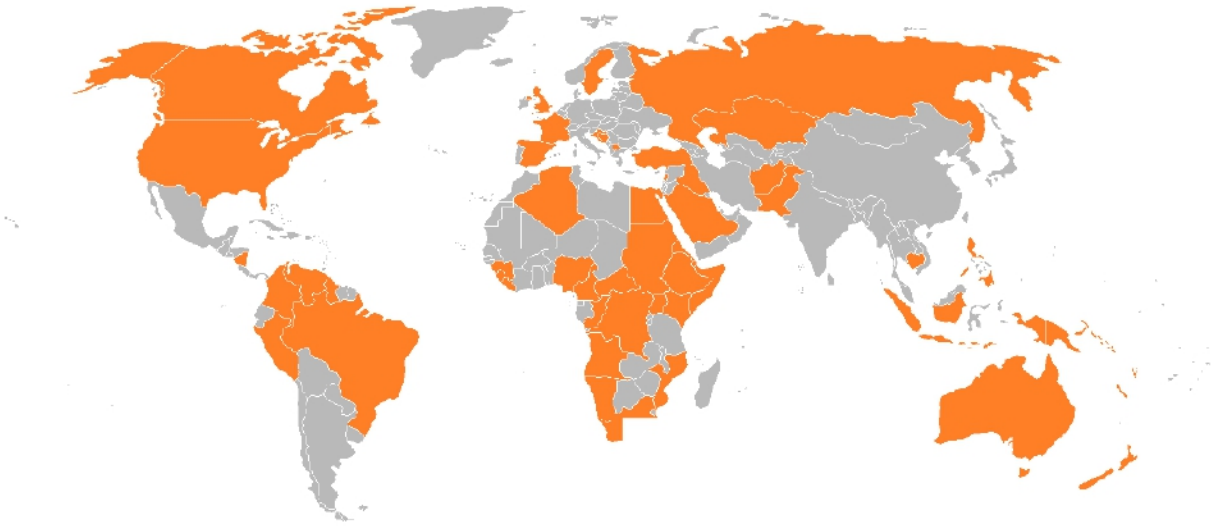

المصدر: (Singer 2007)p.09 بتصرف

[1] Petre W. Singe. "CorporateWarriors: The Rise of the Privatized Military Industry.Op cit.p.03

[2] فمثلا من الشركات الأخطبوطية نجد شركة ارمور غروب انترناشنول البريطانية ArmorGroup International و التي تشغل ازيد من مليون شخص وتضم ما يقارب 500 شخصا جاؤوا من قرابة 30 بلد و كانت حاضرة في 38 بلد بداية هذا القرن (منذ 2000م).للمزيد أنظر في موقع الشركة : https://www.armor-group.com

أصبحت الاستعانة بمصادر خارجية للوظائف العسكرية والأمنية في شكل عقود قانونية لخدمات الشـــركة بدلاً من التفاعلات المحظورة أكثر انتشـــارًا منذ نهاية الحرب الباردة. يوضـــح الشـــكل 4 هذا الاتجاه ، ويظهر زيادة تدريجية في العدد الإجمالي للشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة في جميع أنحاء العـالم. فتحـت حقبـة مـا بعـد الحرب البـاردة البـاب أمـام رواد الأعمـال من القطـاع الخـاص لتســـويق خبراتهم الأمنية على نطاق أوســع. إن الحالات الناجحة للنتائج التنفيذية في سـيراليون ومناطق أخرى في إفريقيا ، أو MPRI و Brown and Root أثناء حرب كوسـوفو ، فتحت الباب لمزيد من خوصصة الحروب . عجلت الحروب في العراق وأفغانسـتان من هذا الاتجاه من خلال الاسـتخدام المكثف لعملاء الشـركات العســـكرية والأمنية الخاصـــة. في هذين النزاعين ، وســـعت الولايات المتحدة وحلفاؤها اعتمادهم على الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصة ، مما خلق فرصة لجهات فاعلة جديدة[1].

الشكل 7 يمثل منحى بيانيا لعدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عبر العالم ، حسب السنة

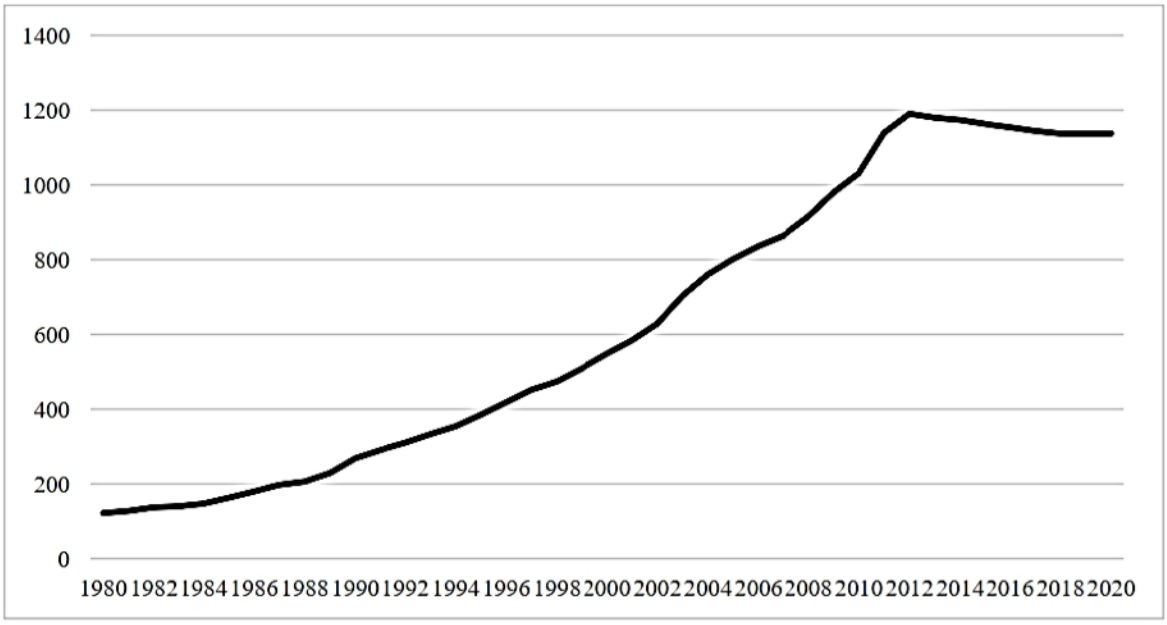

المصدر : Swed, Ori, and Daniel Burland. "The Global Expansion of PMSCs: Trends, Opportunities, and Risks." (2020).p.3

[1] Swed, Ori, and Daniel Burland. "The Global Expansion of PMSCs: Trends, Opportunities, and Risks." (2020).p.3.

على سبيل المثال لا الحصر ، يعتمد جيش المملكة العربية السعودية بشكل شبه كامل على العديد من الشـــركات لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات - من تشـــغيل نظام الدفاع الجوي إلى التدريب وتقديم المشـــورة لقواتها البرية والبحرية والجوية. حتى الكونغو برازافيل Congo-Brazzaville ، التي تتمتع بأهمية استراتيجية وثروة أقل ، اعتمدت على شركة أجنبية لتدريب ودعم جيشها - في هذه الحالة من شركة Levdan الإسرائيلية ، كما أثرت المؤسسات العسكرية الخاصة على عملية ونتائج العديد من النزاعات. يُنسب إليهم ، على سبيل المثال ، مع كونه أو كان لاعبا حاسما في الحروب في أنغولا وكرواتيا وإثيوبيا وإريتريا وسيراليون .يمتد نفوذ الصناعة العسكرية المخوصصة حتى إلى القوة العظمى المتبقية في العالم. تضمنت كل عملية عسكرية أمريكية كبرى في حقبة ما بعد الحرب الباردة (سواء في الخليج العربي أو الصومال أو هايتي أو زائير أو البوسنة أو كوسوفو[1]) مستويات كبيرة ومتنامية من دور الشركات العسكرية و الامنية الخاصة فيها، قامت بتوسيع دورها ليشمل ، على سبيل المثال ، توفير المراقبة الجوية الهامة للقوة . استخدمها الجيش الأمريكي أيضًا لأداء مجموعة من الخدمات الأخرى - بدءًا من التعليمات العسكرية في أكثر من 200 برنامج من برامج تدريب ضباط الاحتياط إلى تشغيل الاجهزة الالكترونية و الكمبيوتر وأنظمة الاتصالات في قاعدة NORAD [2]، حيث يتم التنسيق والاستجابة النووية الأمريكية[3].

كان الاعتماد المتزايد على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة اتجاهاً متنامياً في العديد من البلدان. في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، تم نشر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من قبل الحكومات لمحاربة مهربي المخدرات. وفي الصومال ، تم نشرهم لحماية شحنات المساعدات

[1] توضح عمليات كوسوفو عام 1999 هذا الاتجاه. قبل النزاع ، زودت المؤسسات العسكرية الخاصة المراقبين العسكريين الذين شكلوا الوحدة الأمريكية في مهمة التحقق الدولية المخصصة للمحافظة. عندما بدأت الحرب الجوية ، لم توفر قوات الحشد الشعبي الأخرى الخدمات اللوجستية وجوانب حرب المعلومات في حملة الناتو ضد الصرب فحسب ، بل قامت أيضًا ببناء وتشغيل مخيمات اللاجئين خارج حدود كوسوفو

[2] نوراد أو قيادة دفاع الفضاء الجوي الأمريكية الشمالية بالإنجليزية: North American Aerospace Defense Command؛ NORAD هي منظمة تجمع الولايات المتحدة وكندا وتقدم إنذار الفضاء الجوي، والسيادة الجوية، والدفاع لكلتا الدولتين، تم تأسيسها في 12 مايو، 1958 (كتأثير من الحرب الباردة) كقيادة مشتركة بين كندا والولايات المتحدة، وسميت قيادة الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية.

[3] Ibid.p06

الإنسانية وكرادع للقرصنة. وفي العراق وأفغانستان وباكستان ، كانوا جزءًا لا يتجزأ من العمليات السرية لمختلف وكالات الاستخبارات الأمريكية التي تقاتل "الحرب العالمية على الإرهاب ."

كان توسيع دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة مسؤولاً عن إطالة أو حتى تكثيف الاشتباكات العنيفة. غالبًا ما تتعاقد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الدولية في العراق وأفغانستان من الباطن مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المحلية. في كثير من الحالات ، تُستخدم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المحلية كواجهات لمصالح أخرى - المتمردون والجريمة المنظمة وحتى الخلايا الإرهابية. هناك أيضًا أدلة تشير إلى أن الاعتماد الأكبر على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مسؤول عن إضعاف مؤسسات الدولة في البلدان التي تعاني بالفعل من هياكل الحوكمة غير الملائمة. وهذا لا يبشر بالخير بالنسبة للعديد من "الدول الفاشلة" حيث تم التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، كما هو الحال في الصومال ، ومناطق من أمريكا اللاتينية حيث شهدت الدول تخريب سلطتها من قبل أباطرة المخدرات. وبدلاً من تحقيق الاستقرار في هذه المناطق كما هو معلن عنه ، غالبًا ما تزعزع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأوضاع من خلال خلق بيئة عسكرية في جوهرها[1].

من منظور جيوبولتيكي يتغير العالم من حيث مجالات النفوذ ،وهنا تساعد البلدان الأفريقية في تأمين ثلاثة من الممرات البحرية الرئيسية في العالم - مضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب - والتي يتحرك من خلالها ثلث حركة الشحن العالمية. المصالح الصينية والروسية في أماكن مثل أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا مفهومة جيدًا ، وأسباب الحفاظ على النفوذ الأمريكي هناك معروفة. كما تسعى الصين وروسيا الآن إلى بناء نفوذهما على الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي ، وكانت الولايات المتحدة بطيئة في الرد. تضمنت مبادرات الصحة العامة ، ومشاريع التنمية الكبرى ، وتعزيز الديمقراطية ، ومؤخرًا جهود مكافحة الإرهاب ، إلى حد كبير ، مشاركات الولايات المتحدة في أفريقيا.

واعتمدت مقاربات مماثلة اليوم حيث تضع الولايات المتحدة مشاركاتها في إطار المنافسة بين القوى العظمى. في غضون ذلك ، تنتهز الصين وروسيا والجماعات السلفية الجهادية الفرص، كل هذا

[1] Countries in Which PMSCs Operate.from globalpolicy forum.seen :08/07/2021. https://bit.ly/3SPCuVQ

يفسر النشاط المتنامي لشركات القوة الخاصة بين مختلف القوى العالمية في القارة بهدف تعزيز حوكمة الامن للأقاليم ولكافة القارة افريقيا. تعد إفريقيا مسرحًا رئيسيًا لحماية مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم. لن تفوز الولايات المتحدة بالمنافسة العالمية على النفوذ مع الصين أو روسيا في إفريقيا بشكل مباشر ، لكنها قد تواجه انتكاسات خطيرة هناك. يجب أن تحتفظ الولايات المتحدة بنفوذها في التضاريس الأكثر أهمية بكثير لكل من هؤلاء المنافسين في أوروبا وآسيا للحفاظ على تفوقها ضدهم .مبيعات أسلحتهم لا تأتي مع نفس القيود كما هو الحال مع مبيعات الولايات المتحدة ولا يتم تطبيق مراقبة الاستخدام النهائي بصرامة. تعمل كل من الصين وروسيا على تقوية الديكتاتوريات على حساب الديمقراطية والمبادئ الليبرالية في إفريقيا [1]؛ بما يجعل القارة مليئة ببؤر التوتر و الصراع بين كافة الدول (انظر في الخريطة رقم 2 توضح مختلف البؤر العسكرية والدفاعية في إفريقيا)

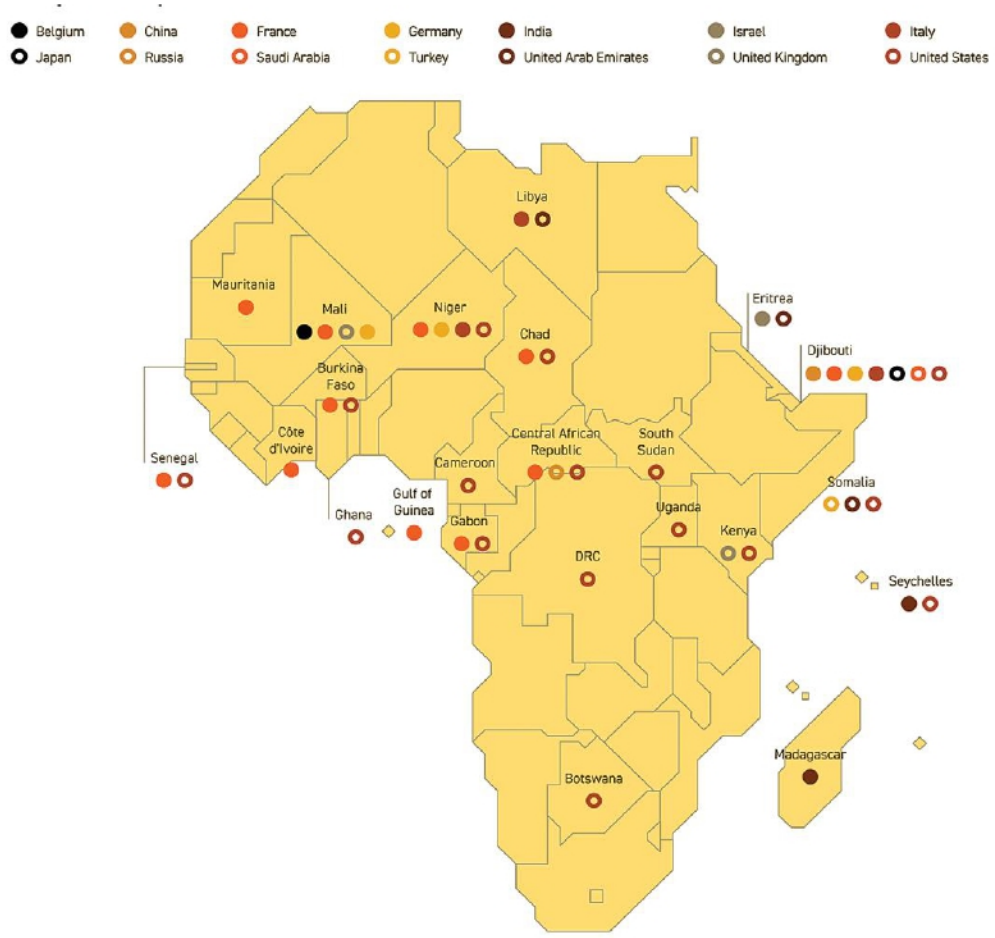

[1] Zimmerman, Katherine. "No Competition Without Presence." (*PRISM* 9.1. 2020).p.p:70-72

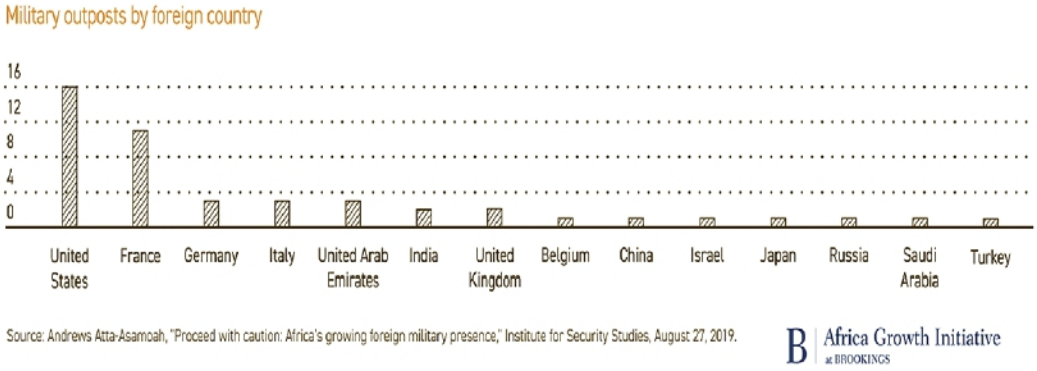

المصدر: Zimmerman, Katherine. "No Competition Without Presence." PRISM 9.1 (2020).p.73

كما قدمت العديد من الخدمات و التدريبات لدول افريقيا في كل من: أنغولا و البينين، بوتسـاونا ،بوركينا فاسـو، بيرندي و الكاميرون وسـاحل العاج وافريقيا الوسـطى وتشـاد والكونغو وجيبوتي و اثيوبيا و مدغشقر و غيرها الكثير[1]. أنظر في الخريطة رقم 3 تمثل ابرز الدول التي تنشط فيها الشركات العسكرية الخاصة .

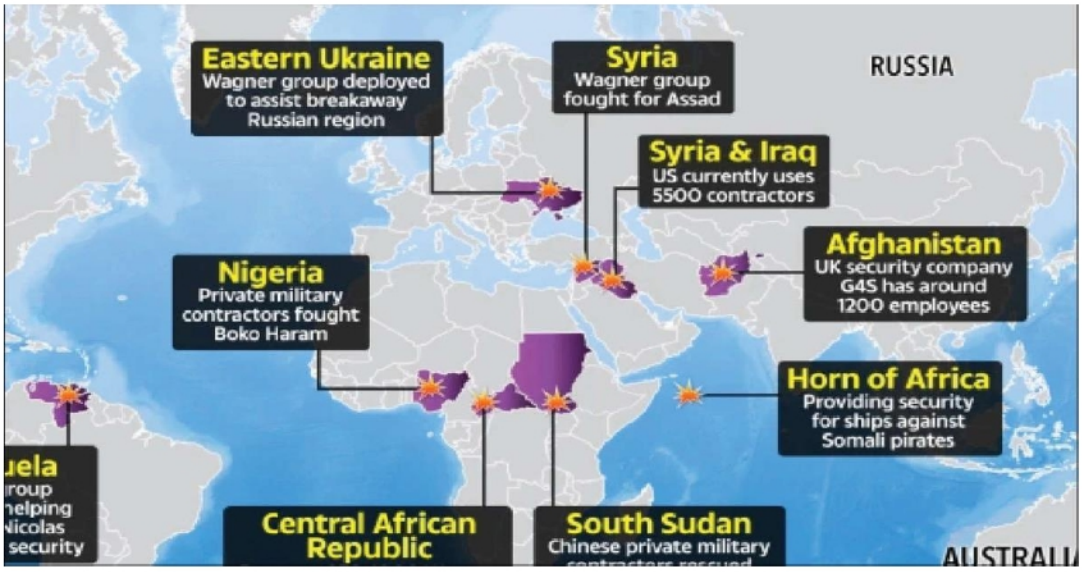

حيث قدمت لهذه البلدان مختلف التدريبات في قطاعات دفاع وأمن معرضـة بدرجة كبيرة أو خطيرة لخطر الفسـاد وفقًا لمؤشـر نزاهة الدفاع الحكومي التابع لمنظمة الشـفافية الدولية - الدفاع والأمن (GDI) (انظر الخريطة رقم4) . يتم توفير بعض هذا التدريب من قبل الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة في الولايات المتحدة .[2]على سـبيل المثال ، قدمت شـركة Global Bancroft Development تدريبًا على الاسـتطلاع لقوات الدفاع الشـعبية الأوغندية (UPDF) في الصـومال.

[1] للمزيد حول دول أخرى انظر: https://www.state.gov/wp-content/uploads/2022/03/10-Volume-I-Section-IV-Part-IV-I-Africa.pdf

[2] Michael Picard and Colby Goodman. Hidden Costs: Us Private Military And Security Companies And The Risks Of Corruption And Conflict.(Transparency International UK's Published July 2022).p13-14.

وحصلت شركة Bellator Group Inc الأمريكية على عقد من وزارة الخارجية في السنة المالية 2020 لتقديم تدريب أو معدات لمكافحة الإرهاب لقوات الأمن التونسية [1].

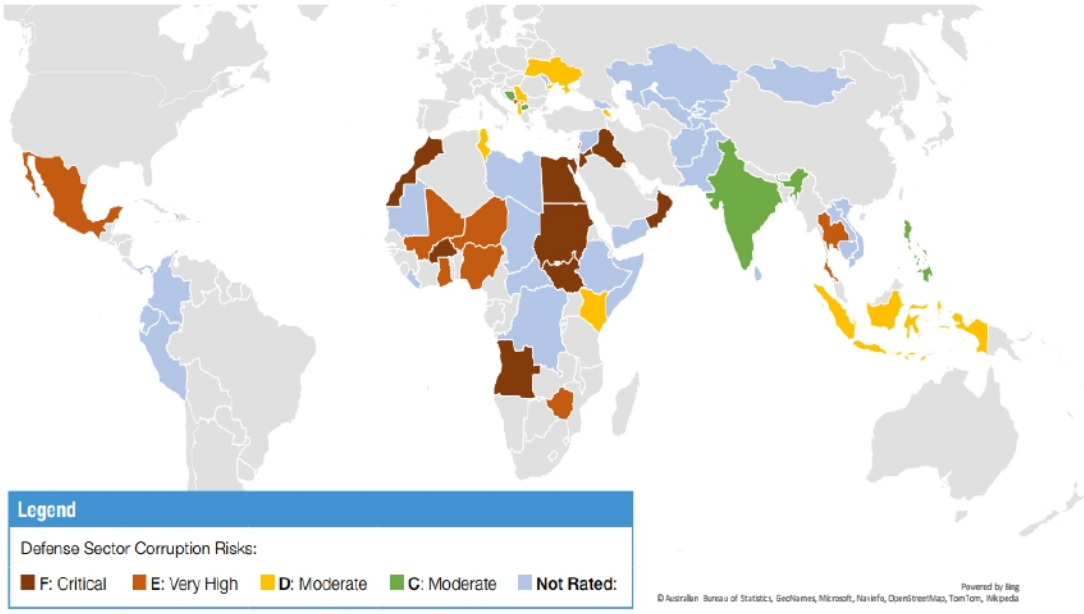

المصدر: Michael Picard and Colby Goodman. Hidden Costs: Us Private Military And Security Companies And The Risks Of Corruption And Conflict.(Transparency International UK's Published July 2022).p13

كما تعد الحكومات أيضًا عميلا رئيسيا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، حضت وزارة الدفاع الأمريكية على أعلى العقود لإصلاح وصيانة أنظمة الأسلحة على الصعيدين المحلي والدولي. في عام 2019 ، حصلت KBR على عقد قيمته 530 مليون دولار أمريكي لتوفير خدمات الصيانة وسلسلة التوريد لسلاح مشاة البحرية الأمريكية وعلى السفن في منطقة آسيا والمحيط الهادي. إلى القواعد العسكرية الأمريكية في الكويت .[2] يستأجر الجيش الأمريكي أيضًا الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتقديم تحليل استخباراتي للعمليات العسكرية ولتعزيز مهارات وقدرات الحرب الإلكترونية. قيادة العمليات الخاصة بالجيش الأمريكي لدعم حلول "حرب المعلومات المتكاملة (IW) والحرب الإلكترونية (EW) والتدريب والاستعداد والتحديث." [3] وبحسب بيانات وزارة الدفاع الأمريكية، ، فقد ازداد كذلك عدد القوات الأمريكية، وإن بشكل محدود، في آسيا أيضا ، كما يبدو لافتا اتساع دائرة انتشار الحضور

[1] USAspending.gov, advanced search for state department funded contracts in Tunisia.

[2] Constellis.. Press Release: Constellis Receives $198M DOD Task Order for Security Support Services in Kuwait. Herndon: Constellis. 29 July. 2020

[3] CACI International, Inc.. Press Release: CACI Wins $785 Million Task Order with U.S. Army Special Operations Command. Reston: CACI International, Inc. 9 November. 2021

العسكري الرسمي للولايات المتحدة، ليشمل 177 دولة وأرضا خاضعة/جزيرة حول العالم، مقارنة بـ165 عام 2008، وسط اهتمام متزايد بأفريقيا وجنوب شرق آسيا والهادئ، مقابل انخفاض عدد العناصر المنتشرة حول العالم من نحو 370 ألفا، إلى 200 ألف، خلال الفترة ذاتها. وتشكل تلك المعطيات الملامح الرئيسية لتوجهات واشنطن في السنوات الأخيرة، ويمكن ملاحظتها بشكل أوضح من خلال الاطلاع على تغير خريطة الانتشار العسكري الأمريكي بين 2008 و2020.

تنشط الشركات العسكرية الخاصة الروسية مع أجزاء أكثر ظلًا من الأنظمة، باستخدام العلاقة لتعزيز المصالح الروسية الأخرى[1]، واعتمدت لزيادة نفوذها العسكري وتقويض الولايات المتحدة على قوات لا تلفت الانتباه ويمكن التنصل منها مثل الشركات العسكرية الخاصة التي يمكنها فعل كل شيء من توفير الأمن للقادة الأجانب إلى التدريب وتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن المحلية. حيث تضاعف اعتماد موسكو على الشركات العسكرية الخاصة في السنوات الأخيرة، مما يعكس الدور المتنامي لعمليات هاته الشركات، والعقلية التوسعية المتنامية، والرغبة في تحقيق مكاسب اقتصادية وجيوسياسية وعسكرية[2]. ويمكن معرفة عدد البلدان التي عملت فيها الشركات العسكرية الخاصة الروسية ، 2010-2021 بيانات المصدر التي تم تجميعها بواسطة مشروع التهديدات العابرة للحدود CSIS. كما هو موضح في المخطط البياني رقم 2 والخارطة رقم5 ادناه:

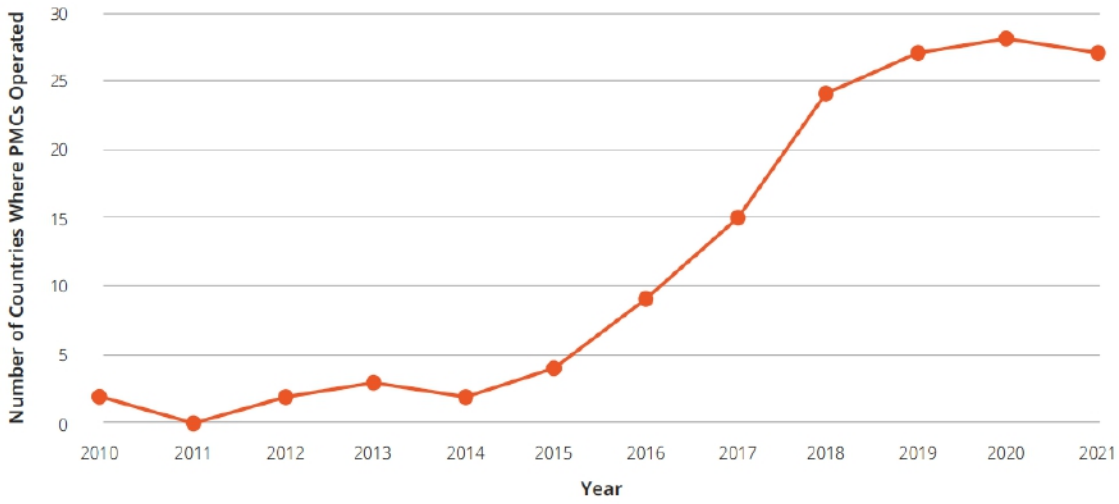

[1] Jones, Seth G., et al. Russia's Corporate Soldiers: The Global Expansion of Russia's Private Military Companies. Center for Strategic and International Studies, 2021.p.10.

[2] بريان كتز و اخرون، حروب مرتزقة موسكو توسع شركات العسكرية و الأمنية الخاصة ،مركز التنمية للفكر الاستراتجي، 2020 .ص:3

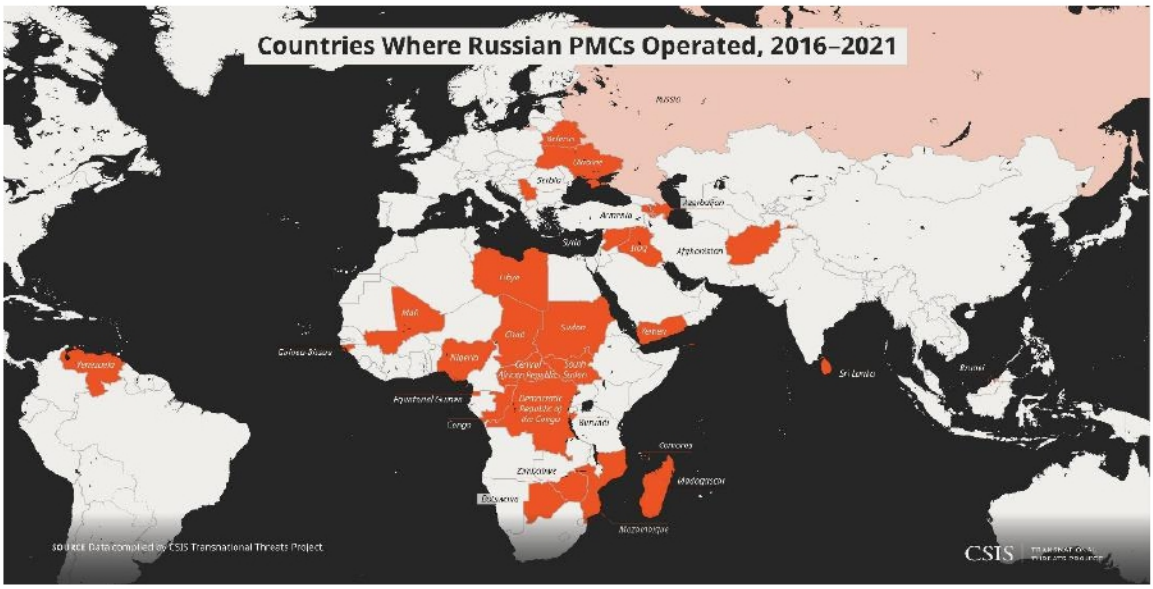

المصدر: Jones, Seth G., et al. Russia's Corporate Soldiers: The Global Expansion of Russia's Private Military Companies. Center for Strategic and International Studies, 2021.

بداية مع العام 2014 مثلت أوكرانيا واحدة من أولى ساحات إثبات استراتيجية الاعتماد على الشركات الخاصة، .طور الروس هذا النموذج ليشمل التعاون بين قوات المرتزقة والقوات المحلية في بلدان مثل سوريا وليبيا. مع مرور الوقت، و سعت موسكو من استخدام الشركات العسكرية الخاصة ليشمل إفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى، مثل السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى وموزمبيق ومدغشقر وفنزويلا. تقوم الشركات العسكرية الخاصة الآن بأدوار مختلفة لتقويض نفوذ الولايات المتحدة ودعم المصالح الجيوسياسية والعسكرية والاقتصادية الموسعة لروسيا. مع انتشار عمليات الشركات العسكرية الخاصة في مايقارب 20 دولة موزعين على القارات الأربعة وتراكم الخبرة الميدانية لها، أثبت نموذج الشركات الخاصة فعاليته ومن ابرزها شركة فاغنر الروسية:Wagner Group [1]، وأن له دورا مهما في المنافسة الاستراتيجية الروسية في المستقبل المنظور[2].

[1] تعتبر فاغنر الروسية هي احدى اشهر الشركات العسكرية الخاصة التي تنشط في المنطقة العربية بعد بلاك ووتر الامريكية بدأ نشاطها في الوطن العربي انطلاقا من سوريا 2014 حيث تشرف على شركتين امنيتين " صائدوا داعش و سند للحراسة و الخدمات الامنية. " [1]. تأسست شركة " فاغنر" في عام 2013 عل يد ديمتري اوتكين " وهو ضابط استخبارات عسكري روسي سابق كان قد حصل في عام 2016

[2] بريان كتز و اخرون، **حروب مرتزقة موسكو توسع شركات العسكرية و الأمنية الخاصة** ،مركز التنمية للفكر الاستراتجي، 2020.ص 4.

المبحث الرابع: أداور الشركات العسكرية والامنية الخاصة في حوكمة الامن من منظور جيواستراتجي

يتم تصنيف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من خلال معيار القوة وفق منظور الجيوبولتيك الكلاسيكي، باعتبار أن القوة في الجيوبولتيك تنقسم إلى قوة البر، قوة البحر، وقوة الجو. بناءً عليه، تظهر لنا ثلاثة أنواع من الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وهي: شركات الأمن البحري الخاصة، شركات الأمن البري الخاصة، وشركات الأمن الجوي الخاصة.

كان تحقيق هدف القوة الخاصة من القوات الثلاث الجيواستراتجية مرتكزًا إلى حد كبير على تحديد وشرح الحدود الوظيفية والفكرية فيما يتعلق بما تفعله الدول والشركات العسكرية والأمنية الخاصة وما تمتلكه فيما يتعلق بالعنف. لإكمال هذه المهام، ركز هذا المبحث على عنصرين مرتبطين: كان أحدهما هو معيار القوات التقليدية، وهو معيار يحظى بقبول عالمي من حيث توحيد الشكل التنظيمي للجيوش والتركيز على التكنولوجيا العسكرية المتطورة - أي الآلات - على العمالة أو القوى العاملة. تدعم المبررات الوظيفية والرمزية هذه القاعدة. العنصر الثاني كان ميل الدولة نحو الهجوم. مجتمعة، توضح إلى حد كبير الشكل الذي تبدو عليه صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتقدمها: الخدمات القائمة على العمالة في الغالب الموجهة نحو الدفاع. وقد سلط ذلك الضوء على الانتشار الواسع بين الدول للجيوش والقوات البحرية والقوات الجوية المجهزة أكثر فأكثر بآلات متطورة، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي ومستوى وطبيعة التهديد والظروف الاستراتيجية. في الختام، أوضح تحديد التكنولوجيا والنزعة الهجومية بين الدول في السياقات المحددة للقوة البرية والقوة البحرية والقوة الجوية أن الشركات ذات العقلية الدفاعية يمكن أن تُعوض كمياً وفكرياً عن جيوش الدولة الموجهة نحو الآلات والهجوم. كما كشفت عن القيود المفروضة على ما يمكن أن تفعله الشركات وتملكها وتعمل بها.

المطلب الأول : دور القوة البرية في تموضع الشركات العسكرية والامنية الخاصة.

تبدو الشركات الخاصة أفضل تكيفا من الجيوش النظامية للدول في التحرك جيوبولتيكا في المجال البري ، ولهذا دور تطبيقات قوة البرية حول الأرض، بطرق متنوعة ومستويات مختلفة من التركيز، على عنصرين: السيطرة على الأرض وممارسة تلك السيطرة. مع بروز الدول ذات التركيز الإقليمي، اتخذت السيطرة إلى حد كبير على الخصائص المكانية أو الأرضية. كما يُمكن أن تتعلق ممارسة السيطرة بالأشخاص الموجودين على الأرض. كما يتعلق بالموارد المتجددة وغير المتجددة الموجودة على السطح أو تحته والتي قد يستخدمها الناس أو لا يستخدمونها حاليًا. هذا لا يعني أن الاستيلاء والسيطرة يتمان فقط على كامل أراضي الدولة. بدلاً من ذلك، يمكن أن تشير المنطقة إلى

مناطق أو أماكن أو مناطق معينة. في نهاية المطاف، يعتبر الاستيلاء على الأرض والحفاظ عليها مسعىً يغلب عليه الطابع البشري[1].

في هذا السياق، ومن خلال المساعدة في الاحتفاظ بالأراضي التي استولت عليها القوات البرية، عوّضت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة منذ بداية القرن الحادي والعشرين عن القيود الكمية للعديد من دول العالم المتقدم وجيوشها النابعة من قاعدة القوات التقليدية[2].

ليس هناك شك في أن استخدام القوة البرية يمكن أن يكون محفوفًا بالمخاطر لأن التكنولوجيا المستخدمة على الأرض لا يمكن إلا أن تقلل من الضعف إلى درجة معينة. وفقًا لذلك، يمكن للدول استخدام تقنيات متطورة - آلات - تعمل من الوسط البحري والجوي لمساعدة الموجودين على الأرض. بدلاً من ذلك، يمكنهم نشر هذه الآلات لتحقيق أهداف مختلفة، وإن كانت لا تزال مهمة، عن تلك المطلوبة من خلال استخدام القوة البرية[3].

تعتبر بلاك ووتر أو أكاديمي الفرع الخامس للجيش الأمريكي أحد أبرز الأمثلة في تجسيد القوة البرية. المشروع التأسيسي لها ليس حقاً فكرة إريك برنس، مؤسس شركة Blackwater في عام 1997، بل فكرة أستاذه في البحرية Navy SEALs Al Clark[4]، وذلك بفضل تجاربه كمدرب بالبحرية الأمريكية . في البداية، أراد كلارك إنشاء شركة تدريب عسكري خاص، وهي فكرة موجودة ولكن كان لابد من إحيائها بعنصر أساسي واحد يفتقر إليه كلارك، وهو المال. إذن كيف تمول مشروع كلارك؟ في عام 1996، أدرك كلارك أن تلميذه السابق إريك برنس كان أحد أغنى الرجال الذين خدموا في جيش الولايات المتحدة. يشارك الأمير أيضاً نفس الأفكار مع أستاذه السابق. وبحسب بيان كلارك، "جاء آل كلارك بالفكرة وجاء إريك بالمال". هذا بالضبط ما حدث، لأنه بعد وفاة الأب برنس، باعت العائلة إمبراطورية برينس، مما سمح له بإنشاء "بلاك ووتر"، شركة عسكرية خاصة (SMP) يديرها في البداية سيده السابق كلارك وآخرين. حققت الشركة، التي لا تزال اليوم أقوى جيش خاص، نجاحاً ملحوظاً،

---

[1] Nihal El Mquirmi, Private Military and Security Companies: A New Form of Mercenarism?, Policy Brief - N° 08/22 - February 2022, p.4.

[2] CLEMENT TRACOL, Private Military Companies in the Contemporary Security Context, p.6. https://www.e-ir.info/pdf/31259

[3] SIMON CHESTERMA & CHIA LEHNARDT, **From Mercenaries to Market: The Rise and Regulation of Private Military Companies** (Oxford : Oxford University Press, 2007), p. 50.

[4] فِرق قوات الولايات المتحدة البحرية والجوية والبرية، يشار إليها عادة باسم Navy SEALS :، هي قوات العمليات الخاصة الرئيسية للولايات المتحدة

لا سيما في عهد وزير الدفاع ديك تشيني، تحت إدارة جي دبليو بوش. هذا الأخير، الذي أراد التخلص من نظام صدام حسين، استخدم "بلاك ووتر"، المعروفة الآن باسم "أكاديمي."

المطلب الثاني : دور شركات الأمن البحري الخاصة في حوكمة الامن

في الماضي، شاركت مجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية في جوانب مختلفة من الحرب البحرية، بما في ذلك تعطيل التجارة مع العدو. كان أبرز هؤلاء الفاعلين هم القراصنة: أشخاص عاديون (أو سفن) مخولون من قبل الحكومة لمهاجمة سفن العدو في وقت الحرب. ومع ذلك، مع إنشاء أساطيل بحرية دائمة وتطوير فكرة احتكار الدولة للعنف (في البحر) وإنفاذها، اختفت هذه الجهات المسلحة غير الحكومية من المحيطات.

منذ نهاية الحرب الباردة، تم تحدي فكرة الدولة باعتبارها المزود الوحيد للأمن (البحري) بشكل متزايد، ولعب الفاعلون «الجدد" مثل المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة أدوارًا أكثر أهمية في الأمن. ومن بين هذه الجهات الفاعلة الجديدة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة النشطة في المجال البحري. إنها شركات خاصة وهي جزء من صناعة الأمن الخاص الأوسع. في الواقع، تقدم بعض الشركات المعروفة مثل Blackwater و AEGIS التي تعمل على الأرض خدمات بحرية أيضًا[1].

سهّلت عوامل مترابطة متشابهة ظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة النشطة على الأرض وفي المجال البحري والتي تشمل: العملية الأوسع لخصخصة الخدمات العامة ومؤسسات القطاع الحكومي، مثل التعليم والرعاية الصحية على الأرض وخصخصة الموانئ في المجال البحري، تقليص حجم الجيوش الكبرى على مستوى العالم. والطبيعة المتغيرة للنزاع بعد عام 1989.

كان يُنظر إلى الخدمات المعاصرة التي تقدمها شركات الأمن الخاصة في الماضي على أنها مسؤولية الوكالات الحكومية. تضاف بعض الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى الأمن الذي توفره الدول ووكالاتها الحكومية. إلا أنه ومنذ عام 2008، ارتفع عدد الشركات التي توفر الحماية بالحراس المسلحين والخدمات الأمنية الأخرى للشاحنين التجاريين الذين يخشون هجمات القراصنة بشكل حاد في مناطق معينة من العالم؛ ما دفع إلى تأسيس العديد من الشركات الجديدة وأعاد العديد من الشركات الأمنية الخاصة السابقة تُركز على تقديم خدمات تحقق الأمن البحري[2].

---

[1] Christopher Spearin, **Private Military and Security Companies and States** (Canada: Palgrave Macmillan, 2017), P.128.

[2] HANNAH TONK IN, STATE CONTROL OVER PRIVATE MILITARY AND SECURITY COMPANIES IN ARMED CONFLICT (UK: cambridge university press, 2011), P.11.

تنشـط الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة بشـكل خاص في المناطق ذات الممرات المائية ذات الأهمية الاستراتيجية هذا يرجع إلى حقيقة أن الطريق البحري هو أحد الطرق الرئيسية للنقل والتجارة مع البلدان الأخرى. تُقدم هذه الشـركات خدمات مكافحة القرصـنة في أجزاء مختلفة من العالم، ولكن في الغالب في الممرات المائية ذات الأهمية الاستراتيجية حيث ترتفع حوادث هجمات القرصـنة والسـطو المسـلح. مثال ذلك، منطقة المحيط الهندي ومضـيق ملقا وخليج غينيا وخليج عدن وخليج المكسـيك. فيما يكمن أبرز توظيف في الخارج للشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة هو الحماية المسـلحة للسـفن من القراصـنة. هذا النوع من الحماية المسـلحة وخدمات مكافحة القرصـنة في البحر هي في الغالب عمليات ثانوية ولا تتطلب سوى وجود أفراد الأمن المستأجرين لفترات قصيرة من الزمن.

بالمقابل، أدى إلى زيادة التركيز على التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل القرصـنة والصـيد غير القانوني والإرهاب البحري. قامت الوكالات الحكومية مثل القوات البحرية بتكييف عملياتها وتركز اليوم أكثر بكثير من أنشـطتها على معالجة مثل هذه التهديدات الأمنية البحرية "الناعمة". بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم لوائح جديدة، بما في ذلك القانون الدولي لأمن السـفن والمرافق المرفئية(ISPS)[1] ، استجابة لتهديدات مثل الإرهاب الذي يتطلب تدابير أمنية متزايدة من الدول وصناعة الشحن. يتطلب الامتثال للوائح الأمنية الجديدة والاستجابة لمجموعة واسعة من التهديدات الأمنية قوة بشرية إضافية وموارد خاصـة بالمهام في كثير من الأحيان ويمكن أن تزيد من طاقات الوكالات الحكومية - خاصـة في البلدان النامية حيث تكون الموارد شحيحة بشكل خاص. هذا النقص في القدرات والمتطلبات الجديدة اللازمة من خلال لوائح مثل مدونة ISPS هي الأسباب التي جعلت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تشارك بشكل متزايد في معالجة التهديدات الأمنية البحرية (غير التقليدية).

وبالمقارنة مع الخدمات المقدمة على الأرض، فقد اسـتغرقت أعمال الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة في المجال البحري وقتًا أطول حتى يتم تأسـيسـها، وتمحور التركيز الرئيسـي وخبرات هذه الشركات بشكل أساسي على مجموعة صغيرة من الخدمات. تقدم الشركات البحرية والأمنية الخاصة خدمات بحرية وقائية مثل تقييمات المخاطر، فضـلاً عن الخدمات النشـطة التي تركز في الغالب على الحماية المسـلحة وغير المسـلحة للأصـول والمنشـآت البحرية. التدريب العملي والتكتيكي العسـكري والأمني البحري. تحليل الاسـتخبارات الأمنية وخدمات اسـتشـارية وتقييمات للمخاط. الاسـتجابة السـريعة للطوارئ. مفاوضات الخطف والرهائن. الدعم التشـغيلي المسـلح وغير المسـلح. مخارج الدعم التشـغيلي لعمليات مكافحة القرصـنة وحماية مصـايد الأسـماك وواجبات خفر السـواحل والدعم

[1] المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية وتعديلات 2002م على الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام 1974م

اللوجستي. لاحظ أن الحراس المسلحين غير مسموح بهم في بعض الولايات (على سبيل المثال في نيجيريا وسيراليون). أمن المواقع المسلحة وغير المسلحة. على سبيل المثال في الموانئ أو المنصات البحرية أو سفن الرحلات البحرية[1].

في الواقع، على عكس أنشطة القراصنة والجهات الفاعلة الأخرى التي تسعى للربح في الماضي، تقدم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في المقام الأول خدمات بحرية دفاعية في البحر أو على الأرض. فيما يتعلق بالأجزاء البرية من العمليات البحرية، يتم التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في المقام الأول لتوفير أمن الموانئ، بما في ذلك التحكم في الوصول، وفحص الحاويات، والاستجابة للطوارئ.

تقدم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أيضًا خدمات بحرية تتم في الغالب في البحر. وأبرزها حماية منشآت الطاقة البحرية؛ في الوقت الذي يؤدي فيه الطلب المتزايد على النفط والغاز إلى زيادة استغلال الطاقة البحرية، وتغير المزيد من البلدان قوانينها للسماح ليس فقط للقوى الحكومية ولكن أيضًا للقوات الخاصة بحماية منشآت النفط والغاز، فمن المعتقد أن الأعمال التجارية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة سوف تستمر في الزيادة. تشمل الخدمات المقدمة لصناعة النفط والغاز أيضًا حماية السفن التي تسافر من وإلى منشآت الطاقة البحرية مثل منصات النفط، والتي تتداخل مع خدمات حماية السفن الأخرى التي تعلن عنها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وتشمل هذه الحماية المسلحة لمجموعة من السفن المختلفة، بما في ذلك حراسة قوارب الصيد ضد هجمات الصيادين الآخرين أو المتمردين. على سبيل المثال، تم توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتوفير حراس مسلحين لحماية قوارب الصيد المملوكة لليابانيين وأساطيل التونة الفلبينية ، ومع ذلك، فإن أبرز خدمات حماية السفن التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي خدمات مكافحة القرصنة وأكثرها ربحًا[2].

تجدر الإشارة إلى أنه هناك شركات عسكرية وأمنية خاصة تقدم خدمات بحرية[3] مثل شركة "بلاك ووتر" التي حاولت هذه الشركة العسكرية والأمنية الخاصة بيع خدمات الحماية للسفينة MV McArthurالتي يبلغ ارتفاعها 56 مترًا، وهي سفينة عمرها 40 عامًا تم إيقاف تشغيلها تابعة للإدارة

[1] LINDSEY CAMERON & VINCENT CHETA, Private Military and Security Companies under Public International Law (New York: cambridge university press, 2013), P.10.

[2] Rita Abrahamsen & Anna Leander, **op cit** , p.6.5

[3] Ibid.p.66-70.

الوطنية لعلوم المحيطات والغلاف الجوي. بينما قامت شركة الحراس البحريون، الشركة الشقيقة لـ Sea Marshalsالتي توفر أفرادًا على متن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، تمتلك Naval Guards خمس سفن Marshal-1 :و Marshal-2و Marshal-3 و Marshal-4 و .Marshal-5 الأربعة الأولى هم زوارق دورية بحرية سويدية سابقة يبلغ طول كل منها 22 مترًا. كانت السفينة الأخيرة أيضًا تابعة للبحرية السويدية سابقًا، وهي سفينة HMS Tjurkö التي يبلغ ارتفاعها 42 مترًا والتي تم بناؤها في عام 1953. خرجت من الخدمة في عام 1992، وعملت كمنصة غوص، من بين المساعي التجارية الأخرى، قبل شرائها من قبل الحرس البحري. أما سفن الحماية الدولية :(PVI) هذه الشركة العسكرية والأمنية الخاصة لديها ثلاث سفن AL345 :و AM230 و .DM234 يبلغ طول AL345 23 مترا وكان سابقا من الشرطة العمانية السلطانية. السفينتان الأخيرتان هما زوارق دورية سويدية سابقة TPBS S200 تستخدمها البحرية السويدية لزرع الألغام والقيام بدوريات. تم بناء قوارب TPBS S200 ، التي يبلغ قياسها 22 مترًا ، من الخمسينيات إلى السبعينيات. زد على ذلك شركة ميثاق العقرب: تقدم هذه الشركة سفن لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. إحداها هي MV Antares ، وهي سفينة بحرية وقيادة هولندية سابقًا تم بناؤها في عام 1951 ويبلغ قياسها 46 مترًا. سفينة أخرى هي MV Markab، تم بناؤها عام 1977 ويبلغ طولها 43 مترًا. خدم سابقًا في خدمة الطيار الهولندي. في وقت كتابة هذا التقرير ، كانت معروضة للبيع بسعر 2،500،000 يورو. إضافة إلى المنظمة الدولية للقرصنة: تستخدم هذه الشركة سفينة Timor Challenger ، وهي سفينة مستشفى هولندية سابقة يبلغ طولها 64 مترًا وتم بناؤها في عام 1963. وبمرور الوقت ، قامت السفينة بمجموعة متنوعة من الأنشطة ، بدءًا من الإبحار لصالح Greenpeace وحتى العمل كمجموعة لعام 2009 فيلم راديو القراصنة[1].

في الختام، أثبتت القدرات المتطورة بشكل عام للسفن البحرية التابعة للدولة أنها سيف ذو حدين. من ناحية أخرى، تم بذل جهود متزايدة لتطوير السفن التي يمكن أن تبقي البشر في البحر لفترة أطول، وتوفر لهم درجة من الراحة وتحميهم. علاوة على ذلك، يجب أن يكون لهذه السفن تأثير حاسم بسبب البيئة المائية الصعبة، وهي نقطة أصبحت أكثر إلحاحًا لأن السفن، وفقًا لمعايير القوات التقليدية، تعمل على تقليل أو استبدال القوى العاملة المنتشرة على الأرض. بالإضافة إلى ذلك، كلما

[1] Christopher Spearin, **Private Military and Security Companies and States** (Canada: Palgrave Macmillan, 2017), P.135.

أصبحت السفن أكثر تطوراً، زاد الاعتراف بالدول على أنها ذات قدرة عالية وتستحق المكانة. من ناحية أخرى، أدت الجهود المتزايدة أيضًا إلى زيادة النفقات وتقليل عدد الهياكل المتاحة. يمكن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في البحر أن تخفف بعض هذا الضغط، ولكن بدرجة معينة وبطرق معينة.

المطلب الثالث: دور القوة الجوية في انتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

في أعقاب جسر برلين الجوي 1948-1949، أنشأت الولايات المتحدة الأسطول الجوي الاحتياطي المدني في عام 1952. أدت هذه المبادرة إلى تطبيع الاعتماد العسكري الأمريكي على شركات الطيران المدنية الأمريكية لنقل الركاب ونقل البضائع. وكمثال على هذا الاعتماد، نقلت الخطوط الجوية المدنية في الفترة التي سبقت حرب الخليج الأولى في عام 1991 ما يقرب من 310.000 جنديا و150.000 طنا من البضائع إلى المملكة العربية السعودية عبر 1500 مهمة بين مسرح العمليات. بعبارة أخرى، أكثر من 65 في المائة من القوات الأمريكية المنتشرة في الشرق الأوسط سافروا على خطوط جوية مدنية في ذلك الوقت.[1]

وفيما يتعلق بالبعثات الداخلية في العراق و / أو أفغانستان، استخدمت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والدول المشاركة الأخرى طائرات ثابتة الجناحين وطائرات هليكوبتر من الشركات المدنية. لم تكن هذه المشاركة التجارية خالية من المخاطر، حيث تحطمت الطائرات الخاصة وأسقطت داخل كل دولة. وكمثال آخر، كان سلاح الجو البريطاني يضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات الخاصة بالجيل القادم من طائرات التزود بالوقود جوًا. تتميز مبادرة طائرات الناقلات الاستراتيجية المستقبلية بتأجير خدمات إعادة التزود بالوقود جوًا لسلاح الجو الملكي مع فائض وقت البث المتاح للائتلاف لبيعه تجاريًا.

ومع ذلك، فإن احتمال مشاركة القطاع الخاص في تطبيق العنف وامتلاك أدوات العنف - الطائرات المسلحة - ليس شائعًا تقريبًا. وهذا أمر مضاعف فيما يتعلق بنوع الآلات المتطورة التي نشأت من خلال الجهود المستمرة التي تبذلها الدول لاستبدال رأس المال / التكنولوجيا بالقوى العاملة وفقًا لمعايير القوات التقليدية[2].

---

[1] Ibid.

[2] Charles J. Dunlap Jr, Making Revolutionary Change: Airpower in COIN T y Change: Airpower in COIN Today, Parameters 38, no. 2 (2008), pp.52-66.

وبذلك، يظهر الوجود المحدود والمقيد إلى حد ما للشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة في الجو الخصـائص الأسـاسـية للقوة الجوية؛ كاعتمادها المتأصـل على التكنولوجيا، وطبيعتها الهجومية كما يراها المنظرون وممارسـو الدولة، والتكاليف المتزايدة والمكانة المرتبطة بشـكل خاص بالقوة الجوية المليئة بالنفاثات.

من وجهة نظر واحدة، من المحتمل أن تسمح هذه الخصائص بتوفير مساحة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة من حيث القيام بأنشـطة منخفضة وبطيئة باسـتخدام هياكل الطائرات التي ليسـت من نفس التعقيد أو لها ثمن باهظ؛ خاصة في ظل الصراعات الداخلية أو صراعات التمرد. ومن وجهة نظر أخرى، فإن هذا الفضـاء مقيد بفجوة هجومية / دفاعية تجعل الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة تسـتخدم أكثر بكثير للدفاع عن نفسـها أو الجهات الفاعلة والأنشـطة الموجودة على الأرض. باختصـار، لم تكن الشـركات بشـكل عام مرتبطة بإمكانيات القوة الجوية التي تعتبر هجومية. زد على ذلك، فإن خصائص الشركات العسكرية والأمنية الخاصة سواء من حيث أعدادهم، وعوامل الملكية، والمسـتوى المحدود من الاسـتقلال الظاهر؛ فمن الصـعب القول بأنها كانت قوات جوية خاصـة في حد ذاتها.

هناك إذن مسـاحة محتملة للقوة الجوية التي توفرها الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة. فيما يتعلق بالآلات، فإن المكانة والتكاليف المرتفعة المرتبطة بقوة الهواء النفاث المتطورة تفتح المجال أمام الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة لاسـتخدام أصـول طاقة جوية أقل تطوراً وأرخص نسـبيًا مثل الطائرات التي تعمل بالمروحة، سـواء كانت ذات أجنحة ثابتة أو طائرات هليكوبتر. في حين أن القوات الجوية الحكومية تسـتخدم بالتأكيد هذه الأنواع من الآلات [1].ومع ذلك، يرى بعض المفكرين أن هذه الآلات مفيدة عندما تضـطر الدول، خاصـة تلك الموجودة في العالم النامي، إلى مواجهة الحقائق التشغيلية: وسائل مفيدة وفعالة من حيث التكلفة لاستخدام القوة الجوية في عمليات مكافحة التمرد والإرهاب. غالبًا ما ابتكرت القوات الجوية ذات الموارد المحدودة استخدامات جديدة ومبتكرة للمعدات العسكرية المدنية والمتقادمة في الحروب الصغيرة[2].

[1] General William W. Momyer Usaf, Ret., **Airpower in Three Wars** (Alabama: Air University Press, 2003), p.

[2] Corum, James and Wray R. Johnson, Airpower in Small Wars: Fighting Insurgents and Terrorists, History: Reviews of New Books, Volume 32, 2004 - Issue 2. Airpower in Small Wars: Fighting Insurgents and Terrorists Steve R. Waddell.

يبدو أن طياري الدولة أكثر عرضة للخطر في إجراء العمليات العسكرية والأمنية، وبذلك تستعين الدول بالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة. التي تكون أبطأ نسبيًا وأقل من الأرض ويوضح هذا أيضًا المساحة المحتملة لأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الهواء.

تم تنظيم البيئة الجوية بطرق معينة تؤثر على ما تمتلكه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وما تفعله في الجو. القوة الجوية الحديثة أكثر أنواع "القوة" تركيزًا واعتمادًا على التكنولوجيا، لها تاريخ طويل أو أكثر من قرن من الزمان، يُنظر إليها أكثر فأكثر على أنها مناسبة للهجوم. بالإضافة إلى ذلك، أوضح العديد من المدافعين عن سمات القوة الجوية الفائزة في الصراع أو على الأقل أكدوا أن القوة الجوية المطبقة بشكل عدواني هي النهج الأمثل لاستبدال القوة البشرية بالتكنولوجيا وفقًا لمعايير القوات التقليدية.

تتمتع الطائرات النفاثة المتطورة بمكانة مرموقة بسبب تكاليفها الكبيرة والمتنامية والهيبة التي يمنحها امتلاكها على ما يبدو. ومع ذلك، فإن المساحة الناتجة التي قد تملأها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من الناحية التشغيلية ليست واسعة كما قد يتوقع المرء في البداية.

بالنسبة لهذه البيئة، ينصب تركيز الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بشكل كبير على الآلات؛ خيار القوى العاملة ليس جديرًا بالملاحظة كما هو الحال مع كل من القوة البرية والقوة البحرية التي تم فحصها سابقًا. يمكن للمرء أن يؤكد أن هذا هو أحد أسباب عدم انتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الجو عند مقارنتها بالأرض والبيئات المائية. فيما يتعلق بالعمليات الجوية، فإن العديد من هذه الآلات مملوكة للدول. ظاهريًا أيضًا، مع عمليات الشراء الباهظة للطائرات المتطورة خارج نطاق التشغيل، فإن سمات المكانة الخاصة تتضمن أداء تلك المهام "الباهتة والقذرة والخطيرة" باستخدام آلات أقل تقدمًا نسبيًا تعمل بالمروحة. ومع ذلك، فإن نطاق هذه الأنشطة محدود من خلال تشعب المهام الهجومية والدفاعية بين الدولة وصناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. في المجمل، لا تملأ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الموجودة في الهواء فجوة أصبحت حقيقية وفقًا لمعايير القوى التقليدية التي تفضل رأس المال على القوى العاملة. بدلاً من ذلك، يشغلون مساحة صغيرة ناتجة عن تأكيد الدولة على أنواع معينة من العمليات باستخدام أنواع معينة من الآلات. بالنظر إلى المستقبل، حتى هذا الفضاء قد يتحول مع الانتشار المتزايد للطائرات بدون طيار.

المطلب الرابع: مقارنة جيوبولتيك لخدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة البرية والبحرية والجوية

من مفارقات الجيوبولتيك العالمي المعاصر، أنه في نفس الوقت الذي يحدث فيه انكماش في السوق الدولية ككل ، نرى أيضًا توسع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى مناطق مختلفة في جميع أنحاء العالم. تركزت طفرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، اللتين تمثلان معًا أكثر من 55٪ من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عبر العينة[1]. أدى الاستخدام الناجح لهذا الشكل من الاستعانة بمصادر خارجية ، جنبًا إلى جنب مع الأطر القانونية والتنظيمية المصاحبة ، إلى إضفاء الشرعية على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وفتح الباب لتوسيع الصناعة وإنشاء شركات عسكرية وأمنية خاصة محلية جديدة في بلدان مختلفة. (توضح الخريطة 7 هذا الاتجاه) ، ويظهر باللونين الرمادي والأسود تلك البلدان التي استضافت المقر الرئيسي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في جميع أنحاء العالم. ويظهر أن 81 دولة تستضيف على الأقل مقرًا رئيسيًا واحدًا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل أراضيها وتستخدم خدماتها. تمثل هذه الدول حوالي 41٪ من جميع الدول في النظام العالمي اليوم. يقع المقر الرئيسي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة بشكل أساسي في البلدان التي تشكل جزءًا من شمال الكرة الأرضية، وهي أمريكا الشمالية وأوروبا وروسيا وأستراليا ونيوزيلندا. تقود أربعة بلدان اتجاه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، تلك المميزة باللون الأسود في الخريطة وهم: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والصين ، وجنوب إفريقيا. تمثل هذه البلدان الأربعة مجتمعة حوالي 70 ٪ من الصناعة بأكملها[2]. **الخريطة رقم 6: تمثل الانتشار العالمي لمقر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة**

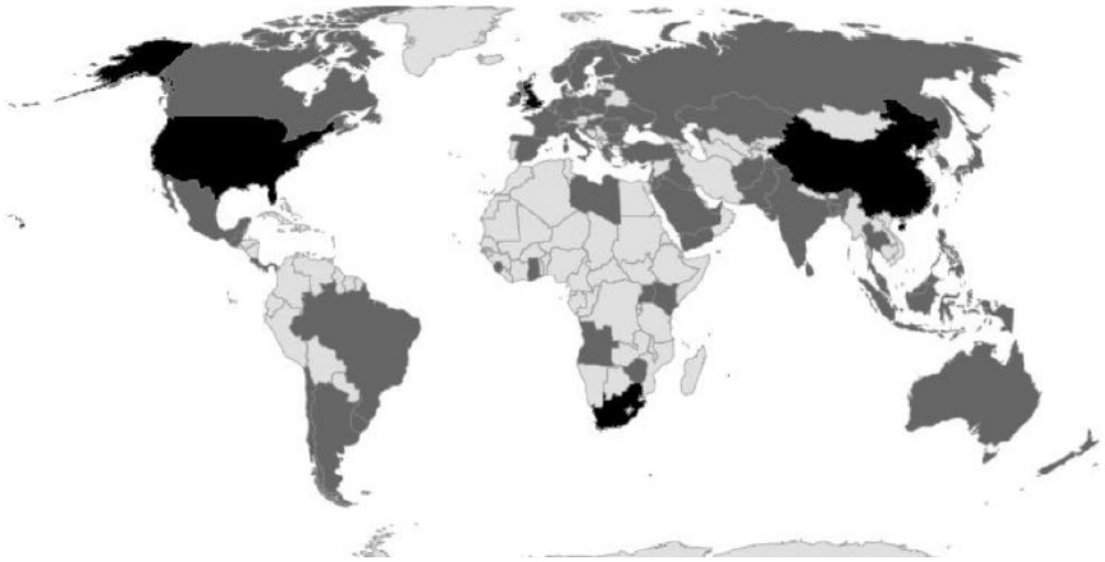

[1] Swed, Ori, and Daniel Burland. "The Global Expansion of PMSCs: Trends, Opportunities, and Risks." (2020).p.5

[2] Ibid

يدرك الخبراء والمختصون الامنيون تنوع قطاع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والمجموعة الواسعة من الخدمات التي يقدمونها ،وتفرض هذه الخدمات الحدود القانونية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة ونوع التدخل الذي يمكنها القيام به في النزاعات. ولذلك ، فإن قائمة هذه الخدمات المختلفة تنقل قدرًا كبيرًا من العلاقات بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وعملائها.

لإلقاء بعض الضوء على هذه العلاقات واتجاهات تخصص الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، قمنا بتقسيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وفقًا للخدمات التي تقدمها ، أي إلى خدمات للعمليات البرية أو الجوية أو البحرية (المخطط رقم 3). تشمل هذه الخدمات العديد من أنواع التخصصات المختلفة مثل الأمن وتكنولوجيا المعلومات واللوجستيات والترجمة والتدريب وغيرها الكثير ، المصممة لدعم أو استكمال إحدى فئات العمليات الثلاث (البرية والجوية والبحرية)[1].

أن الخدمات المتعلقة بالعمليات البرية هي الأكثر انتشارًا ، وتقدمها حوالي 83٪ من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. يتم تقديم الخدمات المتعلقة بالطيران من قبل أكثر من 12٪ من الشركات في العينة ، والخدمات البحرية بأكثر من 32٪. هذه الخدمات ليست حصرية بشكل متبادل ، وتقدم مجموعة من الشركات نوعين أو حتى جميع هذه الأنواع الثلاثة من الخدمات المتخصصة.

المخطط رقم 3يمثل: النسب المئوية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تقدم خدمات برية وجوية وبحرية

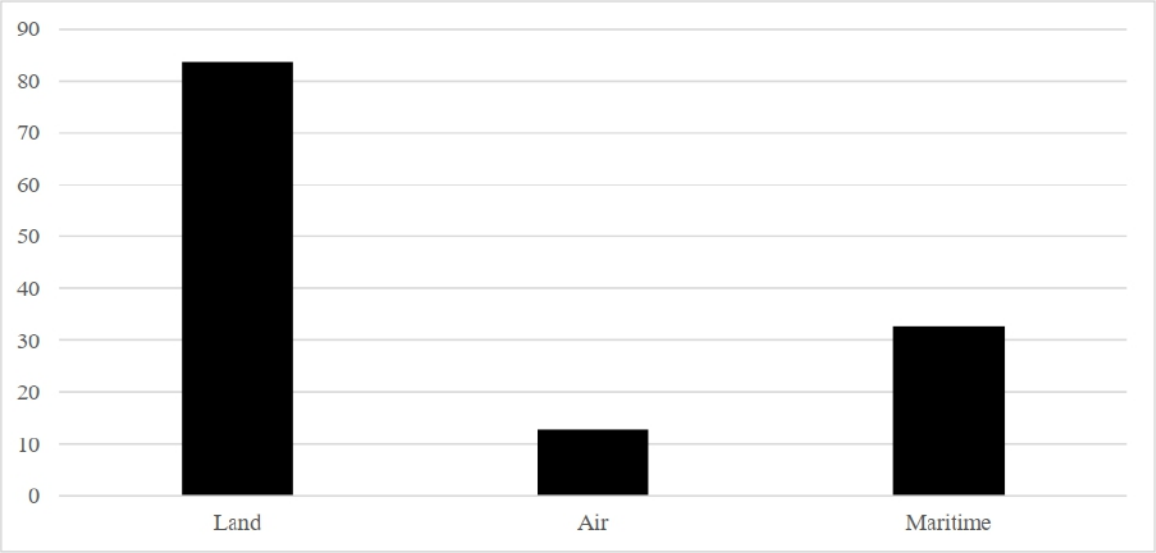

المصدر: Swed, Ori, and Daniel Burland. "The Global Expansion of PMSCs: Trends, Opportunities, and Risks." (2020).p.6

[1] Ibid.p.6

تشير هذه النتائج إلى أن الخدمات البرية أكثر شيوعًا ،أما الخدمات البحرية الخاصة ، والمتعلقة بالجو ، نادرة وأكثر حصـرية. يفحص **المخطط** رقم 4 اتجاه التطور الكرونولوجي منذ 1946 الي غاية سـنة 2016 ، بالنظر إلى عدد التخصـصـات (البرية والجوية والبحرية) من قبل الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصة المتجددة سنويًا. يسمح هذا النوع من التحليل، الذي يركز على الخدمات التي تقدمها الشركات الخاصة، باستكشاف دوافع زيادة طلب السوق عليها [1].

المخطط رقم 4: عدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الجديدة حسب التخصص ، حسب السنة

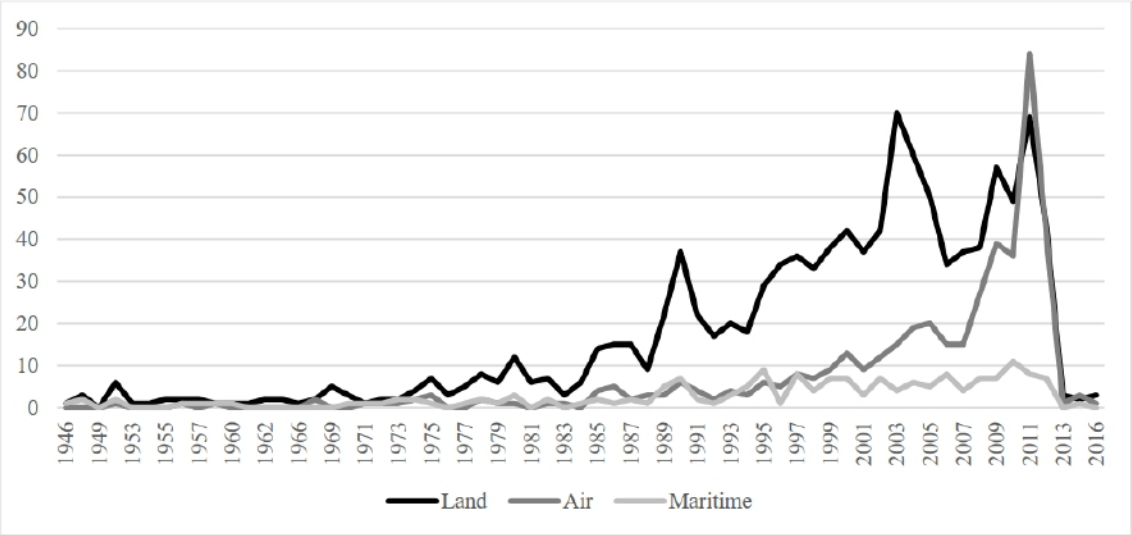

المصدر: Swed, Ori, and Daniel Burland. "The Global Expansion of PMSCs: Trends, Opportunities, and Risks." (2020).p.8

وتشـير النتائج إلى أن انتشـار الخدمات البرية للشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة كان منخفضًـا نسـبيًا بين نهاية الحرب العالمية الثانية والثمانينيات، مع ارتفاعات صـغيرة حول الحرب الكورية وحرب فيتنام. تظهر الثمانينيات والتسـعينيات ارتفاعًا أكثر أهمية مرتبطًا بنهاية الحرب الباردة. دفعت هجمات الحادي عشر من سبتمبر والحروب التالية في العراق وأفغانستان سوقًا كانت في حالة صعود بالفعل. أدى انتهاء حرب العراق بعد ذلك إلى انخفاض الطلب في السـوق. يعتبر الاتجاه البحري أكثر تواضـعا إلى حد كبير بالمقارنة مع الاتجاه السـائد في الخدمات البرية. كان توفير الخدمات البحرية ثابتًا نسـبيًا ومنخفضًـا طوال معظم الفترة التي تم فحصها في مجموعة البيانات. كما هو الحال مع الخدمات البرية ، بشـرت نهاية الحرب الباردة بتوسـيع الخدمات البحرية. خلال التسـعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشـرين ، بلغت زيادة عامة ذروتها في نهاية حرب العراق. على غرار الاتجاه السـائد في الخدمات البرية ، انخفضـت الخدمات البحرية بعد عام 2011. كمجموعة أكثر حصـرية من الخدمات ، تظهر الخدمات المتعلقة بالجو شهدت ارتفاعًا هائلاً في توفير الخدمات المتعلقة بالجو ، من ارتفاع متواضع في الثمانينيات إلى نمو مطرد بدأ في التسعينيات وبلغ ذروته في عام 2011. [2]

[1] Ibid.p.7
[2] Ibid.p.8.

الفصل الرابع:

تقييم دور الشركات العسكرية والأمنية

الخاصة في حوكمة الامن العالمي

الفصل الرابع: تقييم دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الامن العالمي.

تأسيسًا على كل ما سبق ، يقدم هذا فصل تقيما ملما لكل ما تقدم من فصول ،بدأ بفك وحل لمشكلة الارتياب المفاهيمي بالتجريد الاصطلاحي نظريا وعمليا للتّسمية الشاملة (PMSCs) ،تمّ التأكيد على أن مشكلة غموض المصطلحات المستخدمة في الدراسة أنها ظاهرة ابستمولوجية في المحل الأول ، ومردودها إلى الذات العارفة و قصور إمكاناتها الإدراكية و القياسية ،لا إلى الظاهر محل الدراسة ذاتها فحسب، بل يعتبر الغموض ذا طبيعة انطولوجية مرتبطة بالحالة الوجودية للشيء، وعليه سعيا لتجاوز الغموض باعتباره قضية سمانطيقية، ثم نعرج النقد المزدوج لتسمية الشاملةPMSCsمن المنظور الإستيطيقي"Aesthetics" من اجل معرف اعمق للالتباسات في الاستخدام الشائع ،على غرار تقديم مختلف المفارقات التي يقوم عليها طرح حوكمة الامن العالمي و اثر هاته المفارقات على دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة اضف اليها تقييم الأدوار التي قدمتها في حل العديد من المشكلات و في إدارة قضايا الأمنية العالمية المعاصرة ، و في الأخير نختم الفصل بطرح مستقبلي لظاهرة الأمن الخاص بعيدًا عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ،بناء على تصورات مغايرة وأدوار جديدة.

وفي مساعي عملية تقييم دور شركات الامن الخاص (العسكرية و الأمنية منها) في حوكمة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة عملية نسبية لعدة أسباب بعضها يرتبط بحدود المعلومات المتاحة عن الظاهرة محل البحث ،بحيث قد يختلف التقييم باختلاف هذه المعلومات حتى بالنسبة لذات الباحث من ناحية , و أخرى لها علاقة بالكيفية المستخدمة في عملية التقييم و التقويم وفق أسلوب انتقائي ، باختيار عدد محدد من القضايا و المشكلات الأمنية المعاصرة في السياسات العالمية الأمنية المتعددة ، وذلك بهدف توضيح علاقتها بمضامين حوكمة الامن و أبعاده المختلفة بشكل أدق ،سواء تعلقت بالحكومات أو المنظمات و القطاع الخاص ، أو المجتمع المدني العالمي على غرار الهيئات الرقابية المصاحبة لهم ، ومن اجل الوصول الي درجة تقييم واضحة وفعالة في البحث ؛وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل بإصدار أحكام قيمية على هاته الأدوار بالإيجاب او بالسلب على أهم قضايا ومشكلات أمنية معاصرة ذات صلة وثيقة بموضوعات أدبيات الموجة الثالثة في دراسة الأمن الخاص والحوكمة.

المبحث الأول: حل الارتباك المفاهيمي بالتجريد وتكوين المفهمة الإجرائية لتسمية PMSCs

بعد فكّ أحاجي التّسميات المتعدّدة للشركات العسكريّة والأمنيّة الخاصّة، وتوضيح الغموض بين شتّى العلاقات التي تترابط وتتداخل مع فواعل الأمن الخاصّة المختلفة، وتبرير قناعة دمج التسميات، باستخدام المصطلح الجامع الشامل (PMSCs)، ومن ثم التعتيم على الشركة العسكرية والأمنية الخاصة (PMSC) الارتباك[1] المفاهيمي المحيط بالصناعة القوة الخاصة. ينعكس ذلك في الجدل الأكاديمي القديم حول كيفية تصنيف واستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ونقد التعريفات الحالية التي تميل إلى تقسيم سوق الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى شركات نموذجية بناءً على علاقتها بساحة المعركة ومستوى القوة المستخدمة في أداء خدماتها [2].

وعليه لم يتبقّ لنا الآن، إلا حلّ مشكلة الغموض والارتياب المفاهيمي، المترتب عن مسألة كثرة المفهومات والتعريفات المستخدمة لوصف وشرح هاته الشركات، الأمر الذي صَعّب من تبنّى مفهوم وتعريف إجرائي في هاته الدراسة.

وعليه يعدّ تكوين المفهمة Conceptualization(الصياغة المفاهيمية الإجرائية "Operational") ، ضرورة معرفية ملحة، لتبسيط فهم التسمية الشاملة (PMSCs)،ولإبراز الدلالة "الإمبريقية"Empiricalوالوظيفية لهاته المفهومات النظرية في الواقع العملي.

في هذا السياق، تقدم فكرة "**التعريف بالتجريد**"[3]، حلا لمشكلة الحيرة في تبنى المفهوم والتعريف الإجرائي لموضوع دراستنا، ويَفُضُّ مشكلة المفهومات المتنازع عليها في الدراسة، على غرار وضع إطار

---

[1] الارتياب: هو مصطلح يستخدم في مواضيع كثيرة منها الفلسفة، الفيزياء، الإحصاء، الاقتصاد، التمويل، التأمين، علم النفس، علم الاجتماع، الهندسة والمعلوماتية. يُحسب الارتياب عند القيام بتوقعات لقيم مستقبلية، أو عند قياس أبعاد أو مقادير أو عند تقدير قيمة مجهولة. ينشأ الارتياب عندما نتعامل مع بيئة غير معلومة بشكل كامل، كما ينشأ الارتياب نتيجة الجهل الارتياب أو عدم التأكد إلى المواقف المعرفية التي تنطوي على معلومات غير كاملة أو مجهولة. ينطبق على التنبّؤات بالأحداث المستقبلية، والقياسات المادية أُجريت بالفعل، أو على المجهول.

[2] Berenike Prem. Chapter 3 Who Am I? The Blurring of the Private Military and Security Company (PMSC)Category . Security Privatization. Oldrich Bures.

[3] يعدّ عمل والتر غالي W. B. Gallieحول «المفاهيم المتنازع عليها بالضرورة» من أبرز الجهود المبذولة لمعالجة هذه المشكلة. ويقصد بفكرة التعريف بالتجريد: تجريد المفهوم إلى أقصى حدّ ممكن .أي أن نحذف من المفهوم بعض الخصائص والسّمات الملموسة كي نصل إلى **الجذر العام** الذي يمكن أن يتفق عليه المتنازعون. ويتحقّق ذلك عبر ترك المساعي الطموحة لصوغ تعاريف جامعة ومتّفق عليها، والقنوع بمحاولة التوصل إلى الحد الأدنى من الاتفاق: النواة الصلبة للمفهوم، أو جذره العام .للمزيد حول هذا الموضوع أنظر في مقال: سيد

مفهوماتي ومنهجّي متين، يبسّـط فهم الموضـوع، ويسـهّل عملية تطبيقه على أيّ حالة نجد الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة مدرجة فيها. يقوم منطق التعريف بالتجريد على تبسـيط فهم التسـمية الشـاملة(PMSCs)، وتجريد المفهوم إلى أقصـى حدّ ممكن، بهدف الوصـول إلى نواته الصـلبة، أو إلى الجذر العام للمفهوم. وهو ما تقدّمه قـواعـد الإطار التحليلي لجيوفاني سـارتـوري G.Sartori، القائمة على ما يسمى بـ«سلم التجريد»[1]، ويمكن إيجازها في طريقتين محوريتين هما، كالاتي:

المطلب الأول: التجريد النظري للتسمية الشاملة (PMSCs)

بعد كل التقصّي المفاهيمي لجل التعريفات والمفهومات المطروحة سـابقا، تمثل هاته الطريقة النواة الصـلبة المفاهيمية للتسـمية الشـاملة(PMSCs)، ويمكن تلخيصـها في سـت (6) طروحات نظرية أساسية، وهي بالترتيب:

- ✓ **أولاً** وقبل كل شـيء، الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة(PMSCs) هي:**كيانات خاصـة ومؤسّـسـات غير حكومية وليسـت أفراداً**. وهذا يعني أنها ليسـت أدوات رسـميّة للدّول.كما أنّها ليسـت خاضـعة للسـيطرة الإيجابية المباشـرة للسـلطات الحكومية بسـبب العلاقة التعاقدية (القائمة على إبرام العقود فقط)، في ظل غياب آليات ضابطة إضافية[2]؛ومن يدرج ضمن الكيانات الخاصـة، يعملون لحسـابهم الخاص، على الرغم من أن نموذج أعمالهم يسـتلزم دعوة فواعل رسـمية ضـمن نظامها العام، ويسـتخدمون المهارات والمعارف الخاصـة والسـرية نيابة عن عملائهم، وهو ما يميزهم عن الفاعلين العسـكريين التقليدين الخاصـين، الذين سـبقوهم في الماضـي. (مثل صانعي و تجار الأسلحة، ومموّني العتاد والمهارات العسكرية).
- ✓ **ثانيًا**، تعتبر (PMSCs) بمثابة: **كيانات تجارية قانونية**، فالشـركات العسـكرية والأمنية في المجالات التقليدية والمعاصـرة منها، تبيع علانية، الخدمات الصـريحة لعملائها بقصـد تحقيق ربح. علاوة على ذلك،أنها **مُؤَسسـة قانونيًا** "LegallyEstablished": حيث تبرم اتفاقيات تعاقدية وملزمة مع الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية والشـركات متعددّة الجنسـيات، (تتبع "القوانين

أحمد فوجيلي ،التعريف بالتجريد: حل مشـكلة المفاهيم المتنازع عليها في العلوم الاجتماعية (مفهوم الأمن مثالًا) ،المنشـورة في العدد 33 (صيف 2020) من مجلة "عمران"، يمكن تحميل المقال من الرابط الآتي: https://bit.ly/3zvJvS4

[1] سيد أحمد فوجيلي ،التعريف بالتجريد: حل مشكلة المفاهيم المتنازع عليها في العلوم الاجتماعية (مفهوم الأمن مثالًا) ،ص-ص:20-21

[2] Gary Schaub Jr. and Ryan Kelty. Op cit.p.8

التي تتطلب التسجيل، وإعداد التقارير الدورية، والترخيص للعقود الأجنبية")، كما تدفع الضرائب والمستحقات الجبائية المطلوب منها. تبني الشركات هياكل تنظيمية هرمية Hierarchical، تربط مالكيها بأسواق الأسهم والأسواق المالية وبعض منها مدرجة أيضًا في البورصات العالمية. وعليه لا ينبغي الخلط بين الجدل الدائر حول ما إذا كان من الصواب أو الخطأ توظيف الشركات العسكرية الخاصة، أو عدم السماح لها بالعمل.[1]

✓ **ثالثًا**، كما هو معلوم،أنها **فواعل مهيمنة على صناعة الأمن الخاص:**وضع تصوّر نمطي للشركات العسكرية والأمنيّة الخاصة، بأنها الجهات الأمنيّة الفاعلة والمحتكرة الوحيدة في سوق صناعة الأمن الخاص، وبذلت جهودًا لوضع علامة فاصلة بين صناعة الأمن العام والخاص. ويتمّ ذلك من أجل استيعاب طبيعة وإرث الشّركات العسكريّة والأمنيّة الخاصّة ومعالجة بعض الجدل الذي أحاط بهذه الصّناعة.[2].

✓ **رابعًا، إنّها شركات ومؤسسات دوليّة و عالميّة"International/Companies/Firms":**

إنّ هذه الشركات تعتمد في أ نشطتها على سوق متعدّد الدول، كما أن استراتيجياتها و قراراتها ذات طابع دوليّ و عالميّ ،وتميل إلى تقديم خدمات على المستوى الدّولي والدخول في صفقات مع عملاء محلّيين وأجانب. إنّ الطّبيعة الربحية والدّولية لعملهم هو ما يحفّز بعض المعّلقين على تصنيفها على أنها شركات مرتزقة، وهو ما تقوّضه كثير من الصّكوك التي تنفي هذا التعليق، بسبب تعميم فشل بعض النماذج على كافة الحالات الدّولية (العراق و أفغانستان). وبالتّالي تمثل هاته الشركات تلبية لمطالب الدّول القوية والدّول الضعيفة وحتى الكيانات الأخرى(كالمنظمات الدولية والإقليمية :حكومية وغير حكومية وغيرها)؛وهو ما يُنشِئ خلافات وجدلاً حول ما مدى قبول أو رفض اللّجوء لخدمات هاته الشركات الخاصة؛ وعليه الحكم على الأخذ أو الرد في الاستفادة منها.[3]

✓ **خامسًا، تقديم الخدماتOffering services:**أنشئت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بناءً على مجموعة واسعة من الخدمات التي قدمتها، تحت عنوان "الخدمات العسكرية

[1]Carlos J. Ortiz .Private Armed Forces and Global Security: A Guide to the Issues .(California: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2010), p.48.

[2]Åse Gilje Østensen. SSR PAPER 3 UN Use of Private Military and Security Companies. Op Cit .p-p :7-8

[3]Ibid .p.7.

والأمنية". تعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصةPMSCs، مثل مقاولي الدفاع DefenseContractors، في مجالات الدفاع والأمن. ومع ذلك، على عكس مقاولي الدفاع، فإنهم موجّهون نحو الخدمة بدلاً من رأس المال المكثّف. بعبارة أخرى، لا يصنعون عتادًا أو معدات عسكرية، لكن يمكنهم إرشاد العملاء حول كيفية التعامل مع أدوات الحرب والأمن. تؤدي الشركات (PMSCs) خدمات وأنشطة متنوعًا للغاية، ومجموعة كبيرة من المهام التي تتراوح من دعم العمليات القتالية إلى الترجمة اللغوية[1].

✓ **سادسا: المرتزقة كجذر عام للتسميات المتعددة:** تمثل المرتزقة الجذر العام لتسمية الشركات العسكرية والأمنية، باعتبارهم الفاعل المتكرّر والصفة المشتركة دائمة الاستشهاد، خصوصا في إذا ما وقعت الشركات في انتهاكات أو خروقات أو فشلت في تحقيق الأهداف المرجُوّة، أين تهوي بها دلالة التّسمية المجرّدة (PMSCs) من رأس الهرم إلى قعره (انظر في الشكل رقم2 بوتقة الفهم الشامل). وعليه يُنظر إلى ظاهرة المرتزقة التي ظلت قائمة كإرث عتيق وكفاعل قديم ومتجدّد؛و لصيق على الدوام بأيّ صنف من كيانات الأمن الخاصّة، على أنّهم يشّكلون عائقًا أمام مساهماتها الإيجابية، وهو ما يستوجب فك الارتباط معها، كأمر بالغ الأهمية لتغيير المفاهيم السّلبية بين الجمهور وصناع السّياسات والمسؤولين المتعاقدين حولها.

المطلب الثاني: التجريد العملي للتّسمية الشّاملة (PMSCs)

تعتمد الطريقة الثّانية على التّجريد عمليًّا - إمبريقيًّا - للأسماء والمسمّيات (PMSCs)، مجيبةً على سؤال: لماذا نحتاج لهاته الفواعل؟؛ بناء على ستة (6) مصطلحات تجريدية وهي:

✓ **أولاًالقوّة (power):** إذ تمارس القوّة من طرفهم بطريقة ممنهجة /نظاميّة systematicway[2]، تنطوي في قاعدتها على **التطبيق** أو **النّقل** (المعرفة و/أو الاستخدام) للقوة،

[1]Gary Schaub Jr. and Ryan Kelty.Op Cit .p.9

[2]Ibid. P.10 .

التهديد باستخدام العنف و/أو السّيطرة عليه[1]؛ ومثل هذه الخدمات قد تعادل عادة (وفي حالات قد تفوق) المهام التي تقدمها الهيئات الحكومية[2]

- ✓ **ثانيا:التّعزيز**: يحدث هذا عندما تقدّم الشركات العسكرية الخاصّة خدمات تعزّزها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق تحسين القدرات القتالية أو الأمنيّة للعملاء (للمزيد أكثر انظر في الفصل الثاني خريطة تغيّر انتشار أمريكا العسكري حول العالم خلال العقد الواحد و العشرين).
- ✓ **ثالثا: النقل**: بمعنى تحويل و نقل الخبرات و المعارف و حتى التقنيات و الأسلحة و ما شابهها إلى الجهات الطّالبة لخدمات هاته الشّركات، كما يتجلّى ذلك بوضوح عند تقديم خدمات التدريب، لأنّها تعكس عدم وجود خبرة معيّنة من القوّات أو الوكالات التي يتمّ نقلها إليها.
- ✓ **رابعا:التّيسير**: حيث يقدّم التواجد العملي للشركات تيسير المهام المنوطة بها، وهو ما يبرز بتوفير الدّعم التّشغيلي والخدمات الاستخباراتية التي تسهّل نشر القوّات أو تيسر ممارستها الإمبريقية، وحتّ تيسير مختلف الخدمات غير القتالية محل العمل كالاستشارة و الدّعم اللوجيستي ...الخ.
- ✓ **خامسا:الرّدع**: إذ تعمل كقوّات رادعة،لصدّ أي عدوّ، ومنعه من الهجوم والاعتداء، مقدمة الخدّمات الأمنيّة في شكل حماية مسلّحة أو غير مسلّحة كرادع نشط أو سلبي للقوى الخاصة المعادية التي تعرّض للخطر الأفراد أو البنية التحتية أو أنشطة الطرف المتعاقد.
- ✓ **سادسا: نزع العنف وإطفاء فتيله:**تقدّم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عمليًّا في المناطق و الدّول الخارجة من النزاعات أو الدول المنهارة خدمات جلية في نزع وتخفيف العنف،غالبًا ما تتطلب بيئات إعادة الإعمار خدمات تنطوي على تدمير القدرات الفتاكة. يعتبر

---

[1]Ortiz, Private Armed Forces and Global Security: A Guide to the Issues, p.49.

[2]فمثلا في مؤسّسة الجيش أو مؤسّسة الشّرطة؛ قد تزاحمها في كثير من مهامها، وتجعل من الدول وحكوماتها محل تقصير، يستوجب إعادة النظر في مدى جدوى مؤسّساتها العمومية القائمة. في كثير من الأحيان لا تتحقق الإمكانات وتنطوي فقط على خبرة متأصلة في تقديم الخدمة. وفي كلتا الحالتين، فإن التّلميح إلى استخدام القوّة بطريقة منهجية يعني حالة استعداد نموذجية لأفراد الشركات العسكرية الخاصة ولكن ليس حراس الأمن العاديين، بعد وضع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الحديثة في السياق العسكري والأمني الأوسع.

التخلص من الذخائر غير المنفجرة والتخلص من الأسـلحة وحتى آثارها من الأمثلة البارزة في هذا المجال[1]، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الأمنيّة المدنيّة الخاصّة في منع الجريمة وسلامة المجتمع.

المطلب الثالث: تكوين التعريف الاجرائي ونمذجة تصور بوتقة الفهم الشاملة PMSCs

لا يحظى عدد كبير من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بما فيها مصطلح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة PMSCs بحد ذاته، بتعريف مقبول عالميا .مع العلم أن عددًا كبيرًا من الوثائق الدولية على غرار وثيقة مونترو MD ومدونة السلوك الدولية لشركات خدمات الأمن الخاصة ICOC أو مسودة الاتفاقية التي أعدها فريق العمل المعني بالمرتزقةUNHRC تقترح تعريفات، إلا أنها غير متسقة فيما بينها .من الضروري بالنسبة إلى الدول أن تولي عناية خاصة لكيفية تعريف المصطلحات الأساسية لدى صياغة القوانين المحلية حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة[2].

وعليه، يجب ألا يكون تعريف "الشركة العسكرية والأمنية الخاصة" مبهما للغاية أو دقيقا للغاية، كون التعريف المفرط الإبهام يفتح المجال للتفسيرات وقد يصعب إنفاذه، في حين أن التعريف البالغ الدقة قد لا يأخذ في الاعتبار التطورات السريعة التغيير في القطاع، فيصبح بالتالي باليا وغير فعال في تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة .

فهناك عدد من الدول التي لا تُدرج الأنشطة العسكرية ضمن إطارها التنظيمي وتشير إلى الشركات الأمنية الخاصة فحسب، . غير أن عددًا كبيرًا من الدول والمنظمات الدولية تتعاقد على خدمات يمكن اعتبارها، بحسب الظروف، أقرب إلى الخدمات العسكرية على غرار الدعم اللوجستي والتدريب، كما تعتمد الدول التي تشكو من قلة الموارد على توظيف عدد متزايد من المقاولين ليكملوا القوات المسلحة الوطنية في مجال صيانة الأسلحة مثلاً، وليس المهم الاسم الذي تطلقه الشركة على نفسها سواء أمنية أو عسكرية بل الأنشطة التي تقوم بها[3] .

[1]Ortiz, Private Armed Forces and Global Security: A Guide to the Issues.ibid.p.49.

[2] Bakker, Christine and Mirko Sossai, eds. Multilevel regulation of military and security contractors: The Interplay between International, European and Domestic norms. Bloomsbury Publishing, 2012.P.19.

[3] Dickinson, Laura Anne. Outsourcing war and peace: preserving public values in a world of privatized foreign affairs. Yale University Press, 2011.p.04.

نظرًا لوجود العديد من التعريفات المتاحة لإنشـــاء تحليل مقارن، فإن تقديم تعريف إجرائي يعدّ ضـرورة بحثيّة، ولذلك يمكن أن نجمل تعريفا تجريديا وعمليًا للشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة على أنها:

"شـركات دولية منشـأة قانونًا لتقديم خدمات، تنطوي على إمكانية ممارسـة القوة بطريقة منهجية وبوسـائل عسـكرية و/ أو شـبه عسـكرية أمنية /شـبه أمنية أو هجينة، فضلاً عن إمكانية التعزيز والنقل والتسهيل والردع، أو نزع العنف و فتيله، أو المعرفة المطلوبة لتنفيذها للعملاء".

وكتوضـيح تصـوري وتوضـيحي لهذا التعريف الإجرائي، بناء على ما قدم في البحث النظريّ للمفهوم الشـامل، يمكن أن يتم يمثل في النموذج التصـوري المسـمى ببوتقة الفهم الشـامل لماهية الشـركات العسكرية والأمنية الخاصة PMSCs المُوضَّح في الشّكل رقم 11 كالآتي:

شكل رقم 11 يمثّل: تصوّر بوتقة الفهم الشامل لماهية الشركات العسكرية والأمنية الخاصةPMSCs

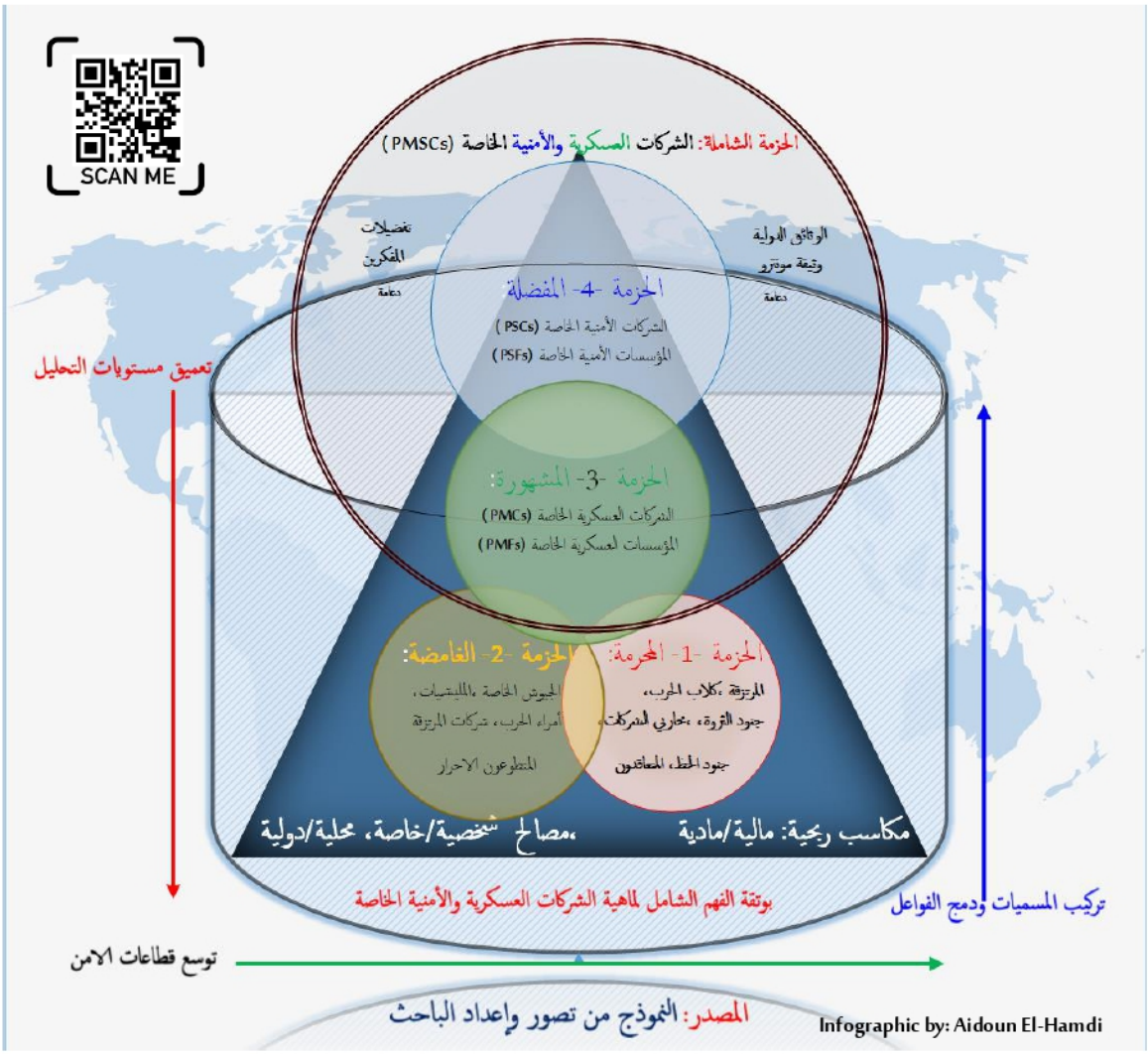

المصدر: النموذج من تصور وإعداد الباحث (النموذج بجودة عالية: https://bit.ly/3yPV2u3)

المطلب الرابع: مستويات تجريد المفهمة الإجرائية(PMSCs) وضبط سعة الألفاظ ودلالتها

تأسيسًا على كل من تجريد نظري وعملي للتّسمية الشاملة (PMSCs) ،تمّ التأكيد على أن مشكلة غموض المصطلحات المستخدمة في الدراسة أنها ظاهرة أبستمولوجيا في المحل الأول ، ومردودها إلى الذات العارفة و قصور إمكاناتها الإدراكية و القياسية ،لا إلى الظاهر محل الدراسة ذاتها فحسب، بل يعتبر الغموض ذا طبيعة انطولوجية مرتبطة بالحالة الوجودية للشيء، وعليه سعيا لتجاوز الغموض باعتباره قضية سمانطيقية، يكمن أن نستنبط مستويات تجريدية للمفهمة الإجرائية، (PMSCs)، يتم على أساسها ،ضبط سعة اللفظ ودلالته، وذلك وفقا لتدرج المفهومات من مستواها القاعدي إلى مستواها الأعلى ، كما هي موضّحة في الجدول رقم 9 الآتي:

جدول رقم 9 :مستويات تجريد المفهمة الإجرائية(PMSCs)وضبط سعة الألفاظ ودلالتها

	المفاهيم	الألفاظ والمسميات	السعة والدلالة	مستويات التجريد	الحزمة
1	التكوينية	المرتزقة	سعة اللفظ <أصغر من دلالته	المستوى القاعدي	المحرمة
		أمراء الحرب، المليشيات ...الخ		المستوى المنخفض	الغامضة
2	العامة	الشركات العسكرية الخاصة	سعة اللفظ >=أكبر من أو يساوي دلالته	المستوى المتوسط	المشهورة
		الشركات الأمنية الخاصة		المستوى فوق المتوسط	المفضلة
3	المجردة	الشركات العسكرية والأمنية الخاصة	سعة اللفظ >أكبر من دلالته	المستوى الأعلى	الشاملة

من إعداد الباحث بتصرف من سيد أحمد فوجيلي ، التعريف بالتجريد: حل مشكلة المفاهيم المتنازع عليها في العلوم الاجتماعية (مفهوم الأمن مثالًا)

يقدّم الجدول الموضح أعلاه تدرّجًا للمفاهيم والمسميات المستخدمة بحسب مستويات التجريد وسعة الألفاظ والمسمّيات ودلالتها، بحيث توضّح مستويات تجريد المفهمة الإجرائية (PMSCs)فهم الموضوع. ويمكن شرحها على النحو الاتي:

- ❖ تعدّ المفاهيم التكوّنية في قاعدة انطلاق تجريد المسميات، والتي تمثلت في الحزمة المحرّمة تحت تسمية المرتزقة و ظاهرة الارتزاق بشكل عام، أضف لها الحزمة الغامضة الحاضنة لفواعل أمراء الحرب و جنود الثروة و المليشيات و حتى المتطوعين و غيرهم في المستوى المنخفض ، والتي نجد فيهما أن سعة اللفظ أصغر من دلالته و هو ما يفسر سبب تمثيل ووصف الشركات العسكرية و الأمنية باسم المرتزقة أو بشركات المرتزقة الجدد أو بالأوصاف المشابهة ، لأن الحكم عليها يكون أسهل تكوينيا بالربط بصفة مباشرة و إصدار أحكام عامة نظرا لسعة دلالة اللفظ .
- ❖ وفي المستوى الثاني نجد المفاهيم العامة ،وهو المستوى المتوسط و ما فوق المتوسط ،أين نجد الحزم المشهورة والمفضلة-في الاستخدام-كالشركات الأمنية الخاصة PSCsو العسكرية الخاصةPMCs، المتعاقدون العسكريون والأمنيون الخاصونPSMCs،المؤسسات العسكرية الخاصةPMFs وغيرها، في هذا المستوى سعة اللفظ >= أكبر من أو يساوي دلالته بمعنى أن المسميات هنا قد تدخل في عدّة مهام و خدمات مختلفة ، وهو ما يفسّر ضرورة بيان الفروق بين الخدمات و المنافع التي تقدمها (انظر في الفصل الثاني جدول الفرق بين خدمات المرتزقة و الشركات العسكرية الخاصّة و الأمنيّة الخاصّة).
- ❖ وفي المستوى الأخير نجد المفاهيم المجردة و المتربّعة على المستوى الأعلى والشامل والذي على أساسه تم دمج التسمية الشاملة (PMSCs)، أين نجد سعة اللفظ >**أكبر** من دلالته،

بناء على كل ما ذكر، يُنظر إلى المصطلح الشامل "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة" (PMSCs)على أنه الأكثر ملاءمة لهذه الدّراسة لأنّه يغطي جميع الأنشطة التي تقدّمها هذه الكيانات الخاصة. علاوة على ذلك، يضع معايير تجريدية عامة نظرية وعملية لتحديد الشّركات العسكرية والأمنية الخاصة بغض النظر عن كيفية وصف هذه الشّركات لنفسها، أو المسمّيات المتعددة التي نُعِتَت أو سُمّيَت بها. ويمكن نمذجة هذا التصور ووفق الشكل رقم 12 الذي يوضح ذلك كما يلي:

الشكل رقم 12 :تصور نموذج مستويات تجريد المفهمة الإجرائية (PMSCs) وضبط سعة اللفظ ودلالته

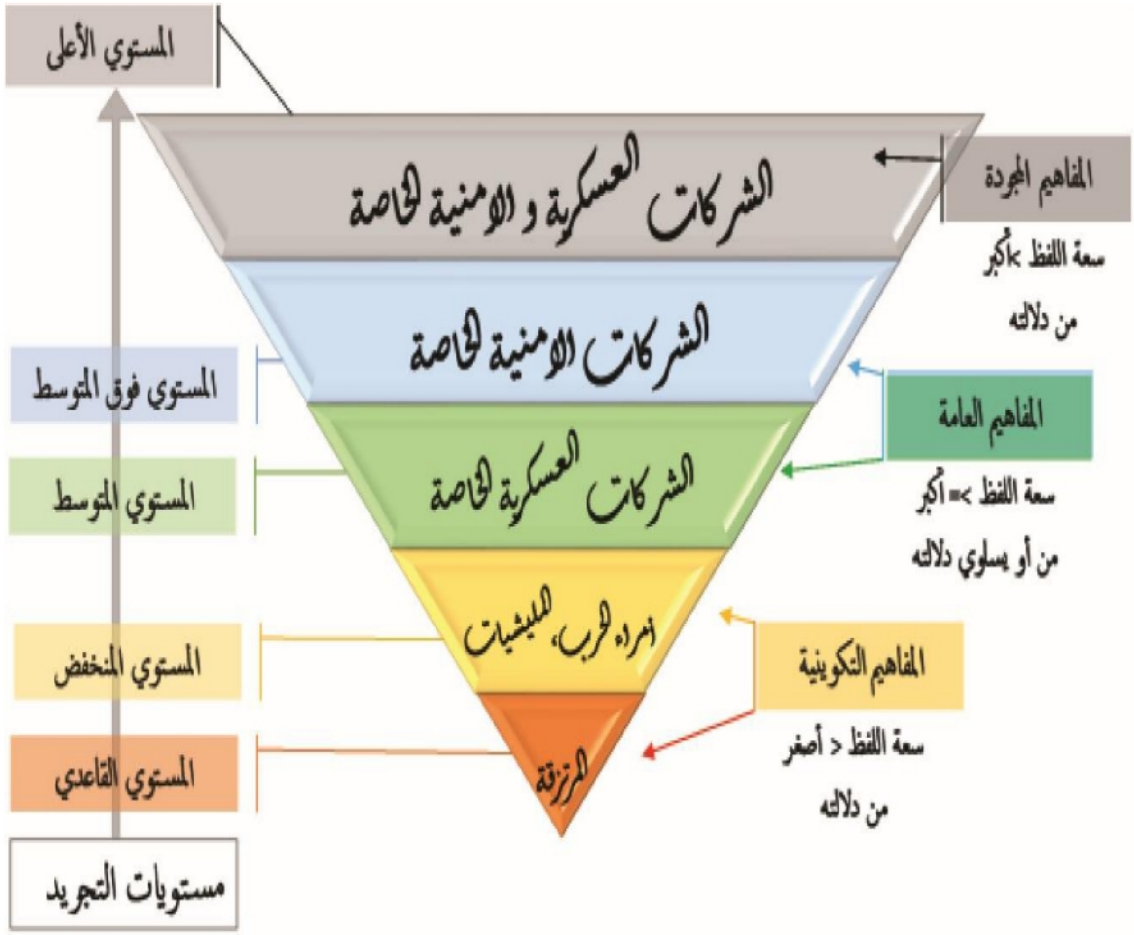

المصدر: النموذج من تصوروإعداد الباحث

المبحث الثاني: النقد المزدوج لتسمية الشاملةPMSCsمن المنظور الإستيطيقي"Aesthetics"

يقدم المدخل الأكسيولوجي في مبحثه الإستيطيقي[1]"Aesthetics"فهما أعمق لماهية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، عبر تمحيص المصطلحات ونقد المفاهيم المجردة ،للتسمية الشاملةPMSCs، بالاعتماد على مقاربة جمالية و/أو أخلاقية"،توضح لنا جملة من الفجوات المعرفية و تجنبنا فخ الوقوع في مغالطات الأحكام الجمالية.

يستند "جون ديوي" John Deweyفي شرحه لفكرة الأحكام الجمالية، أن الحكم على سلوكيات الإنسان وتصرفاته، يجب أن يكون مبينا على ثنائية: "**الجمال** و/أو **الأخلاق**"، من أجل استقراء أحكام تبيّن ما هو جميل وجذّاب وما هو خلاف ذلك. ويُشير في هاته الفكرة إلى أن ثنائية "الجمال والأخلاق" تنعكس في الواقع على الفهم "الصادق والسليم" للمسميات والكلمات. وعليه سيكون الاسم البراق/المهذّب قوّة جاذبة، تجعل الحكم مقبولا ومستحسنا -أخلاقيا-، أو مختلطا ومبهما -معرفيا-، والعكس بالعكس صحيح.[2]

على هذا النحو، يقع الاستخدام الفضفاض والمُتَعَمد لمُسميات "الشركات العسكرية الخاصة"، ضمن مجال مغالطة الأحكام الجمالية، كقانون سببي ودلالي مُقنع، أين يفضل أن تسمى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بسميات **مُلطفة** ،وبمصطلحات **جذّابة وليّنة**، غير **خشنة**، لكي تلقى قابلية واستحسان أكبر، وهذا ما يُلمح للعيان، في الاستخدام الواسع والمتكرر لمصطلح شركات الأمن الخاصة "PSCs" وأخواتها، في أوساط الدوائر الحكومية للدّول الكبرى القائمة فيها، ونَهَجَ على مِنْوالِهِم ثُلة من الصحفيين والإعلاميين والأدباء الأكاديميين في استعمال هاته المسمّيات لدراسة الظاهرة؛ نذكر هنا تسمية "المتعاقدين الأمنيين"Security Contractors،وهو لفظ أطلقه مقرر وزارة دفاع الأمريكي البنتاغون، ب"المتعهدين الأمنيين المدنيين" على حدّ كتابات الصّحف الأمريكية، أو وصف السناتور

---

[1]علم الجمال أو علم الاستاطيقا انبثق بعد تاريخ طويل عتيق من الفكر الفلسفي التأملي حول الفن والجمال؛ يهتم بالفن من حيث علاقته بالخير و الشر أو دلالته على الحقيقة، هو أحد فروع المبحث الثالث في الفلسفة المرتبط بالاكسيولوجياAxiologie (علم القيم: والذي يهتم بثلاثة قيم أساسية: قيمة الحق ،الخير و الجمال)، لم يُعرفْ كعلمٍ خاصٍّ قائمٍ بحدِّ ذاته، حتّى قامَ الفيلسوف الألماني بومجارتنAlexanderBaumgarten(1714–1762) في آخر كتابه "تأملات فلسفية"بإدراج مصطلح" علم الجمال"ليصف به الدراسات الإنسانية و الاجتماعية، إذ قام بالتّفريق بين علم الجمال، وبقيّة المعارف الإنسانيّة، وأطلقَ عليه لفظةَ الأستطيقا"Aesthetics".

[2]Dewey, John. 'Ethics', with James Tufts. In: The Collected Works of John Dewey, 1882–1953 Edited Jo-Ann Boydston: Carbonsdale.(Southern Illinois University Press. 1932)p 275.

الأمريكي "جون وورنر" John Warnerب"الشريك الصامت" Silent Partner، أضف إلى ما سبق مسميات أخرى، كمصطلح: "المتعاقدون في الحروب" Contractors in War و "شركات المحاربة" Corporate Warriors، وغيرها الكثير.[1]ولو تعمّقنا أكثر في التحليل، يمكن توضيح سبب انتشار وتقبّل هاته التّسميات إلى ثلاثة أمور وهي :

المطلب الأول: جاذبية الأسماء البرّاقة والمسمّيات الملطّفة

ببساطة، يعتبر مسمى "شركات الأمن الخاصة" (PSC)اسمًا جذّابًا وأكثر أناقة، مقارنة بتسمية "الشركات العسكرية الخاصة"[2]. وما جعله مستساغاً بشكل أكبر، نقطتان:

- ✓ **أولاهما**: مُبرر استطقي -جمالي-، بنحْتٍ لغوي جذاب، مُفَضَّلا فيه، الكلمة الناعمة "الأمن" عن الكلمة الخشنة "العسكر"؛
- ✓ **وثانيتها**: مشرعن أخلاقيا، بشيوع استخدامها الصحفي والإعلامي الواسع، وبالتداول الأكاديمي المتكرر، وبذُيُوع التصريح الحكومي المتردد، وبالشطب اللغوي الصريح من المعجم العالمي، لمنظمة الأمم المتحدة،مرسخةً مصطلح "الأمني"،عوضا عن كلمة "العسكري". ومبجلةً في الاستخدام التداولي، وبقوّة، مسمى: "الشركات الأمنية الخاصة"(PSCs)، على تسمية: الشركات العسكرية الخاصة (PMCs)؛ولذلك زعم "بيرتراند راسل"Bertrand Russell قائلا أن :" **علاقة الكلمة بمعناها هي من طبيعة القانون السببي الذي يحكم استخدامنا للكلمة ،وكذا يوجه أفعالنا عندما تجعلنا نستخدمها** "[3]؛ ومن هنا يتضح لنا الاستخدام الفكري للكلمات والمسميات في توجيه النظر إليها تبرير ا لاستخدامها و تقبلها.

وبفهم مخالف لهذا الطرح، لو يتم استدعاء حجة الاستدلال بالمثال المضاد مجددا، يتضح لنا سبب استخدم الإعلاميين والصحفيين وحتى الدول لمصطلح المرتزقة أو المرتزقة الجدد لوصف: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مفشيا بذلك فظاعة وقبح المسمى -استطيقيا-، كذكرها باسم: شركات المحاربين وشركات المرتزقة الخاصة والجنود المستأجرين ...الخ.

---

[1]ØstensenÅse Gilje. UN Use of Private Military and Security Companies.; Op Cit.p.7

[2]Ibid.p 13.

[3]عبد الكريم ناصيف، مترجما،برتراند راسل. تحليل العقل.ط1.(سوريا ،دمشق:دار التكوين للتأليف والترجمة و النشر،2016).ص.199.

أما أخلاقيا هنا، فقد تَعْلَقُ كل صفات الذميمة بمسميات هاته الشركات، لمغالطة التعميم المتحيّز[1] في الحكم عليها، وهي مغالطة تحصل حينما يتمّ تقرير نتيجة على مجموعة كبيرة، بناءً على تأكيد اختبار عيّنة منحازة أو متحيّزة، لعل المثال الأوضح هنا ما ورد في كتاب "**المرتزقة الجدد: الجيوش الخاصة و ما تعنيه للنظام الدولي**" للمؤلف :"**شون ماكيفت**" Sean McFate بإطلاقه اسم المرتزقة الجدد، على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأمريكية الحديثة بعد احتلال العراق سنة 2003 ،وأبرزها شركة "بلاك الوتر" (BlackWater) و "دين كورب"(DynCorp) وشركة (R.KB)، التي كانت بمثابة أداة قتل أو تدريب الآخرين على القتل ،كما وثقتها الكثير من الكتب و التقارير الأممية[2].وبتورّطها في فضائح عديدة، ومجازر وحشية، ومساهمتها في إشعال فتيل أزمات بطرق سريّة وإذكاء نار نزاعات داخلية أخرى في المنطقة الشرق الأوسط .

وهو ما شهدته دولة العراق من ممارسات المرتزقة الذين سمتهم إدارة جورج بوش الابن بالمتعاقدين الأمنيين، والذين جاءوا من كل فج عميق ليذيقوا شعبها شتّى أنواع العذاب و نهب الثّروات و عاثوا في بلاد الرافدين الفساد و القتل، بممارسة أبشع الجرائم ضد الإنسانية في حق المدنيين وكلّ من يرفض الاحتلال (من تصفية للعلماء و الكفاءات العلمية العراقية، واغتصاب النساء، واتجار بالأعضاء البشرية ...الخ) ،وأبرز دليل على كل ذلك ما حدث في سجن أبو غريب و غيره، ولا يزال المرتزقة و شركاتهم يمارسون جرائم ضد الإنسانية في العراق (بزرع عبوات ناسفة و تفخيخ السيارات في أماكن المدنيين، وإثارة الفتن بين الطوائف باغتيال الشيوخ و الأعيان و غيرها)، وبالتالي هم شركات مرتزقة

---

[1] **مغالطة التعميم المتحيز أو المنحاز:** هي مغالطة تحصل حينما يتم تقرير نتيجة على مجموعة كبيرة من العينات، بناء على اختبار عينة متحيزة. ويمكن شرحها على النحو التالي :**العينة** (ع) = شركة بلاك وتر BlackWater الأمريكية، والتي اختيرت بتحيز ضد =مختلف الشركات العسكرية الخاصة PMCs ،أو بانحياز إلى مسمي = المرتزقة الجدد Modern Mercenaries ، وتم أخذها من مجموعة (م) التي هي: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.PMSCs،**النتيجة** (ن) تم تقريرها على مجموعة (م)=PMSCs بناء على العينة المنحازة أو المتحيزة (ع)=BlackWater .ومنه ،تعتبر النتيجة مغالطة لأن الطريقة التي تم بها اختيار العينة (ع) لم تكن طريقة محايدة تماما، بل متحيزة بما يجعل الأحكام المبنية عليها لا تمثل بالضرورة كل المجموعة التي أخذت منها هذه العينة. وهذه المغالطة شائعة للغاية خصوصاً في التصورات النمطية عن الشعوب والأعراق والمذاهب، مثل التصورات النمطية عن الشعوب العربية من طرف الغرب. والتي قد تخفي في دواخلها نعرات وتحيزات قلّ ما يسلم منها أحد.

[2] Sean McFate.The Modern Mercenary: Private Armies and What They Mean for World Order.(Oxford University Press, USA, 2015). p.22

يختبئون وراء أسماء كثيرة منها المتعاقدون الأمنيون و الشركات الأمنية الخاصة ليمارسوا جرائمهم و يجنوا أرباحهم[1].

كل هاته الأفعال غير القانونية واللاأخلاقية عرضت الشركات إلى الكثير من الضغوطات، من الكتاب والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومن الجمعيات والمراكز الحقوقية و كذا وسائل الإعلام و الاتصال، وظلت الصورة العالقة بالشركات الأمنية الخاصة العاملة سواء في العراق وأفغانستان، أو في أماكن متفرقة أخرى بأنها مؤسسات توظف مرتزقة، ولا تراعي القيم الأخلاقية، ولا تحترم القوانين النافذة. ولتلميع هذه الصورة، تسعى هذه الشركات اليوم إلى تقنين أنشطتها[2].كما أجبرت شركة "بلاك الوتر" BlackWater على تغير اسمها مرة إلى "XE Services " ،ثم إلى اسم أكاديمي "Academi[3]" تارة أخرى .وهنا نستذكر مقول "**جيرمي بنثام**" J. Bentham أن: " **أصعب ما تكون عليه إزالة الخطأ حين تكون جذوره لغوية**".

المطلب الثاني: ربط الاسم بالمنفعة المقدّمة لتقبل المسمّيات أو رفضها

حسب مبدأ المنفعة، تَسْقُط المسميات ومعانيها إذا ما حقّقت أكبر حدّ من المنافع المقدّمة -سواء بجلبها للخير والسرور أو بدرئها للألم والشرور-، أين يتمّ ربط معيار الصّواب والخطأ بالمسمّيات النافعة. وهذا ما أكده جيرمي بنتامJ. Bentham بقوله "**أن أَفْضل تَصرف أو سُلوك هو الذي يُحَقِّق**

---

[1] مجدي حسين كامل. بلاك ووتر جيوش الظلام - المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحرب.(مصر:دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع،2008). ص.255.

[2] أغلبية الشركات الامنية الخاصة ترغب في تلميع صورتها من خلال التوقيع اتفاقيات مثل مدوّنة السلوك ICOC، التي تم التوقيع عليها يوم 10 نوفمبر 2010 بجنيف من طرف 60 شركة أمنية خاصة، وبرعاية من سويسرا، في المقام الأول نتيجة لرغبة هذا القطاع، الذي يشهد نموا وتوسعا كبيرين، في تقنين أنشطته. وكان في مقدمة الشركات الموقعة في جنيف شركة Blackwater التي ذاع صيتها نتيجة ما سجّل عنها من تجاوزات في العراق؛ فبحسب ألكسندر فوترافارس رئيس قسم العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية Webster بجنيف: "منذ سنة 2000، تسعى "جمعية عمليات حفظ السلام وتحقيق الاستقرار"، والمنظمة الدولية الممثلة للشركات الأمنية الخاصة، إلى وضع مدوّنة دولية لتقنين عملها، من خلال العمل لصالح الامم المتحدة ،أو العمل في مجال اللوجستيك والطبخ وتوريد الأغذية وهذه الخدمات هي الأكثر نقاء مقارنة بالمهام المشبوهة الأخرى.للمزيد أنظر في : ماذا وراء سعي الشركات الأمنية الخاصة إلى تقنين أنشطتها؟،موقع: https://bit.ly/3SMYalm

[3] Sean McFate. The Modern Mercenary: Private Armies and What They Mean for World Order.Op Cit. p-24

الزيادَة القُصْوَى في المَنْفَعَة Utility"[1]، وعليه تصبح الكثير من المسميات بهذا المعنى معيارا أساسيا لتقبل المسميات أو رفضها.

فالمُحدِق إلى الفواعل الأمنية الخاصة المعاصرة، يبصر بجلاء إشهار الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لذاتها بتسميات نفعية بحتة، أو تتجنّب في مواضع التسميات، وتكتفي بوصف خدماتهم، مُضْمِرين الاسم بالخدمة [2]. ومن نماذجهم نذكر ما يتعلق بـ: خدمات **الإدارة والتسيير** كـ "**شركات إدارة الأمن**"، و "**شركات التخفيف من المخاطر**"، شركات **الخدمات الدفاعية والحمائية**" كتسمية " **شركات الحماية الأمنية**" Security Protection Companies أو اسم "**خدمات الدفاع الخاصة**privatedefence services"،ومصطلحات مثل "**مقاولي الطوارئ**" و "شركات عمليات الاستقرار" و "**شركات الأمن بالوكالة**" Proxy Security Companies[3].

في التسمية الأخيرة-شركات الأمن بالوكالة-، يستوقفنا هنا الإسقاط الاستدلالي **الميتانفعي** Meta (Utilitrian)[4] ، ليبصرنا بفهم معاكس، عن فائدتها كأذرع تتولى القيام بأعمال محددة بالنيابة، ومقدمة منافع وخدمات لغيرها.

وفي هاته الحالة، قد نجد شركتين أو أكثر من الشركات العسكرية الخاصة تقاتل في حروب مصطنعة أو فعلية بالوكالة عن غيرها، في مناطق مستعرة بالنزاعات الداخلية أو الأزمات الإقليمية-خصوصا منها في قارة إفريقيا- ، بحيث تنوب فيها عن أطراف دولاتية أو غير دولاتية، وهو ما وقع مثل حادثة إقليم دارفور بتدخل **شركة أكاديمي**- بعد أن غيّرت اسمها من **بلاك ووتر**-لتنظيم تدخل

---

[1] النَفْعِية، أو مذهب المَنفَعَة Utilitarianism هي نظرية أخلاقية تصَف "مبدأ المَنْفَعَة "The principle of utilityبأي شَيْء يَنْتُج عنه: فائِدة، مِيزَة، مُتعَة، خَيْر، أو سَعَادة، أو يحُول دُون وقُوع أذَى، أَلَم، شَر، تَعَاسَة على مَصلحة طَرَف مُعين. للمزيد حول الموضوع أنظر في كتاب Jeremy Bentham.An Introduction to the Principles of Morals and Legislation .(London :Batoche BooksKitchener, 1970).p-p14-15

[2] Ostensen, AseGilje.Op Cit.p.14

[3] إبراهيم البيلي محروس وأحمد مكي زيدان، مترجما.شون ماكيفت.المرتزقة الجدد الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي.ط1.(لبنان: مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث،2016).ص. 15-16

[4] الميتانفعي Meta Utilitrian أو ما وراء النزعة النفعية والتي تعني المذهب الخفي وراء المذهب النفعي (الذي يقول أن قيمة أي شي يحدده مدى ما يقدمه من نفعٍ للناس) وعليه تقدم الميتانفعي إجابة عن تساؤل: ما هي المنفعة الخفية من توظيف المذهب النفعي؟، ومن المصطلحات المشابهة لها أكثر شيوعا نذكر الميتافيزيقا (ما وراء الطبيعة)، الميتانظرية (ما وراء النظرية أو نظرية النظرية)،ميتالغة (ما وراء اللغة أو اللغة التي تتحدث عن لغة)،ميتا تاريخ ،ميتا نقد (نقد النقد) ، ميتا معرفة (معرفة المعرفة) و غيرها.

إنساني فيها،و هو ما دفع بالحكومة السودانية بالاستعانة بشركة عسكرية خاصة معادية - كمجموعة فاغنر الروسية Wagner Group - [1] بهدف الردّ عليها بالمثل .

والأدهى والأمر، أنها قد تقدم سراً خدمة مشتركة لعميلين وفي نفس الوقت، وتأجج نار الحرب بينهما، حتى يُدَمِّر كلا الجانبين بعضهما البعض، وبعد ذلك تنتقل الشركة إلى الصراع القادم وإلى فرصة عمل أخرى[2]؛ وهو ما يذكر إيانا بالقصص الواقعية الدموية للسّفاحين النينجا (أو باليابانية "الشينوبي" Shinobi) المستأجرين ،حين كان النينجا وكيلا سريا أو مرتزقا وجاسوسا خفيًّا مزدوجا في طرفي النزاع، إبان القرن الخامس عشر في الحضارة اليابانية الإقطاعية[3].

المطلب الثالث: المغالطات الابستمية المُتَعَمّدة في الاحتكام الاستيطيقي.

بناء على الطروحات السابقة، ينشأ تعقيد آخر من وجهة مغايرة ،قائمة على أن سبب الخلافات المفاهيمية في هذا الطرح يعزى إلى المغالطة المتعمدة في الاحتكام الاستاطيقي، أين يتم إخراج مصطلح "PSCs" بشكل متزايد من السياق الدلالي وتطبيقاته العملية على الشركات العسكرية الخاصة التقليدية المعروفة. (غير صريحة المعنى و مضلّلة المدلول) . ومن هنا يجب التفريق بين مسألتين منفصلتين :

- ✓ الأولى هي ما إذا كان مرجع التسمية أو الاسم المقصود مثبتا عمليا -امبريقيا- في العادة ومرتبطاً بالأوصاف التي يقرنها المستخدمون بالاسم، أو هو فقط ادعاء تعميدي مبني بشكل أساسي على الدلالة. فمثلا تدّعي كثير من الشركات العسكرية الخاصة أنها تقدم الخبرة العسكرية والأمنية المستخدمة لتعزيز أو نقل أو تسهيل أو ردع أو تخفيف العنف أو استخدام

---

[1]Tor Bukkvolla and Åse G. Østensen. Russian Use of Private Military and Security Companies, the implications for European and Norwegian Security.(Norwegian Defence Research Establishment (FFI), 11. September 201)8P.14

[2]Sean McFate.The Modern Mercenary.opcit p 23

[3] النينجا أو شينوبي كجماعة ابتدأ الكتابة عنهم في القرن الخامس عشر كمنظمات قتالية هيمنت على مناطق ايجا وكوجا في وسط اليابان بالرغم من أن أساليب حرب العصابات وعمليات التجسس قد ابتدأت قبل وقت طويل من ذلك. في هذا الوقت قامت المواجهات بين عشائر الدايمو على مناطق صغيرة ابتدأت حرب العصابات والاغتيالات كبديل ثمين للهجوم المباشر ، لم يتوقع الدايموي (رئيس المقاطعة) ان ينجز مهامه المطلوبة اعتمادا على قواته الخاصة، لذلك كان عليه ان يشتري أو يطلب الدعم من النينجا لأداء الضربات الانتقائية والتجسس والاغتيال والتسلل إلى معاقل الأعداء؛ في كتاب هايس «الفنون السرية للنينجا»، هاتوري هانزو، واحد من أكثر مقاتلي النينجا شهرةً، يشاع ان بعضاً من أهالي عشائر الدايمو قد كانوا من النينجا واستغلوا دورهم كصيادي نينجا لابعاد الشك في تورطهم باساليب وتدريب النينجا «الغير مشرفة». بالرغم من تصنيفهم كقتلة، إلا أن كثيرًا منهم كانوا محاربين بمعنى الكلمة.

القوة،بينما في الواقع لا تنشـــأ في هاته الدّول خبرة دائمة بل تبقى ظرفية بحكم أنّ مقدّمها الخواص يبقون مصـدر المعلومة و الفاعل الأسـاسـي أو تبقي ناقصـة و في تبعية دائمة لها (مثل الشـركات الأمنية الخاصـة العراقية التي تم إنشـاؤها عقب الاحتلال الأمريكي فيها وبقت تنشط محليّا بتبعية لها).

- ✓ والمسـألة الثانية: هي ما إذا كان اقتران الأسـماء والمسـمّيات بالأوصـاف -نظريا فقط- أو كان اقترانها بالوقائع -عمليا فعلا-. فعلى سـبيل المثال قد تضـيع الحدود الفاصـلة بين ما هو مدني وما هو عسـكري، عند توظيف بعض المرتزقة العسـكريين الذين يعملون شـركات عسـكرية أو أمنية خاصـة دون التعريف بهم، للقيام بمهام روتينية مثل التنظيف و الطبخ و نقل الموارد و العتاد، بينما تبقى مهمة الجندي و القائد العســكري في إســقاط القنابل فقط،و يترتب على هذا الأمر الخلط العمدي بين حقيقة تسميتها نظريا و التحقق من وقائعها و مجرياتها عمليا.

ومن هنا يمكن القول أن هذا الموضـوع لا يمكن فهمه فقط كمجرد مسـألة سـيمانطيقية محضـة - مسـألة دلالية Semantics-. بل يتعدّاها إلى ما هو أعمق كمسـألة برغماتية. فمن الضـروري أن يتعرّف القارئ على جوهر المسـمّيات المسـتخدمة للإشـارة إلى الشّـركات العسـكرية الخاصـة. ومع ذلك ، يبقي مصطلح "الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة" يجسّد التجريد العملي العام لمقدمي الخدمات الأمنية الخاصـة، ويسـهل دراسـة الموضـوع منذ نشـأته في أوائل سـتينات القرن العشـرين ، وليس فقط كما هو مسوق على أساس من النزاع في العراق ما بعد سنة 2003 فصاعدًا.[1]

المطلب الرابع: نقد النزعة البرغماتية و الذرائعية في المفهمة الإجرائية(PMSCs)

في سـياق نفس الطرح، فالنظريات بدورها تراها تخضـع الي التسـيس و لألوان من الأيدولوجيات وتراها تقع في النزعة البرغماتية و الذرائعية فلا غرابة أن تظهر في حلة من التعارض و التنازع من فريق الي اخر وهو الحاصـل في التيبولوجيات و التصـنيفات العدة للشـركات العسـكرية و الأمنية الخاصـة، وقد تقع في النمطية و التوجيه و التحيز و حتى التزييف، بل إن كثيرا من الطروحات في حقل العلاقات الدولية وفي مجال الدراســات الأمنية المعاصــرة حيث تختزل في رؤى بعض المنظرين الكبار أو بعض الاتجاهات الفكرية المنتقاة والمفروضــة أحيانا بفعل إســتراتيجيات معرفية تقف وراءها قوى ظاهرة

[1]Carlos Ortiz.Private Armed Forces and Global Security_ A Guide to the Issues .Opcit p 45

كانت أو متخفية[1] ،وهنا نستذكر طرح روبرت كوكس R. Cox في مقاله المعنون ب"القوى الاجتماعية ،الدول والأنظمة العالمية: ما بعد نظرية العلاقات الدولية " Social Forces, States and World Orders" Beyond IR Theory" بعبارات مقولته المشهورة:" النظرية هي دوما لشخص ما ومن أجل هدف معين"[2].

من جهة أخرى ،على الرغم من أن طريقة التعريف بالتجريد (النظري و العملي) لماهية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تقدمان لنا مفهمة إجرائية واضحة ومبسطة، بيد أنها إبستمولوجيا ؛ تبقى في جل الطروحات المستخدمة ،تعتمد على مفاهيم غربية المنشأ و المصدر في أساسها ، فهي صادرة عن جهات وأبحاث الخبراء الغربيين (وحتي الشرقين) وناشئة عنهم ، لان الاختيارات الابيستمية عادة ما تخضع للذاتية ،فان مقاربة الواقع تنتج عن مواجهة النماذج ببعضها بصفة تنافسية للبرامج البحثية وليس برؤية خاصة منظورية(Perspectivisme) وهي النتيجة المباشرة لاعتماد الافتراضات المسبقة التي تشغل فكر الباحث،ولهذا يرفض مابعد الحداثيين فصل الموضوع Objet عن الفاعل Sujet،ويشددون على تفاعل الوقائع و القيم على عكس الوضعين الذين يؤكدون على الوقائع[3].

وهو ما يوصلنا لنتيجة مفادها: أنه مهما قدّمنا مزيدا من التعميم و التجريد فإننا لن نخرج من الحلقة الابستمية لهاته الدائرة ،بل تبقى حبيسة لمسار تحليلي تُشتق فيه المفهمة التجريدية من نواتها المعرفية الأصلية من جهة، ومن جهة ثانية كلما كانت المصطلحات المستنبطة من المفهمة الإجرائية على درجة عالية من التعميم والتجريد ، كلما سهل الوقوع في مغالطة إساءة تفسير وتأويل المصطلحات المستخدمة في عملية التجريد، و هو ما يدخلنا أكثر في مسار زيادة الإرشادات و التوجهات البراغماتية (الذرائعية و النفعية) [4]في توظيف المفهمة؛

---

[1] جلة سماعين،مترجما. مناهج البحث التطبيقية في العلاقات الدولية.غيوم ديفان، محررا.(بيروت، لبنان :دار الروافد.2021).ص.16.

[2] ، للمزيد أنظر في: Robert W Cox. "Social forces, states, and world orders: beyond international relations theory." Culture, ideology, and world order. Routledge, 2019. 258-299.

[3] قاسم المقداد.مترجما. دراسة في العلاقات الدولية -الجزء الأول- النظريات الجيوسياسية.جيرار ديسوا.محررا.(سوريا.دمشق.دار نينوى.2014).ص.ص.60-61.

4الإرشادات البراغماتية الذرائعية تعني التوجهات النفعية و المصلحية بمعنى أن التعريفات في الأخير توجهنا برغبتنا نحو تحقيق المنفعة و نصبح محل توجيه من طرف المجموعات الابستمية الغربية و الأمريكية أساسا لأن مصدر الأفكار منها، فنكون عرضة لتبني التعريفات و الفهوم بقصد أو دون قصد .الذرائعية مذهب(*) فلسفي اجتماعي يقول بأن الحقيقة توجد في جملة التجربة الإنسانية: لا في الفكر النظري البعيد عن الواقع. وأن المعرفة آلة أو وظيفة في خدمة مطالب الحياة، وأن صدق قضية ما : هو في كونها مفيدة للناس، وأن الفكر في طبيعته غائي.وقد أصبحت الذرائعية طابعاً مميزاً للسياسة الأمريكية وفلسفة الأعمال الأمريكية كذلك، لأنها تجعل الفائدة العملية معياراً للتقدم بغض النظر عن المحتوى الفكري أو الأخلاقي أو العقائدي.

المبحث الثالث: مفارقات وتداعيات استخدام شركات الأمن الخاص المعاصرة

المطلب الأول: مفارقات قطاعات الأمن الخاص في السيطرة على القوة المعاصرة

في إطار نقد الدراسات النقدية الأمنية المعاصرة، لا يكف التحدث عن الحوكمة والأمن فقط، ولكن أيضًا عن رصد مفارقات قطاعات الامن الخمس كما ميزها و قد ميز **"باري بوزان"** Buzan, Barry في توسيعه من الامن القومي التقليدي الي الأبعاد أساسية للأمن[1]« SECURITY IN FIVE SECTORS » (القطاع السياسي، العسكري، الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي)[2]؛ وكذا مفرقات إدارة الأمن والسيطرة على القوة المعاصرة من قبل فواعله العمومية والخصوصية على حد سواء. فالحوكمة الأمنية ليس إبرازا لمضامينها المتعددة وعلاقتها به، ولكن أيضًا هي طرح نقدي لمدى فعالة إدارة مؤسسات العنف والأجهزة الأمنية لكل الفواعل المصاحبة لها، وعليه هناك عدة مفارقات تطورت بها المناقشات حول الأمن المعاصر (والتي عانت منها قارة إفريقيا بالخصوص) يمكن تلخيصها كالاتي:

1. **المفارقات العسكرة و حلقة الامن المفرغة:** تنطلق هاته المفارقة من الفكرة القائمة على أن سياسات الامنية لم تحقق الا مزيدا من الأمن ، إذ أن التصورات النقدية لمفهوم الامن (وربطه بغياب التهديدات ومواجهتها في إطار السياسات الأمنية النقدية توسع من قطاعات الامن و تعمق مستوياته) لم تجلب عمليا الا مزيد من اللاأمن على حد قول بعد النور بن عنتر [3]

---

[1] وقد فصل بوزان هاته القطاعات الخمس في كتابه الموسوم : « People, States and Fear » الصدر سنة 1991 نسخة 2 ،للمزيد انظر:- Buzan, Barry. People, States and Fear: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era. 1st edion 1981, 2nd Edition . Hertfordshire: Harvester Wheatsheaf , 1991 and 2008.

[2] Barry Buzan. "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century." International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-) 67.3 (1991) ,p :433.

[3] بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري "الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي". الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.ص.45.

وادخلتنا في حلقة مفرغة ليس لها مخرج على حد قول مفارقة الكاذب[1] Liar paradox . **تتعلق** هاته الحلقة الأمنية بما يسمي بالعسكرة Militarization كنموذج للحكم العالمي مهيمن على الحرب والعنف المنظم ،وكمنطق تنظيم للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمع معين. فإن العسكرة حسب يشير لوتز Lutz تتعلق بـ "تكثيف الأرض والعمالة والموارد المادية المخصصة للأغراض العسكرية وكذلك تشكيل المؤسسات والأفكار والقيم الثقافية الأخرى بما يتماشى مع الأهداف العسكرية[2]". يدعم غونزاليس وجوسترسون Gonzalez & Gusterson هذا النموذج على ان الهوية الأساسية للنظام العالمي المعاصر تمت عسكرتها بفعل تدويل الولايات المتحدة للسياسات الأمنية ،باعتبارها الدولة الفاعلة المهيمنة في العالم[3]، اذ أن "الولايات المتحدة تمثل اليوم ما يقرب من 50 في المائة (او يفوق مجتمعة مع الصين)من النفقات العسكرية العالمية بمجموع انفاق نحو ترليون دولار في عام 2019 بمعدل 3.6 % كزيادة في الانفاق العسكري العالمي[4]؛ كنموذج أكثر دراسة وقيادة لما يمكن تسميته ب"المجتمع العسكري"Militarized Society . ومع ذلك ، فإن هذه العسكرة ليست محصورة داخل أراضي الولايات المتحدة فقط. بدليل من ذلك ، في سياق ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ، أين عرضت الولايات المتحدة - وخاصة مجمعها الصناعي العسكري - مصالحها في أجزاء كثيرة من العالم ، لا سيما في الطرق التي اكتسبت بها مثل هذه الحرب والتوقعات العسكرية زخمًا[5].

---

[1] **مفارقة كريت** أو مفارقة الكاذب الشهيرة: Liar paradox ، ويعبر عنه في التراث الاسلامي بـ الجذر الأصم هو سؤال يندرج ضمن المفارقات الدائرية المفرغة. تنسب المفارقة الي الفيلسوف يوناني Epidemides the Cretan و لفلاسفة من كانو يعيشون على جزيرة كريت، ومفادها كالتالي: لنفترض أن هناك رجل فيلسوف من جزيرة كريت قال أن كل ما يقوله فلاسفة جزيرة كريت هو كذب؛ فهل الرجل في استنتاجه صائب أم أنه خاطئ؟ يدعي Epidemides the Cretan أن جميع Cretans كاذبون. فإذا صدقناه، فهو كاذب وبالتالي لا يمكننا تصديقه. إذا لم نصدقه، فهو في الواقع يقول الحقيقة وبالتالي يمكننا أن نثق به ونؤمن به. ومع ذلك، فإن هذا سيعيدنا للاحتمال الأول، وبذلك سندخل في حلقة ليس لها مخرج.

[2] Lutz, Catherine. "Making war at home in the United States: Militarization and the current crisis." American Anthropologist 104.3 (2002): 723-735..p.1

[3] Zani, Leah. "Militarization: A Reader ed. by Roberto J. Gonzalez et al., and: Militarized Global Apartheid by Catherine Besteman." (Anthropological Quarterly 95.2 2022: 475-482).p.6

[4] نان تيان وبيتر ويزيمان و أخرون.التطورات العالمية في الانفاق العسكري لسنة 2019. التسلح ونزع السلاح و الامن الدولي-الكتاب السنوي 2020-.معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي.مركز دراسات الوحدة العربية.مترجما.2021.ص.274.

[5] Zani, Leah. "Militarization: A Reader ed. by Roberto J. Gonzalez.op cit.p.5.

ولتوضيح أكثر انعكست الحرب التي اقامتها الولايات المتحدة الامريكية ضد الإرهاب سلبا على الامن العالمي ، والتي نظمتها بطريقة ادعت بها جلب السلم و الامن الدولي ضد تهديدات أمنية عابرة للحدود وفق اساليب ردعية ، ولكن لم تفرخ لنا الا مزيد من الارهابين و صور جديد الأمن (من القاعدة الي داعش و ما سيكون بعدها) . ومن ثم فإن الردع لم يثمر أي شيء وأدخلنا في مفارقة المعضلة الامنية من جديد من جهة، بل تنامت الطروحات و الدراسات التي تنتقد الحرب على الارهاب في اطار الدراسات النقدية للإرهاب Critical Terrorism Studies كحقل معرفي ناشئ، وحسب طرح محمد حمشي في مراجعته ل"دليل راوتليدج إلى الدراسات النقدية للإرهاب"، تسعى من خلاله لنقد الخطابات و الممارسات المرتبطة بمكافحة الارهاب والحرب العالمية عليه،و الكيفية التي يتم بها توظيف ذلك مبررا لإجراءات وتدابير تخص تقويض الحريات وانتهاك حقوق الانسان[1].

2. **المفارقة السياسية في احتكار فهم الأمن في السياسة الداخلية والخارجية:** قد يكشف انقلاب القادة العسكريين على الحكام الأفارقة جزئيا هاته المفارقة الأمنية داخليا، حيث أن محاولة تعزيز الأمن الداخلي تزيد أيضًا من قوة النخب العسكرية و"الأقوياء" داخل أجهزتهم الأمنية، ومن ثم يصبح تعزيز الأمن خطرا في حد ذاته على الحاكم نفسه . وعليه تجيب هاته المفارقة على سؤال: ماذا يجب أن نفعل عندما لا تتوافق تصورات الأمن الداخلية مع الواقع؟؛ حيث إن توسيع احتكار فهم الأمن سيعمل على تحقيق الأمن بدلا من تقويضه من شأنه أن يزيد من انعدام الأمن لدى الحاكم، حيث ينشأ "رجال أقوياء" داخل أجهزة الأمن ذاتها .هذا هو مصدر ما يمكن تسميته بـ "معضلة الحاكم الأمنية[2]".أما خارجيا زيادة الامن يكون وفق طريقة النسخ و اللصق (copie/coller) ، الذي تجسده مغالطة تقليد الأقوى حتي نصبح نحن أيضا أقوياء، او التمثُل بالهيبة كي نصبح أكثر مهابة ، وهي نفس المغالطة خطأ ارتكبه جميع الرؤساء الافارقة الأوائل ، وهو تشبه واستنساخ هياكل المستعمر و الغرب عموما. من قرنين من الزمن تقريبا تم تصدير نماذج سياسية قائمة على أفكار و مؤسسات و ممارسات سياسية و معايير

---

[1] للمزيد أنظر: محمد حمشي. لدراسات النقدية للإرهاب بوصفه حقلا معرفيا ناشئا:مراجعة "دليل راوتليدج إلى الدراسات النقدية للإرهاب". لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد الحادي والثلاثون آذار/ مارس2018.ص.ص:119-128.

[2] Musah, Abdel-Fatau, Kayode Fayemi, and J'Kayode Fayemi, eds.Op cit.p.221

والأنظمة القانونية عن طريق الاستعمار[1]، ففرنسا مثلا التي تتميز بوجود دولة قوية ، ادارت مستعمراتها بأسلوب الإدارة المباشرة المركزية، فنشرت بذلك نفس ثقافة سياسية و إدارية توارثتها الدول الخارج من دائرتها بعد ذلك. ونفس الامر بالنسبة لبريطانيا التي ممارست أسلوب الحكم غير مباشر على غرار نوعية النظم السياسية، المؤسسات اذ لابد من تزويد الدول الجديدة عل الفور بدستور ومؤسسات تم في الواقع استلهام صيغها في معظم الاحايين من أساتذة القانون الدستوري الأوروبيين، على غرار الشرعية الضعيفة للمؤسسات التي قامت على عجل وولدت انطباعا بالاغتراب السياسي. وانعكس الامر كله على انتاج سياسات عامة حقيقية تخدم الشعب و ظلت رهينة روابط زبونية ،لان فشل الدولة شجع إعادة الارتباط الزبائني ،لدى القادة السياسين الافارقة على النطاق العالمي ، هكذا بدأ تاريخ طويل تحت مسمي التعاون السياسي الاقتصادي بين فرنسا و افريقيا عرف ب:"فرانس-افريك -. فبعد ان حصلت الدول المستعمرة على استقلالها -بدم و الحديد مثل الجزائر و غيرها –،بالطبع كانت بحاجة الي دولة ذات سيادة، ومن دونها لا يكون للاستقلال أي معنى، و هو شرط لدخول النظام الدولي ،كان بالضرورة متجسدا في محاكاة تامة للنموذج الغربي. ضيعت فرصتها الأخيرة في التحرر من التبعية لجلادها التاريخي، و عملت على استرداد نموذج الدولة الوستفالي – غربي الطراز و المنشأ- و حاولت تكيفيه و تطبيقه على نظام حكمها السياسي و بطريقة تساير دولتها في شتى المجالات ،او كما قال "**بادي**" في كتاب: الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي "إن تصفية الاستعمار، التى كان من المفترض أن تمنح مجتمعات العالم الثالث وسيلة للعثور على تنظيم يتطابق مع تقاليدها، لم تفعل ذلك[2]"،

3. **المفارقة الاقتصادية وجدلية الامن و التنمية:** يؤكد **"روبرت مكنمارا "**(Robert McNamara) في كتابه **الموسوم: جوهر الأمن** (The Essence Security) ، على الأبعاد الاقتصادية وغير العسكرية للأمن، وذلك بربط **التنمية بالأمن**، بحيث لا يتحقق أحدهما دون الآخر ،الآمر الذى أسس عليه مفهوما تنمويا جديدا للأمن، وفي ذلك يقول: "إن الأمن ليس هو المعدات

[1] برتران بادي. الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي.(مدارات للأبحاث والنشر.1970).ص.36.

[2] مرجع نفسه.ص.40.

العسكرية، وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه. إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن آن يوجد آمن، والدول النامية التي لا تنموي في الواقع لا يمكن، ببساطة، آن تظل آمنة".[1] وتأسيسا على ما تقدم حول الاتجاهات الفكرية التي حاولت تفسير مفهوم "الأمن القومي" وعلاقته بالأمن الخاص، على سيطرة الفكر النيو الواقعي على الدراسات الأمنية ومفاهيمه بمراحلها الثلاث[2]، ومازالت الواقعية أكثر المدارس الفكرية في حقل السياسة الدولية تحكما في سلوك الدول في العالم النامي. فعلى الرغم من التطورات التي شهدها النظام الدولي من تزايد الدور الذي تمارسه الأطراف الغير رسمية كالشركات الخاصة وتزايد وتيرة الاعتماد والتبادل الاقتصادي بين الدول بفعل ثورة الاتصالات والمواصلات, إلا أن العالم النامي مازال واقعياً حتى النخاع. فالدول في العالم النامي مازالت هي الفاعل الرئيسي (إن لم يكن الوحيد) في أغلب مناطقه, ومازالت الصراعات المسلحة/العنيفة (المحلية والبينية والإقليمية) تحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات والدول. ومن جانب ثالث, فإن وجود الدولة ذاته وبقائه في العالم النامي مهدد بصورة كبيرة, سواء من جانب بعض الجماعات المحلية الداعية للانفصال او مختلف أنواع الجريمة العابرة للحدود, أو من جانب قوى إقليمية عدائية وعدوانية, أو من جانب قوى دولية توسعية تسعى لفرض هيمنتها على هذه الدول (سعياً وراء التحكم في مواقعها الجغرافية الحيوية أو السيطرة على مواردها الطبيعية كالنفط والألماس تماماً كما هو الحال في دول الأفريقية). وهو الأمر الذي يطرح من موضوعات مثل إعاقة تحقيق التنمية, بطء النمو الاقتصادي, تهديد الأمن الإنساني و المجتمعي وغيرها ويخلق مرجعية اخرى تجعل من المجتمع اكثر عرض للتهديد من الدولة في حد ذاتها كما ذهبت اليه تحليلات مدرسة كوبنهاغن و

---

[1] روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين ،القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر، 1970،ص:125.

[2] نقصد بالمراحل الثلاث ، بدءا من المدرسة الواقعية التقليدية التى ظهرت في عصر التنوير، وروادها "مكيافللى" Machiavelli و "توماس هوبز" Thomas Hobbes ،مرورا بالمدرسة الواقعية الحديثة التي نادى بها "هانس مورغانثو" Hans Morgenthau بعد الحرب العالمية الثانية، وانتهاء بالمدرسة الواقعية الجديدة على يد "كينيث والتز" Kenneth Walt z ، حيث طورت تلك المدارس الوعاء الفكري الخاص بالدراسات الأمنية.

خصـوص أعمال "**اول ويفر**" OLE Weaver.[1] كما سـاهمت فشـل التجارب الاقتصـادية والتنموية للدول النامية في زيادة فجوة المفارقات الاقتصـادية بنيويا، على الرغم من تبنها لنماذج غربية و تحديثية في التنمية و انضـمامها في النظام الرأسـمالي العالمي ، بحكم أنها أخذ أنظمة غير ملائمة من الزاوية الثقافية والاجتماعية و دائما ماهي باقية تابعة للهيمنة الغربية كما أكده الطرح الماركسي و نيوماركسي. وعليه : كان التناقض المؤسسي الكبير لعملية تصفية الاسـتعمار في :التحرر من النظام الاسـتعماري، ولكن من اجل وضـع هذا التحرر موضـع التطبيق، يجب ان ننسخ نموذج الدولة المستعمرة)نحن نفعل ذلك من دون قناعة، ومن دون سند تاريخي أو شرعي ومن هنا المأساة مستمرة لمجتمعات الجنوب. المفارقة الأكثر مرارة تكمن في حرمان قادة التحرير من أي خيار: كيف السـبيل لابتكار نظام جديد في بضـع سـنوات، في وقت احتاجت أوروبا لقرون عدة لاستكمال نموذج الدولة لديها[2].

4. **المفارقة الاجتماعية وأمننة القضـايا المجتمعية:** تعد الحوكمة الضـعيفة و انعدام الخدمات المجتمعية الأساسية ، أحد العوامل التي تساهم في تكوين المفارقات الاجتماعية ،خصوصا في في ظل تفشي الفساد وسوء استخدام السياسي لقطاع الامن الخاص في الدول و المجتمعات[3]، بالنظر إلى أن إدارة المخاطر الأمنية المجتمعية تشكل جانبًا أساسيًا من مهام السلام الحالية ، فإن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تمارس درجة عالية من السيطرة على طريقة تنفيذ برامج السـلام، وغالبًا ما يسـتخدم نهج الامننة securitization لتحليل أفعال الكلام من قبل أفراد معينين الذين يثبتون خطابيًا أن قضـية معينة تشـكل تهديدًا وجوديًا وبالتالي تضـفي الشرعية على استخدام التدابير غير العادية[4] . في حين أن مقاربة الامننة قد تجاوز أيضًا النهج المتمحورة حول الفاعل والتي تركز على أفعال الكلام ، فإننا نسـتخدم بدلاً من ذلك نهجًا يركز

---

[1] يري "ويفر" انه بفعل جملة من الظواهر (العولمة،الظاهر العابرة للحدود، تدفقات الهجرة ،الاسـتراد الواسـع للبضـائع الثقافية الاجنبية،الاندماج في كيانات اوسع،التجارة بالمخذرات و الجريمة العابرة للاوطان،...الخ) فان المجتمع مهدد اكثر من الدولة.

[2] برتران بادي.الدولة المستوردة.مرجع سبق ذكره.ص.62.

[3] ايان ديفيس.النزاعات المسلحة و عمليات السلاح في منطقتي الساحل و بحيرة تشاد.التسلح ونزع السلاح و الامن الدولي-الكتاب السنوي 2020-.معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي.مركز دراسات الوحدة العربية.مترجما.2021.ص.241.

[4] Buzan, B., Buzan, B. G., W'ver, O., Waever, O., & Buzan, O. W. B. (2003). *Regions and powers: the structure of international security* (Vol. 91). Cambridge University Press.p.491.

على البنية على هذا النحو[1] ، لا تدور الأمننة حول فعل تعريف شـيء ما على أنه تهديد وجودي بقدر ما يدور حول تحديد من يصـبح مفوضًـا وغير متمكن في سـياق معين [2]؛ كما أن معالم الهوية الأمنية القومية التي بنتها كل دولة قومية وسـتفالية هي هوية حددتها الهندسـة امبريالية ضـمن حدودها العبثية ، دون ان تراعي الظروف و السـياقات المجتمعية الافريقية و المغاربية، حيث إن عمليات "**التصـدير والاسـتيراد**" هذه مسَّـت قدرة الدول النامية على الحفاظ على سيادتها، وكذلك مست شكل هويتها الأصلية، الثقافية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، أشار إلى تجارب بعض الدول التي تمسكت بهويتها وخصوصياتها، وخصوصًا في المجال الثقافي، وفي هذا الإطار يُلاحَظ أن هذه الكيانات سـعت إلى الحفاظ على هويتها الثقافية، ولكنها اسـتفادت من مزايا "العولمة" أو "الكونية" في ثمرة التنمية، مثل السـوق الحرة، وحرية تبادل عناصـر العمل ورؤوس الأموال بينما تأثرت أيضـا أمنيا بسـبب دور التكنولوجيا في نشـر المعلومة وقيام تبعات تأثر مجتمعي عبر وسـائل التواصـل الاجتماعي و هو ما أكدته ثورات الربيع العربي منذ 2011 و تداعياته الجيوسياسة على أمن كافة دول العالم العربي تحديدا.

المطلب الثاني: أثار الشركات العسكرية والأمنية على دول المنشأ: حالة الولايات المتحدة الأمريكية

تفسـر حكومة الولايات المتحدة اسـتخدامها المكثف للشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة بالتبرير القائل ، بأن المنافسة في السوق يمكن أن توفر خدمات أساسية بتكلفة منخفضة وسرعة متزايدة، على الرغم من أن العديد من المحللين أثاروا مخاوف جدية، اين اظهر بعض أعضـاء الكونجرس والجيش الأمريكي وحتى المسـؤولون السـياسـيين إن الاسـتخدام المكثف للشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة يخفي التكاليف السـياسـية للانخراط في أعمال عسـكرية أجنبية. في عام 2002 ، كان بعض المسـؤولين العسكريين الأمريكيين قلقين من أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأمريكية ساهمت في استياء بعد غزو العراق من الولايات المتحدة ، وبعد تقارير عن هجمات على مدنيين عزل وتعذيب من قبل

[1] تحقيقا لهذه الغاية ، يستخدم منظرو الأمننة مفهوم الشروط الميسرة facilitating conditions، والذي يشير إلى أن الأمننة جزء لا يتجزأ من (أ) خطاب قائم ، تستمد منه مفاصل الأمن معناها جزئيا و (ب) المكانة الاجتماعية (أي موقع القوة) الفاعلين وقدرتهم على التأثير في السياق الخطابي الحالي. من المرجح أن يكتسب سرد معين زخمًا نظرًا لشرطين: (أ) توافق أو ارتباط التعبير الأمني مع الخطاب الحالي و (ب) الموقف الهيكلي للجهة الفاعلة في مجال الأمننة لتعزيز الخطابات المفضلة.

[2] Tom de Groot and Salvador Santino F. Regilme Jr. "Private military and security companies and the militarization of humanitarianism." Journal of Developing Societies 38.1 (2022): 50-80.p.60.

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأمريكية واتب ساهمت في تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية . كانت هناك مخاوف أيضًا من أن "نقص المعلومات العامة حول شروط العقود، بما في ذلك تكاليفها والمعايير التي تحكم التوظيف والأداء" ، وطمس أوجه القصور وأدى إلى تكلفة تجاوزات ؛ وبعد 20 عامًا من العمليات الأمريكية في أفغانستان والعراق، كان العديد من هذه المخاوف المبكرة مبررًا جيدًا. حيث ساهمت بعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الولايات المتحدة في الهدر والاحتيال وإساءة استخدام تمويل الحكومة الأمريكية[1]. فعلى سبيل المثال ، منحت الحكومة الأمريكية عقودًا بملايين الدولارات لشركة DynCorp لتدريب الشرطة المحلية في أفغانستان والعراق. ومع ذلك ، في عام 2016 ، زعمت وزارة العدل الأمريكية أن شركة DynCorp "قدمت عن بيانات مبالغ فيها" بشأن هذه العقود. وكانت هناك أيضًا مخاوف جدية بشأن فعالية تدريب الشرطة الأفغانية لشركة DynCorp ؛ إذ هجر عشرات الآلاف من الأفغان المشاركين من قوة الشرطة بحلول عام 2010 الي مناطق مجاورة ومجهولة . ووفقًا للسفير الأمريكي ريتشارد هولبروك ، كانت الشرطة الوطنية الأفغانية "منظمة غير ملائمة ، مليئة بالفساد"[2].

لم يدرك المسؤولون الأمريكيون تمامًا كيف غذت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الفساد والصراع في أفغانستان والعراق. في بعض الحالات ، شجعت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأمريكية الشركات المحلية على الانخراط في أنشطة فاسدة لتلقي عقود الحكومة الأمريكية. وفقًا لوزارة العدل ، ورد أن موظفي شركة DynCorp تلقوا رشاوى من مقاولين من الباطن مقابل عقود من الباطن لتدريب الشرطة العراقية. عام لديه صلات مشتبه بها بجماعات طائفية مسلحة . في عام 2010 ، ورد أن شركة عسكرية وأمنية خاصة أفغانية يملكها أحد أقارب الرئيس قد انخرطت في معارك وهمية ، بل ودفعت لمتمردين محليين لمهاجمة قافلة إمداد تابعة لحلف الشمال الأطلسي كوسيلة لتضخيم

[1] Kopplin, Zach. 'How the Pentagon Accidentally Funnels Millions to Iraqi Militia Groups It's Also Fighting.' The American Prospect. 25 March; Butler, Desmond & Lori Hinnant. 2017.'US company turned blind eye to wild behavior on Iraq base.' AP News. 3 May.2021

[2] Filkins, Dexter. 2010. 'Convoy Guards in Afghanistan Face an Inquiry.' The New York Times. 6 June

تصـورات التهديد وتأمين جديدة[1]. أدت هذه الإجراءات، إلى جانب الدعم الأمريكي للقادة السـياسـيين الفاسدين ، إلى افتراض العديد من السكان المحليين أن حكومة الولايات المتحدة وافقت على الفساد .[2]

انخفض تأثير حكومة الولايات المتحدة على سوق الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالولايات المتحدة منذ منتصف عام 2010 (بعد قرار انسحابها من العراق) ، ووجدت دراسة داخلية أجرتها وزارة الدفاع أن 10-20 بالمائة فقط من عقود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي مع حكومة الولايات المتحدة أو حلفائها في الناتو .و تطلب وزارة الخارجية من الشركات الأمريكية الحصول على الموافقة قبل بيع خدمات الدفاع في الخارج ، والتي يمكن أن تشمل صيانة الأسلحة غير الرسمية ومختلف أنواعها. أنواع التدريب المباشـر للجيوش الأجنبية. وفي السـنة المالية 2011، سـمحت وزارة الخارجية بمبيعات خدمات دفاعية بقيمة 7 مليارات دولار أمريكي تقريبًا وقد زادت هذه القيمة على الأرجح في السـنوات الأخيرة بسبب نمو مبيعات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للعملاء الأجانب. بعض هذه المبيعات إلى بلدان ذات هياكل مؤسسية ضعيفة لمكافحة الفساد [3].

المطلب الثالث: أثر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على دول الإقليم والمتعاقدة[4]

1-في دول الخليج العربي: يبدو أن العديد من البلدان في الخليج العربي هم عملاء رئيسـيون للشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأمريكية. ففي عام 2019 ، حصلت شركة KBR على عقد قيمته 530 مليون دولار أمريكي لتوفير خدمات الصيانة وسلسلة التوريد لقوات مشاة البحرية الأمريكية في الكويت وعلى السـفن في منطقة آسـيا والمحيط الهادئ[5]. وفي سـنة 2020 تلقت شـركة Triple Canopyطلبًا في مهمة لوزارة الدفاع بقيمة 198 مليون دولار أمريكي لخدمات الدعم الأمني في الكويت[6].

---

[1] Ibid.

[2] Michael Picard and Colby Goodman. Hidden Costs US Private Military and Security Companies and the Risks of Corruption and Conflict .Transparency International.2022.p.12.

[3] أنظر في: US Department of State, Annual 655 Report on exports of defense articles and services, 2019 الرابط: https://bit.ly/3SUdQ6o

[4] الدول المتعاقدة: هي أي دولة تتعاقد مباشـرةً مع شـركة عسـكرية وأمنية خاصـة، بما في ذلك عندما تتعاقد هذه الشـركة العسـكرية والأمنية الخاصـة من الباطن مع شـركة عسـكرية وأمنية خاصـة أخرى حسـب الاقتضـاء. أما دولة الإقليم: فهي الدولة التي تعمل فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

[5] KBR, Inc.. Press Release: KBR Continues to Fortify U.S. Military Readiness Abroad with $950M USMC Contract. Houston: KBR, Inc. 5 June. 2019

[6] Constellis. 2020. Press Release: Constellis Receives $198M DOD Task Order for Security Support Services in Kuwait. Herndon: Constellis. 29 July

وفي أحد التقارير السنوية لوزارة الخارجية حول تصدير مقالات وخدمات الدفاع خلال هذا الإطار الزمني .تقدم الشركات الأمريكية 1.7 مليار دولار أمريكي في الخدمات الدفاعية والتصنيع المرخص والتخزين في الخارج المعروفة مجتمعة باسم اتفاقيات المساعدة الفنية أو (TAAs) في السعودية شبه الجزيرة العربية والإمارات[1].

على مدى السنوات القليلة الماضية ، وظفت الإمارات شركات أمريكية ومواطنين أمريكيين لتعزيز قدراتهم العسكرية والاستخبارية والإلكترونية الهجومية. وفي عام 2017 ، قدمت شركة عسكرية وأمنية خاصة أمريكية تدريبًا عسكريًا للعملاء السعوديين الذين اتهمو بقتل الصحفي المعارض جمال خاشقجي [2]. في حالة أخرى ، دعم مسؤولو استخبارات أميركيون سابقون يعملون لدى شركة استخبارات إماراتية دارك ماتر DarkMatter ، برنامجًا تجسس بنشاط على منتقدين أجانب ومحليين للإمارات. ناشط حُكم عليه لاحقًا بالسجن الانفرادي لمدة 10 سنوات بسبب جرائم "التعبير"[3].

2- في الدول الافريقية : كما وجدت بعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأمريكية فرصًا داخل البلدان الأفريقية. وبحسب ما ورد لعب إريك برنس دورًا في مساعدة الإمارات العربية المتحدة على إرسال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى ليبيا وأرض الصومال ،وتوفر الشركة الأمريكية ، Global Guardian ، الأمن في حالات الطوارئ للشركات الخاصة والأفراد العاملين في جميع أنحاء إفريقيا. يبدو أن شركة أمريكية أخرى ، مثل AdvanFort Co. ، توفر الحماية البحرية لمكافحة القرصنة للعملاء في شرق وغرب إفريقيا، وبحسب ما ورد قدمت شركة Verint Systems Inc. الأمريكية معدات وخدمات المراقبة من 2015 إلى 2017 إلى حكومة جنوب السودان ، التي يُزعم أنها احتجزت أفرادًا بشكل غير قانوني وانتهكت حريات الصحافة. ،و في عام 2012 ، أقر الرئيس التنفيذي السابق لشركة

[1] US Department of State, Annual 655 Report on exports of defense articles and services, 2019, https://bit.ly/3s5AbSR

[2] Mazzetti, Mark, Julian Barnes & Michael LaForgia.. Saudi Operatives Who Killed Khashoggi Received Paramilitary Training in US.' The New York Times. 22 June2021. https://nyti.ms/3ekSU9u

[3] Bing, Christopher & Joel Schechtman.. Special Report: Inside the UAE's secret hacking team of U.S. mercenaries. Reuters. 30 January. 2019. https://reut.rs/3TgkjZd

KBR Inc بالذنب في رشـــوة المســـؤولين النيجيريين مقابل عقد بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي لتطوير البنية التحتية الهيدروكربونية في دلتا النيجر المتأثرة بالنزاع[1].

3- في دول أمريكا اللاتينية : كما تنشـط الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة الأمريكية في أمريكا اللاتينية ، في الهندوراس ، والمكسيك ، ونيكاراغوا ، وفنزويلا ، وفي عام 2020 ، أطلقت شـركة عسـكرية وأمنية خاصـة أمريكية توغلًا فاشـلاً في فنزويلا ، حيث قيل إنها تسـعى للإطاحة بنظام نيكولاس مادورو Nicolas Maduro نيابة عن المنشـقين المحليين، بينما سـاعدت Global Guardian في حماية الأمريكيين من محاولات الابتزاز في بلد في أمريكا الجنوبية[2].

المطلب الرابع: التداعيات المعيارية لاستخدام الشركات على حوكمة الأمن الخاص العالمي

يبدو أن المعلومات المتوفرة حاليًا تشير إلى أن خصخصة الأمن عامة لا تمثل ميزة سلبية الأثر ولا تشكل ضررًا للمجتمع الدولي ، في حين أن الكشف عن تداعياتها المعيارية يستدعى زيادة كبيرة في كمية المعلومات عن الشركات العسكرية الخاصة التي سيتم إتاحتها في المجال العام هو ببساطة غير ممكن نظرًا للطبيعة الملحة للموضوع. ثم مرة أخرى ، تواجه جميع الأبحاث المعاصرة هذه المشكلة.[3] للحصول على تقييم أخلاقي لأداء الشـركات حتى يتسـنى لنا معرفة التداعيات، سـيتم تقيمها وفق لعلاقتهم بالفضيحة. حصدت بعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة اهتماما دوليا متزايدا بسبب مزاعم سـوء السـلوك أو انتهاكات حقوق الإنسـان وانتهاكات القانون الإنسـاني الدولي من الشـركة أو الأفراد العاملين فيها. وفي كل هذه الظروف، ثمة احتمال أن تميل الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة إلى إسـاءة السـلوك وبالتالي تتسـبب في آثار سـلبية جسـيمة على حقوق الإنسـان. وعلاوة على ذلك، تفتقر دول كثيرة على الصعيد الوطني إلى أطر قانونية وطنية مناسبة لمعالجة مثل هذه المسائل. وتظهر حاجة ماسة إلى تحسين الأطر التنظيمية الوطنية لضمان قيام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان الداخلية، وفي نهاية المطاف احترام مبادئ حقوق الإنسان.

---

[1] Griffiths, Robert J. US security cooperation with Africa: Political and policy challenges. Routledge, 2016.p.35.

[2] Goodman, Joshua.. 'Ex-Green Beret led failed attempt to oust Venezuela's Maduro.' AP News. 1 May. 2020. https://bit.ly/3SU4w2p

[3] Christop Kinsey-Corporate Soldiers and International Security The Rise of Private Military Companies (Contemporary Security Studies) (2006).p7-6

كما هو معتاد مع الكيانات التي تتخطى الحدود ويصعب توصيفها، غالبًا ما تُروى قصص الشركات عن طريق الفضائح المرتبطة بها. هذا مصدر إحباط لا نهاية له لتلك الشركات التي تحاول إنشاء سمعة نظيفة. حيث بذلت شركات مثل ArmorGroup الكثير من الجهود لمنع تجميع أسمائها في نفس قائمة السوداء مثل Sandline أو Executive Outcomes. وبذلت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة جهدًا هائلاً للترويج لأنفسها كممولين مسؤولين "للعناية الواجبة" و "أفضل الممارسات". وكما يشير كريستوفر كينزي Christop Kinsey ، تحاول بعض الشركات الريادة في مجال "المسؤولية الاجتماعية للشركات[1]. لكن على الرغم من هذه الجهود ، فإن الرواية الشعبية لجميع هذه الشركات لا تزال مرتبطة بأي فضيحة يمكن أن تنسب إليها بشكل عام. ما تراه العديد من الشركات على أنه مبالغة غير مستحقة في أعمالها لا يرجع فقط إلى حقيقة أن موظفيها ربما فعلوا شيئًا قد يفعله الآخرون في الجيش أيضًا ، ولكن إلى حقيقة أنه لا توجد عواقب حقيقية لسلوكهم.

قد يبالغ الأكاديميون والصحافة في الجوانب الفاضحة لشركات الأمن الخاصة (ربما أكثر مما يفعلون في جرائم الجيش) من أجل لفت الانتباه إلى عدم وجود أي إجراء عملي لرعاية الجريمة. وبغض النظر عن نتيجة إجراءات المحاكمة العسكرية التي رفعت ضد أفراد الجيش الذين يخدمون في العراق وأفغانستان ، لم تكن هناك إجراءات مماثلة للمقاولين ، وهي حقيقة أعيدت مرارًا وتكرارًا في الصحافة. يتناسب رسم خرائط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة حسب الفضائح مع التصور الشائع لهذه الصناعة.

حتى الآن ، سيطرت ثلاثة أنواع من الفضائح على تغطية أداء الشركات العسكرية الخاصة وهي:

- ✓ لقد أدى الكشف عن الاحتيال والمبالغة في الأسعار وسوء الإدارة إلى مزودي الخدمات اللوجستية مثل Halliburton وشركتها الفرعية Kellogg و Brown و Root (KBR). اتُهمت الشركات بالاحتيال ، وتثبيت العقود ، وقلة تجهيز موظفيها (مجلس الشيوخ الأمريكي ، وزارة الأمن الداخلي 2008 ؛ مكتب محاسبة الحكومة 2005).

[1] Ibid.

- ✓ تم اتهام أكثر من بضع شركات - من بينها Custer Battles (المنحلة الآن) ، و Triple Canopy ، و Aegis ، و Blackwater - بإطلاق النار بشكل عشوائي على المدنيين العراقيين ، والاستخدام المفرط للقوة ؛ حقوق الإنسان أولا 2008). اعترف أحد أعضاء قائمة المتعاقدين ، ردًا على سؤال حول ما إذا كانت هذه الادعاءات صحيحة ، بمعرفته بالسلوك السيئ:
- ✓ وُجهت اتهامات إلى بعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بممارسات توظيف مشكوك فيها: فقد تم ضبط بعض الشركات التي توظف أشخاصًا من خلفيات إجرامية أو مرتبطة بالأنظمة الإجرامية ؛ قام آخرون بالاستعانة بمصادر خارجية لعملهم لمواطني البلدان الثالثة الذين يتقاضون أجورًا منخفضة ويعملون فوق طاقتهم. كما تورط المقاولون في العبودية الجنسية وتهريب المخدرات ، و تعمل في اطار شبكات إجرامية عبر وطنية التي غالبًا ما يجدون أنفسهم في وسطها. والأكثر شهرة، تورط متعاقدون في تعذيب وإساءة معاملة السجناء في أبو غريب. قدمت شركتان - CACI و Titan - مترجمين ومحققين قاموا بتعذيب السجناء في أبو غريب ،يرى المدافعون عن الصناعة أن الانشغال بالجرائم والفضائح هو علامة على النفور الأكاديمي لمجموعة من الناس حسنة السلوك نسبيًا ومشرفة. إنهم ينتقدون وسائل الإعلام ويركز العلماء على هذه الحوادث القليلة كمحاولات لإثارة قصصهم. في الواقع ، تظل الفضائح طريقة الشخص العادي لتقسيم الصناعة ، وهي تبلور المشاكل المرتبطة بجعلها شرعية[1].

وفي السياق الامني، حسب نتائج تقرير زيادة استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لLou Pingeot الصادر سنة 2012 عن Global Policy Forum المعنون ب:الشراكة الخطيرة: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والأمم المتحدة " أظهرت فيه البيانات المتاحة حول عقود الأمم المتحدة ، رغم أنها غير كاملة ، أن المنظمة كانت تعطي أولوية قصوى لتوظيف خدمات الأمن الخاصة في بيئة ميزانية ضيقة. لكن مسؤولي الأمن في الأمم المتحدة أنفسهم لم يتمكنوا من إعطاء تقدير إجمالي التعاقدات الأمنية داخل نظام الأمم المتحدة أو قائمة كاملة بالشركات المعينة ، مما يشير إلى وجود نظام غير خاضع للمساءلة وخارج عن السيطرة[2].

---

[1] Ibid.p.10.

[2] Pingeot, Lou. "Dangerous partnership." Private Military & Security Companies at the UN. Nueva York: Global Policy Forum y Rosa-Luxemburg-Foundation eV. 2012.p.5

ومن تداعيات استخدام الشركات سيئة السمعة غياب المبادئ التوجيهية والمسؤولية الواضحة عن التعهيد الأمني ، حيث استأجرت الأمم المتحدة شركات معروفة بسوء سلوكها وعنفها ومخالفاتها المالية - وظفتها مرارًا وتكرارًا. ومن بين هؤلاء G4S ، الشركة الرائدة في الصناعة المعروفة بالعنف ضد المحتجزين وطالبي اللجوء المُرحلين ، و Saracen Uganda ، وهي فرع من شركة المرتزقة سيئة السمعة Executive Outcomes ، التي لها صلات بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. على غرار قضية السرية وانعدام المساءلة: حيث وجد التقرير أن الأمم المتحدة ليس لديها معايير على مستوى المنظومة لتوظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ولم تجر مطلقًا مراجعة لسياسة تأثير استخدامها للشركات العسكرية والأمنية الخاصة. لم يذكر الأمين العام استخدام الأمم المتحدة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أي من تقاريره إلى الجمعية العامة ، ولم تناقش الدول الأعضاء هذه المسألة.[1]

كما أكدت العديد من التقارير الواردة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام أظهرت كيف ارتكبت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، وقتلت وأصابت مدنيين أبرياء ، وانخرطت في مخالفات مالية ، وارتكبت العديد من الانتهاكات الأخرى للقانون . وبالنظر إلى السجل الحافل لهذه الشركات ، تثار أسئلة جدية حول ما إذا كانت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي شركاء مناسبون للأمم المتحدة للمهمة المعقدة المتمثلة في إنشاء عالم آمن وعادل وقانوني .حالت الغموض حول استخدام الأمم المتحدة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة دون إجراء نقاش صحي حتى الآن.[2]

[1] Ibid

[2] Ibid.p7

المبحث الرابع: تقييم دور شركات الامن الخاص في حوكمة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة

في سياق عملية تقييم دور شركات الامن الخاص (العسكرية و الأمنية منها) في حوكمة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة عملية نسبية لعدة أسباب بعضها يرتبط بحدود المعلومات المتاحة عن الظاهرة محل البحث ،بحيث قد يختلف التقييم باختلاف هذه المعلومات حتى بالنسبة لذا الباحث من ناحية , و أخرى لها علاقة بالكيفية المستخدمة في عملية التقييم و التقويم ؛ وعليه ،سيتم اتباع منهجية تقييمية ذات ثلاثة أبعاد ،تنطلق من تحديد و رصد أهم دور للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في حوكمة أبزر قضية و /أو مشكلة و/أو مسألة و/أو معضلة[1] وصولا في الأخير الي إعطاء احكام معيارية تقييم مدى نجاعة ادراج فواعل القوة الخاصة في حوكمة الأمن العالمي ؛يمكن توضحيها في الشكل الاتي:

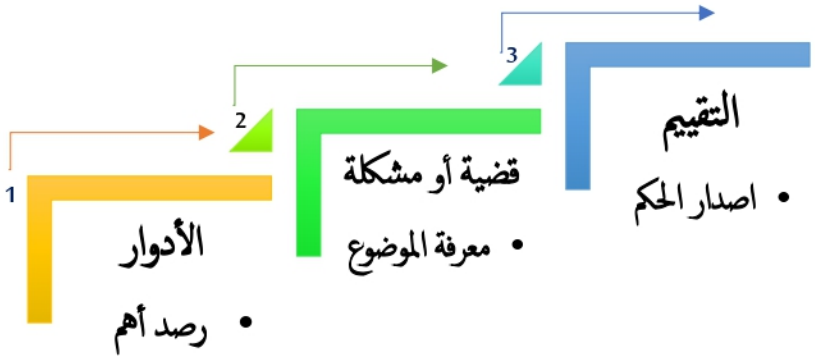

ويجدر التنبيه في هذا المبحث على ضرورة تبني طريقة انتقائية ، في انتخاب واختيار عدد محدد من القضايا و المشكلات الأمنية المعاصرة في السياسات العالمية الأمنية المتعددة ، وذلك بهدف توضيح علاقتها بمضامين حوكمة الامن و أبعاده المختلفة بشكل أدق ،سواء تعلقت بالحكومات أو المنظمات و القطاع الخاص ، أو المجتمع المدني العالمي على غرار الهيئات الرقابية المصاحبة لهم ، ومن اجل الوصول الي درجة تقييم واضحة وفعالة في البحث من جهة ، وبهدف تضييق الزاوية التي يتم النظر منها لحدود هذا الدور من جهة ثانية، ويمكن ذكر أبرز القضايا و الأمنية المعاصرة في الجدول التوضيحي رقم 10 الاتي :

[1] هناك فروقات منهجية بين المعضلات و القضايا و المشكلات و المسائل، فالأخيرة تحتاج الي إجابات مقنعة عن التساؤلات المطروحة ،أما المشكلات فتستلزم منا تقديم حلول عملية أو نظرية ،أما القضايا فتستوجب التحقق و التأكد من صحة القضية المطروحة من عدمه ،بينما يتم التعامل مع المعضلات بالإدارة و التحويل و التدوير الإستراتيجي المطلوب و غيره .

جدول رقم 10: يوضح أبرز قضايا ومشكلات الأمن العالمي المعاصر		
	قضايا أمنية معاصرة	مشكلات أمنية معاصرة
1	الإرهاب الدولي الحرب عليه وطرق مكافحته	النزاعات والحروب والتدخل الخارجي المسلح
2	التسلح ونزع السلاح وإصلاح القطاع الأمني	انهيار وفشل وبناء والاعمار الدول
3	الحركات القومية والانفصالية والتحريرية	الجريمة المنظمة المخدرات والعصابات والمجرمين
4	الهجرة واللاجئين والنزوح وإدارة الحدود	الازمات الاقتصادية والطاقة والغذاء والماء
5	الجندر والمساواة حقوق والحريات الانسان	التغير المناخي العالمي وإدارة الكوارث والمخاطر
6	الديمقراطية والتحول الديمقراطي	القرصنة والاختطاف والرهائن والابتزاز.
7	المجتمع المدني المحلي والعالمي	الأزمات والآفات والاوبئة الصحية
8	قضايا البيئة والإيكولوجية العالمية	التنمية والفقر والجوع ومكافحة الفساد
9	القضايا البيوسياسية والبيوايتقية	الاتجار ببشر والأعضاء البشر
10	قضايا أمن الفضاء والأقمار الصناعية	التكنولوجيا والتهديدات والمخاطر السيبرانية
من تجميع واعداد الباحث		

وعليه سيتم التطرق الي أهم قضايا ومشكلات أمنية معاصرة ذات صلة وثيقة بموضوعات أدبيات الموجة الثالثة في دراسة الأمن الخاص والحوكمة، بناء على عدة أدوار وقائية دفاعية هجومية وتعزيزية إصلاحية وتقويمية، تكميليه وتحديثية او ثورية ثم يلها اصدار الحكم القيمي على هاته الأدوار بالإيجاب او بالسلب حسب ترتيب المطالب كما سيأتي.

المطلب الأول : الأدوار الهجومية والتعزيزية في حوكمة النزاعات والحروب

تعتبر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من مقدمي الخدمات، إلا أن الطريقة التي يتم بها نشر هذه الشركات تختلف باختلاف العملاء. نحدد عدة اتجاهات فيما يتعلق بطريقة استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؛ يقدم كل منها تفسيرًا مختلفًا للعلاقات بين العملاء والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، آثارًا وأنظمة تنظيمية وتشريعية مختلفة. تتطلب الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المتخصصة في تسهيل مهام العنف القسري المرتبطة بانتظام بالدول وليس الكيانات الخاصة رصدًا دقيقًا ، نظرًا لما لها من آثار كبيرة محتملة على الحكومات والامن القومي للدول . نحدد ثلاث اتجاهات مميزة الأدوار الهجومية والتعزيزية لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة

الامن العالي وهي: 1. الدعم العسـكري الخارجي للدول المنشـأ. 2. الدعم العسـكري الداخلي في دول الإقليم.

أولا: دور الدعم العسكري الخارجي للدول المنشأ: الاستخدام الأكثر شيوعًا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة من قبل البلدان هو لوظائف الدعم العسكري. كان هذا الاتجاه بارزًا في بشكل جد سلبي في الحروب و غزو على العراق وأفغانستان ، حيث استخدم الناتو والتحالف بقيادة الولايات المتحدة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كمضاعفات للقوة في المهام العسكرية والأمنية. في هذا الاتجاه ، تركز الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على توفير الخدمات اللوجستية والنقل والصيانة والبناء والترجمة الفورية والتدريب والأمن المحيطي ، من بين خدمات الدعم القتالية الأخرى. تستخدم الولايات المتحدة شركة PMSC Valiant لتوفير خدمات الترجمة الفورية لجنودها في شمال العراق [1] ، وشركة Blackwater لحماية كبار الشخصيات أثناء حرب العراق [2]، و Askar Security Service لتوفير الأمن المحيطي للقواعد العسكرية في جميع أنحاء العراق. [3]

يؤكد هذا النوع من نشر مختلف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لإنجاز وظائف مختلفة على استخدام المتعاقدين العسكريين الخاصين للأدوار التكميلية أو المحيطية بالجانب العسكري والامني، مما يحتفظ بالمهمة القتالية الأساسية للقوات العسكرية الوطنية ،في هذا النوع من المشاركة، تستأجر الدول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتقديم خدمات الدعم العسكري والأمني لجيوشها أو لحلفائها. على سبيل المثال ، تستخدم تركيا شركة SADAT الخاصة لتدريب القوات الليبية[4]. يمكن أن يتعرضوا لإطلاق النار ، بسبب البيئة الخطرة ، ومع ذلك لا يتم التعاقد معهم كمقاتلين. بعد التحليل هذا يمكن الحكم على الدعم العسكري الخارجي، هناك حالات قليلة تستخدم فيها نفس البلدان في نفس الساحات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لأداء مهام قتالية

---

[1] Youssef, N.. Firm identifies contractor whose death in Iraq set off U.S.-Iran confrontation. The Wall Street Journal, January 7. Accessed on March 5, 2020 at: https://on.wsj.com/3CQAd7e

[2] Singer, P.W. .The dark truth about Blackwater. Brookings. Accessed March 6, 2020 at: https://brook.gs/2w3g2PS

3 Herbert, D. (2016). Uganda's top export: mercenaries. Bloomberg Businessweek, May 10. Accessed 5 March, 2020 at: https://bloom.bg/3VmZv3S

4Eşiyok, D. (2020). Turkish military contractor SADAT has always been in Libya. Ahval, January 4. Accessed March 5, 2020 at. https://bit.ly/3fZH2dD

أو تستخدمها داخل الخط الرمادي الفاصل بين الدعم القتالي والدعم القتالي. ومع ذلك ، فهذه الحالات هي الاستثناء وليست القاعدة. المهام القتالية الرئيسية في هذه النزاعات مخصصة للجيوش الدائمة وليس الاستعانة بمصادر خارجية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

في عام 2015 ، قادت الشركات الجنوب أفريقية الجهد العسكري ضد بوكو حرام في عملية مشتركة مع الجيش النيجيري وقوات الأمن[1]. أما في سوريا ، استخدمت روسيا العديد من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، من بينها شركة سلافونيك وفاجنر[2] (Marten 2019 ؛ Sukhankin 2018 ؛ The Interpreter 2013) ، في جهودها لدعم نظام الأسد في قتاله ضد المتمردين السوريين والدول الإسلامية. كما تشارك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الروسية بصفات مختلفة في الحرب الأهلية الليبية ، حيث تدعم الفصيل المدعوم من روسيا بقيادة خليفة حفتر[3].

هذا النوع من الاستخدام يطمس الخطوط الفاصلة بين المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، عندما يتم التعامل مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كجزء من الجهد العسكري الأساسي وليس كمكمل لهذه الوظيفة الأساسية. ونصل الحكم القائل بإن استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتعزيز مصالح السياسة الخارجية في الخارج من خلال قتال واسع النطاق في حرب غير معلنة يأخذ منعطفًا مثيرًا للقلق نحو المرتزقة والحرب بالوكالة على غرار الحرب الباردة.

ثانيا- الدعم العسكري و الأمني الداخلي في النزاعات الداخلية: تتمثل اهم الأدوار التعزيزية في الصراعات الداخلية في: دورها في دعم النظم الحاكمة و استعادة هذه النظم لشرعيتها , ثم مدى مساهمة هذه الشركات في تعزيز القدرات الأمنية للدولة, وأخيرا وليس اخرا دورها في تعزيز تفعيل جهود التسوية السلمية للصراعات. ويمكن الحكم على هاته المسائل الثلاث كالاتي:

---

[1] Smith,David. .South Africa's ageing white mercenaries who helped turn tide on Boko Haram.The Guardian, April 14.Accessed March3,2020at https://bit.ly/3eoG4XT

[2] Marten, K. (2019). Russia's use of semi-state security forces: the case of the Wagner Group. Post-Soviet Affairs, 35(3), 181-204.p.185.

[3] Ibid.p.200.

من حيث دعم النظم الحاكمة: يبدو هذا الدور إيجابيا لهذه الشركات من حيث نجاحها في تحقيق الاستقرار النسبي في العديد من البلدان الافريقية خاصة فيما يعلق بدعم النظم القائمة بغض النظر عن المشروعية القانونية لهذه النظم او شرعيتها السياسية , و سواء اكان وصول هذه النظم الى الحكم عبر الانقلاب العسكري,

وكذا من حيث **تعزيز قدرات الدولة في لمجال الأمني** لا سيما في حالة تدخل في أنجولا وسيراليون كدور إيجابي لهذه الشركات في مجال تعزيز القدرات الأمنية للدولة إعادة بناء قطاع العسكري و الأمني للدول المنهارة: ان تدخل هذه الشركات الى جانب الجيوش الوطنية يؤدي الى رفع كفاءة هذه الجيوش ،و بالتالي تعزيز قدرة الدولة في المجال الأمني ، كما اتضح في حالة أنجولا تحديدا , خاصة في حالة قيام هذه الشركات بتقديم الدعم و التدريب اللازم للقوات الوطنية او حتى المشاركة في العملية القتالية، و قد يساعد الدعم الخارجي على نجاح الدولة في ذلك.[1]لقد حدث هذا في حرب البلقان في تسعينيات القرن الماضي , حيث قامت الولايات المتحدة الامريكية بالتأثير على التوازن في البلقان بدون ارسال قوات أمريكية او تمويل امريكي , وذلك من خلال الترخيص او السماح لشركات الامن بتقديم التدريب للجيش الكرواتي، في حين يرى الفريق الثاني ان هذه الشركات تقوض او تنتقض من دور الدولة في المجال الأمني .[2].

ولكن الوجه الاخر يبرز انعكاسات سلبية جد وخيمة تداعيات سلبية لهذا الدور عل حقوق الانسان ، فضلا عن إمكانية وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في الدولة محل التدخل بسبب إمكانية توتر العلاقة بين المؤسسة المدنية و العسكرية بسبب اعتماد الأولى على هذه الشركات في استمرار هذه الصراعات على اعتبار انها قد تكون المستفيد من هذه الاستمرارية ، بالإضافة الي اضطلاع الكثير من الشركات في عرقلة عملية التحول الديمقراطي من خلال اما المساهمة –حتى ولو بصورة مباشرة- في الإطاحة بالنظم القائمة ، او في تفضيل النخب الحاكمة للتسوية العسكرية القسرية بدلا من التسوية السياسية السلمية ، او من خلال انتهاكها لحقوق الانسان.وكما دعمت

---

[1] Goddard,S.,"The private military company : A Legitimate interntational enitity within modern conflict ", A thesis presented to the faculty of the U.S Army Command and Genaral staff college in partial fulfillment of the requirements for the mater degree (kanass:Fort leavenworth ,2011).p.60.

[2]Ibid.p.62.

العديد من الشـــركات الخاص (مثلا الفرنســـية في افريقيا) أنظمة ســـاهمة هي نفســـها قد تلعب هذه الشركات دورا مباشرا او غير مباشر في اسقاط بعض النظم الحاكمة ، فالدور المباشر لها ظهر بوضوح بالنسـبة لدور شـركة بلاك ووتر في التعاون مع قوات الاحتلال الانجلو امريكي في اسـقاط نظام صـدام حســين عام 2003 ،اما الدور غير المباشــر قد يتمثل في تخليها عن تقديم الدعم للنظم الحاكمة التي تطلب منها ذلك ، الامر الذي قد يؤدي من بين عوامل أخرى داخلية و خارجية الى ســقوط هذه النظم, ولعل حالة سقوط نظام موبوتو في زائير خير مثال على ذلك[1].

المطلب الثاني : الأدوار الدفاعية والوقائية في إدارة أمن الحدود و حوكمة الهجرة

يمكن توضــيح هاته الأدوار باختبارها على اهم القضــايا و المســائل المتعلقة بالأدوار الدفاعية و الوقائية في حوكمة الامن العالمي والمتمثلة في ثلاث موضوعات هي:

1-حوكمة وإدارة أمن الحدود

2- علاقة قضايا الهجرة بشركات الامن الخاص

3- قضايا النشاط التجاري و الطاقوي ومشكلة القرصنة البحرية .

أولا: حوكمة وإدارة أمن الحدود : اكتســب هذا الموضــوع زخماً في العقد الأول من القرن الحادي والعشــرين هو خصــخصــة أمن الحدود. يشــمل هذا الاتجاه دمج الشــركات العســكرية والأمنية الخاصة في السياسات التي تحكم أمن الحدود ومراقبة الهجرة ، والتي كانت تقليديا وظائف حكومية وعسكرية.[2] ومع ذلك ، فإن الاستعانة بمصادر خارجية لأمن الحدود واحتجاز المهاجرين يحدث الآن في الولايات المتحدة ، والدول الأوروبية وعدد قليل من البلدان الأخرى أيضًا[3] .

يُترجم هذا الاتجاه إلى تخصـص الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة في المجال الوقائي المحلي والإقليمي و العالمي في حوكمة إدارة الحدود وفق الطرق التعاونية و الحمائية ، ويشــمل الاســتعانة بمصـادر خارجية للأمن المادي للمحطات الحدودية وتشـغيلها وتركيب وصـيانة ونقل آمن وتشـغيل

---

[1] Musah, Abdel-Fatau, Kayode Fayemi, and J'Kayode Fayemi, eds. *Mercenaries: an African security dilemma*. Pluto Press, 2000.p.55-56.

[2] Davitti, D. The Rise of Private Military and Security Companies in European Union Migration Policies: Implications under the UNGPs. Business and Human Rights Journal, 4(1) . (2019)., 33-53.p.33.

[3] Delle Femmine, L. (2017). The lucrative business of securing Europe's borders. *El Pais*, August 14. Accessed March 5, 2020 at: https://bit.ly/3CtM2i4

الحلول الأمنية التكنولوجية للحدود ، مثل الكاميرات وأجهزة الاستشعار وأنظمة تكنولوجيا المعلومات. أدت موجة الهجرة العالمية أيضًا إلى نوع متخصص من الخدمات الخارجية ، تهدف إلى السيطرة على الهجرة على الحدود وبعد الدخول ؛ تم توثيق هذا الاتجاه في أستراليا ، وفي الدول الأوروبية ، وفي الولايات المتحدة.[1] تتركز هذه الخدمات حول مراكز معالجة المهاجرين والاحتجاز وتشمل الأمن المادي للمراكز، وإدارتها وتشغيلها ، والنقل والسجن اللاحق لأولئك الأجانب الذين يتبين أنهم دخلوا بشكل غير قانوني.

ثانيا: حوكمة قضايا الهجرة و مشكلة حقوق جميع المهاجرين:

ومع استمرار تزايد تدفقات الهجرة، غالبا في ظروف مأساوية بشكل خاص، تزداد أهمية التفكير في إدارة قطاع الأمن لهذه التحركات للشعوب. وإذ ننتقل من وظيفة الدولة الراسخة المتمثلة في مراقبة الحدود وتنظيم الدخول إلى الأراضي الوطنية، إلى الجانب الأكثر حداثة لبناء القدرات في الدول ذات الديناميات القوية للهجرة إلى الخارج، حوكمة القطاع الأمني وتضطلع الدول بدور حاسم في ضمان احترام حقوق الإنسان، وأمن الدول والسكان، وفي نهاية المطاف إنقاذ الأرواح.

البناء على مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن المشاركة الميدانية، وخاصة في جنوب شرق أوروبا، تتمثل مختلف المنتجات المعرفية التي تسلط الضوء على الآثار الأمنية الواسعة للهجرة كأحد الطرق الوقائية ، بهدف تطوير أفضل الممارسات للقطاعات الأمنية في مواجهة هذا التحدي . تفريغ وتبسيط العلاقة الواضحة بين الهجرة وحوكمة القطاع الأمني الخاص سيكون من الأهمية بما كان إنشاء حوكمة فعالة للهجرة الدولية بطريقة آمنة ومنظمة، لا سيما من خلال تحقيق الأهداف والالتزامات المؤكدة في الميثاق العالمي للهجرة (2018)، والميثاق العالمي للاجئين (2018)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.[2]

يمكن الحكم على دور وأثر استخدام الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في إدارة الهجرة والحدود بناء على تقرير الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها حول حماية حقوق جميع المهاجرين بان

[1] Rawnsley, A. and Ackerman, S. (2018). Ex-CIA contractor makes millions flying immigrant kids to shelters. The Daily Beast, June 21. Accessed on March 5, 2020 at: https://bit.ly/3CREJCv

[2] سارة وولف. حوكمة قطاع الأمن – علاقة الهجرة،تم تصفح الموقع يوم 2021/10/26.: https://bit.ly/3yycCWn

الشركات تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة أحيانا عن انتهاكات حقوق الانسان للمهاجرين ولا سيما في حالات سلب الحرية و تكون في حالات أخرى متواطئة مع جهات فاعلة أخرى مثل سطات الهجرة و الحدود على ارتكاب انتهاكات وتجاوزات واسعة النطاق لحقوق الانسان من احتجاز للمهاجرين وعمليات الإعادة و الابعاد ،مع انعدام للشفافية وفرض الرقابة و المساءلة على الشركات الخاصة العاملة في هذا القطاع ،وأثر ذلك على اتاحة سبل انتصاف فعالة لضحايا الانتهاكات و التجاوزات التي ترتكبها هذه الشركات[1]

وعليه أثارت المساءلة تحديات في زيادة مشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSC) في مراقبة الهجرة. وأنشطة مراقبة الهجرة التي يتم الاستعانة بمصادر خارجية لها مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يمكن تصنيفها على أنها عمليات عالية المخاطر لأغراض تطبيق معايير الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ذات الصلة. إن إعادة تصنيف أنشطة مراقبة الهجرة هذه كعمليات تجارية عالية المخاطر ، بدورها ، لها تأثيران هامان من حيث تحديد المساءلة عن السلوك غير المشروع للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.وفق نقطتين :أولاً ، تقر بأن خصخصة مراقبة الهجرة ، لا سيما في سياق اتجاهات الاحتواء والردع المستمرة ، تنطوي على مخاطر عالية لانتهاكات حقوق الإنسان التي قد تساهم فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، بشكل مباشر وغير مباشر. وثانيًا ، تمكّننا إعادة التصنيف هذه من تحديد الالتزامات المتزايدة المنوطة بالحالة الأصلية لشركة عسكرية وأمنية خاصة ، فضلاً عن المسؤولية المتزايدة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة نفسها. تتناول المقالة أيضًا ما تنطوي عليه هذه الالتزامات والمسؤوليات المتزايدة[2].

ثالثا : حوكمة الأمن التجاري الدولي ومواجهة خطر القرصنة البحرية:

يركز التوجه الرابع على تقاطع الأمن القومي والتجاري من حيث صلته بالسياسة الخارجية. يركز هذا الاتجاه على استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كشركات أمن تجاري (CSC) في

[1] تقرير الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها حول حماية حقوق جميع المهاجرين. أثر استخدام الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في إدارة الهجرة والحدود.أكتوبر 2020 A/HRC/42/42. الرابط:https://bit.ly/3epRPgA

[2] للمزيد أنظر في: Davitti, Daria. "Beyond the governance gap: accountability in privatized migration control." German Law Journal 21.3 (2020): 487-505.

مواقع حساسة في الخارج. يشمل هذا النوع من الخدمات تأمين المواقع ذات الأهمية الحساسة والاستراتيجية مثل المراكز اللوجستية والموانئ والمطارات ومنشآت الطاقة. وتشمل الخدمات المقدمة مظلة من وظائف الأمن والدفاع تتراوح من الأمن المادي للمحيط مع حراس مسلحين إلى أجهزة الاستشعار والحماية الإلكترونية. ومن الأمور المتضمنة هنا أيضًا إدارة الجوانب المختلفة لهذه المرافق مثل اللوجستيات والصيانة. هذه الأنواع من الخدمات شائعة بين الشركات التي تحمي منصات البترول أو غيرها من المعدات الحساسة[1].

وبدلاً من ذلك ، تتعاقد الدول غالبًا مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الوطنية أو الدولية لإدارة الأمن المحيط للأصول الحساسة والاستراتيجية داخل أراضيها. حداثة الاتجاه الحالي هو أنها بتكليف من الدول وتوجيهها ، ومع ذلك يتم التعاقد عليها لتنفيذها خارج أراضيها السيادية. تقود الصين هذا الاتجاه وتملي حدودها حيث تتوافق أجندة السياسة التجارية والخارجية للصين في استثماراتها عبر إفريقيا وفي مشروع الحزام والطريق العابر للحدود الوطنية ضد مختلف المخاطر و ابرزها مشكلة القرصنة البحرية للسفن و البواخر الناقلة للمواد التجارية و الطاقوية.

يمكن الحكم على هذا الدور بان هاته الشركات ساهمة بشكل جد إيجابي في التحرك بكفاءة واقل تكلفة و بسرعة لحماية الموارد و تأمين النشاط التجاري الدولي ، وهنا وتفضل الصين استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بها لتأمين تلك الاستثمارات ، مما يخلق اتجاهًا جديدًا نظرًا لحجم استخدام الصين للشركات العسكرية والأمنية الخاصة لهذا الغرض توفر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الصينية المظلة الأمنية لتلك الاستثمارات ، وتحمي العمال والأصول الصينية خارج الصين[2]

ولكن من منظور الحكم النيو ماركسي ،تعمل الكثير من الحكومات الدول على دعم الامن الاقتصادي الخاص بها بشكل سلبي لدور هاته الشركات ،أين نجد القطاع العام الأمني والجيوش القومية أو الوطنية لا تزال تواصل مساندة الشركات الخاصة في عديد من المناطق مثل ما تفعل القوات الفرنسية في ساحل العاج حيث تتواجد شركات ألكاتيل Alcatelو يولولريه Bollore وبيوغ

1 Ori Swed, Texas.op cit.p.12.

2 Clover, Charles. "Chinese private security companies go global." Financial Times 26 (2017).p.66.

Bouygues وفرونس تيلكوم France Telecom بينو Pinault وساجام Sagem تكنيب Technip وسايير Sellier وفنتشي Vinci ،فاعداد متزايدة من الشركات تتملص من كل وصاية عمومية، وزودت أقساما كاملة من الجيش في مؤسساتها و شركاتها . وقد تبين في كثير من المناسبات أن الدولة تحتاج الي الشركات الخاصة وليس العكس. وباتت دول تمضي يدا بيد مع لوبيات المؤسسات العسكرية للجوء الي عشرات الشركات العسكرية الخاصة لتقدم لهم معارفها وخبراتها ومن أمثلتها معرفة الولايات المتحدة في افغانيسان و العراق، وفي كروتيا وفي البوسة و الهرز و غيفينيا وفي اراضيها، وفرنسا على متن سفنها و مركباتها المعرضة للقرصنة .[1]

المطلب الثالث: الأدوار الرقابية والإصلاحية في البرلمانات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

استجابة للمخاوف المتزايدة المتعلقة بعدم تنظيم قطاع الأمن الخاص، أطلقت سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر في العام 2006 عملية دولية لإنشاء وثيقة مونترو. وتشير وثيقة مونترو إلى الالتزامات القانونية الدولية القائمة للدول فيما يتعلق بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حالات النزاع المسلح. وعلاوة على ذلك، تحدد الوثيقة الممارسات الجيدة المصممة لمساعدة الدول على اتخاذ تدابير وطنية لتنفيذ هذه الالتزامات وتشجع المشرّعين الوطنيين وصانعي السياسات على مراجعة ما إذا كانت ترتيباتهم المحلية المخصصة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتوافق مع الالتزامات الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال.

أولا: دور المنظمات غير الحكومية في الرقابة على الشركات:

وتعتمد هذه الأداة التوجيهية التي قدمها مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة (DCAF) حول تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: بشكل كبير على توجيهات وثيقة مونترو وعلى أطر دولية رائدة أخرى وتحدد التحديات التي تواجهها الدول في مجال تنظيم أنشطة الشركات الأمنية الخاصة بشكل كاف ، مقترحة أن ينظر أعضاء البرلمان والمشرعون في سن التشريعات في هذا المجال على المستوى الوطني.»وتقدم هذه الأداة التوجيهية مخططا للمشرعين لوضع السياسات والقوانين التي تتماشى مع الممارسات الجيدة المعترف بها دوليا[2].

---

[1] ألان دينو.أوضاع العالم 2015 .مرجع سبق ذكره ص.135-136.

[2] مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة (DCAF). تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: أداة توجيهية.مرجع سبق ذكره.ص.2.

وبالحكم على هاته القضية قد يؤدي التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتنفيذ الأنشطة الأمنية إلى الحد من الرقابة المباشرة من الجهات الحكومية على جوانب القطاع الأمني. وعليه ويمكن لآليات الرصد المنهجية والمؤسسية أن تساعد على التعويض عن هذا النقص في المراقبة؛ على ان تتسم بوجود آلية رصد فعالة بأهمية كبيرة لتحقيق ما يلي:

- ✓ ضمان امتثال أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للتشريعات[1]، ولا سيما للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.
- ✓ توفير معلومات موثوقة وحديثة ومحددة عن أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (في أمثل الأحوال، تحفظ هذه المعلومات في سجل وطني،
- ✓ مواكبة نمو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتطورها[2].

ثانيا: دور المستوى المحلي و المجتمع المدني في حوكمة الامن:

في ظل أنواع مختلفة من الأنظمة والتوقعات القانونية. التفاعل بين غير المواطنين، ألا يتمتعوا بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون، والمقاولون من غير المسؤولين الحكوميين ، يفتح الباب لتفسير قانوني غامض وضعف الرقابة والمساءلة. حيث يمكن للدول الاختباء وراء درع المساءلة لمقدمي الخدمات المتعاقد معهم بينما يتم تقييد غير المواطنين في دخولهم للتدابير القانونية التي من شأنها أن تحميهم بخلاف ذلك. ومن ثم فإن التحدي هنا ذو شقين. أولاً ، يترك الإعداد المحلي لهذا الاستعانة بمصادر خارجية الدولة ذات السيادة باعتبارها السلطة النهائية لتفسير الحدود القانونية للصواب والخطأ في هذا التفاعل. ثانيًا ، يتم استخدام الاستعانة بمصادر خارجية هنا كوسيلة لتجنب مناقشة المساءلة وإبعاد الدولة عن إجراءات المقاولين[3].

---

[1] تشمل التشريعات الوطنية حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لمعظم الدول بعض متطلبات الرصد أو على الأقل رفع التقارير. إ لا أن تلك الجهات المكلفة بالقيام بالرصد نادراً ما تمنح القدرات و/أو الموارد الكافية التي تسمح بالقيام برصد كاف ومنهجي وثمة عدد قليل جدا من آليات الرصد التي تسمح لسلطة معينة بتفتيش مباني الشركات العسكرية والأمنية الخاصة – مثلا لتفقد ظروف تخزين الأسلحة والأسلحة النارية.

2 Ori Swed, Texas.op cit.p.13

[3] Ibid.

ثالثا: ضرورة مناصرة المنظمات المجتمع المدني العالمي ضد انتهاكات حقوق الانسان:

منذ بداية حرب العراق، حشـــدت المنظمات غير الحكومية من خلال التقارير وحملات المناصـــرة للتنديد بعدم محاسـبة المتعاقدين من القطاع الخاص، وانتهاكاتهم لحقوق الإنسـان، واحتمال وقوع المزيد من الانتهاكات .تضمنت هذه الحملات عددًا صغيرًا نسبيًا من المنظمات ولم تكن منتشرة بشكل خاص على الإطلاق، حيث أقرت العديد من المنظمات غير الحكومية بصعوبة حشد الرأي العام حول هذه القضـية .بدلاً من بناء حملات تعبئة عامة، اختارت المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان تركيز جهود الدعوة الخاصة بها حول المبادرات التنظيمية للصناعة العسكرية والأمنية الخاصة، مع نتائج مختلطة[1].

المطلب الرابع: الأدوار الجديدة والتصورات المستقبلية بين الاستمرارية والقطعية

بعد الاهتمام الكبير من طرف العديد من الخبراء في التخصـصـات الأكاديمية للدور المتزايد للشـركات الخاصـة في توفير الأمن، حيث يمكن العثور على هذا الموضـوع في الأدبيات الحديثة في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية وعلم الجريمة وعلم الاجتماع و غيرها .ومع ذلك ، فإن جزءًا كبيرًا من هذه الأدبيات يركز فقط على الجهات الفاعلة الخاصـة التي تبيع خدمات أمنية متنوعة من أجل الربح كخط أسـاسـي لأعمالهم ، على سـبيل المثال .الشـركات العسـكرية و / أو الأمنية الخاصـة و زاد اسـتخدام الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة بشـكل كبير في العقدين الماضـيين لاسـتكمال القوات العسكرية التقليدية في سيناريوهات الصراع ، وكذلك القوات المحلية في ضمان القانون والنظام.

وتجادل مجموعة من الأدبيات الناشـئة حول توفير الأمن بعيدا عن الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة ، مما يشـير إلى أن الجزء الأكبر من الأدوار والممارسـات الأمنية للشـركات الخاصـة تندرج تحت عنوان ما يسـمى بالبنية التحتية الحيوية. بينما لا يزال هناك بعض الجدل حول ما يجعل بنية تحتية معينة بالغة الأهمية لدرجة أن عدم قدرتها أو تدميرها سـيكون له تأثير مدمر على الأمن القومي ، إلا أن هنـاك إجمـاعًـا على أن الكثير منهـا مملوك و / أو مُـدار من قبـل القطـاع الخـاص ويمكن تلخيص اهم القضايا التي جادلتها هذه الأدبيات في ما يلي:

[1] Ibid.p.14.

1- **تصور الأمن الخاص بعيدا عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: الشراكات بين القطاعين العام والخاص**: بينما تركز الاهتمام الأكاديمي منذ فترة طويلة على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) ، هناك الآن مجموعة من المؤلفات الناشئة حول أحكام الأمن الخاص خارج الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ضمنيًا في هذا الجدل المتنامي الافتراض بأن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة و "الشركات غير المتعلقة بالأمن" هي أنواع مختلفة تمتلك قدرات مختلفة وتؤدي أنشطة مختلفة. تُعامل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، على وجه الخصوص، على أنها كيانات قائمة بذاتها وتتمثل ميزتها المميزة في أنها تبيع مختلف الخدمات العسكرية والأمنية باعتبارها خط أعمالها الأساسي.

ويجادل بأن ما نشير إليه عادة باسم "صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة" يفلت من التصنيف وإعادة التعيين كشركات عسكرية و / أو أمنية خاصة.

أولاً ، تعود جذور العديد من الشركات المصنفة على أنها شركات عسكرية وأمنية خاصة إلى قطاعات أخرى غير متعلقة بالأمن حيث توسعت إلى مجال الأعمال العسكرية المناسبة.

ثانيًا ، حتى تلك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي اكتسبت مكانة بارزة من خلال مشاركتها في المهام الأمنية "التقليدية" في العراق / أفغانستان والحرب العالمية على الإرهاب تخفي تقريبًا أي مشاركة في العمل الأمني لصالح أنشطة أكثر خطورة.

ثالثًا ، العديد من اللاعبين في الصناعة اليوم لديهم تنوع في خطوط أعمال جديدة بحيث أصبح تدخلهم الفعلي في العمل العسكري والأمني غير محسوس تقريبًا[1].

بالإضافة إلى الخلافات المتعلقة بتأثيرات وانعكاسات التعددية الأمنية بشكل عام ، والدور الأمني المتنامي للشركات الخاصة على وجه الخصوص ، فإن خبراء العلوم الاجتماعية يواجهون تحديًا مشتركًا عندما يتعلق الأمر بتحسين الأساس المفاهيمي لـ مواقفهم وحججهم. في المقابل ، حاول صانعو السياسات العامة في المقام الأول الضغط من أجل دور أمني أكبر للشركات الخاصة تحت عنوان الشراكات بين القطاعين العام والخاص public-private

[1]Bures, Oldrich, and Helena Carrapico, eds. Security privatization: How non-security-related private businesses shape security governance. Springer, 2017.P.12.

partnerships (PPPs) ، والتي ظهرت كخيار شائع بشكل خاص في العقد الماضي، بينما يبدو أن هناك اتفاقًا عامًا عبر تخصصات العلوم الاجتماعية على حدوث تعددية للأمن ، إلا أن هناك اختلافًا كبيرًا حول تأثيره وانعكاساته. من ناحية ، في كثير من الادبيات الحوكمة العالمية ، يتم تقديم تعددية الأمن إلى حد كبير بعبارات إيجابية كجزء من تحول أوسع من الحكومة إلى الحكم لأن المفاهيم الهرمية التقليدية للحكومة تعتبر غير كافية عندما يتعلق الأمر بالاستيلاء على البنية المتفرقة جغرافيًا ووظيفيًا ومعياريًا ومؤسسيًا لتوفير الأمن[1].

2- **من الاستخبارات التقليدية إلى المرتزقة السيبرانيين cyber-mercenaries:**

لقد تغيرت أشكال قوة الدولة ، ليس فقط بالتوافق مع الصراعات المعاصرة ولكن أيضًا مع العصر الرقمي وما يسمى بـ "التهديدات المختلطة". منذ 11 سبتمبر ، استثمرت الولايات المتحدة بشكل كبير في العمل الاستخباراتي كجزء من الحرب ضد الإرهاب الدولي ، وصعدت تدريجياً من الاستعانة بمصادر خارجية لهذه الأعمال .الخدمات للشركات العسكرية والأمنية الخاصة. يقول تيم شوروك ، مؤلف كتاب Spies for Hire: The Secret World of Intelligence Outsourcing، أن 70٪ من ميزانية الاستخبارات الأمريكية في عام 2007 تم تعهيدها لمقاولين أمنيين. بعد عام ، وجد تحقيق أجرته صحيفة واشنطن بوست أن 1931 شركة خاصة كانت تتعاون في مهام الأمن القومي ومكافحة الإرهاب والاستخبارات من 10000 موقع أمريكي.

ويعد تعاقد وكالات الاستخبارات الحكومية مع الشركات المنتجة لتقنيات المراقبة ليس بالأمر الجديد. والشيء غير المألوف هو التعاقد مع موظفين متخصصين للعمل الاستخباراتي والأمن القومي. تسجل قاعدة بيانات شبكة Shock Monitor 216 شركة عسكرية وأمنية خاصة من إجمالي 770 شركة تقدم خدمات استخباراتية للحكومات والشركات عبر الوطنية والعملاء من القطاع الخاص[2].

---

[1] IBID.P.15

[2] Díaz, Ekaterina Zepnova.STATE OF POWER Blurring the monopoly on violence Private Military and Security Companies and coercive state power Carlos. Observatorio de Derechos.Humanos y Empresas del Mediterrá.2021.p.25

3- **ما وراء الجغرافيا السياسية للفضاء الخارجي: تحليل للقوة الفضائية والأمن الخاص والحوكمة الكونية:** تناقش الطروحات الجديدة حول قضايا الامن الخاص فكرة "إعادة الفضاء" إلى عالم خطاب العلاقات الدولية ، والذي تم إزالته منه إلى حد كبير وتهميشه وإسكاته. تقوم هاته الابحاث المختلفة بذلك من خلال تسليط الضوء على كيفية ارتباط الأنشطة في الفضاء الخارجي دائمًا بالممارسات والأداء المرتبط بالأرض في كل يوم. حيث سيكون تأمين الفضاء الخارجي ذا أهمية كبيرة لطلاب قوة الفضاء ودراسات الأمن الحرجة. فإن التحديات التي يفرضها الفضاء على النظرية السياسية عميقة. حتى الآن ، يعكس استكشاف الفضاء واستخدامه بشكل عام الأنماط والدوافع السياسية التي ميزت سياسات القرن العشرين والعلاقات الدولية. يحلل Bormann Natalie و Michael J. Sheehan عددًا من السياسات المثيرة للجدل والاستراتيجيات المثيرة للجدل التي عززت الأنشطة الفضائية تحت عنوان الاستكشاف والابتكار والعسكرة والتسليح والاستعمار والتسويق. يضع هذه السياسات والاستراتيجيات في منظور نظري أوسع بطريقتين رئيسيتين. أولاً ، يشارك في قراءة خطابات الأنشطة الفضائية: الكشف عن ممارساتها المنتجة للمعنى ؛ الكشف عن الروايات التي تنقل بعض استراتيجيات الفضاء باعتبارها مرغوبة وحتمية وسلسة. ثانيًا ، تقترح هاته الابحاث طرقًا لفهم تأثيرات سياسات فضائية معينة والتعامل معها بشكل نقدي يفتح طروحات بحثية جديدة حول دور الشركات الأمنية الخاصة فيها بالاساس.[1]

4- **التحليل البيوسياسي لما بعد شركات الامن الخاص: الجنود الخارقون عوضا عن الجنود العاديون و الجيوش الخاصة:**

يجادل ديلون Dillonوريد Reid بأن الحرب بموجب الشروط الليبرالية أصبحت حربًا سياسية بيولوجية ، وهو عمل ملتزم بتعزيز السلام باسم بقاء الأنواع. وهذا يتناقض مع النظرة التقليدية للحرب باعتبارها صراعًا جيوستراتيجيًا بين القوى الدولية. يشترك ديلون وريد في أفكار فوكو حول مركزية الأمن والحرب بالنسبة للسياسات الحيوية الليبرالية وللحفاظ على النظام السياسي الحديث. بعد فوكو ، قام المؤلفون بتحليل الليبرالية كنظام يتميز بتقنيات

[1] Bormann, Natalie, and Michael J. Sheehan, eds. Securing outer space. Abingdon: Routledge, 2009.

السياسة الحيوية للسلطة ، أو الأفعال التي تهدف إلى تنظيم أشكال الحياة. إذا كان المعنى التقليدي للحرب السيادية ينص على أن الحرب تشن نيابة عن الذات ذات السيادة فيما يتعلق بالأرض أو الأمة أو الناس ، فإن الحرب السياسية الحيوية تشن نيابة عن الأنواع. توثق الطريقة الليبرالية للحرب التواطؤ الموجود بين الحرب الجيواستراتيجية المعاصرة والحرب السياسية الحيوية ، وتفسر اندلاع الحرب "الإنسانية" ، وظهور المجمعات الأمنية والحرب العالمية الحالية على الإرهاب. فهم جديد قوي ورائد للحرب في عصرنا النيوليبرالي ، يقدم هذا النص مساهمة مهمة في المناقشة المستمرة للحرب الدولية[1].

5- **التحول من الدفاع الجيواستراتيجي إلى الهجوم الجيوسبراني: ودوافع أخلاقيات الأمن السيبراني الخاص :**

يمثل عالم الإنترنت مجال سيبراني حيويًا بشكل متزايد للأمن القومي ، ولكن هل يتم توفير الحد اللازم من الأمن السيبراني بشكل خاص. في سياق الدراسات الحديثة في الموجة الرابعة من الادبيات توفر الشركات الخاصة مجموعة من الأدوار ، من العمليات الدفاعية البحتة إلى العمليات الأكثر إثارة للجدل ، مثل الدفاع الإلكتروني النشط (ACD) و "القرصنة". كما هو الحال مع الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات العسكرية والأمنية التقليدية لشركات عسكرية وأمنية خاصة ، يثير الاعتماد على الشركات الخاصة السؤال الأخلاقي حول مدى مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الأمنية وعليه يجب اعتماد نهج مقيد إلى حد ما ، والذي ينص على أنه يمكن للشركات الخاصة إطلاق بعض خدمات الأمن السيبراني - تدابير دفاعية - ولكن لا يُسمح لها بأداء خدمات أخرى - تدابير هجومية إطار عمل "طرف الرمح" للعمليات الإلكترونية الهجومية عن بُعد نموذج الرمح الكلاسيكي كما قدمه سنجر الي النموذج الحديث المتعلق بالرمح السيبراني في الدراسات الأمنية المعاصرة[2].

---

[1] أنظر في: Dillon, Michael, and Julian Reid. The liberal way of war: Killing to make life live. Routledge, 2009.

[2] للمزيد أنظر في: Pattison, James. "From defence to offence: The ethics of private cybersecurity." European Journal of International Security 5.2 (2020): 233-254.

الخاتمة

الخاتمة:

وفي الختام بناء على كل ما قدم من تقص و بناء و تحليل و تركيب للأفكار من أول فصـــل الي اخر فصـل، على الرغم من تحليل و تقييم القضـايا و المشـكلات التي تعاملت معها شـركات الامن الخاص وانعكاسـاتها على حوكمة الامن العالمي ،إلا ان المشـهد الراهن لكثير من القضـايا و الإشـكالات العالمية لايزال ضـــبابيا ، بحكم انه يعرف و يعاني تحولات و تطورات متســـارعة جدا في ظل الثورة المعلوماتية الرقمية الراهنة و التي بدورها اثرت على الأمن الخاص و كافة فواعله المتداخلة و المترابطة ، بالإضـافة الي تداخل التحديات الجديدة ذات النمط غير الدولاتي العابرة للحدود ،على رغم من الانخفاض النسبي لمشكلات الدولاتية منها:

وعليه من أجل الوصـول الي مسـعانا الأول و المتعلق بالإجابة عن إشـكالية الموضـوع حول كيفية رصد و تقييم دور الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في حوكمة الامن العالمي ،على اعتبار أن المتغير المستقل في البحث هو فواعل الامن الخاص بكافة تصنيفاتها و أنواعها المتداخلة تستنتج أن أول مخرج لمعرفة كيفية رصـــد أدوارها هو بحل الارتباب المفاهيي وتكوين المفهمة الإجرائية للتســـمية الشـــاملة " الشـركات العسـكرية و الأمنية الخاصـة" ،أما الحوكمة الأمنية في سـياقها العالمي فهي المتغير التابع و المتأثر بكل المتغيرات (المسـتقلة و الوسـيطة) و التي تبين دور الشـركات فيها بناء على معرفة و فهم كافة الأدوار الهجومية و التعزيزية و الدفاعية و الوقائية و الأدوار التكميلية و الرقابية لمختلف أبعاد الحوكمة الأمنية :من أنظمة وحكومات ،دول قومية و قطاعات عامة و خاصـــة، محلية و عالمية ، ولمنظمات و مؤسـسـات المجتمع المدني العالمي و كافة الأطراف المراقبة و المدرجة في مضـامين الحوكمة الأمنية العالمية ؛ وفي مساعي تأكيد أو نفي هاته الإجابة الشاملة عن الإشكالية يمكن ان نقدم جملة من الاستنتاجات و الإثباتات و الاحكام لكل من الفرضيات و الأسئلة الفرعية كالاتي:

1- مثل الاطار الابستمولوجي مدخلا معرفيا جد مهم لفهم هذا الموضوع الجد معقد ، عن طريق التفكير النقدي الذي لازم تقريبا كافة لدراسة للشركات لعسكرية والأمنية الخاصة، وذلك بوضع تصورات شاملة للصناعة العالمية المتعلقة بقطاع الأمن الخاص دون التسليم المباشر بالتعريفات المتوفرة في الادبيات و المراجع وانما محاولة تقديم تعريف اجرائي شامل. بناء على تقديم مفصل لماهية وفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وأجلاء أنشطتها وكياناتها، وعلاقتها بالمفاهيم المتصلة بها من: خوصصة الأمن؛ المرتزقة؛ الجيوش الخاصة وكافة المفاهيم وغيرها، وذلك من أجل الوصل الي فهم شامل لتعدّد الأسماء والمسميات الخاصة ذات الصلة، ولتركيب جوهر ماهية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.PMSCs

2- يعد الحيز الانطولوجي لدراسة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أهم متغير في تفكيك فواعل الامن الخاص ، حيث قدمت تصنيفات الفواعل والكيانات المتداخلة المميزات العامة و الخاصة التي تبينها عن غيرها وتميزها بين فواعل الأمن الخاص والاطراف الفاعلة في العلاقات الدولية والعالمية، ولمعرفة نطاق نشاط الوكلاء والخدمات العسكرية والأمنية المتعددة المقترنة بها، على غرار دراسة أنواع الشركات والعقود المبرة والمهام المتعاقد عليها والغرض منها.

3- تساهم المقاربات الجيوسياسية الكلاسكية والنقدية منها في اكتشاف أوضاع وأدوار شركات الامن الخاص في حوكمة الامن العالمي المعاصر وفق منظورات معرفية مغايرة عن مقاربات ونظريات العلاقات الدولية السائدة في التحليل،

4- تقدم المقاربات النظرية و المعرفية العابرة للتخصصات مخرجا للكثير من الأسئلة الابستمولوجية التي قد تصادف البحث عن الحقيقة، وتبيان مدى ترابط العلوم و المعارف فيما بينها بين علماء حقوق الإنسان والسياسة المقارنة والدراسات الأمنية والعلاقات

الدولية و غيرهم، على أساس أن معرفة التصورات المفاهيمية والسياقات البحثية لحوكمة الامن الخاص العالمي على فهمت و توضحت بفضلها، على غرار بتتبع سياقات انبثاق الدراسات الأمنية المعاصرة والأمنية الخاصة والتحولات المصاحبة.

5- على الرغم من عم وجود إطار نظري صريح يستوعب تعقيدات مفهوم حوكمة الأمن في سياقها العالمي، وهذا ما يعزز دراسة دور شركات الأمن الخاص فيه ويبين مدى إسهامها في الحوكمة الأمنية، الا أن بعدها المتعلق بالقطاع الخاص يكشف الكثير من الدهاليز و المستور حول طبيعة عملها، ويفك طابع الغموض والتعقيد حول هذا الموضوع، كما يبين مدى أثرها عل الكثير من الدول - المتخلفة والنامية خصوصا- حسب درجة التعاون والتنسيق الدولي المتشابك.

6- على الرغم من أن رصد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة "PMSCs" العابر لحدود الدول متعلق حقيقة بمعرفة ثغرات في المساءلة عن أنشطتها العالمية الا أن هاته الشركات عرفت الكثير من التطورات والتحديثات التي جعلت من منعها في التهرب من المساءلة بطرق متعددة ،غالبًا ما تكون منظمات غير حكومية ، أو المرتزقة بشكل عام ، منحرف ويتأثر بشدة بالثقافة الشعبية. الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ليست رعاة بقر يحمون بلدة من الجريمة أكثر مما هم يائسون يرهبونها ويبتزونها.

7- تنفي الوقائع الامبريقية فرضية الاعتماد وإدراج فواعل أمنية وعسكرية خاصة لتذليل عقبة عدم قدرة كثير من الدول والمنظمات على توفير الأمن والاستقرار المحلي والعالمي في إطار حوكمة الأمن العالمي بحكم أن هاته الشركات كانت السباقة في انتهاك حقوق الانسان و زيادة القلاقل و حالة عدم الاستقرار في كافة انحاء المعمورة .

8- أثبتت زيادة التوجه العالمي الي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حل إدارة قضايا مدى ضرورة تفعيل مضامين الحوكمة والرقابة والمؤسسية والمجتمعية المساندة لها.

9- في إطار الحوكمة الأمنية العالمية تبين ان دور الشركات العسكرية الخاصة ليس هو الدور الوحيد و الفاصل في السياسات العالمية الأمنية بل يبقي دورها داعما كفاعل جديد يشوبه الكثير من نظرات الارتياب من الظفر بخدماتها المغرية و في نفس وقت الخوف و التوجس من تبعاتها و تداعياتها غير المنتظرة او المضللة

10- تعدد أدوار الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة بين أدوار هجومية و تعزيزية ضاع صيت مسميتها به حتى ارتبطت الكثير من الطروحات و الإفكار بها، على غرار الأدوار الوقائية و الدفاعية و الرقابية ،الا أنه يجب ان لا نفرق عمليا بينها و انما هي تمييز نظري بهدف التدقيق اختبار كدور يضطلع به في قضايا و مشكلات حوكمة الامن العالمي.

11- تؤدي خصخصة الأمن العام في بعثات بناء السلام إلى نتائج ضارة بطرق تقوض الفاعلية السياسية للمجتمعات المحلية والمجتمعات الصغيرة فيها. يجب أن تركز الأبحاث الإضافية على آثار توفير الأمن الذي تقوده الدولة والخدمات الأمنية المخصخصة على المساحات الإنسانية.

12- تُظهر ممارسات بناء السلام المعاصرة أن هناك علاقة تأسيسية متبادلة بين انتشار العنف وتراكم رأس المال غير المقيد. أصبحت اليوم كيانات اعتبارية تعمل أو شركات خاصة). غالبًا ما تشارك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للقرن الحادي والعشرين في الخدمات اللوجستية والدعم والتدريب أكثر من مشاركتها في القتال الفعلي. القتال الذي يشاركون فيه عادة ما يكون منعزلاً أو تفصيلاً دفاعيًا

13- تمت خصخصة العمل الإنساني وتأمينه بشكل كبير من خلال الوكالة السياسية المعززة للدول التدخلية القوية في شمال الكرة الأرضية وكذلك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تحركها الأرباح. بالنظر إلى أن مشكلة النزعة الإنسانية العسكرية والمخصخصة لا تزال غير مدروسة نسبيًا

14- يمكن لمجموعات المجتمع المدني عبر الوطنية والمحلية والضوابط والتوازنات الديمقراطية تقييد ميل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى حرمان أصحاب المصلحة المحليين من رسم مصائرهم فيما يتعلق بالسلام والتنمية

15- توجد العديد من المبررات المعيارية المقنعة لإدراج الجهات الفاعلة التي تعمل بدافع الربح في المجالات الإنسانية، الا أن هذا الادراج يحتاج الي نوع من الضبط و التحكم و المراقبة المستمرة من اجل عدم الوقوع في زلات و انتهاكات صارخة للبشرية و الإنسانية.

16- يؤدي استمرار ضخ الفاعلين العالميين المهيمين والمدفوعين بالربح في المساحات الإنسانية المتنازع عليها بشدة إلى تعقيد سياسات بناء السلام ، لا سيما في جنوب الكرة الأرضية.

17- في كثير من الأحيان ، تتهرب الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والدول التدخلية القوية من المساءلة الديمقراطية عن أفعالها في الأماكن المتنازع عليها بشدة من خلال تقديم وكلائها على أنهم "خبراء" ، مع اعتبار أصحاب المصلحة المحليين كمتلقي مساعدات أجنبية ، فإن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والدول المتدخلة تشوه السيادة وتقرير المصير للمجتمعات المحلية. لقد حان الوقت لأن تحترم سياسات العمل الإنساني وبناء السلام وكالة واستقلالية المجتمعات المحلية ، والتدخل الخارجي يحدث بموافقة ووكالة سياسية من أصحاب المصلحة المحليين.

18- نظرًا لتعدد المصالح التجارية الكامنة في بيع خدمات ومعدات الأمن ونهجها العسكري تجاه المشاكل الأمنية ، فمن المرجح أن تقوض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فعالية بناء السلم. كما تعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بلا داع على عسكرة المساحات الإنسانية ، حتى في المناطق الآمنة نسبيًا ، وتزيد من الحواجز المادية والنفسية بين المتدخلين ومتلقّي المساعدات. تؤدي هذه العسكرة إلى تفاقم حالة انعدام الأمن بين السكان المحليين والمتدخلين الأجانب بلا داع ، وتقوض تعزيز الملكية المحلية لبرامج التنمية ، وتجعل بعثات السلام أقل استجابة لبيئتها المحلية.

19- بما أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة خبراء تقنيون في مجال الأمن ، فإن مطالباتهم تميل إلى قبول صناع السلام. يقبل بناة السلام فكرة أن الأمن شيء يجب أن يتعامل معه خبراء الأمن بينما يتناسون أن تأطير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة "للقضايا الأمنية" هو في حد ذاته نتاج للخطاب السياسي. سيشعر معظم المتدخلين وكأنهم يفتقرون إلى المعرفة لتحدي الخبير. على هذا النحو ، يقبل بناة السلام إضفاء الطابع الأمني على إدارة المخاطر الأمنية من قبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، مما يمنحهم تأثيرًا كبيرًا على تشكيل وتنفيذ السياسات الأمنية في بناء السلام.

20- على غرار الفاعلين السياسيين الوطنيين ، تعرف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أنها تتنافس مع الأحزاب الأخرى التي تدافع عن خيارات سياسية بديلة للسياسات الأمنية. الأطراف التي تدافع عن استخدام المعرفة المحلية والعلاقات المحلية للتخفيف من المخاطر الأمنية ، أو تلك التي تشدد على الحاجة إلى الدبلوماسية و عليه كلما زاد استخدام هذه البدائل السياسية ، قلّت أهمية خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

21-لزيادة الطلب على خدماتها وترسيخ مكانتها كخبراء أمنيين ، تميل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى تأطير القضايا الأمنية بطريقة تقلل من قدرة المنافسين على البدائل السياسية لإدارة الأمن.

22- تعد شركات الأمن الخاصة العالمية القائمة على عمليتي خوصصة الأمن والعولمة الموازية، أحدا الفواعل الدافعة لتطوير نمط الحوكمة العالمية لقضايا الأمن في الدول النامية. تلعب الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة دورا أساسيا في إعادة بناء الدولة الحديثة القائمة حول تفتيت إحدى وظائفها وركائز سيادتها الأساسية المرتبطة باحتكار الحكومة الوطنية للحوكمة الأمنية

23-إن الفكرة القائلة بأن أي شركة عسكرية وأمنية خاصة تعمل بدلاً من جيش الدولة هي فكرة مغلوطة، لأنها تعمل على تعزيز قوات الدولة وليس استبدالها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الأدوار القتالية نيابة عن الدول الصغيرة والجهات الفاعلة غير الحكومية آخذ في الازدياد؛ ومع استمرار تطور طبيعة الحرب ، أصبحت تطبيقات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ذات أهمية متزايدة.

24-ان السياسات النيوليبرالية في عولمة خوصصة الامن أدت الي تكاثر المليشيات الخاصة المؤدلجة والمؤثرة على أمن مؤسسات و الشركات و المدن والمجتمعات، و بالتالي فان مقاولة على موجات خوصصة الحرب و الحفاظ على الامن ليس عرضا من اعراض انسحاب الدولة او فشلها و افلاسها ولكنها تندرج في معاودة التشكل المعاصر لأنماط انتاج و ضبط العنف.

25-في كثير من الأحيان يتم تحليل الأمن ضمن ثنائيات من الجمهور / الخاص والعالمي / المحلي، و أهم نتائج هذا البحث هي أن الحالات التي قد تم فحصها في القطاعين العام والخاص متماسكة على نحو متزايد نحو العالمية والمحلية، والشبكات الأمنية العامة والخاصة مع

تأثيرات رئيسـية على التحويلات الاقتصـادية وهياكل الحكم .توضـح هذه الحالات أن الأمن الخـاص غـالبـا مـا ينغمس في الهيـاكـل "الهجينـة" المعقـدة مع قوات الأمن العـام التي تعتبر حاسـمة بالنسـبة لعملية الأمن في هذه البلدان، والتكامل الأوسـع في الاقتصـاد العالمي. و لقد حددنا بأن هذه الشبكات هي أكثر انتشارا من المُسَلَّم به عموما .و تتموقع على مفترق الهياكل الوطنية / الدولية والعامة / الخاصـة، شـبكات الأمن الخاصـة العابرة للحدود التي تشـكل هياكل السلطة و الحكم مُهِمَّةً لا بُّد من الاعتراف بها في السياسة المعاصرة.

26-وفي الأخير، تبين أن دور الشركات السلبي في الحوكمة الأمنية العالمية مداره قصور الضبطية الأمنية للدول محليا و قصورها أيضا عالميا بحسب مسؤولية المؤسسات و المنظمات الدولية و الإقليمية ،و بالتالي يتحمل الجميع مسـؤولية دور هاته الشـركات بما فيها هي، و أما جمعياتها المحلية و الرقابية و مجتمعها المدني العالمي فانهم لم يرقو بعد الي موازنة المعادلة الأمنية العالمية و بقي دورهم غير مؤثر بشـكل جليً على القضـايا و الإشـكالات العالمية ؛**المعادلة الأمنية العالمية** = دول قومية تسـعى الي تحقيق مصـالحها القطرية من منظور واقعي + شركات عسكرية وأمنية خاصة تصبو الي تعظيم أرباحها من منظور لبيرالي خاص + بينما تبقي الفواعل المصـاحبة من مجتمع مدني و تشـريعات و ومنظمات حقوقية و غير حكومية التي تهدف و الي تحقيق الصالح العام من منظور مثالي كانطي =حوكمة الامن لعالمي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ- **قائمة المراجع باللغة العربية**

أولا: الكتب

1. إبراهيم البيلي محروس و أحمد مكي زيدان،مترجما (شـــون ماكيفت) .المرتزقة الجدد الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي .ط1 .بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث, 2016.
2. أدهم وهيب مطر، مترجما. (الان ستيفنز ونيزلا بيكر) منطق الحروب واستراتيجيات القرن الحادي والعشرين. مؤلفا. دمشق. دار مؤسسة رسلان.2017.
3. أنطوان باســـيل. مترجمـا. حروب الظل والحروب الســـرية الامريكيـة الجـديـدة. مـارك مازيتي.محررا.ط.3.بيروت. شركة المطبوعات للتوزيع و النشر.2016.
4. بريان كتز واخرون، حروب مرتزقة موسـكو توسـع شـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة، مركز التنمية للفكر الإستراتيجي، 2020
5. . برتران بادي. الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي.مدارات للأبحاث والنشر.1970
6. جلـة ســماعين، مترجمـا. منـاهج البحـث التطبيقيـة في العلاقـات الـدوليـة. غيوم ديفـان، محررا. بيروت، لبنان: دار الروافد.2021.
7. جيرمي ســكايلز .وبلاكووتر اخطر منظمة ســرية في العالم. لبنان: شــركة المطبوعات والتوزيع والنشر- ب.س.ن.
8. دان سـميث. الاسـتقرار الدولي والامن الإنسـاني في عام 2019.التسـلح ونزع السـلاح والامن الدولي الكتاب السنوي 2020.عمر سعيد الايوبي، مترجما. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.2021.
9. عادل عبد الله المســدي. الشــركات العســكرية والأمنية الخاصــة في ضــوء قواعد القانون الدولي "دراسـة للوضـع القانوني لموظفي هذه الشـركات والمسـئولية عن تصـرفاتهم". دار النهضـة العربية للنشر والتوزيع.2009.

10. عبد الكريم ناصيف. مترجما، برتراند راسل. تحليل العقل.ط.1. سوريا، دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر،2016.

11. عبد علي كاظم العموري وسن احسان عبد المنعم. خصخصة الحروب في العالم بعد الحرب الباردة. بغداد: شارع المتنبي.2009.

12. قاسم المقداد. مترجما. دراسة في العلاقات الدولية -الجزء الأول- النظريات الجيوسياسية. جيرار ديسوا. محررا. سوريا: دار نينوى.2014.

13. ماجد حسين على الجميلي. الشركات الأمنية الخاصة. اسكندرية: دار الفكر الجامعي.2016.

14. مجدي حسين كامل. بلاك ووتر جيوش الظلام - المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحرب. مصر: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع،2008.

15. نادر كاظم، لماذا نكره؟ أو كراهيات منفلتة مرة، الدار السؤال للنشر، د.م.ن،2019.

16. نصيرة مروة، مترجما. خصخصة الحروب؟ الشركات المتعددة الجنسية والمحاربون المرتزقة. آلان دينو.محررا .أوضاع العالم 2015 الحروب الجديدة. بيروت.مؤسسة الفكر العربي.2016

17. نصيرة مروة، مترجما. من يحكم العالم. برتراند بادي.محررا .أوضاع العالم 2017 من يحكم العالم. بيروت. مؤسسة الفكر العربي.2018.

18. أحمد مختار , عمر .علم الدلالة .ط.5 .القاهرة: عالم الكتب،1998.

19. بروك، تلمان ،ايان ،أنطوني و آخرون،مترجما، التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي،كتاب سنوي 2013، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ،لبنان ،2013.

20. بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري "الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي". الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

21. بيليس، جون، و ستيف سميث. مترجما. عولمة السياسة العالمية. ط .1 .دبي: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004.

22. حمه خورشيد، فؤاد. الجيوبولتيكا المعاصرة تحليل "منهج سلوك". كردستان : مديرية الطبع و النشر- السليمانية، 2013.

23. السـيد مصـطفي , أحمد أبو الخير .الشـركات العسـكرية و الأمنية الدولية الخاصـة:دراسـة قانونية ،سياسية-التجربة العراقية و التجربة الافريقية.2008 .

24. كي تشـالز أوغدن، و ايفر ارمسـترونغ رتشـارد. معنى المعنى دراسـة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية. ترجمة أحمد حازم يحي كيان. بن غازي: دار الكتب الجديد المتحدة، 2015.

25. ماكنمارا، روبرت. جوهر الأمن. ترجمة : يونس شـاهين. القاهرة: الهيئة المصـرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

26. وايت، برايان و آخرون .قضايا في السياسة العالمية .الامارت المتحدة العربية : ترجمة مركز الخليج للأبحاث ،2014

27. أحمد عوض جعفر، هشـام، الأبعاد السـياسـية لمفهوم الحاكمية، رؤية معرفية .القاهرة:المعهد العالمي للفكر الاسلامي،سلسلة الرسائل الجامعية،1995.

28. زياني،صالح،بن سعيد،مراد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا و إشكالات.باتنة:دار قانة للنشر و التوزيع،2010.

ثانيا- المقالات المحكمة:

29. لورد حبش. الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضـوء الحالة الأميركية. سـياسـات عربية.ص.15.

30. بن سـعيد،مراد،"من الحوكمة الدولية الي الحوكمة العالمية:التحولات الانطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"،مجلة المستقبل العربي،العدد:421(مارس 2014)،ص ص .134-154.

31. الجندي،محمود جميل، مسـؤولية الشـركات الأمنية عن انتهاك حقوق الإنسـان: بلاك ووتر نموذجاً،،مجلة المستقبل العربي،العدد.422(افريل 2014)،ص ص 73-86

32. علي أحمد، حسن الحاج، خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة ،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسـات والبحوث الاسـتراتيجية، سـلسـلة دراسـات، العدد: 123،(2007)،ص ص:7-91 .

33. محمد حمشي. الدراسات النقدية للإرهاب بوصفه حقلا معرفيًا ناشئا:مراجعة "دليل راوتليدج إلى الدراسات النقدية للإرهاب". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد الحادي والثلاثون آذار/ مارس2018

34. قوجيلي, سيد أحمد . التعريف بالتجريد: حل مشكلة المفاهيم المتنازع عليها في العلوم الاجتماعية (مفهوم الأمن مثالًا) *دورية عمران للدراسات الاجتماعية* .35-7 :(2020) 33 °n ,9.

ثالثا- الرسائل الجامعية

35. زقاغ، عادل ، "النقاش الرابع في العلاقات الدولية"، أطروحة دكتوراه ،جامعة باتنة ،2008-2009.

36. العتيبي، منصور مقعد، "دور شركات الأمن الخاصة في المجال الأمني من وجهة نظر المختصين"، رسالة مقدَّمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2006.

37. الحامدي عيدون. "امن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر". مذكرة مقدمة، لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة، 2015.

38. بولبنان،زين العابدين،"مساهمة الاتحاد الأوربي كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية العالمية"، رسالة مقدَّمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،الجزائر،2014-2015.

رابعا: الأوراق البحثية المنشورة:

39. مارك كانسيان و ستيفن شونر، المتعاقدون في الحروب، ترجمة مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية ،العدد 87 ،ط1،الامارات العربية المتحدة،2009.

خامسا: التقارير :

40. بالمر روبين ويكهام ومارك باتون .الخدمات الأمنية المدنية الخاصة: دورها ومراقبتها وإسهامها في تعزيز منع الجريمة وسلامة المجتمع .مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ,UNODC فيينا, 2011, تقرير فريق الخبراء المعني بالخدمات الأمنية المدنية الخاصة.

سادسا: الروابط الإلكترونية

41-معجم المعاني. ترجمة و معني كلمة "campany". 20 جوان, 2018. https://bit.ly/3n3ilhJ.

42-ســـارة وولف. حوكمـة قطـاع الأمن – علاقـة الهجرة،تم تصـــفح الموقع يوم 2021/10/26.: https://bit.ly/3yycCWn

ب- قائمة المراجع باللغات الأجنبية

I.**Books :**

1. Arnold, G. Mercenaries: The Scourge of the Third World. London: Macmillan Press Ltd.1999.
2. Alexandra, Andrew, Deane-Peter Baker, and Marina Caparini. "Private military and security companies." Ethics, Policies and Civil-Military Relations, London (2009).
3. Benjamin de Carvalho. "Private Force and the Making of States, c. 1100–1500." Routledge Handbook of Private Security Studies. Routledge, 2015.
4. Barry Buzan. "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century." International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1991
5. Borzou Daragahi.,In Iraq, private contractors lighten load on US troops. Pittsburgh Post-Gazette, September 28-2003
6. Carlos J. Ortiz. Private Armed Forces and Global Security: A Guide to the Issues. California: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2010.
7. Caroline Holmqvist. Private Security Companies: The Case for Regulation. (SIPRI POLICY Paper No. 9 January2005.
8. Christopher Spearin, Private Military and Security Companies and States. Canada: Palgrave Macmillan, 2017.
9. Claus Offe. Governance: An" empty signifier? (Constellations 16.4.2009).
10. Dana Priest, and M. Arkin William. Top secret America: The rise of the new American security state. Little, Brown, 2011.

11. Daniele Hadi Irandoost; A Comparison of Private Security Contractors & State-Based Armed Forces; E-International Relations; Aberystwyth University; 2017.

12. David Isenberg.Shadow Force. Private Security Contractors in Iraq.London :Praeger Security International- 2008

13. David Shearer. Private Armies and Military Intervention. London: Oxford University PressRoutledge.2020.

14. Deborah D Avant.The market for force: The consequences of privatizing security. Cambridge University Press, 2005.

15. Dewey, John. 'Ethics', with James Tufts. In: The Collected Works of John Dewey, 1882–1953 Edited Jo-Ann Boydston: Carbonsdale. Southern Illinois University Press. 1932.

16. Dickinson, Laura Anne. Outsourcing war and peace: preserving public values in a world of privatized foreign affairs. Yale University Press, 2011.

17. Dunar, Charles J Robbins and Donald L Mitchell, Jared L. Private military industry analysis: private and public companies. Monterey, California. Naval Postgraduate School.2007.

18. Díaz, Ekaterina Zepnova.STATE OF POWER Blurring the monopoly on violence Private Military and Security Companies and coercive state power Carlos. Observatorio de Derechos.Humanos y Empresas del Mediterrá.2021

19. Bormann, Natalie, and Michael J. Sheehan, eds. Securing outer space. Abingdon: Routledge, 2009.

20. Pattison, James. "From defence to offence: The ethics of private cybersecurity." European Journal of International Security 5.2 (2020)

21. Clover, Charles. "Chinese private security companies go global." Financial Times .2017.

22. Bures, Oldrich, and Helena Carrapico, eds. Security privatization: How non-security-related private businesses shape security governance. Springer, 2017

23. Gary Schaub Jr. and Ryan Kelty. Private Military and Security Contractors: Controlling the Corporate Warrior.Rowman & Littlefield;New York.2016.

24. General William W. Momyer Usaf, Ret., Airpower in Three Wars. Alabama: Air University Press, 2003.

25. George, Bruce, and Simon Kimber. "The history of private security and its impact on the modern security sector." The Handbook of Security. Palgrave Macmillan, London, 2014.

26. Hannah Tonk In, State Control Over Private Military and Security Companies In Armed Conflict. Uk: Cambridge university press, 2011.

27. James Rosenau, Distant proximities: Dynamics Beyond Globalization. Princeton: Princeton University Press, 2003.

28. Kateri Carmola. Private security contractors and new wars_ risk, law, and ethics. Routledge 2010.

29. Kevin A O'Brien. Privatizing Security, Privatizing War? The New Warrior Class and Regional Security. In Warlords in International Relations. Palgrave Macmillan, London1999.

30. Krahmann, Elke. States, citizens and the privatisation of security. Cambridge University Press, 2010.

31. Larson, David Lloyd. "Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis. By Graham T. Allison. Boston: Little, Brown and Company, 1971.

32. Lindsey Cameron & Vincent Cheta, Private Military and Security Companies under Public International Law .New York: Cambridge university press, 2013.

33. Marten, Kimberly. Warlords: An Introduction. In Art R., Jervis R., & Walt S. (Eds.). Cornell University Press2012.

34. Tony Vaux, Chris Seiple, Greg Nakano and Koenraad Van Brabant, Humanitarian Action and Private Security Companies. Opening the Debate (London: International Alert, 2001

35. McCormick, G., & Fritz, L. The Logic of Warlord Politics. Third World Quarterly 2009.

36. Michael Barnett and Raymond Duvall, eds. Power in global governance. Cambridge University Press, 2004.

37. Niccolo Machiavelli; The Prince; Translated by Harvey C. Mansfield;The University of Chicago Press, Ltd., London; Second Edition ,1998.

38. Østensen, Åse Gilje. UN use of private military and security companies: Practices and policies. Vol. 3. Ubiquity Press, 2011.

39. Paul D Williams and McDonald Matt. An introduction to security studies. Routledge, 2018.

40. Perlo-Freeman, Sam, and Elisabeth Skons.. The private military services industry. Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute2008.

41. Peter W. Singer." Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry. Cornell University Press. (2007 USA).

42. Rita Abrahamsen and Leander Anna, eds. Routledge handbook of private security studies. London; New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2016.

43. Robert Mandel. Armies without states: the privatization of security. Boulder, CO : Lynne Rienner, 2002.

44. Rudolf Carnap,. "Introduction to Semantics and Formalization of Logic." Harvard University Press, 2013.

45. Rudolf Carnap. Meaning and necessity: a study in semantics and modal logic. Chicago: University of Chicago Press. 1988.

46. Sean McFate.The Modern Mercenary: Private Armies and What They Mean for World Order.Oxford University Press, USA, 2015.

47. Simon Chesterma & Chia Lehnardt, From Mercenaries to Market: The Rise and Regulation of Private Military Companies Oxford : Oxford University Press, 2007.

48. Swed Ori and Burland Daniel. Outsourcing War and Security.Oxford Encyclopedia of the Military in Politics 2020.

49. Thomas Jager, Gerhard Kümmel (Eds.) PrivateMilitary and Security Companies Chances, Problems, Pitfalls and Prospects .Springer Science & Business Media, 2009.

50. Zani, Leah. "Militarization: A Reader ed. by Roberto J. Gonzalez et al., and: Militarized Global Apartheid by Catherine Besteman." (Anthropological Quarterly 95.2 2022: 475-482

51. Lutz, Catherine. "Making war at home in the United States: Militarization and the current crisis." American Anthropologist 104.3 (2002): 723-735

52. Thomas Jäger Gerhard Kümmel. Private Military and Security Companies Chances, Problems, Pitfalls and Prospects.

53. Thomson, Janice E. Pirates, Sovereigns, and Mercenaries.NJ: Princeton University Press 1994.

54. Stephen Ullmann.The Principles of Semantics a linguistic approach to meaning." (oxford *Babel*/6.4 .1960

55. Tim Shorrock. Spies for hire: The secret world of intelligence outsourcing. New York: Simon and Schuster, 2008.

II. Articles :

56. Abrahamsen, Rita and Williams, Michael, C. "Security sector reform: Bringing the private in." Conflict, Security, and Development 6, no. 1 (2006): 1-23.

57. Abrahamsen, Rita, and Michael C. Williams. "Security beyond the state: Global security assemblages in international politics. (International political sociology 3.1 2009).

58. Abrahamsen, Rita, and Michael C. Williams. "Selling security: Assessing the impact of military privatization. (Review of International Political Economy 15.1 2007): 131-146.

59. Adams, Thomas K. "The new mercenaries and the privatization of conflict.". (The US Army War College Quarterly: Parameters 29.2 1999).

60. Alice Hills،" Warlords ،Militia and Conflict in Contemporary Africa: A reexamination of terms "Small Wars and Insurgencies 8/1 (Spring 1997).

61. Anna Leander. The power to construct international security: On the significance of private military companies. (Millennium - Journal of International Studies 33(No.3) 2005):

62. Arthur Schuster, "LXXIX. What is interference? A rejoinder to Professor Wood," The London, Edinburgh, and Dublin Philosophical Magazine and Journal of Science 18, no. 107 (1909).p.570.

63. Avant, Deborah D. "The implications of marketized security for IR theory: The democratic peace, late state building, and the nature and frequency of conflict." Perspectives on politics 4, no. 3 (2006): 507-528.

64. Avant, Deborah, and Virginia Haufler. "The Dynamics of'Private'Security Strategies and their Public Consequences: Transnational Organizations in Historical Perspective." The Return of the Public in Global Governance (2014): 47-69.

65. Bjork, Kjell and Jones, Richard. "Overcoming dilemmas created by the 21st century mercenaries: Conceptualising the use of private security companies in Iraq." Third World Quarterly 26, no. 4/5 (2005): 777-796.p.781.

66. Bruce George and Simon Kimber. The History of Private Security and Its Impact on the Modern Security Sector.p.21

67. Bruton, Brinley F. "Iraq security eating chunks of contractor costs." Reuters, April 13 (2004).

68. Cameron, Lindsey. "Private Military Companies: Their Status under International Humanitarian Law and Its Impact on Their Regulation." International Review of the Red Cross 863 (September 2006): 573–611.

69. Charles J. Dunlap Jr, Making Revolutionary Change: Airpower in COIN T y Change: Airpower in COIN Today, Parameters 38, no. 2 (2008), pp.52-66.

70. Christopher Spearin, 'UN Peacekeeping and the International Private Military and Security Industry', International Peacekeeping, vol. 18, no. 2, 2011, p. 196–209

71. Constellis.. Press release: Constellis company Triple Canopy wins $1.3 billion State Department WPS III Baghdad contract. Herndon: Constellis. 25 March2022.

72. Corum, James and Wray R. Johnson, Airpower in Small Wars: Fighting Insurgents and Terrorists, History: Reviews of New Books, Volume 32, 2004 - Issue 2. Airpower in Small Wars: Fighting Insurgents and Terrorists Steve R. Waddell.

73. Derek Wright and Jennifer C Brooke: Filling the Void: Contractors as Peacemakers in Africa, African Security Review Vol 16 No 4 .

74. Faite, Alexandre. "Involvement of private contractors in armed conflict: implications under international humanitarian law. " Defence Studies 4, no. 2 (2004):)'(166-183).

75. Franke, Volker, and Marc Von Boemcken. "Guns for Hire: Motivations and Attitudes of Private Security Contractors." Armed Forces & Society 37, no. 4 (2011): 725-42. Accessed August 19, 2020S.

76. Fred Schreier and Marina Caparini;Privatising Security: Law, Practice and Governance of Private Military and Security Companies Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces DCAF) Occasional Paper - №6; (Geneva, March 2005).

77. Fukuyama, Francis. "Governance: What do we know, and how do we know it." (Annual Review of Political Science 19.1 2016): 89-105.

78. Gillard, Emanuela-Chiara. "Business goes to war: private military/security companies and international humanitarian law." International Review of the Red Cross 88.863 (2006): 525-572.

79. Kevin A O'Brien. PMCs, myths and mercenaries: The debate on private military companies; (The RUSI Journal Volume 145, 2000 - Issue 1.

80. Kinsey, C., 2007. Problematising the Role of Private Security Companies in Small Wars. Small Wars &Insurgencies, 18(4), pp. 584-614.

81. Krahmann, Elke. "Conceptualizing security governance." Cooperation and conflict 38.1 (2003): 5-26.

82. Krahmann, Elke. "Security governance and networks: New theoretical perspectives in transatlantic security." Cambridge review of international affairs 18.1 (2005): 15-30.

83. Krahmann, Elke. "Security: Collective good or commodity?." European journal of international relations 14.3 (2008): 379-404.

84. Michael Picard and Colby Goodman. Hidden Costs: Us Private Military And Security Companies And The Risks Of Corruption And Conflict.(Transparency International UK's Published July 2022).p13-14.

85. Moesgaard Christa. Private military and security companies-from mercenaries to intelligence providers. Danish Institute for International Studies, 2013.p.8

86. Musah, Abdel-Fatau, Kayode Fayemi, and J'Kayode Fayemi, eds. Mercenaries: an African security dilemma.)Pluto Press, 2000(.p 211

87. Naomi R. Lamoreaux. Partnerships, Corporations, and the Theory of the Firm The American Economic Review Vol. 88, No. 2, Papers and Proceedings of the Hundred and Tenth Annual Meeting of the American Economic Association (May, 1998), pp. 66-

88. Lakhdar Brahimi. "Report of the panel on United Nations Peacekeeping Operations." (2000). A/55/305 - S/2000/809.

89. Ballesteros, Enrique Bernales. Report on the question of the use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the right of peoples to self-determination. UN, 1999.

90. Nihal El Mquirmi, Private Military and Security Companies: A New Form of Mercenarism?, Policy Brief - N° 08/22 - February 2022.

91. O'Brien, Kevin A. "What Future, Privatized Military and Security Activities? The Need for Pragmatic Engagement." The RUSI Journal 152.2 (2007): 54-61.

92. Oliver Kessler and Christopher Daase. "From insecurity to uncertainty: Risk and the paradox of security politics." (Alternatives 33.2.2008).

93. Paisley, Suzy. "Classification of evidence in decision-analytic models of cost-effectiveness: a content analysis of published reports." International Journal of Technology Assessment in Health Care 26.4 (2010): 458-462.

94. Peter Andreas, "Redrawing Borders and Security in the Twenty-First Century," International Security Vol. 28, No. 2 (fall 2003).

95. Petre W. Singe." Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military industry. International Security Vol. 26, No. 3 (Winter, 2001-2002): 186-221.

96. Rita Abrahamsen and Williams C. Michael. Selling security: Assessing the impact of military privatization. Review of International Political Economy 15.1 (2007): 131-146.

97. Robert Goodin.How Amoral, Is Hegemon? . Perspectives on Politics, 1.1, 2003.

98. Schreier, Fred, and Marina Caparini. Privatising security: Law, practice and governance of private military and security companies. Vol. 6. Geneva: DCAF, 2005.

99. Wallace, David A. "International code of conduct for private security service providers." International Legal Materials 50.1 (2011): 89-104.

100. Williams, Michael C. "Global security assemblages." Routledge handbook of private security studies. Routledge, 2015.p. 131

101. Wither, James. "European security and private military companies: The prospects for privatized battlegroups." The Quarterly Journal 4, no. 2 (2005): 107-126. P.115.

102. Krahmann, Elke, and Anna Leander. "Private Military and Security Companies: Transforming Security Governance?".(Proposal for a workshop at the ECPR Joint Sessions, Antwerp 2012.

103. Bakker, Christine and Mirko Sossai, eds. Multilevel regulation of military and security contractors: The Interplay between International, European and Domestic norms. Bloomsbury Publishing, 2012.

104. Ballesteros, Enrique Bernales. Report on the question of the use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the right of peoples to self-determination. UN, 1999.

105. Centre for Land Warfare Studies. Private Military Companies: Indian Outlook. New Delhi: Centre for Land Warfare Studies. 28 August. 2020.

106. Christop Kinsey-Corporate Soldiers and International Security. The Rise of Private Military Companies (Contemporary Security Studies) (2006).

107. D. Shearer.Private Armies and Military Intervention.)Adelphi Paper 316, 1998.

108. Elke Krahmann. Conceptualizing security governance.(Cooperation and conflict 38.1 2003.

109. Damian Lilly, 'The Privatization of Peacekeeping: Prospects and Realities' Disarmament Forum, vol. 3, 2000, pp. 53–64. P.39

110. Elsea, Jennifer K., Moshe Schwartz, and Kennon H. Nakamura. "Private security contractors in Iraq: Background, legal status, and other issues." Library Of Congress Washington Dc Congressional Research Service, 2008.

111. phil. Carlos Ortiz (auth.), Thomas Jäger, Gerhard Kümmel (eds.).Private Military and Security Companies.(Chances, Problems2007).

112. Foradori, P., et al. "Global security governance: Competing perceptions of security in the 21st century." (2007).

113. Gainer, John. "The business of war: a content analysis of private military companies' websites." (2010).

114. Graves, David, and Hugo Gurdon. US Says Sandline Experts Helped to Overthrow Rebels. The Telegraph 1998.

115. Isenberg, David. "Soldiers of Fortune Ltd: A profile of today's private sector corporate mercenary firms." Center for Defense Information Monograph (1997).

116. John Gainer, The business of war: A content analysis of private military companies' websites An Applied Research Project,2010.

117. John Gainer. "The business of war: a content analysis of private military companies' (An Applied Research Projec.2010.

118. Jones, Seth G., et al. Russia's Corporate Soldiers: The Global Expansion of Russia's Private Military Companies. Center for Strategic and International Studies, 2021.

119. Keegan, John. The face of battle: A study of Agincourt, Waterloo and the Somme. Random House, 2011.

120. Leslie Wayne. "America's for-profit secret army." (New York Times 13 2002).

121. Max Weber. "Le savant et le politique, trad. de l'allemand par J." Freund, Paris, Plon (1963).

122. Ministère de la Défense. ""OPÉRATION LÉOPARD" Une intervention humanitaire Kolwezi 17 mai-16 juin 1978".

123. Mohamad Ghazi Janaby.The Legal Status of Employees of Private Military Security Companies Participating in UN Peacekeeping Operations.(Nw. UJ Int'l Hum. Rts. 13.2015).

124. Ostensen, AseGilje .UN Use of Private Military and Security Companies – Practices and Policies», (The Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces. SSR Paper 3. 2011).

125. Zimmerman, Katherine. "No Competition Without Presence." (PRISM 9.1. 2020).

126. Stanislas Auzou, vers des sociétés militaires privées a la francaise ? , institut d'études politiques de Toulouse , France, (2008) , page 50 .

127. Stephen Ullmann. The Principles of Semantics a linguistic approach to meaning." (oxford Babel 6.4 .1960).

128. Pingeot, Lou. "Dangerous partnership." Private Military & Security Companies at the UN. Nueva York: Global Policy Forum y Rosa-Luxemburg-Foundation eV. 2012

129. The Oxford Essential Dictionary of the U.S. Military, New York, Oxford University Press, Berkley Book, 2001.

130. Tor Bukkvolla and Åse G. Østensen. Russian Use of Private Military and Security Companies, the implications for European and Norwegian Security.(Norwegian Defence Research Establishment (FFI), 11. September 2018.

131. Shwartz, M., and J. Swain. "Department of Defense Contractors in Afghanistan and Iraq: Background and Analysis." CRS Report for Congress, Congressional Research Service, 13 May 2011.

132. [1] Davitti, D .The Rise of Private Military and Security Companies in European Union Migration Policies: Implications under the UNGPs. Business and Human Rights Journal, 4(1) . (2019)., 33-53

133. Taylor Trevor. Contractors on deployed operations and equipment support. (Defence Studies 4, no. 2 2004).

134. UNGA, 'Report of the Working Group on the Use of Mercenaries' UN Doc A/HRC/15/25 (2010). UNHRC 'Draft of a Possible Convention on Private Military and Security Companies for Consideration and Action by the Human Rights Council' (UN Doc .13 May 2011).

III. Thesis:

135. S. Goddard. "The private military company : A Legitimate interntational enitity within modern conflict ", A thesis presented to the faculty of the U.S Army Command and Genaral staff college in partial fulfillment of the requirements for the mater degree (kanass:Fort leavenworth ,2011).

Websites:

136. Lindsey Cameron, Vincent Chetail- Privatizing War_ Private Military and Security Companiesunder Public International (2013). Mahal, Aisha. "The Protection Paradox: Why Security's Focus on the State Is Not Enough.".web site: https://www.e-ir.info/2020/07/02/the-protection-paradox-why-securitys-focus-on-the-state-is-not-enough/ .

137. Mahal, Aisha. "The Protection Paradox: Why Security's Focus on the State Is Not Enough.".web site: https://www.e-ir.info/2020/07/02/the-protection-paradox-why-securitys-focus-on-the-state-is-not-enough/.

138. Swed Ori and Burland Daniel. Outsourcing War and Security.(Oxford Encyclopedia of the Military in Politics 2020). https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.1925

139. Countries in Which PMSCs Operate.from globalpolicy forum.seen :08/07/2021. https://bit.ly/3SPCuVQ

140. CLEMENT TRACOL, Private Military Companies in the Contemporary Security Context, p.6. https://www.e-ir.info/pdf/31259

141. Singer, P.W. .The dark truth about Blackwater. Brookings. Accessed March 6, 2020 at: https://brook.gs/2w3g2PS

142. Youssef, N.. Firm identifies contractor whose death in Iraq set off U.S.-Iran confrontation. The Wall Street Journal, January 7. Accessed on March 5, 2020 at: https://on.wsj.com/3CQAd7e

143. Goodman, Joshua.. 'Ex-Green Beret led failed attempt to oust Venezuela's Maduro.' AP News. 1 May. 2020 .https://bit.ly/3SU4w2p

144. Bing, Christopher & Joel Schechtman.. Special Report: Inside the UAE's secret hacking team of U.S. mercenaries. Reuters. 30 January. 2019 .https://reut.rs/3TgkjZd

145. 1 Mazzetti, Mark, Julian Barnes & Michael LaForgia.. Saudi Operatives Who Killed Khashoggi Received Paramilitary Training in US.' The New York Times. 22 June2021 .https://nyti.ms/3ekSU9u

146. US Department of State, Annual 655 Report on exports of defense articles and services, 2019, https://bit.ly/3s5AbSR

147. Eşiyok, D. (2020). Turkish military contractor SADAT has always been in Libya. Ahval, January 4. Accessed March 5, 2020 at. https://bit.ly/3fZH2dD

148. Herbert, D. (2016). Uganda's top export: mercenaries. Bloomberg Businessweek, May 10 .Accessed 5 March, 2020 at: https://bloom.bg/3VmZv3S

149. [1] Smith,David. .South Africa's ageing white mercenaries who helped turn tide on Boko Haram.The Guardian, April 14.Accessed March3,2020at https://bit.ly/3eoG4XT

150. Rawnsley, A. and Ackerman, S. (2018). Ex-CIA contractor makes millions flying immigrant kids to shelters. The Daily Beast, June 21. Accessed on March 5, 2020 at :https://bit.ly/3CREJCv

151. Delle Femmine, L. (2017). The lucrative business of securing Europe's borders. *El Pais*, August 14. Accessed March 5, 2020 at: https://bit.ly/3CtM2i4

الملاحق

الملاحق

المواقع الإلكترونية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة Private Military Companies and Private Security Companies on the Web		
عنوان الموقع الالكتروني	اسم الشركة	
www.adconsultancy.com	AD Consultancy	1
www.aegisdef-webservices.com	Aegis Defence Services	2
www.airscan.com	AirScan	3
www.akegroup.com	AKE Limited	4
www.alfa-m1.ru/about/about-eng.html	Alpha	5
www.aisc-corp.com	American International Security	6
www.aogroup-usa.net/who.htm	AOgroup-USA	7
www.amti.net	Applied Marine Technology Inc	8
www.armorgroup.com	ArmorGroup	9
www.atcofrontec.com	ATCO Frontec	10
www.aviationdevelopment.com	Aviation Development Corp	11
www.beni-tal.co.il	Beni Tal	12
www.betac.com	Betac	13
www.bhdefense.com	BH Defense	14
www.1stoptacticalgear.com	Blackheart International, LLC	15
www.blackwaterusa.com	Blackwater USA	16
www.blueskysc.com	Blue Sky	17
www.britamdefence.com	BritAm Defence Ltd	18
www.halliburton.com/brs/brs.asp	BRS (Halliburton)	19
www.caci.com	CACI Systems	20
www.carnelian-international.com	Carnelian International Risks	21
www.portaliraq.com/	CastleForce Consultancy Ltd	22
www.centurion-riskservices.co.uk	Centurion Risk Assessment Serv	23
www.chochiseconsult.com	Chochise Consultancy Inc	24
www.csakuwait.com	Combat Support Associates	25
www.chilport.co.uk	Chilport Ltd	26
www.crg.com	Control Risk Group	27
www.cisworlservices.org	Critical Intervention Services	28
www.cai.cubic.com	Cubic	29

www.custerbattles.com	Custer Battles	30
www.decision-strategies.com	Decision Strategies	31
www.dfi-intl.com	DFI International	32
www.diligencellc.com	Diligence Middle East	33
www.drum-cussac.com	Drum Cussac	34
www.iraqitradecenter.com	D S Vance Iraq	35
www.dyncorp.com	DynCorp	36
www.egginc.com	E.G. & G. Services	37
www.eodt.com	EOD Technology	38
www.erinysinternational.com	Erinys International	39
www.evergreenaviation.com	Evergreen Helicopters	40
www.genric.co.uk	Genric	41
www.closeprotection.ws	Global Impact	42
www.globalrsl.com	Global Risk Strategies Ltd	43
www.globalsecuritysource.com	Global Security Source	44
www.globalunivision.com	Global Univision	45
www.gormlyintl.com	Gormly	46
www.graysecurity.com	Gray Security Securicor	47
www.group4falck.com	Group4Falck A/S	48
www.grupogolan.com	The Golan Group	49
www.halointernational.com	Halo Group	50
www.hartgrouplimited.com	Hart Group	51
www.hrlgroup.org/hrl/index.html	Henderson Risk Ltd	52
www.hill-assoc.com	Hill and Associates Ltd	53
www.hikestalkshoot.com	HSS International	54
www.icpgroup.ltd.uk	ICP Group Ltd	55
www.idefense.com	i-Defense	56
www.isiiraq.com/isisecurity.htm	ISI	57
www.icioregon.com	International Charter Inc	58
http://iss-internationalsecuritysolutions.com	International Security Solutions	59
www.internationalsos.com/company	International SOS	60
www.janusian.com	Janusian Security Risk Managem.	61
www.krollworldwide.com	Kroll Security International Ltd	62
www.l-3com.com	L-3 Communications	63
www.logicon.com	Logicon	64

www.marinerisk.com	Marine Risk Management	65
www.meyerglobalforce.com	Meyer & Associates	66
www.globalic.net/security.htm	MidEast Security	67
www.mpri.com	MPRI	68
www.mzminc.com	MZM Inc	69
www.nkts.co.kr/eng/serv1/sub3.php	New Korea Total Service	70
www.nfddesigns.com	NFD	71
www.northbridgeservices.com	Northbridge	72
www.olivesecurity.com	Olive Security Limited	73
www.paechl.com	Pacific Architects and Engineers	74
www.pilgrimsgroup.co.uk/pss_home.html	Pilgrims Group	75
www.pistris.com	Pistris	76
www.ramops.com	RamOPS Risk Management Group	77
www.roncoconsulting.com/index.html	Ronco Consulting Corporation	78
www.rubicon-international.com	Rubicon International	79
www.saic.com	SAIC	80
www.saladin-security.com	Saladin Security	81
www.scgonline.net	SCG International Risk	82
www.sandline.com	Sandline	83
www.7pillars.com	Seven Pillars	84
www.southerncross-security.com	Southern Cross Security	85
www.specialopsassociates.com	SOA	86
www.soc-smg.com	SOC-SMG	87
www.steelefoundation.com	Steele Foundation	88
www.bahavioural.com	Strategic Communications	89
www.sci2000.ws	Strategic Consulting International	90
www.thesandigroup.com	Sumer International Security	91
www.task-int.com	TASK International	92
www.brainstemdowry.com	THULE Global Security	93
www.titan.com	Titan Corp	94
www.trident3.com	Trident	95
www.triplecanopy.com	Triple Canopy Inc	96
www.trojansecurities.com	Trojan Security International	97
www.trw.com/systems_it/defense.html	TRW	98
www.unityresourcesgroup.com/contact.htm	Unity Resources	99

www.yomari.net/upes/gurkha.html	UPES	100
http://usa-environmental.com	USA Environmental	102
www.vancesecurity.com	Vance International	103
www.vectoraerospace.ca	Vector Aerospace	104
www.vigilante.com	Vigilante	105
www.vinnell.com	Vinnell	106
www.wade-boyd.com	Wade-Boyd & Associates LLC	107
www.wwlr.com/home.htm	Worldwide Language Resources	108

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

خطة الدراسة 4

مقدمة ..... ب

الفصل الأول: مدخل إبستمولوجي لمعرفة وفهم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة 36

المبحث الأول: تطور مفهوم الشركات العسكرية الأمنية الخاصة عبر موجات أدبياته أربعة 37

المطلب الأول: أدبيات الموجة الأولى: ظاهرة المرتزقة كمرادف لصيق للشركات العسكرية الخاصة 38

المطلب الثاني: أدبيات الموجة الثانية والنقاش حول استخدام الشركات العسكرية الخاصة 44

المطلب الثالث: أدبيات الموجة الثالثة: شركات الأمن الخاص في إطار حوكمة الأمن العالمي. 51

المطلب الرابع: أدبيات الموجة الرابعة: الصناعات العسكرية والأمنية الخاصة المعاصرة. 55

المبحث الثاني: الفهم السيمانطيقي لتعدّد أسماء ومسمّيات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة 59

المطلب الأول: التفكيك الدلالي لماهية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة PMSCs 60

المطلب الثاني: تعدّد الأسماء والمسمّيات وإشكاليات الالتباس الدِّلاليّ والارتياب المفاهيمي 61

المطلب الثالث: أثر تعدد الألفاظ والكلمات على مشكلة غموض معاني الأسماء والمسميات. 64

المطلب الرابع: الاستدلال السيكولوجي في تفسير مسألة كراهية المرتزقة والجيوش الخاصة 66

المبحث الثاني: التسميات المتباينة في ميزان الحزم المدمجة: من تفكيك المعاني إلى تركيب الدلالات 69

المطلب الأول: في معرفة طبيعة وطبائع مسمى المرتزقة 69

المطلب الثاني: في مدلول الجيوش الخاصة والميليشيات وأمراء الحرب 72

المطلب الثالث: الشركة العسكرية الخاصة (PMF / PMC): شركات عسكرية أم مؤسسات تجارية. 75

المطلب الرابع: الاستدلال بالربط في فهم شركات الأمن الخاصة. (PSCs /PSFs) 80

المبحث الثالث: دمج التسميات والفواعل وتكوين المصطلح الشامل (PMSCs) 84

المطلب الأول: الاستدلال بالوثائق الإقليمية والصكوك الدولية: 85

المطلب الثاني: الاستدلال بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية..... 87

المطلب الثالث: الاستدلال بالاستخدام الأممي "UN" في عمليات السلام..... 90

المطلب الرابع: الاستدلال بترابط الفواعل والكيانات المتداخلة..... 93

الفصل الثاني: الحيز الانطولوجي لدراسة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: تصنيف الفواعل المعقدة والكيانات المتداخلة 98

المبحث الأول: في التمييز بين فواعل الأمن الخاص والاطراف الفاعلة في العلاقات الدولية والعالمية..... 99

المطلب الاول: التفرقة بين الاطراف الفاعلة من غير الدول والفواعل المتخطية للحدود الوطنية 100

المطلب الثاني: مشاركة الجهات الفاعلة الامنية الخاصة في العلاقات الدولية والسياسة العالمية 102

المطلب الثالث: الاختلافات في توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة باختلاف الدول. 104

المطلب الرابع: علاقة المشتغلين المستقلين بالشركات العسكرية والامنية و القوة الخاصة..... 105

المبحث الثاني: تصنف شيرار "Shearer" للشركات على أساس الخدمات المقدمة 108

المطلب الأول: شركات دعم العمليات والاستشارات العسكرية..... 108

المطلب الثاني: شركات تقديم خدمات الدعم اللوجستي والتقني 111

المطلب الثالث: إدارة المرافق والقواعد العسكرية 114

المطلب الرابع: الخدمات الأمنية المتعددة: الامن المسلح وغير المسلح والاستخبارات..... 115

المبحث الثالث: تصنيف ماندل "Mandel" لفهم فوضى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة 117

المطلب الأول: في طبيعة الوكلاء الخاصون "Agents " 118

المطلب الثاني: نطاق نشاط الوكلاء والاختصاص الفضائي: هل هو وطني؟ أم دولي؟..... 120

المطلب الثالث: تصنيف المدراء والمسيرون "Principals" 122

المطلب الرابع: التصنيف على أساس المهام المتعاقد عليها والغرض منها 123

المبحث الرابع: تصنيف سنجر"Singer " وأفانت "Avant" على أساس نوع الشركات والعقود المبرة 126

المطلب الأول: تصنيف بيترسنجر Singer لشركات وفق نموذج الرمح " Tip of the-Spear " 126

المطلب الثاني: تصنيف أفانت ديبورا Deborah D. Avant للشركات وفق العقود المبرمة.....129

المطلب الثالث: مقارنة بين التصنيفات الثلاث حسب وحدات ومتغيرات التحليل 133

المطلب الرابع: تصنيفات أخرى مقارنة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة. 135

الفصل الثالث: أوضاع وأدوار شركات الامن الخاص في حوكمة الامن العالمي 141

المبحث الأول: حوكمة الامن الخاص العالمي: التصورات المفاهيمية والسياقات البحثية.....142

المطلب الأول: سياقات انبثاق الدراسات الأمنية المعاصرة والتحولات المصاحبة.....142

المطلب الثاني: الدراسات الأمنية الخاصة: تطور وتبلور المفهوم.....144

المطلب الثالث: في ضبط مفهوم ودلالات حوكمة الامن العالمي. 147

المبحث الثاني: خوصصة الأمن والحرب في السياسة العالمية: نحو بنية أمنية جديدة 151

المطلب الأول: في معرفة خوصصة الأمن والتفرقة بين الامن الخاص والعام 151

المطلب الثاني: دور الإدارة العامة الجديدة في التحول الي خوصصة الأمن 154

المطلب الثالث: خوصصة الحروب ودور الفواعل الخاصة المتنامي في السياسات الأمنية العالمية 157

المبحث الثالث: في استكشاف الأوضاع الجيوسياسية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.....160

المطلب الأول: التطور الجيوتاريخي لشركات الأمن الخاص: من فترة الستينيات الي غاية التسعينيات.....160

المطلب الثاني: الادراج المتنامي لدور الشركات العسكرية و الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر.....162

المطلب الثالث: التموضع الجيوسياسي للشركات العسكرية والامنية الخاصة في عالم محوكم.....165

المبحث الرابع: أداور الشركات العسكرية والامنية الخاصة في حوكمة الامن من منظور جيواستراتجي 174

المطلب الأول : دور القوة البرية في تموضع الشركات العسكرية والامنية الخاصة. 174

المطلب الثاني : دور شركات الأمن البحري الخاصة في حوكمة الامن 176

المطلب الثالث: دور القوة الجوية في انتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة 180

المطلب الرابع: مقارنة جيوبولتيك لخدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة البرية والبحرية والجوية 183

الفصل الرابع: تقييم دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الامن العالمي. 187

المبحث الأول: حل الارتباك المفاهيمي بالتجريد وتكوين المفهمة الإجرائية لتسمية PMSCs..... 188

المطلب الأول: التجريد النظري للتسمية الشاملة (PMSCs)..... 189

المطلب الثاني: التجريد العملي للتّسمية الشّاملة (PMSCs) 191

المطلب الثالث: تكوين التعريف الاجرائي ونمذجة تصور بوتقة الفهم الشاملة PMSCs..... 193

المطلب الرابع: مستويات تجريد المفهمة الإجرائية(PMSCs) وضبط سعة الألفاظ ودلالتها 195

المبحث الثاني: النقد المزدوج لتسمية الشاملةPMSCsمن المنظور الإستيطيقي"Aesthetics" 198

المطلب الأول: جاذبية الأسماء البرّاقة والمسمّيات الملطّفة 199

المطلب الثاني: ربط الاسم بالمنفعة المقدّمة لتقبل المسمّيات أو رفضها..... 201

المطلب الثالث: المغالطات الابستمية المُتَعَمّدة في الاحتكام الاستيطيقي..... 203

المطلب الرابع: نقد النزعة البرغماتية والذرائعية في المفهمة الإجرائية(PMSCs) 204

المبحث الثالث: مفارقات وتداعيات استخدام شركات الأمن الخاص المعاصرة 206

المطلب الأول: مفارقات قطاعات الأمن الخاص في السيطرة على القوة المعاصرة..... 206

المطلب الثاني: أثار الشركات العسكرية والأمنية على دول المنشأ: حالة الولايات المتحدة الأمريكية 212

المطلب الثالث: أثر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على دول الإقليم والمتعاقدة..... 214

المطلب الرابع: التداعيات المعيارية لاستخدام الشركات على حوكمة الأمن الخاص العالمي..... 216

المبحث الرابع: تقييم دور شركات الامن الخاص في حوكمة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة 220

المطلب الأول : الأدوار الهجومية والتعزيزية في حوكمة النزاعات والحروب 221

المطلب الثاني : الأدوار الدفاعية والوقائية في إدارة أمن الحدود و حوكمة الهجرة 225

المطلب الثالث: الأدوار الرقابية والإصلاحية في البرلمانات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية 229

المطلب الرابع: الأدوار الجديدة والتصورات المستقبلية بين الاستمرارية والقطعية 231

الخاتمة:..... 237

قائمة المراجع:..... 246

الملاحق 265

فهرس المحتويات..... 270

فهرس الجداول والاشكال والخرائط

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة عامة بين نشاط الشركات الأمنية والعسكرية والمرتزقة.	43
2	مختلف المسميات المقدمة للفظ الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة (PMSCs).	62
3	الفروق بين التعريفات التي تعتمدها الصكوك الدولية وفي الاتفاقيات الدولية	89
4	المقارن بين النماذج التصنيفية لكل من شيرار "Shearer" وسنجر " Singer" وأفانت "Avant"	134
5	تصنيف للشركات العسكرية الخاصة عل أساس الادبيات	135
6	الإستراتيجيات الأمنية لمنظمات الإغاثة وخدمات PSC الشركات الأمنية الخاصة	136
7	تصنيف الشركات وفق "الورقة الخضراء" البريطانية	138
8	تصنيف الرابطة الدولية لعمليات السلام	139
9	مستويات تجريد المفهمة الإجرائية(PMSCs)وضبط سعة الألفاظ ودلالتها	195
10	أبزر قضايا ومشكلات الأمن العالمي المعاصر	221

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	التنظيم المعقد للشركات العسكرية والامنية الخاصة.	95
2	يمثّل التّرابط والتّداخل المعقّد لكيانات الشّركات الأمنيّة والعسكريّة الخاصّة	96
3	يمثل نموذج روبرت ماندل في تصنيف أي شركة عسكرية وأمنية خاصة	118
4	نموذج الرمح حسب ما قدمه بيتر سنجر " Tip of the-Spear "	127
5	نموذج أفانت Avant في التفرقة بين المهام العسكرية و الشرطة	130
6	تطور إدارة الأمن من تسيير التقليدي الي التسيير الجديد للأمن	156
7	منحى بيانيا لعدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عبر العالم منذ 1980-2020	166
8	منحى عدد الدول التي تنشط بها الشركات العسكرية و الامنية الخاصة	172
9	النسب المئوية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تقدم خدمات برية وجوية وبحرية	184
10	عدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الجديدة حسب التخصص ،حسب السنة	185
11	تصوّر بوتقة الفهم الشامل لماهية الشركات العسكرية والأمنية الخاصةPMSCs	194
12	نموذج مستويات تجريد المفهمة الإجرائية (PMSCs) وضبط سعة اللفظ ودلالته	197

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	مجال نشاط الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة منذ سنة 1991 الي 2001	165
2	مختلف البؤر العسكرية والدفاعية في إفريقيا	169
3	برز الدول التي تنشط فيها الشركات العسكرية الخاصة .	170
4	مختلف تدريبات البلدان في قطاعات دفاع وأمن وفقًا لمؤشر نزاهة الدفاع الحكومي التابع لمنظمة الشفافية الدولية - الدفاع والأمن (GDI)	171
5	البلدان التي عملت فيها الشركات العسكرية الخاصة الروسية، 2010-2021	173
6	الانتشار العالمي لمقر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة	183

الملخص

الملخص

تعالج هاته الاطروحة ظاهرة الشركات الامنية والعسكرية الخاصة (PMSCs)، قاصدةً معرفة دور هاته الشركات في حوكمة الامن العالمي والتقرب إبستمولوجيا من حقيقتها المعرفية المشكلة لهويتها المعقدة، والى التحقق من علاقاتها المترابطة مع شتى الفواعل الأمنية الخاصة. وعليه تسعى هاته الدراسة الي اعطاء فهم شامل لدور الشركات الامنية والعسكرية الخاصة في العلاقات الدولية، رغم كثرة المفاهيم والمدلولات الموصلة لها، فنحن حقًا لا نفهم ماهيتها، نظرا لتعدد المسميات وتعقد الفواعل والكيانات المرتبطة بها، على غرار تباين كثرة التصنيفات والأحكام الأكسيولوجية –القيمية والأخلاقية- المقدمة لها؛ محاولة في الأخير تقديم تقييم شامل لهاته لظاهرة الفواعل الخاصة في الدراسات الأمنية المعاصرة ، وتقديم تصور مفاهيمي واضح لشتى فواعل وكيانات الأمن الخاص.

الكلمات المفتاحية: الشركات الامنية والعسكرية الخاصة؛ الأمن الخاص؛ خوصصة الأمن والحرب؛ المرتزقة.

Abstract

This thesis addresses the phenomenon of private security and military companies (PMSCs), seeking to approximate epistemologically, Intended to know the role of these companies in the governance of global security from their epistemological reality formed for their complex identity, and to verify their interrelated relationships with various private security actors. Accordingly, this study seeks to give an inclusive understanding of what private security and military companies are in international relations, despite the many concepts similar to the variance of many classifications and connotations connected to them.; Finally, an attempt to provide a comprehensive assessment of the role of these private actors (PMSCs) in contemporary security studies, and to provide a clear conceptual perception of the various Private Security actors and entities.

Keywords: Private Security and Military Companies (PMSCs); Private Security; Security Privatization; Mercenaries.

الملخص

تعالج هاته الاطروحة ظاهرة الشـركات الامنية والعسـكرية الخاصـة (PMSCs)، قاصـدةً معرفة دور هاته الشـركات في حوكمة الامن العالمي والتقرب إبسـتمولوجيا من حقيقتها المعرفية المشـكلة لهويتها المعقدة، والى التحقق من علاقاتها المترابطة مع شتي الفواعل الأمنية الخاصة. وعليه تسعى هاته الدراسة الي اعطاء فهم شامل لدور الشركات الامنية والعسكرية الخاصة في العلاقات الدولية، رغم كثرة المفاهيم والمدلولات الموصـلة لها، فنحن حقًا لا نفهم ماهيتها، نظرا لتعدد المسـميات وتعقد الفواعل والكيانات المرتبطة بها، على غرار تباين كثرة التصـنيفات والأحكام الأكسـيولوجية –القيمية والأخلاقية- المقدمة لها؛ محاولة في الأخير تقديم تقييم شـامل لهاته لظاهرة الفواعل الخاصـة في الدراسـات الأمنية المعاصـرة ، وتقديم تصور مفاهيمي واضح لشتي فواعل وكيانات الأمن الخاص.

الكلمات المفتاحية: الشركات الامنية والعسكرية الخاصة؛ الأمن الخاص؛ خوصصة الأمن والحرب؛ المرتزقة.

Abstract

This thesis addresses the phenomenon of private security and military companies (PMSCs), seeking to approximate epistemologically, Intended to know the role of these companies in the governance of global security from their epistemological reality formed for their complex identity, and to verify their interrelated relationships with various private security actors. Accordingly, this study seeks to give an inclusive understanding of what private security and military companies are in international relations, despite the many concepts similar to the variance of many classifications and connotations connected to them.; Finally, an attempt to provide a comprehensive assessment of the role of these private actors (PMSCs) in contemporary security studies, and to provide a clear conceptual perception of the various Private Security actors and entities.

Keywords: Private Security and Military Companies (PMSCs); Private Security; Security